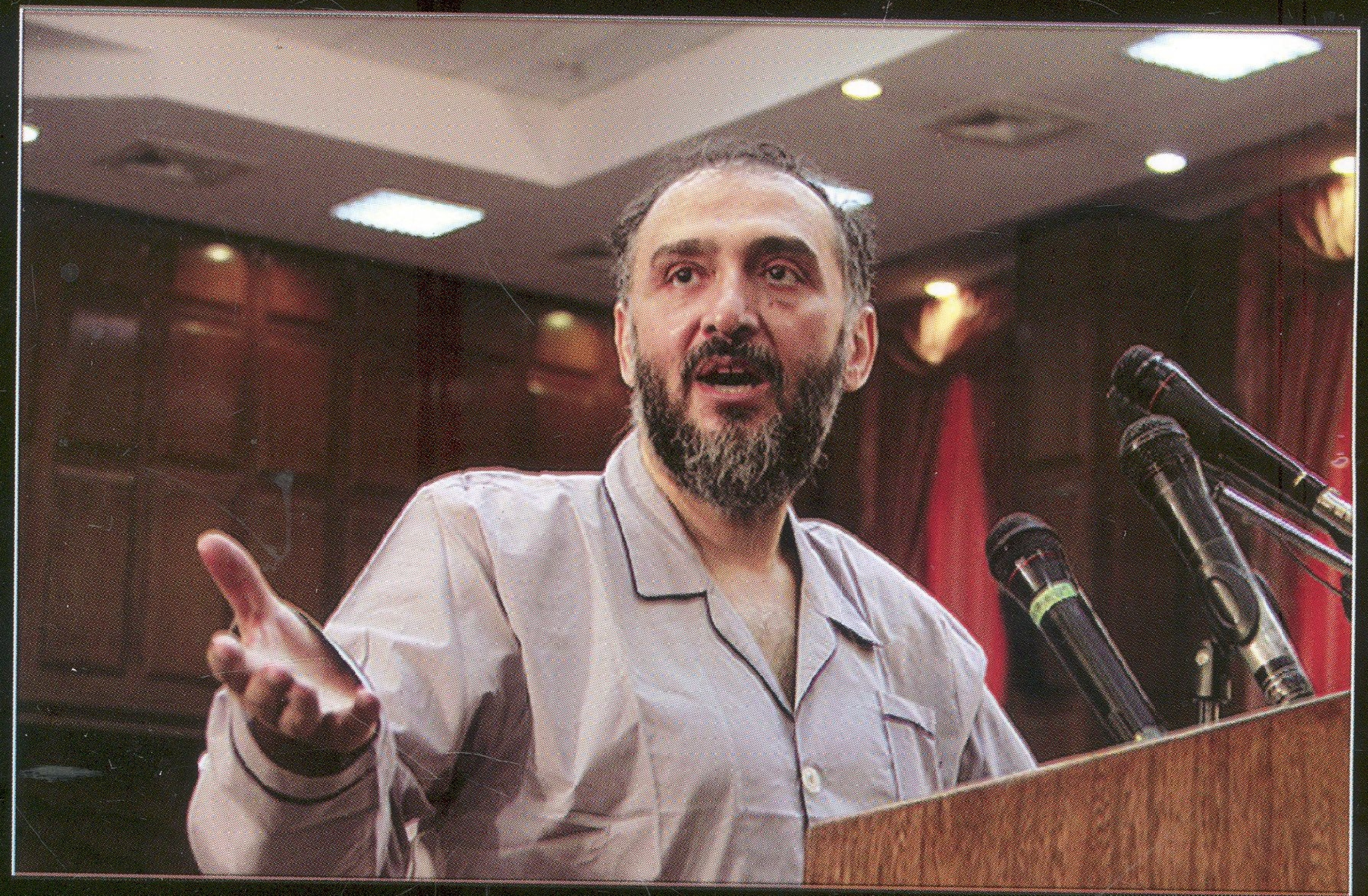




السنة الثامنة
العدد ١٠٩ . أغسطس ٢٠٠٩



- تداعيات المحاكمات الإيرانية وخيارات حسم الأزمة السياسية
- احتمالات متعددة لمستقبل العراق
- إمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة لمنشآت التطوير النووي الإيراني
- استراتيجية أوباما في أفغانستان والدور الإيراني فيها
- أزمة الاعترافات تدخل إيران مرحلة جديدة (ملف خاص)
- زيارة تاريخية لسلطان عمان

١٠٩



السنة الثامنة – العدد ١٠٩ – أغسطس ٢٠٠٩

رئيس مجلس الإدارة و رئيس المركز
د. عبدالمنعم سعيد

مدير المركز
د. جمال عبد الجواد

رئيس التحرير:
د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:
د. محمد السعيد عبدالمؤمن

وحدة الترجمة :

د. مدحت أحمد حماد
أ. فتحي أبو بكر المرغي
د. أحمد محمد نادي
أ. مسعود إبراهيم حسن
د. عادل عبدالمنعم سويلم
د. محمد حسن الزيبق
د. طارق محمد محمود
د. حسين صوفي محمد
أ. أحمد فتحي قبال

المستشار الفني :
السيد عزمي

الإخراج الفني :
مصطفى علوان

صورة الغلاف :

اعترافات أبطحي حفزت المحافظين للتصعيد ضد الإصلاحيين، بما يعني أن المحافظين قرروا فرض اتجاه واحد في إيران هو اتجاه الحاكمية للولي الفقيه.

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – القاهرة – جمهورية مصر العربية – ت: ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس: ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منها للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

تداعيات المحاكمات الإيرانية وخيارات

كشفت الاعترافات التى أدلى بها رموز قادة الإصلاحيين المعتقلين فى السجون الإيرانية على ذمة "قضايا الشغب" التى أعقبت الانتخابات الرئاسية العاشرة، عن معالم مهمة لتطور الأزمة السياسية فى إيران، وهى الأزمة التى يمكن إرجاعها لمجموعتين من الأسباب: المجموعة الأولى، تخص مسار تلك التفاعلات التى أخذت تتراكم داخل الجمهورية الإسلامية بين التيار المنحاز فى النظام لإسلاميته وخضوعه المطلق لإرادة الولى الفقيه، والتعامل مع هذه الولاية على أنها صاحبة "شرعية إلهية" أى مستمدة من الإرادة الإلهية، ومن ثم فهى واجبة الطاعة وصاحبة الأولوية فى صراع الإرادات داخل الجمهورية الإسلامية، وبين التيار الآخر المنحاز إلى الإرادة الشعبية فى مواجهة الإرادة الدينية للولى الفقيه، والمطالب بجعل إرادة الشعب هى الإرادة الحاكمة للأداء السياسى عبر تعميق المشاركة السياسية للجماهير وإحداث التطورات الديمقراطية الواجبة على مستوى القيم الحاكمة للنظام وعلى مستوى المنظمات السياسية والشعبية واجبة التفعيل والتمكين من أجل فرض إرادة الشعب.

استحقاقات الصراع بين هذين التيارين اللذين حملا اسم: المحافظين والإصلاحيين، فرضت نفسها بقوة فى الانتخابات الرئاسية، بسبب الثقل الهائل الذى أخذ يهدد النظام من جراء تراكم ضغوط المجموعة الثانية من الأسباب التى تتعلق بعلاقة إيران بالخارج سواء كان الخارج الإقليمى أو الخارج الدولى، بسبب عنف الصراع الإقليمى والدولى على إيران فى الأعوام الأخيرة وحدوث نوع من الاصطفاف الدولى والإقليمى ضد إيران لاحتواء نفوذها الإقليمى المتصاعد ووأد مشروعها النووى بسبب المخاوف التى يمكن أن تحدث على مستوى موازين القوى الإقليمية من جراء امتلاك إيران لسلاح نووى فى مقدوره أن يضاعف من مكانتها الدولية والإقليمية وأن يحدث اهتزازا وخللا فى موازين القوى الإقليمية أو أن يهدد مصالح قوى دولية لا تريد منافسا إقليميا لنفوذها فى الشرق الأوسط.

لقد كشفت الأزمة السياسية الإيرانية التى تفجرت مع إعلان فوز الرئيس أحمدى نجاد بالرئاسة على منافسيه الثلاثة، عن حالة غير مسبوقة من التربص الدولى والإقليمى بالجمهورية الإسلامية، استهدف إضعاف هيبة ومكانة الحكم فى إيران وإسقاط شرعيته كخطوة لابد منها لفرض سيناريو التغيير الداخلى أو على الأقل لفرض تنازلات فى الملفين الشائكين للجمهورية الإسلامية الإيرانية على المستوى الإقليمى: الملف النووى وملف النفوذ الإقليمى الإيرانى خاصة فى العراق ولبنان مع سوريا ومنظمات المقاومة العربية، والتضخيم من عبء هذه التحالفات على المواطن الإيرانى.

وكشفت الأزمة أيضا عن قدر لا يقل من التجرؤ على النظام من جانب ما أخذ يتبلور فى صفوف الإصلاحيين من "معارضة" إصلاحية تجاوزت الانتخابات ونتائجها، وتجاوزت الرئيس المنتخب وتياره المحافظ الأصولى وطالت بعنف وتعمد مقام المرشد الأعلى وحرصت على إحراجه وإسقاط هيبته والنيل من شرعيته عبر سلسلة من ممارسات التحدى غير المسبوقة.

هذه الممارسات تناغمت مع محتوى الخطاب الإعلامى الدعائى الدولى والإقليمى ضد نظام الجمهورية الإسلامية، حيث تجاوزت القضايا المثارة كل أشكال الصراع السياسى الداخلى فى إيران بين التيارين المحافظ والإصلاحى والتى كانت فى مجملها صراعات تصب فى مجرى تعميق تجربة الجمهورية الإسلامية والنهوض بها وإنجاحها والتسابق على إكسابها العزة والمنعة، وأصبح الصراع يهدد شرعية نظام الجمهورية الإسلامية، ويفتح أبواب التهديد الآتى من الخارج على مصراعيها، وهو التهديد الذى ظهر "متربصاً ومتحفزاً" للقيام بالمهمة التى أخذت تطال شرعية نظام الحكم فى إيران ومكانة الولى الفقيه التى نالت منه سهام النقد المرير والتجريح المتعمد بشكل فرض اللجوء إلى منطق "المؤامرة" لتفسير ما حدث وما يحدث، واللجوء أيضا إلى إدارة الأزمة بمفاهيم إدارة الصراع واستبعاد الحلول الوسط خاصة وأن مطالب المعارضة الإصلاحية تجاوزت كل ما له علاقة بالحلول الوسط عندما أصرت على مطلب إعادة إجراء الانتخابات (مطلب مير حسين موسوى ومهدى كروبى) بما تعنيه الاستجابة لهذه الإعادة من اعتراف مسبق بالتزوير وهو اعتراف كاف ليس لزعزعة الثقة فى النظام بل والنيل من شرعيته بما يعنيه ذلك من فرص لفتح الطريق إلى إسقاطه، وعندما طالبت بإجراء استفتاء شعبى على نتائج الانتخابات (دعوة الرئيس السابق محمد خاتمى) بما قد يحدثه من تداعيات لا تقل عن تداعيات القبول بخيار إعادة إجراء الانتخابات.

من هنا بالتحديد يمكن فهم كل ما حدث للمعتقلين الإصلاحيين من عمليات تعذيب وانتهاك للحقوق دفعتهم إلى الإدلاء بالاعترافات التى أدلوا بها وبالذات ما جاء على لسان محمد على أبطحى النائب السابق لرئيس الجمهورية (محمد خاتمى) والقيادى الإصلاحى المرموق والمسئول عن إدارة الحملة الانتخابية للمرشح الإصلاحى مهدى كروبى.

أبطحى المعروف بصلابته ومواقفه العنيدة ظهر مهزوماً وضعيفاً ومتهالكا وجاءت اعترافاته ضد حلفائه لتؤكد أن الرجل ليس هو نفسه محمد على أبطحى، ولكنه تحول إلى كائن آخر يقول ما يملى عليه دون امتلاك إرادة شخصية ودون أى قدرة على التحدى بل والوصول إلى حالة متدنية من الاستسلام. فقد اعترف بأن الانتخابات الرئاسية كانت نظيفة وهو الذى قاد المظاهرات اعتراضا على

حسم الأزمة السياسية

نتائجها، ونفى حدوث تزوير بها على نحو ما كان يؤكد قبل اعتقاله، والأخطر أنه اتهم القادة الثلاثة: هاشمى رفسنجانى ومحمد خاتمى ومير حسين موسوى بالتآمر على المرشد الأعلى (الولى الفقيه)، وقال أنهم "أعدوا للانتفاضة على الانتخابات منذ ٣ أعوام"، وأن هدفهم هو "الحد من سلطة المرشد الأعلى" السيد على خامنئى و"الانتقام منه" بسبب دعمه للرئيس محمود أحمدى نجاد فى الانتخابات الرئاسية التاسعة عام ٢٠٠٥ التى سقط فيها رفسنجانى وأن موسوى وخاتمى ورفسنجانى "اقسموا على عدم التخلى عن بعضهم البعض".

هذه الاعترافات التى بدت مملاة على أبطحى وزملائه المعتقلين توافقت وانسجمت مع ما ورد من اتهامات الإدعاء العام للمتهمين التى وصفت مظاهرات رفض نتائج الانتخابات بأنها "مخطط أجنبى لإحداث ثورة مخملية فى البلاد" وأن الأعمال التى نفذت خلال أيام التظاهرات تمت حسب الجدول الزمنى ومراحل "الانقلابات الملونة" بحيث نفذت ١٠٠ نقطة من أصل ١٩٨ من تعليمات الانقلابات الملونة للأكاديمى "جين شارب" وهو بروفيسور أمريكى تحدث عن "التحول الديمقراطى بالطرق السلمية"، وخاصة الإيهام بحدوث تزوير فى الانتخابات بهدف زعزعة ثقة الشعب وسحب المشروعية من النظام السياسى السائد.

هذه الاتهامات المنسجمة مع اعترافات كبار المعتقلين حفزت صقور المحافظين للمطالبة بمحاكمة رفسنجانى وخاتمى وموسوى بتهمة الخيانة العظمى، وامتد التحفز ضد مهدى كروبى بعد تأكيده بحدوث جرائم اغتصاب لبعض المعتقلين على ذمة القضية وهو ما تولى على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الرد عليه ونفيه ومطالبته لكروبى بتقديم أسماء محددة جرى الاعتداء عليها كى يمكن التحقيق معها وكشف الحقائق.

هذا التصعيد ليس له غير معنى واحد هو أن التيار المحافظ قرر تصفية الإصلاحيين وفرض اتجاه واحد مسيطر على النظام حدد رجل الدين المحافظ محمد تقى مصباح يزدى أهم معالمه فى أنه "حين ينصب المرشد فإن إطاعته تكون بمثابة إطاعة الله"، متهماً الذين رفضوا الاعتراف بشرعية أحمدى نجاد بالسعى إلى "إضعاف" موقع المرشد، موضحاً أن الأعداء يريدون إضعاف هذه الدعامة الأساسية للجمهورية الإسلامية أو القضاء عليها، وأن البعض عمل، سواء عن قصد أو عن غير قصد، على تحقيق هذا الهدف خلال الأحداث الأخيرة.

رغم ذلك يبقى السؤال الأهم: هل فى مقدور النظام تحقيق هدف تصفية تيار الإصلاحيين، أم أن المهمة ستكون كما يقول البعض "غربلة" هؤلاء الإصلاحيين عبر ردع بعضهم، واحتوائهم كمعارضة مقبولة وتصفية المتمردين الذين تجاوزوا حدود ما يمكن السماح به من معارضة داخل النظام.

السؤال مهم على ضوء التداعيات المتلاحقة للأزمة السياسية على خريطة القوى السياسية وعلى توازن القوى بين الأحزاب والجماعات المتصارعة من محافظين وإصلاحيين. فإذا كان المحافظون وبالذات تيار أحمدى نجاد الذى يحمل اسم "رائحة الخدمة الجميلة" بدأ فى إجراء عملية تصفية داخله وإبعاد أصحاب المواقف المعتدلة والوسطية بهدف تشكيل ما يسمونه بـ "الأصولية النقية الأصيلة"، والسعى لتنحية كل من محمد باقر قاليباف من مقعد محافظ طهران وعلى لاريجانى من رئاسة مجلس الشورى، فإن الأزمة دفعت التيار الإصلاحى المفكك والمتناحر إلى لملمة أشلائه والسعى للتوحد والاستقواء على نحو ما يحدث الآن من تقارب مصيرى بين الزعماء رفسنجانى وخاتمى وموسوى وكروبى، وعلى نحو تقارب حزب "اعتماد ملى" (الثقة الوطنية) بزعامة كروبى مع جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية.

وإذا كان ٢٠٢ نائب فى البرلمان قد طالبوا الرئيس أحمدى نجاد بالحرص على اختيار الوزراء الجدد من الملتزمين بالدستور والقيادة ولديهم روح ثورية ومن الأكفاء وأصحاب الخبرة، وإذا كان الرئيس قد تجاوب مع مضمون هذه الرسالة وأعلن أمام اجتماع لأنصاره فى مجلس الشورى أنه "سيعمل على تعيين وزراء أكفاء وملتزمين بمبدأ ولاية الفقيه وأفكار الثورة الإسلامية وقيمها" ما يعنى أن التشدد سيكون هو التوجه الغالب على أداء الحكومة، فإن المرشد الأعلى السيد على خامنئى طالب بالتريث ورفع مستوى البصيرة فى الحكم على الأشخاص والمواقف، كما طالب أمام أعضاء مكتبه وبعض قادة الحرس الثورى بضرورة "تمييز الصديق من العدو وألا يقع أحد فى خطأ عدم التعرف على العدو"، وأكد أن "دور النخبة يتمثل بألا يجعلوا البصيرة حكراً على أنفسهم".

مطالب المرشد الأعلى تدعم دعوة الفرز بين قوى المعارضة والبصيرة فى عدم توجيه الاتهامات دون تدبر وتدقيق، وكلها معان تخدم مستقبلاً دعوة لملمة أطراف الأزمة واحتوائها.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

إمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة لمنشآت التطوير النووى الإيرانى (١/ ٢)

Center For Strategic & International Studies Washington,14 March 2009 .

تقديم: د/ فوزى درويش

إنه لمن العسير دوماً تقويم أى برنامج للتسليح النووى دون الحصول على معلومات استخبارية صحيحة ومؤكدة. وهذه الدراسة ترتكز على مصادر متاحة. ولا ندعى من ثم أن تكون مائة بالمائة صحيحة أو كاملة. لذلك، فإن الهدف منها هو محاولة الحصول على أكبر قدر من الإحاطة بما قد أحرزه البرنامج النووى الإيرانى. وإذا كان قصد القيادة الإيرانية هو إنتاج أسلحة نووية، إذن فماذا يكون عليه التوقيت لتحقيق هذا الهدف.

وتأسيسا على هذه التقديرات، فإن هذه الدراسة تستهدف إيضاح إمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية بهدف، إما تدمير هذا البرنامج أو العمل على تعطيله، وإن نجاح هذه الضربة سوف يقاس بمقدار ما يتسنى لها تدميره من برنامج التخصيب، أو بعدد السنوات التى يمكن لها تعطيل حصول إيران على القدر الكافى من اليورانيوم، أو البلوتونيوم الذى ينتجه مفاعل "آراك"، لصنع قنبلة نووية.

وليس معلوما ما إذا كانت إيران تمتلك تجهيزات سرية تقوم عنها بالمضى فى عملية تخصيب اليورانيوم، أو وجود برنامج للتسليح النووى. وحتى الآن، لا تتوافر معلومات إستخباراتية لوجود هذه الاحتمالية. وعلى أية حال، فإن هذه الدراسة ترجع إلى ما كتب عن برنامج إيران النووى بشكل موسع، وإلى بعض المقابلات لبعض القيادات الإيرانية عندما تم التصريح مثلاً بأن "إيران تعلن أن لديها ٤٠٠٠ جهاز طرد مركزى". وما تم التصريح به فى ٨ ابريل ٢٠٠٨ (Time on Line) بأن لدى إيران اليوم ٦٠٠٠ جهاز طرد مركزى.

وهذه الدراسة لا تدعى أنه إذا تسنى لإيران حيازة ما يزيد على ١٠٠٠ كجم من اليورانيوم المخصب، والذى يعتبر كافيا لإنتاج يورانيوم عالى التخصيب أنها قد فعلت ذلك بالفعل، وأنها من ثم قادرة على حيازة أسلحة نووية.

وأن الإطار الزمنى الذى تقول به إسرائيل حول حيازة إيران لسلاح نووى هو بين عامى ٢٠٠٩ ، ٢٠١٢ ، فى حين أن هذا الإطار الزمنى طبقا للولايات المتحدة يقول إن ذلك سوف يتحقق بعد عام ٢٠١٣ . وتقول إسرائيل من ناحية أخرى أنه لا ينبغى أن يتم السماح لإيران بالحصول على أية قدرات نووية تتيح لها إنتاج أسلحة نووية. فإسرائيل تنظر إلى إيران على أنها تهديد "حياة أو موت" بالنسبة لها، وأنه يجب التعامل مع ذلك فى المستقبل العاجل.

وإن السياسة الأمريكية الجديدة فى ظل الرئيس أوباما، هى ترك كافة الخيارات على الطاولة، وهى تحبذ الآن الطريق الدبلوماسى ضد أى محاولة عسكرية. وقد تكون سياسة الحصار Containment هى أسلوب السياسة الأمريكية فى هذا الخصوص، إذا لم تسفر سياسة "دبلوماسية المشاركة" Engagement عن نتائج.

وإن توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية أمر ممكن، ويكون الطريق على طول الحدود

السورية- التركية، ثم بعد ذلك عبر شريط ضيق من العراق، ثم بعد ذلك إلى إيران، ثم العودة على نفس الطريق. وعلى أية حال، فإن عدد الطائرات المطلوبة والتزويد بالوقود على هذا الطريق، والوصول إلى الأهداف - دون اكتشاف، أو دون اعتراض- سوف يكون أمراً صعباً ومعقداً وشديد المخاطرة، ويفتقر إلى أية تأكيدات بأن العمل بأكمله سوف يتحقق نجاحه بنسبة عالية.

أما فيما يختص بالدول العربية، فإنها أصبحت أكثر شعوراً بخيبة الأمل من ناحية الولايات المتحدة والغرب لسياستها غير المتوازنة فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط . وفى أكثر الاحتمالات، فإنها لن تتسامح مع أى هجوم على إيران تحت حجة أن إيران تشكل تهديداً لحياة إسرائيل، أو أنها تمثل تهديداً لكامل المنطقة، فى حين أن لدى إسرائيل ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ سلاح نووى، فضلاً عن وسيلة التوصيل باستخدام صواريخ "جريشو"، وفضلاً كذلك عن أن إسرائيل لاتزال تحتل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية.

وكلما كان هناك تهديد لبقاء النظام فى إيران، كلما زاد إصرار إيران على الحصول على أسلحة نووية. إن إيران سوف تنسحب من معاهدة عدم الانتشار النووى استناداً على أنها بحاجة للحصول على الأسلحة النووية لحماية نفسها وسيادتها من أى عدوان من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة.

إن توجيه ضربة من جانب إسرائيل لإيران سوف يتمخض عن عدم استقرار اقليمى وصراعات، وأعمال إرهابية فى المنطقة.

وينبغى أن تكون هناك مشاركة مباشرة بين إيران والولايات المتحدة بخيارات متعددة، عسكرية منها وغير عسكرية، وأى حل حقيقى للبرنامج النووى الإيرانى يتطلب مقاربة تحتوى فى طياتها على المصالح السياسية منها والاقتصادية.

وسوف يكون على الولايات المتحدة محاولة التحقيق الشامل لتطور برنامج إيران النووى، باعتبار أن ذلك أحد الأولويات فى أى حوار دبلوماسى، فى حين يكون عليها كذلك فى ذات الوقت محاولة توجيه إيران نحو وقف برنامج التخصيب. وعلى أية حال، فيكون على الولايات المتحدة التفاوض بأسلوب هادئ بين أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية وقدراتها فى الصواريخ الباليستية مع برنامج التطوير النووى الإيرانى، وعلى الولايات المتحدة أن تأخذ فى حسبانها أن الأمرين متشابكان، وأن الواحد منها يغذى الأمر الآخر .

(١) الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية الإسرائيلية:

*** مبدأ الأمن القومى الإسرائيلى:**

يرتكز هذا المبدأ على فكرة أن الدول العربية عازمة على تدمير إسرائيل، وأن إسرائيل ليس لها حلفاء دوليون يمكن الاعتماد عليهم، ومن ثم عليها أن ترعى نفسها، وهناك عدم توازن فى الموارد بينها وبين العرب، سواء بالنسبة للعوامل الديموغرافية، أو الجغرافية، أو الموارد الاقتصادية، أو هيكل القوات المسلحة فى مسألة القوة البشرية.

*** مبدأ التعامل العسكرى:**

هو أن على إسرائيل أن تكون لديها القدرة على ردع أى هجوم عربى محتمل، وأنه إذا أخفق هذا الردع، يكون على إسرائيل أن تسعى بسرعة إلى إنهاء الحرب إذا قدر لها النشوب. وأن أى حرب مع الدول العربية ينبغى أن تكون قصيرة الأمد وحاسمة. وأنه ينبغى نقل الحرب بسرعة إلى أراضى الدول العربية، مما يستدعى سرعة الهجوم، ودرجة عالية من التعبئة، وسرعة الحركة لتوفير دوام الحركة نحو الأمام.

*** السياسة النووية الإسرائيلية:**

تتمثل فى قدرة نووية لصد أى تهديد لوجود إسرائيل، وأن إمكانية حصول أى دولة عربية على أسلحة نووية أو حتى دولة مسلمة - غير غربية - فى المنطقة، يعتبر تهديداً مباشراً لبقاء إسرائيل على قيد الحياة. لذا فعلى إسرائيل أن تقوم بمنع كافة دول الشرق الأوسط من تطوير برنامج نووى تراه يمثل تهديداً لها، أو أية محاولة للحصول على أسلحة نووية، وقد تبنت إسرائيل عن عمد سياسة الغموض النووى حول برنامجها للأسلحة النووية.

إن الغرض من هذا الغموض النووى كان يرتكز على أن إسرائيل قد وفرت لنفسها "رادعا" من خلال عدم التأكد من جانب الآخرين. فالدول العربية لم تكن يوماً متأكدة من أن إسرائيل سوف تستخدم سلاحاً نووياً كرد انتقامى على بقائها فى حالة نشوب حرب كبرى، أو فى حالة ما إذا حاولت أية دولة عربية الحصول على قدرات نووية.

كذلك نجد أن الغموض الذى يكتنف سياستها النووية قد تم التعبير عنه من جانب عدد من قادة إسرائيل كتصريحات من هذا القبيل:

"لن تكون إسرائيل أول من يستخدم الأسلحة النووية".

"لن تكون إسرائيل أول من يُدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط.

غير أن الدول العربية من ناحية أخرى ترى أن هذه المبادئ النووية الإسرائيلية لا يمكنْ أن تعتبر مقيدة لإسرائيل فى حالة نشوب حرب.

فإسرائيل لم تعترف رسميا بأنها تمتلك أسلحة نووية، وهى غير موقعة على معاهدة عدم الانتشار النووى.

ويرى الكثيرون فى الوضع الراهن الإسرائيلى "أنها دولة نووية غير معلنة"، وفى نفس الوقت أصبح معترفا بأنها قد أصبحت تمتلك ترسانة شديدة التطور من الأسلحة النووية.

لقد بدأ اكتشاف اليورانيوم فى النقب فى مرحلة مبكرة فى ١٩٤٩. وبدأت اللجنة المختصة للطاقة النووية الإسرائيلية فى دراسة الخيار النووى عام ١٩٥٢، وبدأ التعاون مع فرنسا فى تصميمات المفاعل النووى والتكنولوجيا النووية فى بداية الخمسينيات من القرن الماضى، وبدأ بناء مفاعل "ديمونة" بتعاون فرنسى- والذى كانت حقيقة قدراته أكبر مما أعلن عنه حينذاك - قد بدأ فى عام ١٩٥٧، واستطاعت الولايات المتحدة اكتشاف هذا المشروع فى عام ١٩٥٨، وقامت بزيارة المشروع أثناء الستينيات، لكن إسرائيل أخفت حقيقة طاقته، كما أخفت خواص أدائه.

من جهة أخرى، فإن بريطانيا باعت لإسرائيل ٢٠ طناً من الماء الثقيل عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . كذلك باعت لها البيرويلليوم bery.llium، والليثيوم٦" Lithium٦ . وهذه "المبيعات مهمة جداً بالنسبة لاحتياجات إسرائيل فى هذا الإطار، كما أنها ذات فائدة كبرى فى تيسير المشكلات الخاصة بالمواد الانشطارية.

وبحلول ١٩٦٨ قدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن إسرائيل تحوز أسلحة نووية، كما قدرت أن لدى إسرائيل من ١٠-٢٠ سلاحاً نووياً .

وبحلول ١٩٨٦ تسربت الأخبار من قبل "موردخاى فانونو" Mordecal Vanunu، ومن مصادر أخرى تقول بأن لدى إسرائيل من ١٠٠-٢٠٠ أسلحة انشطارية، وأن هناك إمكانية حيازة أسلحة انشطارية متقدمة تعزز ما بين ٦٠-١٠٠ كيلو طن.

وفى أكتوبر ١٩٧٣ ، وردت تقارير تقول بأن جولدا مائير رئيسة الوزراء أعطت تعليماتها إلى جيش الدفاع بتجميع أسلحة نووية للإطلاق رداً على الهجمات المصرية- السورية، وأن صواريخ "جريشو" Jericho Missiles كانت على أتم الاستعداد للانطلاق.

وهناك تقارير تقول إنه كانت هناك اختبارات نووية مشتركة مع جنوب افريقيا فى عام ١٩٧٩، لكن لم يرد تأكيد لذلك.

وقد أشار مدير الوكالة المركزية الأمريكية (CIA) فى عام ١٩٧٩ أن إسرائيل ربما قامت فى مايو ١٩٨٩ بالسعى نحو بناء سلاح نووى حرارى Thermonuclear .

أما فى يونيو ٢٠٠٠ ، فقد وردت تقارير بأن إسرائيل فى سبيلها لتزويد غواصاتها بأسلحة نووية، أو صواريخ باليستية. وهذه التقارير ظلت تتوارد منذ ذلك الحين، كذلك وردت تقارير تقول بأن إسرائيل قد عدلت صواريخ هاربون Harpoon Cruise Missiles ليتسنى تزويدها برؤوس نووية، وتكررت هذه التقارير بشكل منتظم منذ ٢٠٠٣، وتقوم ألمانيا ببيع غواصات متقدمة طراز -Dolphin class منذ عام ٢٠٠٥ .

ولدى إسرائيل مشروعان هامان كفاعلات: أحدهما ٥ ميجاوات لليورانيوم عالى التخصيب وهو مفاعل (IRR١) للماء الخفيف فى نحال سوريك Nahal Soneq ، والثانى ٧٥-٢٠٠ ميجاوات للماء الثقيل (IRR٢) ، وهو مفاعل لليورانيوم الطبيعى (Natural) يستخدم فى إنتاج البلوتونيوم الانشطارى فى ديمونة، ولكن مفاعل الماء الخفيف (IRR١) فقط هو الذى كان تحت إشراف "الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

ويلاحظ أن كبرى منشآت الأسلحة تضم كلاً من منشأة إنتاج الأسلحة من نوعية تصنيف البلوتونيوم فى ديمونة، ومنشأة تصميمات الأسلحة النووية فى منطقة "ناحال سوريك" Nahal Soreq (جنوبى تل أبيب) ومنشأة لاختبار الأسلحة الصاروخية فى منطقة "بالماخيم" Palmchim ، ومنشأة تخزين الصواريخ المزودة برؤوس نووية فى منطقة "كافار زخاريا" Kefar Zekharya ، ومنشأة تجميع الأسلحة النووية فى منطقة "يوديفات" Yodefat ، ومنشأة تخزين الأسلحة النووية التاكتيكية فى منطقة إيلابون Eilabun فى الجليل الشرقى.

(٢) الصواريخ الباليستية الإسرائيلية:

أطلقت إسرائيل صاروخ "جريشو٢" Jericho II عبر البحر المتوسط ، وهبط شمالى مدينة بنى غازى الليبية بنحو ٢٥٠ ميلاً ، وانطلق الصاروخ على ما يزيد عن ٨٠٠ ميل. وقدر الخبراء الأمريكيون أن مدى هذا الصاروخ يصل إلى ما بين ٩٠٠ - ٩٤٠ ميلاً (١٤٥٠ كيلو متراً) بما يسمح لصاورخ جريشو، أن يغطى بالفعل كافة العالم العربى.

أما الطراز الأحدث من هذا الصاروخ فيبدو أن له مرحلتين للتزويد بالوقود الصلب Solid- fuel الدافع للأمام Propellant بمدى يصل إلى ٩٠٠ ميل (١٥٠٠ كيلو متر) يحمل شحنة فى رأسه تبلغ ٢٢٠٠ رطلاً .

وهناك بعض التقارير التى تقول إن إسرائيل تقوم بتطوير صاروخ جريشو٣ ، يرتكز على دعائم Boosters طورته بالاشتراك مع جنوب أفريقيا خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضى. وهناك تقديرات تقول إن هذا الصاروخ يبلغ مداه ٥٠٠٠ كيلو متر، ويحمل رؤوسا تبلغ ١٠٠٠ كيلو جرام، وينبنى هذا التقدير بشكل كبير على ما أوردته وكالة الدفاع الإسرائيلية حول قدرات الإنطلاق الخاصة بالمحفز شافيت Shavit Booster والذى جربته إسرائيل فى سبتمبر ١٩٨٨ .

٢- الأسلحة النووية الإيرانية والبرنامج الإيرانى للصواريخ الباليستية:

تجدر الإشارة إلى أن سياسة الأمن القومى الإيرانى ترتكز

على متابعة البلاد لقدرات نووية رادعة كما يلى:

* أن إيران ترى فى نفسها ممسكة بدور قيادى فى العالم العربى، والعالم المسلم - غير العربى - وأن لها دوراً فى منطقة الخليج، خاصة بالنسبة لأية ترتيبات أمنية خاصة بمنظمة التعاون الخليجى.

* وتعتبر إيران أن قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، ووجود الأسطول الخامس الأمريكى على شواطئ الخليج، والتصريحات الأمريكية الماضية بالنسبة لسياستها حول تغيير النظام فى إيران بمثابة تهديد خطير لأمنها القومى.

* وأن نوايا إسرائيل تجاه إشاعة عدم الاستقرار فى إيران، ومهاجمة منشآتها النووية أمر بالغ الأهمية.

* ينتاب إيران شعور بالقلق إزاء جيران غير أصدقاء لها يحيطون بها، بما فى ذلك الباكستان المسلحة تسليحاً نووياً.

* وهذا القسم من الدراسة يسعى إلى تقويم برنامج إيران النووى والقدرة المحتملة لإنتاج أسلحة نووية، ولقد وقعت إيران وصدقت على معاهدة عدم الانتشار النووى.

* إن التجهيزات الثلاثة المركزية التى تمت الإشارة إليها فى هذه الدراسة تشكل صلب الدورة الخاصة النووى التى

النظام الصاروخى (System)	التصنيف (Class)	مزود (PoyLoad)	الرأس (Warhead)	المدى (Range)
جريشو ١ (Jericho I)	مدى قصير صاروخ باليستى	رأس مفرد	٤٥٠ كجم	٥٠٠ كيلو متر
جريشو ٢ (Jericho II)	متوسط المدى صاروخ باليستى	رأس مفرد Single Warhead	رأس نووى	١٥٠٠ كيلو متر
جريشو ٢ (Jericho II)	عابر القارات باليستى	رأس مفرد	٧٥٠ كجم	٤٨٠٠ إلى ٦٥٠٠ كيلو متر

المصدر:

(Israel: Weapons of Mass Destruction an Overview Antony H. Cordesman Cisis, June 2008)

تحتاج إليها إيران من أجل إنتاج أسلحة نووية من نوع المواد الانشطارية، كما أن المرحلة الأخيرة، والتى تتمثل فى مرحلة تخصيب اليورانيوم، وإنتاج المواد الانشطارية، هى عملية مركزية بالنسبة لأية دراسة تحاول تقويم قدرة الإنتاج الخاص بالأسلحة النووية، والمسألة الآن وفى عجالة: كيف وبأى قدر من السرعة يتسنى لإيران تجميع وتشغيل الطرد المركزى فى برنامج متسارع لصنع قنبلة نووية ما بين ١٥ - ٢٠ كيلو جراماً على الأقل، ومتى يتسنى لمفاعل ينتج البلوتونيوم أن يعمل بكامل طاقته.

* إن تخصيب اليورانيوم يمكن استخدامه لكلا الاستخدامين، السلمى (الوقود النووى)، والعسكرى (الأسلحة النووية)، وتعتبر عملية تكنولوجيا الطرد المركزى Centrifuge للغاز أمراً مركزياً فى عملية تخصيب اليورانيوم، وهناك ثلاثة مخاطر كبرى ترتبط بعملية تطبيق أجهزة الطرد المركزى وهى:

١- الاستخدام السرى لما يمكن تسميته الإفصاح عن تخصيب اليورانيوم بقدر منخفض لإنتاج اليورانيوم (Low Enriched Uranium) من أجل إنتاج اليورانيوم عالى التخصيب (Highly Enriced) أو تجاوز معدل التخصيب المنخفض سراً.

٢-بناء وتشغيل منشأة سرية لإنتاج اليورانيوم عالى التخصيب.

٣-تحويل منشأة معلن عنها منخفضة إنتاج اليورانيوم إلى أخرى عالية التخصيب باليورانيوم عقب مرحلة من مراحل النزاع (مثل الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار النووى).

* ففى عام ٢٠٠٥ أخطر المسئولون الإيرانيون مسئولين فى وكالة الطاقة الذرية الدولية عن أن العالم الباكستانى عبد القدير خان قد عرض عليهم فى عام ١٩٨٧ تكنولوجيا التخصيب بالطرد المركزى. فإذا كانت إيران قد تلقت نفس التصميم (design) الذى أعطاه عبد القدير خان إلى ليبيا، إذن فإننا نكون بصدد المرحلة PI ثم المرحلة P٢ من مراحل الطرد المركزى.

* والملاحظ هو أن P١ من عملية الطرد المركزى ترتكز على التصميمات الأصلية لفترة السبعينيات من القرن الماضى،

والتى يرمز لها (URENCO) والتى كانت سائدة فى هولندا، حيث اكتسب عبد القدير خان معرفته النووية حين كان يعمل هناك. ولقد بدأت الباكستان تكنولوجيتها النووية بهذه النوعية من التكنولوجيا لإنتاج اليورانيوم المخصب تخصيباً عالى الدرجة لأسلحتها النووية.

* وفى عام ٢٠٠٤ اعترف الإيرانيون بأنهم قد تمكنوا من حيازة تصميمات من مرتبة P٢ للطرد المركزى. ومثل هذه التصميمات designs المتطورة مكنت إيران من مضاعفة قدراتها على التخصيب مما اختزل أمامها الوقت المطلوب لإنتاج اليورانيوم عالى التخصيب لإنتاج قنبلتها النووية.

* وهناك ميزة هامة للطرد المركزى للغاز على تكنولوجية التخصيب المسماة gaseous technique وهى أقل كثافة فى استخدام الطاقة، وأنها قد أثبتت تفوقها فى الأداء، كما أنها أكثر ميزة بالنسبة لمدى الاعتماد عليها، كما أنها تمتلك وحدة أكبر قدرة بالنسبة للقدرة على التخصيب.

* كمية اليورانيوم عالى التخصيب المطلوبة لصنع سلاح نووى تتفاوت طبقاً لدرجة التخصيب ومدى تطور تصميم السلاح.

النطاق الزمنى لقيام إيران بإنتاج سلاحها النووى:

تتمثل المسألة فى مدى السرعة التى تستطيع إيران خلالها تجميع وتشغيل من ١٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ جهاز طرد مركزى فى برنامج متسارع لصنع اليورانيوم عالى التخصيب لصنع قنبلة ما بين ١٥ - ٢٠ كجم على أقل تقدير، وفيما يلى بعض ما ورد فى هذا السياق:

مـارك فيتزباتريك Survival Vol ٤٨ No٣ Autumn٢٠٠٦

تقويم لبرنامج إيران النووى:

فقد قدر فى سبتمبر ٢٠٠٥ بأن أقرب ما يمكن لإيران قيامها بإنتاج يورانيوم عالى التخصيب هو بحلول ٢٠١٠، وقد تم إنجاز ذلك بقيام إيران، وبإشراف من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تمكنت من بناء ٣٠٠٠ مركز للطرد المركزى، ثم لما صارت جاهزة للتشغيل الكامل، قامت بطرد المفتشين، واستخدمت أجهزة الطرد فى إنتاج اليورانيوم عالى الخصوبة، ثم أن تجميع هذه الأجهزة للطرد المركزى كثيرة العدد وجعلها تعمل، سوف يستغرق وقتاً حتى عام ٢٠٠٩، فإيران لديها ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزى

كمية المادة الانشطارية المطلوبة لصنع قنبلة ذرية

يورانيوم عالى التخصيب مخصب لدرجة ٩٠٪	سلاح نووى على نسق بندقية	٩٠ - ١٠٠ رطل (٤٠ - ٥٠ كجم)
	سلاح نووى ينفجر داخلياً Implosion	٣٣ رطلاً (١٥ كجم)
	سلاح متطور ينفجر داخلياً	٢٠ - ٢٦ رطلاً (٩ - ١٢ كجم)
بلوتونيوم	سلاح بسيط ينفجر داخلياً	١٤ رطلاً (٦ كجم)
	سلاح متطور ينفجر داخلياً	من ٤,٥ - ٩ أرطال (٢ - ٤ كجم)

المصدر:

A Fresh Examination of the Proliferation Dangers of Light Water Reactor. Victor Gilinsky, Marvin Miller, Ttrmon Hubbard, October 22, 2004. The Non Prolif - eration Policy Educational Center.

سوف يلزمها من الوقت ٩ شهور لإنتاج ٢٥ كيلو جراماً من اليورانيوم عالى الخصوبة لإنتاج أداة بسيطة للانفجار الداخلى Simple Implosion.

مقابلة للبى بى سى BBC مع المدير الأمريكى للمخابرات القومية National Intelligence جون بيجرو بونت فى ٢ يونيو ٢٠٠٦. إذ قال:

"إن باستطاعة طهران أن تمتلك قنبلة نووية جاهزة بين عامى ٢٠١٠، ٢٠١٥، وليس لدينا على أية حال معلومة دقيقة، لكن التقديرات التى قمنا بإعدادها هى فى وقت ما بين بداية العقد الزمنى القادم ومنتصف العقد الذى يليه، فسوف يكونون فى وضع يحصلون فيه على سلاح نووى، وهو أمر يتسبب فى قلق كبير".

ديفيد ألبرايت، وكورى هندرستين، فى ١٢ يناير ٢٠٠٦ تحت "فكرة": خطوة إيران التالية:

النطاق الزمنى:

* تجميع ما بين ١٣٠٠ - ١٦٠٠ جهاز للطرد المركزى، يفترض معه أن إيران تبدأ (فى يناير ٢٠٠٦) تجميع أجهزة طرد مركزى بمعدل ٧٠ - ١٠٠ فى الشهر الواحد، ويكون باستطاعة إيران الحصول على أجهزة الطرد المركزى الكافية فى الفترة من ٦ - ٩ أشهر، أى فى نهاية ٢٠٠٦.

* وبربط أجهزة الطرد المركزى مع بعضها البعض لتكوين ما يشبه الشلال المتسارع Cascades، ووضع جهاز للضبط (Control)، وبناء أجهزة للتغذية Feed والسحب، واختبار جهاز تخصيب الوقود يستغرق سنة واحدة.

* ثم التخصيب الكافى لليورانيوم عالى الخصوبة إلى سلاح نووى. يستغرق سنة واحدة.

* وتحويل اليورانيوم عالى الخصوبة إلى سلاح نووى يستغرق ٣ سنوات.

* لذا، فإن الزمن الكلى اللازم لصنع أول قنبلة، سوف يستغرق نحو ٣ سنوات، أى بحلول عام ٢٠٠٩.

مفاعل الماء الثقيل فى آراك:

* تقوم إيران بإقامة مفاعل نووى جديد قدرته ٤٠ ميجاوات للماء الثقيل بتبريد حرارى - thermal Cooled فى آراك. وهذا البرنامج للماء الثقيل أثار بعض التساؤلات فيما يتعلق بنوايا إيران، فقد قامت إيران فى البداية بإخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تعتزم تصدير الماء الثقيل، ثم عادت فقالت بأن الماء الثقيل سوف يتم استخدامه كمبرد ومهدئ بالنسبة للمفاعل IR ٤٠ للأبحاث والتطوير، والراديو إيزوتوب Nadio - isotope.

* ولقد قال بعض الخبراء أن مفاعل الماء الثقيل IR ٤٠ هذا يمكن تشغيله بحلول ٢٠١١، وسوف يكون من شأنه تمكين إيران من البدء فى إنتاج أسلحة بحلول ٢٠١٤.

* واستخداماً لنفس الأساس وتشغيل مفاعل (٠,٦) وكما تم بالنسبة لمفاعل ديمونة الإسرائيلى، فسوف نجد أن كمية البلوتونيوم المنتجة سنوياً سوف تصل إلى ٨ كجم من نوعية مادة الأسلحة، وتكون كافية لإنتاج قنبلة نووية واحدة فى السنة.

مجموعة من الظروف التى قد تؤدى إلى الإسراع فى توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية:

* بحلول عام ٢٠١٠ يمكن لإيران أن تشكل تهديداً خطيراً لجيرانها ولإسرائيل. وكذلك تنتج قدراً كافياً من الأسلحة النووية التى يمكن أن تصبح بمثابة قوة رادعة ضد الضربات الأمريكية والإسرائيلية.

* وهناك نظام دفاع جوى من طراز سام الحديث، مثل النظام الروسى طراز S - ٣٠٠ PMU٢ "فافوريت"، يوفر لإيران نظاماً متقدماً من الصواريخ الباليستية الدفاعية، بالإضافة إلى نظام متقدم للدفاع الجوى من طراز سام.

* كذلك فإن هناك القدرات البحرية الإيرانية التى يمكن أن تهدد السفن التجارية والقوات البحرية فى الخليج، والتى قد تعترض سبيل انسياب النفط خلال مضيق هرمز.

* وفى حوزة إيران عدد من الصواريخ الباليستية عالية الدقة قصيرة المدى، وطويلة المدى تتوافر لها القدرة على حمل أسلحة الدمار الشامل.

الخيارات المطروحة للتعامل مع البرنامج النووى الإيرانى من خلال النطاق الزمنى:

*الدبلوماسية والحوار :

الجهود الرامية إلى إقناع إيران بالامتناع عن الانتشار النووى، وذلك بإقناعها أنها لا تواجه تهديداً كافياً بما يجعلها تحبذ الانتشار، وأنها لن تحقق مكاسب كبرى فى القوة أو فى الأمن بإقدامها على ذلك.

* الحوافز

خيارات تقدم لإيران ضمانات أمنية، ومزايا اقتصادية وتجارية.

* **الحصار Containment:**

عن طريق إيجاد مزيج من التدابير الدفاعية والهجومية تنزع عن إيران قدرتها على استغلال قدراتها فى أسلحة الدمار الشامل، وتظهر أن أى جهد من ناحيتها لاستخدام هذه الأسلحة لتخويف أو تحقيق مكاسب عسكرية يمكن ملاشاتها بالرد عليها.

* **العقوبات Sanctions:**

نظم للرقابة وتدابير ترمى إلى وضع ضغط اقتصادى على إيران، وتضييق دخولها إلى التكنولوجيا، والتضييق أيضاً على دخولها مجالات الأسلحة.

* تغيير النظام:

عن طريق بذل جهود ترمى إلى تغيير النظام وإيجاد نظام حاكم آخر لا يسعى إلى الانتشار النووى.

* الدفاع **Defense:**

وهو إيجاد مزيج من التدابير مثل الدفاع الصاروخى، والدفاع الجوى، ومجابهة الإرهاب، ومجابهة التهريب.

* الردع **Deterrance:**

عن طريق إيجاد تهديدات عسكرية لإيران تكون من القوة والضخامة، بحيث لا يرى أى قائد عاقل فى إيران وجود أية ميزة من استخدام أسلحة الدمار الشامل.

* ضربات مانعة أو استباقية قبل أن تتمكن إيران من حيازة قوة نووية مهمة:

وذلك بإعداد خيارات عسكرية ذات القدرة على تدمير قدرات إيران على "الانتشار النووى"، أو إرسال قوات نووية كبيرة، أو إعداد إجماع دولى يسمح باستخدام القوة العسكرية كملاذ أخير حينما تخفق كافة الخيارات الأخرى. (*)

المصدر: Anthony Cordesman, Csis Report, Iranian WMD Strategic and War Fighting Implications of a Nuclear Armed Iran.

دراسة

الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الإيراني

د. محمد لشكرى

اطلاعات سياسى اقتصادى
(الأخبار السياسية والاقتصادية) العدد ٢٥٩- ٢٦٠، مايو - يونيو ٢٠٠٩

لنتعرف على سبب ظهور الأزمة المالية فى الغرب يجب أولا أن نعرف النظام الاقتصادى فى الغرب. وقد عرض آدم سميث المعروف بأبى علم الاقتصاد، ومؤسس المدرسة الكلاسيكية، نظرية الرأسمالية فى كتابه "دراسة حول طبيعة وأسباب ثروات الشعوب" المنشور عام ١٧٧٦ مؤكدا على أن "المصلحة الشخصية تؤدى فى ظل المنافسة إلى ثراء المجتمع (زيادة الإنتاج)؛ أى أن المصلحة الشخصية تتحول إلى مصلحة للمجتمع فى ظل المنافسة".

وتقوم هذه النظرية على مبدأين أساسيين:

١- مبدأ سلوكي: فالإنسان يسعى فى سلوكه (من حيث البيع والشراء) إلى تحقيق مصلحته الشخصية.

٢- مبدأ بيئي: حيث يسيطر مناخ المنافسة على السوق سيطرة تامة.

ويرى آدم سيمث أن هناك يدا خفية تحقق التوازن فى السوق، وأنه إذا تركت قوى العرض والطلب فإنها ستؤدى تلقائيا إلى توازن السوق.

١- توقع حدوث أزمات فى النظام الرأسمالي:

يرى الفيلسوف عالم الاجتماع المؤرخ عالم الاقتصاد كارل ماركس أكبر منتقدى النظام الرأسمالى، ومؤسس المدرسة الاشتراكية العلمية فى كتابه الشهير "رأس المال" المنشور فى عام ١٨٦٧ أن النظام الرأسمالى مقضى عليه بالفشل. ولم ير أملا فى إصلاح النظام الرأسمالى، وكان أول من تحدث عن عيوب نظام الاقتصاد المفتوح، ويرى أن النظام الرأسمالى يربى فى داخله عمالا غير مهرة يرضون بالحد الأدنى من الأجر الذى يكفى بالكاد متطلباتهم المعيشية الضرورية، فسعى الطبقة الرأسمالية وراء الربح يستتبع زيادة الطاقة الإنتاجية ويخلق منافسة قاسية، ويكمن التناقض فى أن الطبقة العاملة لن تكون قادرة على شراء المنتجات، ويتزامن مع هذا التناقض زيادة الوعى لدى طبقة العمال، ومع أزمة البطالة المتزايدة تتهيأ الظروف لنقل الملكية إلى الدولة.

وهناك انتقادات لكل من هاتين النظريتين. ولكن تكمن أهمية نظرية ماركس فى تأكيدها على أن الأزمات ملازمة للنظام الرأسمالي، فماركس يرى أن النظام الرأسمالى سوف يظل دوما يعانى أزمات الركود أو التضخم.

٢- أزمة الركود ١٩٢٩-١٩٣٢:

تحققت نبوءة ماركس بشأن أزمة النظام الرأسمالى فى عام ١٩٢٩، حيث استمرت الأزمة حتى عام ١٩٣٢. وفى عام ١٩٣٦ طرح جون مينارد كينز فى كتابه "النظرية العامة، العمل، والربح والمال" وسائل جديدة للخروج من الأزمة. وبالطبع هناك العديد من علماء الاقتصاد بين ماركس وسميث وكينز، ولكن كلا من هؤلاء الثلاثة أحدث انقلابا على الأفكار السابقة عليه. وباختصار:

١- طرح آدم سميث النظام الرأسمالي.

٢- انتقد كارل ماركس النظام الرأسمالي.

٣- أصلح مينارد كينز النظام الرأسمالي.

ونحن نواجه حاليا النظام الرأسمالي الذى أصلحه كينز. وقد كانت أزمة ١٩٢٩، ١٩٣٢ أزمة ركود، وللخروج منها اقترح كينز تدخل الدولة وزيادة نفقاتها وقد ساعد هذا الاقتراح على تخفيف الأزمة إلى حد ما. وبعد ذلك واجهت معظم الدول أزمات تضخم لم يعد اقتراح كينز قادرا على حلها، فالأزمة الجديدة فى الغرب كانت مختلفة تماما عن الأزمات السابقة، وكان لا بد من البحث عن وسيلة جديدة لحلها. والمؤكد أن النظام الرأسمالى يحمل الأزمات فى داخله، ويمكن للقائمين على هذا النظام تأخير موعد الأزمة، ولكن لا يمكنهم منعها.

وقد أشارت الدراسات التى أجريت بواسطة أنكتاد على ٢٢٦ شركة كبرى من شركات الاستثمار الدولى فى عام ٢٠٠٨ إلى أن كل هذه الشركات قد خفضت حجم أعمالها خارج حدودها، وأن الأموال التى تخصصها هذه الشركات لشراء مؤسسات أخرى أو دمجها قد انخفضت فى النصف الأول من العام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٩٪ (طهران: وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية).

وقد تسببت الأزمة المالية الأخيرة فى انخفاض معدل الطلب على الشراء فى معظم الدول. ونظرا لأن دول (oecd) تستحوذ على ٧٤٪ من صافى الناتج المحلى فى العالم فإن انخفاض الطلب فى هذه الدول على المواد الأولية (المعادن والطاقة) يؤدى إلى انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات، وإلى إبطاء نمو التجارة العالمية.

فى عام ٢٠٠٧ كانت قيمة مجمل الإنتاج المحلى فى هذا الدول يزيد على ٦ , ٤٠ تريليون دولار.

٣- ١١٣ أزمة مالية خلال ثلاثين عاما:

خلال الثلاثين عاما السابقة شهدت ١٧ دولة من الدول الصناعية ١١٣ أزمة مالية نصفها ساعد فى ركود الاقتصاد العالمي.

فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين كان النظام المصرفى هو السبب الأول فى معظم الأزمات، وقد بدأت الأزمات فى الولايات المتحدة، وكان أهم أسبابها عدم ثقة المستثمرين ومالكي الإيداعات فى النظام المصرفى الأمريكي.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى انخفاض حجم التجارة العالمية وتدنى النمو الاقتصادى فى بعض أقطاب التجارة، خاصة الأقطاب الوليدة.

تلزم اتفاقية الجات الدول بفتح أسواقها المالية. ونظرا للآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية يجب أن تتخلى منظمة التجارة العالمية عن الضغط على الدول النامية لفتح أسواقها المالية، بل يجب أن تقف هذه المنظمة أمام أى ضغوط.

كيف ظهرت الأزمة الأخيرة:

بدأت الأزمة الأخيرة من النظام المصرفى الأمريكي؛ حيث امتنع المقترضون عن دفع قروضهم بسبب انخفاض قيمة ممتلكاتهم ومنها المساكن، فلم تتمكن البنوك من جذب الاستثمارات اللازمة لمواجهة النقص النقدى لديها، ففقد الناس الثقة فى النظام المصرفي. فى الولايات المتحدة يمكن للفرد أن يشترى مسكنا بقرض يعادل ٩٥٪ من قيمة المسكن إذا قام بدفع نسبة ٥٪ من قيمته. ومع انخفاض أسعار المساكن تنازل الأفراد عن النسبة التى دفعوها وأعادوا مساكنهم إلى البنوك، وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة العرض فى المساكن وانخفاض الطلب عليها مما زاد من حدة الأزمة.

وعندما انتشرت الأخبار المتعلقة بخسائر البنوك التى تقدم قروضا لشراء المساكن قام المودعون بسحب إيداعاتهم مخافة أن تعجز البنوك عن دفعها لهم بعد الخسائر التى منيت بها. فى الظروف العادية تكون السيولة فى البنوك أقل من مجموع الإيداعات، ومن البدهى أن انخفاض الاحتياطى لدى البنوك ودخولها إلى سوق الإسكان يؤدى إلى عجزها عن سداد إيداعات عملائها، ومن هنا بدأت سلسلة من المشكلات فنظرا للارتباط بين البنوك سرعان ما تفشت الأزمة فى النظام المصرفى كله، ولم تتمكن العديد من البنوك من سداد مديونياته للبنوك الأخرى، كما أن أيا من البنوك لم يقدم قروضا لبنك متضرر خوفا من عدم قدرة الأخير على السداد.

وقد كانت وسيلة حل أزمة ١٩٢٩ هى إقامة جدار بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية، وظل هذا الجدار موجودا حتى عام ١٩٩٩. ومع إصدار قانون المال الموحد زال هذا الجدار وانتقلت مخاطر الاستثمار إلى النظام المصرفى التجارى فظهرت الأزمة الحالية. وهذا يعنى أن السبب الأساسى فى الأزمة الأخيرة هى عدم الإدارة السليمة للموارد المصرفية وانعدام الرقابة السليمة على التسهيلات فى الولايات المتحدة.

أهم النتائج السلبية للأزمة الأخيرة:

١- انهيار أسعار الأسهم فى الأسواق الدولية.

٢- انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى العالم.

٣- انخفاض الاستثمارات الخارجية.

٤- انخفاض الاحتياطى النقدى الدولي.

٥- زيادة معدل البطالة على المستوى العالمي.

٦- زيادة معدل التضخم فى الدول التى لديها عجز فى الميزان التجاري.

وقد ذكر التقرير الأخير لمؤتمر التنمية والتجارة التابع للأمم المتحدة أن معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى عام ٢٠٠٨ قد انخفض بنسبة ١٠٪، أى بما يعادل ١٨٠ مليار

دولار، وقد كانت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم عام ٢٠٠٧ تبلغ ١٨٣٣ مليار دولار.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون معدل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة في العام ٢٠٠٨ نحو ١,٥٥٪ وفي العام ٢٠٠٩ نحو نصف في المئة.

كما يتوقع أن ينخفض معدل النمو في الدول النامية من ٨٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠٠٩ .

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أنه نتيجة للأزمة المالية سوف يضيع ما يزيد على عشرين مليون فرصة عمل حتى نهاية عام ٢٠٠٩، وسوف يزيد عدد العاطلين في العالم من ١٩٠ مليونا في عام ٢٠٠٧ إلى ٢١٠ ملايين في عام ٢٠٠٩، وكان عدد العاطلين حتى نهاية عام ٢٠٠٨ قد بلغ ٢٠٠ مليون.

ونظرا لأن ١١٪ من حجم النمو الاقتصادي الصيني يرتبط بالصادرات فإن انخفاض حجم التجارة الصينية الخارجية يمثل عنصرا من عناصر تفاقم مشكلة البطالة في الصين.

وسوف تتركز النسبة العظمى من فرص العمل الضائعة في الأعمال الإنشائية، والخدمات المالية، والتبادل، والعقارات، والمركبات.

تأثير الأزمة على الاقتصاد الإيراني:

تركت الأزمة المالية الحالية آثارا على اقتصاديات الدول بدرجات متفاوتة وسوف تتمتع بأقل نسبة خسائر الدول التي أبطأت في تنفيذ عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وجمهورية إيران ليست عضوا في منظمة التجارة العالمية. ولذا ، فإنها ليست ملزمة بقرارات المنظمة، ومن هنا فإنها ستتعرض للضرر بدرجة أقل من الدول أعضاء المنظمة.

استمر ارتفاع سعر النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل لمدة طويلة نسبيا، وفي هذه المدة لم يتمتع صندوق الاحتياطي النقدي برصيد كبير لأن الحكومة توسعت في الميزانية، وفي السياسات المصرفية فانخفض الرصيد في الصندوق. ولأسباب عدة منها العقوبات التي تتعرض لها إيران في السنوات الأخيرة بسبب ملفها النووي تعرضت إيران لما يشبه العزلة. وفي الوقت نفسه نظرا للارتباط الشديد بصادرات النفط فإن عوائد النفط قد انخفضت انخفاضا شديدا بسبب نقص الطلب عليه وانخفاض أسعاره إلى أقل من النصف فأثرت الأزمة العالمية على موازنة الحكومة. ومع انخفاض قيمة الموازنة سوف تقوم الحكومة بخفض الإنفاق على القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع العمران، وسوف يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة معدل البطالة وزيادة التضخم الناجم عن ضغوط النفقات. ونظرا لابتعاد الاقتصاد الإيراني عن المعادلات العالمية يمكننا الإقرار بأننا نتمتع بالاستقرار الاقتصادي أكثر من الدول الأخرى، وهذا الاستقرار يساعد على تحقيق الأمان بالنسبة للمستثمرين الذي يريدون الخروج باستثماراتهم من الدول المتضررة من الأزمة، ويمكننا من اجتذاب الكثير من الاستثمارات. ومع انخفاض عوائد النفط، سوف تنخفض الواردات أيضا، وسوف يؤدي هذا إلى حدوث تضخم بسبب ضغط الإنفاق.

ومع استمرار الانخفاض في أسعار النفط سوف يقل العائد النقدي بقيمة ٥٤ مليار دولار. وللنجاة من الأزمات المرحلية يقترح بهمني زيادة وتنويع الصادرات غير النفطية لأن الارتباط بالنفط يعود على البلاد بالضرر.

ويجب الانتباه إلى أن الأزمة المرحلة تستوجب حلا فوريا، وأن زيادة وتنويع الصادرات غير النفطية لا يمكن تحقيقه فورا. والحل الذي يمكن من خلاله تخفيف الأزمة على المدى القصير هو الانضباط المالي والنقدي، فالحل الذي طرحه بهمني كان لسنوات طويلة شعار جميع الحكومات التي تولت منذ قيام الثورة الإسلامية حتى الآن، وهذا الحل يحتاج إلى أن تكون جميع القطاعات الاقتصادية مؤمنة به، كما يحتاج إلى العزيمة الوطنية. وعلى المستوى العملي كانت الحكومات تلجأ إلى أيسر الطرق لحل مشكلاتها، وكان معظمها يرتكز على الاعتماد على عوائد النفط والغاز، وأهم الصادرات غير النفطية هي المواد الخام التي لا تختلف عن صادرات النفط والغاز اختلافا كبيرا.

الآثار المحتملة للأزمة على الاقتصاد الإيراني:

سوف يقع الاقتصاد الإيراني تحت تأثير الأزمة على أي حال، والنتائج المحتملة للأزمة على الاقتصاد الإيراني هي:

١- انخفاض الصادرات النفطية.

٢- انخفاض قيمة النفط إلى أقل من ٣٥ دولارا للبرميل.

٣- انخفاض الاحتياطي النقدي.

٤- انخفاض قدرة البنك المركزي على إصدار أوراق نقدية.

٥- خلق موجة نفسية في المجتمع.

٦- عجز الموازنة.

٧- العجز عن دفع القروض طويلة الأجل من جانب الأفراد الذين حصلوا على قروض كبيرة.

ونظرا لأن أهم توابع الأزمة على الاقتصاد الإيراني تتمثل في انخفاض عوائد النفط فإننا سوف نتناول الآثار السلبية للأزمة المالية على سوق النفط.

في العام الماضي أعلن وزير البترول الإيراني أن انخفاض قيمة البترول إلى أقل من مئة دولار للبرميل هو أمر محفوف بالمخاطر، وقد انخفض النفط إلى أقل من ٤٠ دولارا للبرميل.

ويرى الخبراء أن استمرار الأزمة في الأسواق المالية العالمية سوف يؤدي إلى المزيد من الانخفاض في أسعار النفط.

وسوف يتضرر الاقتصاد الإيرانى بشدة من هذا الانخفاض، وفى الوقت نفسه تحكى الإحصائيات عن انخفاض الصادرات النفطية الإيرانية فى السنوات الأخيرة، أى أن انخفاض أسعار النفط تزامن مع انخفاض حجم الصادرات النفطية.

قبل الأزمة بشهور قليلة كان من المتوقع أن يصل سعر النفط إلى أكثر من ٢٠٠ دولار للبرميل. ويبدو أن طرح مشروع الحكومة المسمى "مشروع التحول الاقتصادي" وتقديم الدعم فى صورة نقدية كان مبنيا على التفاؤل باستمرار الارتفاع النسبى فى أسعار النفط.

وقد أسفر مشروع التحول الاقتصادى عن مطالب للمواطنين، خاصة الطبقة المحرومة، وليس فى الإمكان تلبية هذه المطالب فى حالة استمرار الانخفاض فى أسعار النفط، ولهذا تأجل المشروع. يجب على المسئولين الاقتصاديين أن يقولوا بكل صراحة إن المشروع قد تمت صياغته على أساس ارتفاع سعر النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار، وأنه غير قابل للتطبيق فى ظل انخفاض سعر النفط إلى ٣٥ دولارا.

تمثل عوائد النفط ٦٠٪ من دخل إيـران، بينما ترتبط عوائد الضرائب والجمارك وغيرها بالشركات والصناعة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر، كما أن المؤسسات الاقتصادية تدفع مقابل وارداتها من الخامات والآلات وقطع الغيار واحتياجاتها الأخرى بالدولار الذى يتم الحصول عليه من بيع النفط. ولذلك فإن جميع المتغيرات الاقتصادية فى البلاد مرتبطة بعوائد النفط وأسعاره.

يشير إلى هذه الحقيقة تقرير مركز الدراسات التابع لمجلس الشورى الإسلامى، حيث يقول إنه إذا انخفضت أسعار النفط الخام إلى أقل من ثمانين دولارا فإن إيران سوف تعانى عجزا فى الموازنة.

تأثير الأزمة على الصادرات والعوائد النفطية الإيرانية:

يفيد الإحصاء الجديد للبنك المركزى الإيرانى أنه فى عهد حكومة أحمدى نجاد انخفض معدل الصادرات النفطية إلى ٢٩٦ برميل يوميا مقارنة بالعام السابق.

ويرى خبراء صناعة النفط أنه بسبب الاستهلاك المحلى للمنتجات النفطية بدأت وتيرة التصدير فى الانخفاض منذ أربع سنوات. ومنذ عامين كان تزايد الاستهلاك المحلى هو العامل الرئيسى فى انخفاض الصادرات النفطية.

كما يرى بعض المفكرين الاقتصاديين أنه نظرا لسياسة تثبيت الأسعار التى أقرت فى البرلمان فى دورتيه السابعة والثامنة تزايد الاستهلاك المحلى لبعض المنتجات النفطية، وارتفع معدل الطلب على النفط داخليا مما أدى إلى انخفاض الصادرات.

والنتيجة السلبية الوحيدة للأزمة المالية على إيران هى سعر النفط الخام، فبعد عدة أشهر من التزايد السريع فى أسعاره فى الأسواق العالمية انخفض فى الأسابيع الأخيرة بدرجة كبيرة.

تأثير الأزمة على القطاع المالى فى إيران:

فى الظروف الحالية ليس من المستحيل حماية الاقتصاد الإيرانى من آثار الأزمة العالمية لأن الاقتصاد الإيرانى غير مرتبط ارتباطا قويا بالاقتصاد العالمى باستثناء تصدير النفط واستيراد البضائع، وهى تتم عادة بأقل استفادة من إمكانات المؤسسات المالية العالمية، ونتيجة هذا أن إيران لم تتأثر بهذه الأزمة تأثرا فوريا.

يتكون القطاع المالى فى إيران من سوق للأوراق المالية، والبنوك الحكومية، إلى جانب القطاع الذى يعمل من تحت الأرض فى أعمال مالية مثل تقديم القروض بفوائد ضخمة، وهذا القطاع بالكامل يعيش بالاعتماد على العوائد النفطية والتكسب من التضخم. ولهذا فإن العديد من العناصر المالية والنفسية المؤثرة على الأسواق المالية العالمية تعد غير ذات موضوع فى إيران.

والواقع أن المؤسسات المالية الرسمية فى إيران تخضع لسلطة كاملة من الدولة، حيث تديرها الدولة وفقا لتوقعاته الاقتصادية، ولا تراعى فيها مبادئ المنافسة الحرة التى تنظم الأسواق المالية المتقدمة.

وهناك كثير من أعراض الأزمات المالية والاقتصادية التى تعد غير مقبولة من وجهة نظر الدول المتقدمة، ولكنها فى إيران تعد من الأمور المتعارف عليها ولا تسبب أى قلق للمسئولين، بل وللمواطنين العاديين، كما أن بعض الترتيبات والسياسات الاقتصادية المتعارف عليها فى إيران تعد غير مقبولة فى معظم الدول الأخرى، بل إنها تعتبر من أسباب نشوء الأزمات.

تأثير الأزمة على الدول الأخرى:

كلما زاد اندماج الدولة فى الاقتصاد العالمى كلما زادت عليها الآثار السلبية للأزمة؛ والدول النامية مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين التى ترتبط اقتصاديا بالولايات المتحدة سوف تتأثر بالأزمة المالية تأثرا شديدا.

التوابع السلبية للأزمة:

الأزمة الحالية لها آثار سلبية على الاقتصاد العالمى، ولكن لها بعض الآثار الأخرى على الدول الأقل تقدما وهي:

١- انخفاض معدل المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية والفقيرة.

٢- انخفاض الاعتمادات الموجهة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

٣- زيادة معدل التضخم فى الدول التى تعانى عجزا فى الميزان التجاري.

أهم وسائل مواجهة الدول للأضرار الناجمة عن الأزمة

المالية العالمية:

هناك دائما حل لكل مشكلة، ويمكن حل مشكلة الأزمة المالية الحالية بالوعي السليم والإدارة السليمة، وأهم وسائل مواجهة الآثار السلبية للأزمة هي:

١- تقليل الاعتماد على صادرات المواد الخام مثل النفط والمنتجات التي تتأثر بالتذبذبات العالمية.

٢- تقليل الاعتماد على أقطاب التجارة الكبار.

٣- وفقا للمقترحات المقدمة من صندوق النقد الدولي يجب حذف الإلزام الخاص بتغيير حساب رأس المال بالنسبة للدول النامية. فيجب أن تحظى الدول النامية التي تضررت من الأزمة بحماية دولية كما يجب تأجيل دفع قروضها الخارجية لفترة زمنية معينة.

٤- إيجاد نظام رقابي شامل على المستوى الدولي للإشراف على دخول وخروج رؤوس الأموال على نحو مفاجئ من دولة إلى أخرى، خاصة في حالات المضاربة في البورصة.

٥- في الحالات التي يفتقر فيها النظام المصرفي الدولي إلى الاستقرار اللازم يجب السماح للدول النامية باتخاذ ما تراه من إجراءات لحماية قيمة عملتها حتى لو كانت هذه الإجراءات مغايرة للالتزامات الدولية.

تقليص الأضرار الناجمة عن الأزمة:

يمكن تقليل الأضرار الدولية إلى الحد الأدنى عن طريق توسيع التعاون التجاري والمالي في إطار الاتفاقيات الإقليمية والتحالفات الاقتصادية. وتوخي الحذر عند الارتباط بالأسواق المالية العالمية والإقليمية (عدم التعجل في تدويل بورصات الأوراق المالية).

كما يمكن أيضا تقليل الأضرار الاقتصادية على الدول النامية إلى الحد الأدنى عن طريق إنشاء مراكز لإجراء دراسات شاملة للأزمات التي حدثت في العقود الثلاثة الأخيرة وآثارها وطرق حلها.

الوسائل الخاصة بالاقتصاد الإيراني:

تختلف ظروف الاقتصاد الإيراني عن الدول الأخرى في مواجهة الأزمة الأخيرة، ويمكن بالوسائل التالية تجنيب الاقتصاد الإيراني الآثار السلبية للأزمة أو على الأقل تخفيفها إلى أقل حد ممكن.

١- الرقابة على النظام المصرفي على نحو جاد دون اهتمام بالارتباط بالسلطة.

٢- فصل نظام الأوراق المالية عن النظام المصرفي.

٣- تنظيم النظام المالي الذي يشمل التأمينات واستثمارات التأمين الاجتماعي وصناديق التقاعد.

٤ - السيطرة على الاحتياطيات النقدية في البلاد لاستخدامها في الأيام الأكثر صعوبة.

٥- اتباع سياسات مالية ونقدية مرنة تتناسب مع معدل الركود الناجم عن الأزمة.

٦- قيام الدولة بمساعدة القطاع الخاص لتقليل نسبة مخاطر الاستثمار.

٧- تأجيل أقساط القروض الممنوحة للمنتجين وأصحاب الأعمال.

دراسة

النفط وصناعة السلطة السياسية فى إيران

د. محمد باقر قاليبوف
أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة طهران
ناصر سلطانى خليفانى
باحث فى الجغرافيا السياسية وطالب فى مرحلة الدكتوراة بجامعة طهران
اطلاعات سياسى – اقتصادى (الأخبار السياسية والاقتصادية) العدد ٢٥٩ – ٢٠٠٦
مايو/ يونيو ٢٠٠٩

مدخل:

ثمة مقولة تاريخية إيرانية شهيرة مفادها أن "الملك هو ظل الله على الأرض"، ومن ثم فإن له قدسية مستمدة من قدسية الله عز وجل. هذه القدسية وتلك المكانة المترتبة عليها قد شكلتها معاً حكماً نوعياً فريداً خاصاً بإيران. حكم تميز على مر التاريخ بطاعة شبه مطلقة للحاكم. ومع مطلع القرن العشرين وظهور النفط فى إيران ازدادت مكانة الملك – ومن ثم الحكومة – مع إعمال الملك لدوره المقدس؛ أى التصرف المطلق فى "الثورة" التى وهبها الله لإيران وهى "النفط".

فبينما كان الملك قبل اكتشاف النفط يسعى جاهداً إلى إعمال قبضته ونفوذه على الأراضى الزراعية باعتبارها مصدر الدخل الرئيسى فى ظل مقاومة من حكام الأقاليم وكبار رجال الإقطاع، فإن هذه المقاومة امتدت وانتقلت إلى دائرة أخرى بعد عقود قليلة من اكتشاف النفط من دون أن تتلاشى مطلقاً من دائرة الصراع أو السيطرة على الأراضى الزراعية، وهى المقاومة التى تبلورت قمتها فى تأميم صناعة النفط فى عام ١٩٥٣. لقد تحول النفط، فور التأكد من وجوده بشكل ضخم فى إيران إلى "أداة للسيطرة"، فضلاً عن كونه "مجالا للصراع"، ليس هذا فحسب وإنما تحول إلى "أداة فاعلة" بيد الملك على مستوى العلاقات الخارجية لإيران وذلك بقدر ما أصبح سبباً مباشراً "للتآمر" من القوى الدولية الكبرى على الملك، وعلى إيران أيضاً.

ومع انتصار الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ لم يفقد النفط مكانته تلك، بل ازدادت أهميته نظراً لتحوله إلى أداة فعالة بيد النظام الأيديولوجى الجديد الذى بات يحكم فى إيران.

هذه الدراسة تتناول مسيرة العلاقة بين النفط وصناعة السلطة فى إيران على مدار القرن العشرين سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين نظم الحكم القائمة فى إيران والشعب الإيرانى من جهة، أو سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين إيران كدولة والقوى الدولية من جهة أخرى، وذلك من خلال ستة محاور هى:

الأول: تركيب الدخل الحكومى هل يربط الحكومة بالمجتمع أم يفصلها عنه؟

الثانى: الدخل القومى النفطى والتنمية فى التاريخ الإيرانى الحديث.

الثالث: النفط والسلطة فى إيران.

الرابع: البعد الدولى للنفط وهيكل – صناعة – السلطة فى إيران.

الخامس: هيكل السلطة الناتجة عن النفط قبل الثورة.

السادس: السلطة والنفط بعد انتصار الثورة.

المترجم

أولا: تركيب الدخل الحكومى، يربط الحكومة بالمجتمع أم يفصلها عنه؟

لازال المواطنون يمنحون السياسيين السلطة والقدرة الاقتصادية من خلال قيامهم بدفع الضرائب المختلفة، وذلك بنفس القدر الذى يمنحون به السلطة السياسية لهم. الثابت أيضا أن دافعى الضرائب يصوتون على البرامج المالية الحكومية وهم يقومون بسداد الضرائب المستحقة عليهم.

على الرغم من أن سداد الضرائب هو أمر إجبارى إلا أن قيمة ومستويات وفئات هذه الضرائب لازالت مرتبطة بقيود عرفية غير مكتوبة تحكم عملية سداد الضرائب بين الحكومة من جهة والمواطنين من جهة أخرى.

فالحكومة يجب عليها أن تتحصل على المزيد من الضرائب من أجل زيادة ميزانياتها، ولكى تقوم بهذا العمل يجب عليها أن توضح لدافعى الضرائب ماهى طبيعة وماهية المصالح التى سوف يتحصلون عليها جراء دفع المزيد من الضرائب، من هنا وبناءً على هذا، فإن النظام الخاص بتوفير الميزانيات الحكومية عن طريق الضرائب، يكون ملتزما بوضع رجال الحكومات قيد الاستجواب بشأن سلوكهم المالى، وذلك كلما بدت حاجة دافعى الضرائب إلى مثل هذه الاستجوابات.

الوضع يختلف فى الاقتصاديات النفطية، حيث تتداخل وتختلط وربما تتشوه العلاقة التى تربط بين الحكومة والمواطنين، فالحكومة التى توفر احتياجاتها المالية عن طريق بيع النفط لا تواجه موانع حقيقية وجدية فيما يتعلق بزيادة ميزانياتها ونفقاتها. فرجال الحكومة والدولة عموماً غير ملزمين - فى الدول النفطية- بالحصول على موافقة من المواطنين من أجل زيادة ميزانيتهم الحكومية، كما أنهم لا يرون أنفسهم مجبرين أو معرضين للاستجواب من جانب المواطنين فيما يخص الميزانيات المنقضية، من هنا فالثابت والمؤكد أن عدم وجود قيود وعراقيل اجتماعية - سياسية بشأن زيادة نفقات وميزانيات الحكومة، وكذلك عدم الالتزام أو عدم الاقتناع بإمكانية تعرض الحكومة للاستجوابات من جانب المواطنين هى من عوامل وأسباب انتشار الفساد فى الاقتصاديات النفطية.

من الثابت أن الحكومات تصل بسهولة إلى المصادر النفطية، غير محتاجة فى الأصل إلى إيجاد وخلق وتشجيع الاستثمار فى القطاع الخاص أو حتى التعاون القبائلى من جهة، كما أنها تضخ الاستثمارات الكبيرة من أجل تشكيل المؤسسات الحكومية المشجعة على التنمية الحكومية.

من ناحية أخرى، فإن المواطنين لا يمتلكون فعلياً - فى هذا النوع من الحكومات - أية آليات لممارسة الضغط على الحكومة أو حتى مساءلتها واستجوابها. من هنا فإن تفسخ العلاقة بين الحكومة والمواطنين تعد من أبرز النقاط والسلبيات، بل والأضرار المتحققة جراء اعتماد برامج التنمية فى الدول النفطية على الدخل النفطى كمصدر وحيد ورئيسى للموارد المالية التى تحتاج إليها الحكومة.

من هنا فإن الحكومة فى الدول ذات الدخل النفطى غير محتاجة إلى تحصيل - أو فرض- الضرائب، وذلك بالرغم من أنه قد يبدو واضحاً أن تحصيل الضرائب قد يكون محدوداً فى الدول النفطية حتى وإن كانت تمتلك برامج تنموية واسعة وشاملة. لكن الحقيقة أن عدم وجود رابطة ما بين الحكومة والضرائب يعنى فى واقع الأمر تفسخ الصلة بين الحكومة والقطاع التعاونى والقطاع الخاص، ففى هذا النمط أو الشكل من الاقتصاديات المألوفة فإن الحكومة تستفيد فعلياً من توسعة قدرة المؤسسات الاقتصادية.

وبعبارة أخرى، فإن مصالح الشركات والمؤسسات تتشابك وتتعقد مع مصالح الحكومة. إن سداد الضرائب من جانب العائلات أو المؤسسات المالية الكبرى يؤسس حقا لدى هؤلاء مفاده إمكانية استجواب الحكومة استنادا لما يدفعونه، من هنا فإنه يمكن القول وفقاً لهذا المنظور بأن النفط يضعف كثيرا العلاقة بين المجتمع من جهة، والحكومة من جهة أخرى، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى استنتاج آخر مفاده أنه لا يجب على المواطنين أن يتوقعوا أن يصبح بمقدورهم اختيار الحكومة أو ممثليهم. بعبارة أخرى، يمكن القول بأن عدم تحصيل الحكومة للضرائب من الناس يقابله حق آخر مواز، وهو عدم حق الناس فى اختيار النيابة البرلمانية، وهو الأمر الذى يعد من أخص سمات الاقتصاد الاحتكارى القائم على سلعة استراتيجية واحدة مملوكة بيد الحكومة. إذن عدم اعتماد الحكومة على "الضرائب" كأمل رئيسى وكمصدر مهم محدد لطبيعة وحجم الميزانيات من جهة، ومعطل لتوسع الديوان الحكومى من جهة أخرى، وكذلك ضعف الأنظمة والآليات السياسية - الاجتماعية الرقابية سواء كانت حزبية أو إعلامية، وأخيراً وجود نطاق مشترك أو دائرة مصالح مشتركة بين الحكومة والبرلمان، تعد فى جوهرها عوامل ثلاثة بارزة وحاسمة - وإن بدرجات مختلفة - فى عملية تحديد العلاقة الخاصة بارتباط الميزانية الحكومية بالنفط .

ونظراً لأن النفط فى إيران كان سبباً مباشراً فى خلق المناخ اللازم لانفصال - أو استقلال - الحكومة عن المجتمع، فقد عرفت الحكومة غالبا بوصفها واضع السياسات والمنفذ الخاص بتوزيع الدخل النفطى فى المجتمع بواسطة الحكومة. بعبارة أخرى، فإن المجتمع لا يرى فى إطار سلطته ضرورة أن تكون لديه مطالب سياسية تجاه الحكومة بخلاف مطالبه الاقتصادية المرتبطة بالدخل النفطى، ومن ثم فعندما يكون هناك أمل فى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وشاملة فى إيران فإن تحولات أخرى يمكن توقع حدوثها على الصعيد السياسى- التنمية السياسية- وحينذاك يمكن أن يصبح النظام السياسى منفتحا على مشاركة مجتمعية مدنية

فى المجال السياسى، وعندها يمكن للمجتمع أن تكون له مشاركة حقيقية كنتيجة مباشرة لقيامه بالمشاركة فى الانتاج الاقتصادى وسداد الضرائب، ومن ثم يصبح بمقدوره إعمال رقابته على الحكومة.

ثانيا: الدخل القومى النفطى والتنمية فى التاريخ الإيرانى الحديث والمعاصر:

إذا كان الضعف التاريخى للبرجوازية الإيرانية قد لعب دوراً ما فى نمو واستقواء الاستثمار الحكومى فى إيران فإن النفط كان مؤشراً وبقوة فى إحكام وترسيخ القواعد والمرتكزات الخاصة بهذا الاستثمار الحكومى، حيث يعد النفط من أبرز وأهم العناصر والروافد المؤثرة فى نمو واستقرار وتعاظم قدرة الاقتصاد الحكومى فى إيران.

على الرغم من أن ارتباط الاقتصاد الإيرانى بالنفط له خلفية وسابقة تاريخية طويلة فى إيران إلا أنه لا يمكن رغم ذلك غض النظر عن ارتباط المجتمع بالدولة. "الحكومة" فى إيران على مدار تاريخ النفط فى إيران، ليس فقط فى إيران ولكن فى كل منطقة الشرق الأوسط، حيث قبلت وارتضت شعوب تلك المنطقة أن تتدخل الحكومة - الحكومات - فى حياتهم الاجتماعية بوصفها - أى الحكومات - "موظفاً قوياً وكبيراً". من أهم الأدلة على ذلك فى إيران نذكر أولاً أن هذه الدولة كانت على مدار تاريخها الطويل خاضعة لسلطة الملوك. وثانيا.. عدم وجود برجوازية قوية مناظرة فى قوتها للحكومة. وثالثا، أن النفط أدى إلى رجحان وترجيح كفة الميزان لصالح الحكومة فى مواجهة الشعب بشكل دائم، وذلك لأنه قبل ظهور النفط كانت الحكومة تحتاج إلى فوائض إنتاج الحاصلات الزراعية ثم بعد ظهور النفط وتذوقها لطعم الدخل النفطى الكبير والسهل صارت غير محتاجة إلى العوائد المتحققة عن قطاع الزراعة.

من هنا فإن النفط على مدار تاريخ وجوده فى إيران أصبح سبباً مباشرا وحائلا دون تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من جهة، ومهتما أكثر بتلبية احتياجات السوق العالمية من جهة أخرى. وهكذا أصبحت استراتيجية تنمية إيران قائمة على الاعتماد على العائدات النفطية ما صار سببا مباشراً لقابلية هذه الاستراتيجية للفشل، كما صارت الدولة تعانى أنماطاً من العجز فى الكثير من المجالات الاقتصادية.

بالنسبة للإيرانيين فإن النفط يشكل أكثر من ٨٠٪ من اجمالى صادراتهم، وعندما تنتهى احتياطيات إيران النفطية فى غضون السنوات القادمة فإن الفشل والإخفاق فى الوصول إلى - وتحقيق - تنمية مستدامة يعد أمراً كارثياً ومفجعاً.

على الرغم من أنه منذ ظهور النفط فى إيران عمدت جميع الحكومات إلى حقن الاقتصاد - وخصوصا فى القطاع النقدى - من العائدات المتحققة عن بيع النفط، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وبرغم الاعتراف الدائم لكل الحكومات باللجوء والسعى إلى هذا السلوك إلا أنها كانت تدرك - الواحدة تلو الأخرى- أن الحكومة السابقة لها كانت قد أخفقت فى إدراك التنمية والرفاهية عن طريق آخر غير طريق العائدات النفطية.

من ناحية أخرى، فإن تدخل القوى الأجنبية فى شئون إيران الداخلية، والقضاء على هيكل الإنتاج خاصة فى قطاع الزراعة وتضخم قطاع الخدمات وانتشار الصناعات الخدمية وصناعات التجميع، ونمو ثقافة الاستهلاك، وزيادة معدل الواردات عن الصادرات، وتزايد الهجرة من القرى إلى المدينة، وانتشار المناطق العشوائية فى أطراف المدن، وارتفاع سلطة القمع الحكومى، ونمو واستفحال عملية اللجام المفلوت لدواوين الحكومة والقطاع البيروقراطى و... كلها من التجارب المريرة للمجتمع الإيرانى منذ اكتشاف النفط وحتى اليوم.

ثالثا: النفط والسلطة فى إيران:

فى إيران - على عكس المجتمعات الأوروبية - تكون الحدود الخاصة بسلطة الحكومة غير قائمة على القانون والدستور والعرف، ولكن حدود تلك السلطة تحددها السلطة الحاكمة نفسها. عدم قانونية السلطة هذه لا تعنى عدم وجود قواعد تنفيذية، على العكس هى تعنى أن الحكومة تستطيع وضع أو تحطيم القانون سواء وفقاً لإرادتها أو وفقا لمعدل سلطتها المادية. هذا الأمر نفسه قد ألقى بظلاله على مدار تاريخ إيران.

إن نموذج علاقة السلطة التقليدية فى إيران قائم بشكل دائم على أساس صدور الأوامر من أعلى والطاعة من أسفل، وهو نموذج يمتزج بشكل صعب ومعقد بمفاهيم أسطورية ودينية على امتداد التاريخ الإيرانى، ذلك أن ثمة قناعة مفادها وجود علاقة بين الحاكم وبين الله، وأن هذه العلاقة هى التى تمنح المشروعية للسلطة السياسية، وهو ما من شأنه اعتبار كل أنماط المنافسة فى الحياة السياسية الإيرانية غير قانونية.

خلال هذه المسيرة دخل عامل اقتصادى قوى جديد فى الساحة السياسية اسمه النفط، وكان من شأنه إضافة المزيد من القوة إلى الحكومة مضاعفاً من قدرة هذه الحكومة فى السيطرة على المجتمع.

فى الفترة الفاصلة بين الثورتين اللتين شهدتهما إيران فى القرن العشرين: الثورة الدستورية ١٩٠٥ - ١٩٠٦، والثورة الإسلامية ١٩٧٩ أخذ يشيع فى إيران نموذج اجتماعى جديد قائم على العائدات النفطية الضخمة الأمر الذى أسفر عن ظهور مؤسسات وهيئات، ومن ثم خدمات وأنماط استهلاكية سلعية جديدة فى إيران كان من شأنها الإبقاء على العلاقة التى كانت قائمة بين الحكومة والمجتمع، ذلك أن

الطبقات المالكة أو الطبقات الداعمة للثورة ظلت محايدة فى مواجهة التحولات الخاصة بالثورة سواء فى الثورة الأولى أو فى أعقاب الثورة الثانية.

من هنا - واستناداً إلى هذا - فإن الطبقات الاجتماعية التى تعرف بأنها أصل الحكومة، والطبقات الاجتماعية المرتبطة بالحكومة، لم تسع إلى زيادة الامتيازات الاجتماعية الممنوحة لكافة الطبقات الأخرى الأمر الذى كان من شأنه حدوث اختلال مهم فى عملية التنمية المستدامة، ومن ثم فى توزيع القيم الاقتصادية على مختلف الطبقات الإيرانية.

من هنا فقد كان الوضع داخل إيران - أثناء وقوع الثورات - مختلفاً تماماً عما كان عليه الأمر فى أوروبا، حيث لم تقم الطبقات الاجتماعية المحرومة بالثورة على الطبقات الاجتماعية الغنية التى تسيطر على الحكومات وإنما جرت الثورة من جانب الفقراء ضد الحكومة والحكام الذين كان هدفهم الأساسى هو تحقيق وضمان مصالحهم على حساب المجتمع ككل.

من ناحية أخرى، كان انخفاض العائدات النفطية سبباً لتحول الحكومة صوب المجتمع لأن الحكومة بدت محتاجة إلى تلبية مطالبها المالية، وكذلك نفقاتها الرئيسية عن طريق تحصيل الضرائب، والمشاركة فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية مع المواطنين والأفراد والمؤسسات المحلية، وهو التحول الذى كان من شأنه البدء فى إطلاق المسيرة الديموقراطية فى الدولة.

على مدار تاريخ النفط الإيرانى ثبت أنه كلما انخفضت العائدات النفطية كلما صارت الحكومة أكثر استعداداً للقبول بدور مجتمعى فى الساحة الاقتصادية، وهو التحول الذى كان مصحوبا دائما بنتائج وخيمة وخطيرة عليها، وذلك لأن الخطوة التالية لم تكن محصورة فى الاكتفاء بالبحث فى استثمار غير حكومى وتوسعة الاستثمارات الخاصة وغير ذلك، وإنما إمتد الحديث ليشمل المناخ السياسى وطريق الوصول إلى المؤسسات الدستورية انطلاقا من بطن المجتمع إلى جسده، وكذلك السيطرة على أدوات الحكومية مثل القوى السياسية، والبرلمان، ووسائل الإعلام، وشركات التأمين، ومصادر تأمين النفقات الحكومية والنخب العلمية - الجامعية، حيث بدت كل هذه الأبواب مطروحة بقوة من جانب المجتمع فى أوقات الضعف الشديد للعائدات النفطية.

مما لاشك فيه أن مشاركة القطاع غير الحكومى فى الحياة الاقتصادية على الرغم من اقتصارها على الطابع الاقتصادى فى الأمد القصير إلا أنه على المدى البعيد لا يمكن أبداً استبعاد النتائج السياسية لمثل هذه المشاركة، حيث تكون المطالبة بالامتيازات السياسية هى أولى مظاهر رموز القطاع الاقتصادى غير الحكومى على المدى البعيد.

من هنا فإذا كانت الدولة معتمدة على الضرائب فى أداء وظائفها وتحقيق وتوفير برامجها ونفقاتها فإنها سوف تصبح دون أى شك خاضعة لاستجواب المواطنين دافعى الضرائب، وهو الأمر الذى لم يتحقق فى إيران مطلقا نتيجة لطبيعة الحكومات فيها.

رابعاً: البعد الدولى للنفط وهيكل - صناعة - السلطة فى إيران:

منذ أن دخلت إيران فى مرحلة المشروعات الاستثمارية من جانب الدول الغربية، فإنها خرجت فعلياً من قالبها التقليدى لتبدأ بذلك عصراً جديداً من العلاقات الخارجية مع الدول الأوروبية، منذ ذلك الوقت وهى فى حالة دائمة من الصعود والهبوط المعقد والدائم فيما يخص "هيكل" السلطة فيها، وهى الحالة التى ضاعف النفط من حدتها سواء نتيجة لحاجة الدول الأوروبية للطاقة أو نتيجة لحاجة الأوروبيين للوصول فعلياً إلى الأسواق الأخرى. بعبارة أخرى، أصبح وجود النفط من جهة، وتدفقه السهل إلى الدول الصناعية الكبرى من جهة أخرى.. أصبح سبباً مباشراً فى خلق مصالح متشابكة ومعقدة فيما بين الدول المنتجة للنفط والدول المتقدمة، فمنذ ظهور النفط فى إيران فإنه أصبح وسيلة أو أداة فى أيدى القوى الكبرى لتمارس بها أكبر أنماط التأثير فى هيكل السلطة فى داخل إيران، هذه النقطة يمكن إدراكها بسهولة شديدة عند النظر إلى الاتفاقيات الموقعة فى ١٩١٩ بين إيران وروسيا، وبين إيران وبريطانيا. لقد بلغ الأمر لدرجة أن بريطانيا كانت تهدد إيران باجتياح أراضيها بسبب دعمها لشخص مثل "شيخ خزعل" أو قيامها - عبر شركة النفط الإيرانية البريطانية - بتقويض ركائز سلطة الحكومة المركزية بدفع مساعدات مالية للأسر والعشائر والقبائل الحدودية الإيرانية المختلفة.

هذه النقطة نفسها يمكن قبولها بقناعة كبيرة فيما يتعلق بالعلاقة القريبة والوثيقة بين النفط والسياسة الخارجية الإيرانية فى العصرين البهلوى الأول والثانى، حيث كان هيكل السلطة فى إيران متأثراً بقوة بهذا العنصر. هذا الكلام لا يعنى عدم وجود نفس هذه العلاقة بعد الثورة الإسلامية، لكن هاتين المرحلتين العصر البهلوى الأول والعصر البهلوى الثانى يختلفان وبشكل رئيسى عن بعضهما بعضاً، وهو الأمر الذى ألقى بظلاله على نمط استخدام النفط كأداة فى مواجهة الدول الكبرى على النحو الذى يضمن استقلال الحكومات من جهة، ومعدل وطبيعة تماسك وصمود هذه الحكومات فى مواجهة رد الفعل المحتمل للدول الأوروبية فى حال استخدام النفط كأداة سياسية فى مواجهة الدول الكبرى من جهة أخرى. الثابت أن فشلاً مؤكداً على المستوى السياسى قد تحقق فى إيران فيما يخص الاستفادة من النفط كأداة سياسية

قبل الثورة الإسلامية، خاصة منذ أواسط عصر رضا شاه وحتى وقت إعلان تأميم صناعة النفط.

لهذا فمن الواضح أن التوافق بين مصالح الاستبداد والاستعمار أثناء اكتشاف النفط وحتى التأميم قد أسفر عن دور مؤثر ورئيسى فى تغيير العناصر الخاصة بترتيب هيكل السلطة فى إيران. لقد صار الارتباط بين الظروف الداخلية الإيرانية بالأوضاع الدولية قريباً جداً إلى درجة لم يعد ممكناً معها البحث عن ضرورة تأمين مصالح الدول الغربية فى إيران. على صعيد آخر كانت الزيادة اللافتة للنظر بشأن سلطة الحكومة فى إيران هى تعاظم الطموحات الخاصة بالشاه، وأخيراً انعدام الاستقرار السياسى كان من العناصر والعوامل الرئيسية التى كانت تقلق حلفاء إيران الغربيين. هذا الواقع يمكن رؤيته جيداً فى السنوات الأخيرة لحكم رضا شاه، وكذلك بعد تعاظم الثروة النفطية فى عام ١٩٧١ فى عصر محمد رضا شاه.

على الرغم من أن الشاه طوال الخمسينيات والستينيات فى القرن العشرين قد بذل جهوداً كبيرة لمواجهة الشيوعية فى إيران، ومن ثم الحفاظ على سلطته، وبرغم أنه كان محتاجاً بشدة إلى دعم الغرب فى هذا الصدد، إلا أنه مع زيادة العائدات النفطية فى مطلع السبعينيات من القرن العشرين واستحكام ورسوخ مرتكزات وأسس سلطته قد أخذ يعانى من هواجس ومخاوف الغرب تجاه هذا التحول الأمر الذى أجهده بشدة فى حفظ التوازن فى سياسته الداخلية والخارجية مستفيداً فى ذلك من أداة النفط، وهو ما كان يعد بالنسبة له مهمة صعبة جداً. إن الاتفاقات السرية للقوى الكبرى من أجل تأمين وضمان مصالح القوى الكبرى وكافة اللاعبين الذين يتدخلون فى إيران تعد نموذجاً آخر للعلاقة بين النفط والتدخل الأجنبى فى إيران.

فمن أجل الحصول على امتيازات نفطية إيرانية وضرورة حماية مصادر النفط مارست الحكومة البريطانية كل أنواع وأنماط التهديد والضغط والتدخل السافر باتجاه الشئون الإيرانية، بل وتمكنت من إعمال وفرض إرادتها على الأمة الإيرانية لفترة طويلة.

قبل مرداد ١٣٣٢ هـ. ش / أغسطس ١٩٥٣ فإن هيكل السلطة المعتمد على النفط فى إيران كانت له توجهات دولية بشكل مباشر، لدرجة أننا نرى أنه عقب ظهور مشكلات فى العلاقة بين شركة النفط البريطانية والحكومة الإيرانية فإن لاعبين جدداً قد سعوا للاستفادة من النفط كأداة سياسية للوصول إلى أهدافهم بطرق مختلفة، من نماذج هذا السلوك نذكر التضحية بفرقة أذربيجان الديموقراطية من جانب ستالين وذلك مقابل الحصول على امتياز نفطى فى شمال إيران.

إن ضغط الحكومتين الأمريكية والبريطانية من جهة، والوعد الخاص بإعطاء امتياز نفط شمال إيران إلى الاتحاد السوفيتى من جهة أخرى، قد صارا معاً سبباً قوياً دفع بالحكومة السوفيتية وحزب إيران الشيوعى "حزب تودة" للتخلى عن الفرقة الأذربيجانية. ثمة تحول فى هيكل السلطة فى إيران يمكننا رصده بسهولة بعد تأميم صناعة النفط الإيرانى، وهو نفس التحول الذى نراه قائماً فيما بين الدول الأوروبية تجاه إيران، لدرجة أنه بعد تأميم صناعة النفط وغض النظر عن نتائجه، وجدنا الولايات المتحدة قد تحالفت مع بريطانيا ومارستا ضغوطاً شديدة على الاقتصاد الإيرانى. على الرغم من أن شكل وجوهر التدخلات الأجنبية كانت متفاوتة فيما قبل الثورة الإسلامية إلا أنه بعد الثورة وفى سنوات الحرب – وبسبب استقلال عمل الحكومة الإيرانية فى مجال إنتاج وتصدير النفط وزيادة سعره – فإن تهديدات مباشرة من الدول الغربية مفادها عدم شراء النفط الإيرانى أو الحيلولة دون تصديره عن طريق مياه الخليج، وهو ما كان مدفوعاً برغبة من تلك الدول من أجل خلق تحديات وتهديدات وضغوط جديدة على السلطة الوليدة فى إيران.

خامساً: هيكل السلطة الناتجة عن النفط قبل الثورة:

على الرغم من حدوث تعاظم فى العائدات النفطية، واستخدام هذه العائدات فى القطاعات الاقتصادية التابعة للحكومة فى المدن من جهة، واتساع العلاقات الاقتصادية السياسية والثقافية مع العالم الخارجى من جهة أخرى، فإن تحولات محدودة مختلفة قد حدثت فى المجتمع الإيرانى جراء ذلك، حيث لم يكن للمجتمع الإيرانى القدرة على إدراك وتحليل هذا البعد من تأثير النفط فى الأنماط الحياتية المختلفة له. من ناحية أخرى فإن الابتعاد والانفصال المتزايد للحكومة عن المجتمع، وزيادة قوة الدولة فى سياق تعاظم الدولارات النفطية، ونمو البيروقراطية والمركزية الناتجة عن ذلك، والاستفادة المحدودة للقطاعات المختلفة من النعم المتحققة من العائدات النفطية.. كلها قد أدت إلى ظهور سلطة نسبية للحكومة لم يدرك نتائجها ومكاسبها إلا عدد محدود من النخب العلمية فى الدولة.

بداية عَمَدَ رضا شاه وابنه – من بعده – إلى توظيف واستخدام العائدات النفطية من أجل إدراك وتحقيق المشروعية بهدف ترسيخ مركزات سلطته، وذلك عن طريق حقن الدولارات النفطية فى المشروعات التى تبدو ظاهرياً فقط أنها مشروعات تنموية.

فى عام ١٩٣٧ كانت العائدات النفطية تشكل أقل من ١٣٪ من دخل الحكومة، ومعظم هذه العائدات كان ينفق على الجيش. ومنذ أن أصبح الدخل النفطى أحد أهم مرتكزات السلطة العسكرية والسياسية لرضا شاه، وحيث لم يكن

الاقتصاد الغربى آنذاك. اقتصاداً مشجعاً، فإن حكومة إيران أرادت تحقيق الاستفادة المثلى من العائدات النفطية المنتظمة آنذاك لضمان استقرارها.

لقد وصلت السلطة الاستبدادية لرضا شاه، خاصة فى العقد الثانى من حكمه، إلى درجة أنه قد همش بقوة أقرب النخب السياسية والعلمية إليه ليستمر المجتمع الإيرانى فى الحياة دونما انفتاح حقيقى للمناخ أو الحياة السياسية.

كذلك فإن قلق بعض الحكومات الغربية من صعود سلطة رضا شاه وعلمها بحقيقة قاعدته الشعبية قد قوّى من فكرة تغيير السلطة فى إيران فى إطار عملية التغيير التى كانت تتم آنذاك بخصوص المعادلات الدولية المرتبطة بنتائج الحرب العالمية الثانية.

بعد رحيل رضا شاه عن إيران، انفتح المناخ السياسى مجدداً فى إيران، كما أصبح المناخ متاحاً أمام الجماعات السياسية والصحافية من أجل إظهار التحدى للحكومة، وكانت قضية النفط هى واحدة من مظاهر ومجالات هذا التحدى بين الحكومة من جهة، والقوى المجتمعية السياسية وغير السياسية من جهة أخرى.

على الرغم من أن الحكومة البهلوية الثانية كانت قد منعت - فى خطتها التنموية الأولى -الاستفادة من دخل النفط لسد العجز فى الميزانية العامة للدولة آنذاك، إلا أنها عادت واستخدمت العائدات النفطية فى هذا الأمر فى خطتها التنموية الثانية، بل إنها كانت تزيد من استخدام تلك العائدات فى هذا الصدد.

لقد كان الشاه على قناعة مفادها أنه مع إجراء حقن لأموال النفط فى جسد المجتمع الإيرانى لتحقيق الرفاهية فإنه سوف يتمكن جراء ذلك من إدراك مشروعيته، وبناء هذا كان يقول: "إن ممارسة السلطة والملك على شعب فقير هو أمر لا يدعو للفخر بالنسبة لى". لكن مع ذلك كله فإن توزيع عائدات النفط لم يصبح فعلياً سبباً لمشروعية النظام، لأن المشروعية تعنى أيضاً ضرورة إدراك الاحترام تجاه النواب والمؤسسات الرئيسية فى الدولة، وهو ما لم يكن قائماً. الواقع أن الماهية والطبيعة الديكتاتورية، واستبداد النظام قد حالتا دون تحقيق هدف الشاه الرامى إلى إدراكه المشروعية اللازمة له، حيث إن الشاه ورجال البلاط كانوا جميعاً على قناعة مفادها أن المجتمع يحتاج فقط إلى الرفاهية والتنمية الاقتصادية.

إن الدولارات النفطية الضخمة - بعد تأمين صناعة النفط - وبمشاركة الحكومة فى الأنشطة الاقتصادية عن طريق النفوذ فى المؤسسات الاقتصادية العامة، وكذلك دعم القطاع الخاص (ومعظمه كان لرجال البلاط والمستثمرين الكبار) قد شكلت إطاراً نوعياً ما من أجل تعاون الدولة مع البرجوازية من أجل الاستفادة من النفط من جهة، وتهيئة المناخ اللازم لتوفير البنى التحتية المطلوبة لتنفيذ برامج وخطط النظام فى هذا الصدد من جهة أخرى.

الواقع أن الحكومة آنذاك كانت تسعى إلى توزيع عائدات النفط بطريقتها هى التى كانت تصب فى مصلحة بعض البرجوازيين ورجال البلاط فى مقابل مجازاة البعض الآخر - وهم كثير - الذين كانوا معارضين للبلاط والحكومة أو على الأقل غير مؤيدين لهما، وهو ما كان سبباً لتعاظم المعارضة للحكومة وتبلورها من جهة، والتحرك الحكومى الفورى والسريع لقمع تلك المعارضة من جهة أخرى. نستطيع أن نرى وندرك نماذج من هذا القمع والتحرك الانفرادى فى حكومة النفط، وذلك فى الضغوط التى مارسها السافاك، ثم فى تأسيس حزب "رستا خيز ملت إيران" (نهضة الأمة الإيرانية) فى عام ١٩٧٤.

الواقع أيضاً أن رجحان "كفة السلطة" على حساب "كفة المشروعية"، وسعى الحكومة لإدراك المشروعية عن طريق تثقيف "بطن المجتمع" - وليس عقله - لم يؤدياً إلى تحقيق النتيجة المرجوة. إن إغلاق الصحف، والقبض على النشطاء من القوى السياسية المختلفة، والحيلولة دون تفعيل الأحزاب، والمركزية الشديدة على المستوى "الإدارى - السياسى" كانت تشكل فى معظمها عناصر تعظيم لسلطة الشاه فى ظل العائدات النفطية الضخمة. الواقع أيضاً أن إيران فى ذلك الوقت كانت تتحرك على العكس من الدول النفطية فى آسيا وأفريقيا. فالذى حدث، وعلى نحو غير متوقع، أن إيران قد حصلت على عائدات نفطية ضخمة، وأنها قد أنفقت معظم تلك العائدات فى شراء العتاد الحربى والتسليح، وفى الوقت نفسه وجدنا أن الولايات المتحدة تشجع إيران على أن تصبح قوة إقليمية كبرى، هذا الأمر نفسه - أى تغيير إيران وتحويلها إلى قوة إقليمية ودولة مؤثرة فى العلاقات الدولية - كان سبباً لتملك الشعور بالغرور من الشاه وحلفائه وهو التحول الذى حدث جراء الاستفادة من "مكانة النفط".

فى ظل هذه العائدات النفطية الضخمة.. كان تحول جديد فى هيكل السلطة الإيرانية قد أخذ يتشكل، وهو التحول الذى جعل الشاه "محوراً" لكل شئ وتحولت مثل شخصيات مثل رئيس هيئة أركان القوات المسلحة أو رئيس الوزراء إلى شخصيات بروتوكولية لا أكثر، وهو ما يجعلنا نقول بأن بداية ديكتاتورية محمد رضا شاه يمكن اعتبارها فى عام ١٩٦٠ على الرغم من أن الزيادة فى العائدات النفطية كانت قد بدأت قبل ذلك بخمسة أعوام؛ أى فى ١٩٥٥. فى تلك الفترة فإن جهاز السافاك بات أكثر استحكاماً وذا طبيعة متضادة مع نفسها والمجتمع.

إن القمع العسكرى والسياسى يحتاج إلى تنمية وتجهيز الجيش والسافاك، كما أن ضمان الرفاهية المجتمعية والتنمية

الاقتصادية يحتاجان بدورهما إلى النقد، ومن هنا فإن كلا الهدفين صارا مرتبطين بالنفط؛ أى بالعوائد النفطية، فالشاه كان يحتاج إلى جلب رضا العامة من الناس والحصول على المشروعية، وهو ما يحتاج بدوره إلى عائدات مرتفعة للنفط، ومن ناحية أخرى، فقد كان يحتاج أيضاً إلى قدرة أمنية وعسكرية لقمع المعارضين له.

خلال الفترة من ١٩٥٣ وحتى ١٩٦٠ تمكن الشاه من زيادة ومضاعفة قدرته وقوته فى مواجهة منتقديه، وذلك عن طريق العائدات النفطية والمساعدات المالية والفنية الأمريكية، لكن الأزمة التى مرت بها إيران فى الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٦٢ قد دفعته إلى الخضوع لقوى الإصلاح داخل نظامه التى طالبته بالحد من سلطة الشاه ونفوذه من جهة، وتنفيذ سياسة الإصلاح الزراعى لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٨ صارت العلاقة بين النفط والسياسة فى إيران أشمل وأوسع وأعمق، حيث أسفرت العائدات النفطية الضخمة عن انفصال لافت للنظر بين الحكومة والمجتمع. بعبارة أخرى، تحول النفط إلى أداة لانفصال الحكومة عن المجتمع، وانفلت لجام الاقتصاد فى دوامة الـواردات، واتسع نطاق الصناعات التكميلية والتجميعية الاستهلاكية، والأهم من ذلك كله أن قطاع الزراعة قد انهار تماماً فى ظل الإصلاحات المرتبطة بتوزيع الأراضى، ومن ثم ازدادت معدلات الهجرة من الريف إلى المدن.

لتوضيح هذه النقطة تجدر الإشارة فقط إلى أنه بنهاية هذه الفترة، أى فى عام ١٩٧٨ كانت نسبة الصادرات إلى الواردات لا تزيد عن ٢٪ فقط بينما كانت الواردات قد حققت رقماً غير مسبوق ومثيراً للانتباه.

لقد كان الشاه على قناعة بأن ثمة توازناً بين مطالب حلفائه الغربيين والتوقعات المتزايدة للمجتمع الإيرانى يمكن تحقيقه عن طريق العائدات النفطية، إلا أنه لم يتمكن من ذلك.

سادساً: السلطة والنفط بعد انتصار الثورة:

بعد انتصار الثورة الإسلامية، وعلى الرغم من أن تحرير الدولة من الاقتصاد الأحادى المصدر القائم على النفط، كان هو الشعار الأصلى والرئيسى للمسئولين فى المجال الاقتصادى، إلا أن هذا الشعار أو الهدف لم يتحقق على الأقل فى السنوات العشر الأولى من عمر الثورة، وذلك نتيجة للاضطرابات المختلفة من جهة، واشتعال الحرب من جهة أخرى، ليس هذا فحسب، بل إنه لا يمكن القول بأن توفيقاً ملموساً أو نجاحاً نسبياً ما قد تحقق حتى وقتنا الراهن.

لقد كانت النخب السياسية والاقتصادية على قناعة مفادها أنه إذا ما تم تحصيل ضرائب أكثر من المواطنين من أجل توفير وضمان النفقات الحكومية فإن ضغوطاً شديدة ستصبح ملقاة على عاتق المجتمع، ولهذا السبب رأينا أنه كلما ازداد أو ارتفع سعر النفط كلما انخفضت الضرائب المتحصلة والعكس صحيح (شكل رقم – ١) وعلى الرغم من أن الدخل النفطى بعد الثورة – وأيضاً قبلها – يشكل المصدر الرئيسى لميزانية الدولة والنفقات الحكومية، وذلك مقارنة بغيره من المصادر الأخرى كالضرائب، إلا أن الشئ الذى يميز سنوات ما بعد الثورة عما قبلها يتمثل فى وجود المؤسسات والآليات الرقابية فى مجال مراقبة أنماط الإنفاق من أموال النفط والتى يأتى فى مقدمتها مجلس الشورى الإسلامى.

كذلك فإنه على الرغم من قول البعض بأن المجلس كان فقط متفاعلاً إلى حد ما فى التعامل مع هذا الملف – استناداً إلى توافق أو تناغم ما قائمين بين المجلس والحكومة – إلا أنه لا يمكننا على الإطلاق إغفال الدور الرقابى النسبى الذى يمارسه المجلس على قطاع النفط، سواء فيما يتعلق بأوجه الإنفاق على تطويره أو فيما يخص العائدات المتحققة منه أو المجالات التى يتم فيها إنفاق تلك العائدات. مع ذلك فإنه يمكن القول أيضاً بأن الحكومة طوال سنوات ما بعد الثورة قد عمدت إلى زيادة قدراتها وسلطتها، ورفع قدراتها التفاوضية والمساومة فى مواجهة المجتمع، مستفيدة فى ذلك كله من العائدات النفطية التى لازالت تشكل أحد أهم وأخطر المداخل المالية والنقدية للدولة.

فيما يخص تقديم المساعدات فإن أبرز الأهداف الحكومية من وراء ذلك إنما تتمثل فى كسب رضا الجماهير والمواطنين. فى هذه النقطة تحديداً يمكن الإشارة إلى أن تخصيص أكثر من ٩٠٪ من المساعدات إلى القطاعات الاستهلاكية والباقى فقط إلى القطاعات الإنتاجية إنما يعد دليلاً على سابق القول بشأن سعى الحكومة لكسب رضا الجماهير بشكل سريع وفورى (أنظر الجدول المرفق).

النقطة الثانية فى هذا الصدد تتمثل فى الانخفاض – الخفض – المستمر للمساعدات الخاصة بالقطاعات الإنتاجية.

إن تخصيص ٤١٧٠ مليار ريال لتعويض الأضرار التى لحقت بالشركات الحكومية فى عام ٢٠٠٦، وارتفاع هذا الرقم فى عام ٢٠٠٧ إلى ٥٩٠٢ هو من المؤشرات الأخرى الدالة على السياسات الرافضة لتنمية المصادر الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والمتضررة.

إن الاستقلال المالى للصحف، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة ودور النشر والقوى السياسية والمراكز العلمية والجامعية والنخب السياسية والاقتصادية والمؤسسات البحثية والاستقصائية.. وغيرها والتى تعد آليات مختلفة نابعة من المجتمع بهدف إعمال السيطرة اللازمة على الحكومة، إلا أنه فى إيران – بل وفى جميع الدول ذات الهياكل الاقتصادية

المناظرة لإيران - فإن الارتباط والتداخل بين جميع هذه المؤسسات والهيئات هو أمر طبيعى.

النظام الإدارى هو أيضاً يعد من العوامل الحاسمة والفاعلة فى إدراك وتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات المختلفة. هذا النظام له دور لا يمكن إنكاره فى تنمية أى بلد، ومن هنا فإنه كلما كان هذا النظام الإدارى عاجزاً وغير ذى جدوى كلما تضاءلت أهميته فى إدراك التنمية المنشودة، بل يصبح عقبة فى هذا الصدد. إن خفض القوى البشرية فى المنظمات والهيئات والوزارات، وإصلاح الهياكل الإدارية، وتحسين الإطار الكيفى للمؤسسات هى من أهم الشعارات التى تعلن لتحقيق الإصلاح الإدارى فى الدولة. فى هذه النقطة يمكننا ذكر واقع مفاده أنه فى عام ٢٠٠٦ كانت النفقات الجارية تشكل ٧٤٪ من إجمالى الاعتمادات الخاصة بالموازنة العامة للدولة فى حين ارتبطت النسبة الباقية فقط ٢٦٪ بالنفقات العمرانية.

الواقع أن تركيب الموازنة الحكومية فى فترة الحرب (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وبسبب وجود ظروف استثنائية لم تأت متوافقة مع ما ذكرناه أو نذكره بشأن الدور المحورى للعائدات النفطية لأنه خلال تلك الفترة كانت العائدات المرتبطة بالضرائب تفوق تلك المتحققة عبر النفط وبشكل محسوس، لكن برغم ذلك فإن هذا التحول لم يؤد إلى انخفاض سلطة الحكومة فى مقابل المجتمع. إن ٧٠٪ من الاعتمادات الخاصة بالخطة التنموية الأولى كانت مرتبطة بالنفط، وطوال هذه الفترة كانت الحكومة تجتهد من أجل تجاوز التقلبات الخاصة بالسلع الأساسية، وذلك عبر الاستمرار فى تقديم الدعم للمواطنين للحصول على هذه السلع وهو ما أسفر بدوره عن كسب رضا المواطنين فى تلك الفترة.

بعد الثورة.. أعلنت الحكومة سعيها واهتمامها بتحقيق العدالة. وبعد الحرب لم تعر الحكومة أى اهتمام لتوصيات المنظمات الدولية بشأن الخصخصة لأنها كانت تعلم أنها سوف تنزل ضغوطاً شديدة على المواطنين إذا ما ألغت مساعداتها للشعب فى قطاع الطاقة. لهذا السبب وفى عصر البناء والتعمير كانت الحكومة تمر أو تعيش فى ظروف صعبة فهى من ناحية، كانت تسعى من أجل تقليل الاعتماد على النفط، ومن ثم فهى سوف تستمر فى زيادة الضرائب، وخفض النفقات الحكومية الجارية، والحيلولة دون جذب مزيد من القوى البشرية إلى الأجهزة الحكومية، والامتناع عن تعديل حقوق الموظفين، مع الاهتمام فى الوقت نفسه بالتضخم المتحقق والموجود فى السوق، ومن ناحية أخرى، فإنها، ورغم ذلك كله، كانت تسعى من أجل كسب رضا المواطنين، وهو ما يتنافى مع نظرية فرض المزيد من الضغوط الاقتصادية على المجتمع، بل إن السياسة الخاصة بتغيير أو تعديل الهيكل الحكومى من جانب الحكومة فى مرحلة التعمير والبناء قد أسفرت فى النهاية عن زيادة التضخم، وهو أمر كان دونها تأثير إيجابى منشود ومطلوب على عملية قيام الحكومة بسداد القروض الخارجية.

على الرغم من استمرار سياسة الحكومة الثامنة فى الاستفادة من الدخل الأحادى القائم على النفط إلا أن اختلافها عن الحكومة السابقة لها كان متمثلاً فى سلوكها الإيجابى بشأن ضمان الممارسات وتوفير الآليات الديموقراطية فى الدولة، وهو ما يسر نسبياً من التداعيات الخاصة بانخفاض أسعار النفط، ومن ثم زيادة حصة الضرائب فى تركيب الدخل الحكومى فى إيران آنذاك.

إن المناخ السياسى المفتوح آنذاك، وتراجع الحديث عن موضوع هذه الدراسة - أى العائدات النفطية ودورها فى السلطة - قد أسفر عن إضافة أبعاد جديدة لدراسة مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات والهيئات التابعة للحكومة، وهو أمر كان غير مسبوق فى ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن الميزان التجارى للدولة كان فى تلك الفترة لصالح إيران، وبالرغم من بلوغ حجم هذا الميزان فى عام ٢٠٠٥ ما قيمته ٢١ مليار دولار إلا أنه قد لوحظ زيادة حجم السداد الحكومى للبنك الدولى، وانتشار حجم الاعتمادات على الصعيدين الداخلى والخارجى، وهو ما بلغ حجمه آنذاك ٢٤ مليار دولار.

الثابت أن القدرة التى تحققت للحكومة خلال عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ نتيجة للعائدات النفطية الضخمة قد ضاعفت من قوة وسلطة الحكومة فى مواجهة المؤسسات المدنية، لكن النقطة الجديرة بالتأمل فى هذا الصدد هى أنه فى ظل مسيرة استفادة الحكومة من النفط كأداة - عائدات النفط - فهى الارتفاع النسبى فى النفقات المرتبطة بالمجالات التى تتسم بكونها مجالات ذات طبيعة دولية، وهو أمر كان بدوره غير مسبوق، وهنا تحديداً نقول إن حد وطبيعة الثمرات التى يمكن جنيها جراء إنفاق مثل هذه النفقات سوف تتضح جلياً فى المستقبل سواء فيما يرتبط بمكانة المجتمع الإيرانى أو فيما يتعلق بزيادة سلطة وقوة وقدرة المساومة التى يمكن أن تتاح للحكومة الإيرانية ذاتها، هذا على الرغم من عدم وجود توقعات متفائلة فى هذا الصدد حتى الآن.

المصدر: جهاز حماية المستهلكين والمنتجين، نظرة على المساعدات الحكومية فى الفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٠، طهران ٢٠٠٠.

* يتم حساب قيمة المساعدات الواردة بالجدول على اعتبار أن كل (٨٠٠٠) ريال تساوى دولاراً واحداً، وذلك وفقاً لأسعار الصرف التى كانت سائدة آنذاك.

(جدول) مسيرة المساعدات الإنتاجية، والخدمية والاستهلاكية
فى الفترة من ١٩٧٥ وحتى ٢٠٠٠ (مليار ريال إيرانى)

السنة	إجمالى المساعدات الحكومية المدفوعة	المساعدات الحكومية الاستهلاكية	حصة المساعدات الحكومية الاستهلاكية	المساعدات الحكومية الخدمية	حصة المساعدات الحكومية الخدمية	المساعدات الحكومية الإنتاجية	حصة المساعدات الحكومية الإنتاجية
متوسط المساعدات فى ١٩٧٥ – ١٩٧٩	٢١,٢	٢٢	–	–	–	٥	–
متوسط المساعدات فى ١٩٨١ – ١٩٨٩	٩٩,٨	٦٧,١	–	٨,٤	–	٢٤,٣	–
١٩٩٠	١٦٢,٥	٩٦,٣	٥٩,٣	٥,١	٢,١	٦١,١	٢٧,٦
١٩٩١	٢٠٣,٩	٢٥٨	٦٢,٩	٢١,١	٧,٧	١١٤,٨	٢٨,٤
١٩٩٢	٥١٤,٩	٢٦١,٢	٧٠,١	٢٥,٥	٥	١٢٨,٢	٢٤,٩
١٩٩٣	١٠٦٢,٩	٧٩٦,٢	٧٢,٨	١٠٠,٢	٩,٤	١٦٧,٢	١٥,٧
١٩٩٤	٢١٢٤,٦	١٥٦٢,٢	٧٣,٥	١٩٤	٩,١	٢٦٨,٤	١٧,٢
١٩٩٥	٢٦٨٦,٢	٢١٢٧,٤	٨٤,٨	٥,٧	٠,٢	٥٥٥,٢	١٥
١٩٩٦	٤٨٩٥,٢	٤٢٢٢	٨٦,٢	١٨,٢	٠,٤	٦٥٤,٩	١٣,٤
١٩٩٧	٥٦٠٦,١	٤٩٩٧	٨٩,١	١١,٦	٠,٢	٥٩٧,٥	١٠,٧
١٩٩٨	٥٠٥٨,٢	٤٤٦٦	٨٧,٧	١٧,٥	٠,٢	٦٠١,٨	١١,٨
١٩٩٩	٥٨٠٦,١	٥٢٦٦,٦	٩٠,٧	٢٢,٨	٠,٤	٥١٦,٧	٨,٩
٢٠٠٠	٦٨٨١,٧	٦٢٢٢,٦	٩٠,٥٧	٤٣,٦	٠,٦٣	٦٠٥,١	٨,٧٩

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
فى شهر تير ١٣٨٨ هـ.ش.
الموافق يونيو/ يوليو ٢٠٠٩م

إزاء أحداث الأزمة التى أدت إليها تداعيات نتائج انتخابات الرئاسة الإيرانية، سعت صحف كثيرة لاتخاذ موقف الحياد السلبى بالابتعاد عن التعرض بالرأى لما يدور على الساحة السياسية من أحداث، خاصة الصحف ذات التوجه الإصلاحى التى ربما خشيت أن تعبر عن رأيها فتغضب السلطة الحاكمة، فتتعرض للمساءلة أو لوقف صدورها، والمثال البارز على هذا موقف صحيفتى اطلاعات وجمهورى اسلامى اللتين تناولت افتتاحياتها خلال هذا الشهر- تير ١٣٨٨ هـ.ش. الموافق يونيو/ يوليو ٢٠٠٩ أحداثا دولية وإقليمية، وركزت على متابعة سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة، والسياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأحداث السودان والصومال وحركة عدم الانحياز، وذكرى الإسراء والمعراج، دون أن تتعرض بشكل مباشر للموقف على الساحة الداخلية، ويبدو أن هاتين الصحيفتين اللتين تؤيدان موقف الرئيس الأسبق هاشمى رفسنجاني، وأثنتا على خطبة الجمعة التى ألقاها يوم ٢٠٠٩/٧/١٧، توقفتا عن المتابعة اقتداء برفسنجاني الذى آثر التهدئة، وتحدث عن رغبته فى عدم إثارة الفتنة، وأن هدفه إصلاح الأمور، ومنع الشك فى قدرة النظام على حسن إدارة الأمور فى إيران، واستعادة الثقة الشعبية فى النظام، كما حاول أن يمتدح الزعيم خامنئى مؤكدا على قدرته على تجاوز الأزمة، ومشيرا إلى صداقتهما الطويلة التى امتدت نحو خمسين عاما، مشيرا كذلك فى أحاديثه إلى قول خامنئى له بأن من لم يتذوق طعم السجن مثلنا لا يعرف كيف يعانى المسجونون.

أما باقى الصحف الإصلاحية فبعضها كان جريئا فى طرحه الرأى حول الأحداث محتميا بمن يتبعه من القيادات مثل صحف آفتاب ونوروز وروز، فقد تابعت مطالب الإصلاحيين ونقلت أحاديث القيادات الإصلاحية مثل مهدى كروبى، ومير حسين موسوى، وسيد محمد خاتمى، وهاشمى رفسنجاني، وقامت بتحليلها، وإثبات إيجابياتها وإخلاصها، ودافعت عنها.

كذلك شاركت بعض الصحف الأصولية فى مناقشة ما يدور على الساحة السياسية، وبعضها من تابع حركة الرئيس أحمدى نجاد بإيجابية محللا إياها ومؤيدا لها، وبعضها من تابعها بترصد، ناقدا إياها، وليس أدل على ذلك من موقفها من تعيين مساعدى الرئيس، خاصة اسفنديار رحيم مشائى الذى عينه مساعدا أول وعزل بناء على طلب الزعيم خامنئي، ثم عينه مستشارا له ومديرا لمكتب رئيس الجمهورية. لقد أكدت الصحف الأصولية أن كلا من الزعيم خامنئي والرئيس أحمدى نجاد استخدم صلاحياته حول هذا الأمر، فمن حق الرئيس أن يعين من يشاء من مساعديه، ومن حق الزعيم أيضا أن يعزل من يشاء من موظفى الدولة. وأكدت الصحف المدعمة لأحمدى نجاد توجه أحمدى نجاد فى تعيين مشائى إثباتا لاستقلاليته وعدم رضوخه للضغوط التى يمارسها عليه معارضوه، ويبدو أنه فشل فى إقناع الزعيم خامنئى بوجهة نظره، وألمحت إلى أن هذا التعيين لدى أحمدى نجاد بمثابة رفع موقع مشائى فى النظام، لأنه يؤهله لترشيح نفسه

رئيسا للجمهورية فى الانتخابات القادمة خلفا لأحمدى نجاد، بما يعنى استمرار نجاد فى السلطة بعد انتهاء فترة رئاسته. وكان توجه خامنئى فى عزل مشائى هو السعى لعدم تصعيد المواجهة بين الحكومة التى يدعمها ومعارضى الرئيس، خاصة أنه قد انضم إليهم عدد من كبار علماء الدين المؤيدين للنظام، وكان على خامنئى أن يرضيهم، حتى لا يكونوا عرضة لضغط معارضى النظام عليهم بتأكيد عدم عدالة الفقيه، وامتدحت تحرك الزعيم خامنئى بأنه يتسم بالوعى السياسى الذى يمارس عملية ضبط النظام بهدوء وبوسائل شرعية غير عنيفة، وإيجاد مخرج لبداية حل الأزمة بين الأصوليين بعضهم بعضا، وإعادة توحيد صفوفهم حول أحمدى نجاد من ناحية، وإبطال حجج معارضى أحمدى نجاد من ناحية ثانية، وتأكيد قوة الزعيم وحسن إدارته للأمور وموازنة القوى فى البلاد من ناحية أخيرة، مما يفتح حدودا جديدة لأفق السياسة والإدارة فى إيران، كما أكد حسين شريعتمدارى فى افتتاحية صحيفة كيهان بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٩.

وتابعت افتتاحيات هذه الصحف تحول الصراع السياسى بين القيادات إلى نزاع فكرى وانقسام بين علماء الدين على مبدأ ولاية الفقيه، وتطوير الجمهورية الإسلامية ومؤسساتها. وأشارت الصحف ذات التوجه الإصلاحى إلى أن هذه الخلافات لم تكن جديدة، فقد احتدمت مع طرح الخمينى لفكرة ولاية الفقيه كإطار عام للنظام السياسى الإيراني، ومن ثم لجأ علماء الدين للتوفيق بين هذه الآراء حول تأسيس نظام يجمع بين الشرعيتين، وجاء الاسم الرسمى لإيران (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ليعبر عن هذا المزيج الفريد؛ فكلمة (الإسلامية) تشير إلى المرتكز الدينى للنظام الجديد القائم على نظرية ولاية الفقيه، وكلمة (الجمهورية) لا تشير إلى نوع معين من النظم السياسية بقدر ما تشير إلى محورية إرادة المواطنين فى النظام السياسي، أو ما يمكن تسميته بالشرعية الشعبية. ولاشك أن الزعيم الأعلى للثورة الإسلامية روح الله الخمينى أقر بالجمهورية، نظرا للمتغيرات التى تشهدها أنظمة الحكم الحديثة، وكذلك لإضفاء طابع ديمقراطى على النظام الحاكم، فى حين أكدت الصحف ذات التوجه الأصولى أن الخمينى لم يقدم يوما الجمهورية على الطابع الإسلامى المتمثل فى ولاية الفقيه، ولذلك فالجمهورية شكلية فقط أو مجرد آليات لتنفيذ قرارات الولى الفقيه، ومازال هذا الموضوع يلقى بظلاله حتى الآن.

قضية العدد

ولاية الفقيه فى مفترق الطرق

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

اتخذت الأزمة السياسية الحالية فى إيران بعدا دينيا، وتحول الصراع السياسى إلى نزاع فكرى وانقسام بين علماء الدين على مبدأ ولاية الفقيه، وينقسم أطراف ذلك الصراع إلى فريقين: الأول هو فريق خامنئى الذى يمثل التيار المحافظ الأصولى، والذى يرى أن ولاية الفقيه مطلقة، بحيث لا ينتخب ولا يعزل لأنه يمثل الإرادة الإلهية باعتباره نائبا للمهدى الغائب. أما الفريق الآخر فهو فريق رفسنجانى الذى يتزعم عمليا التيار الإصلاحى الليبرالي، والذى يرى أن الإرادة الشعبية ومقبولية الولى الفقيه من الشعب هى الأساس الذى ينبغى أن يقوم عليه النظام الإيراني، بحيث تكون الجمهورية بكل ما تتضمنه من ممارسات ديمقراطية مقدمة على الولى الفقيه وسلطاته المطلقة. هذه الخلافات لم تكن جديدة، فقد احتدمت مع طرح الخمينى لفكرة ولاية الفقيه كإطار عام للنظام السياسى الإيراني، ومن ثم لجأ علماء الدين للتوفيق بين هذه الآراء حول تأسيس نظام يجمع بين الشرعيتين، وجاء الاسم الرسمى لإيران (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ليعبر عن هذا المزيج الفريد؛ فكلمة (الإسلامية) تشير إلى المرتكز الدينى للنظام الجديد القائم على نظرية ولاية الفقيه، وكلمة (الجمهورية) لا تشير إلى نوع معين من النظم السياسية بقدر ما تشير إلى محورية إرادة المواطنين فى النظام السياسي، أو ما يمكن تسميته بالشرعية الشعبية. ولاشك أن الزعيم الأعلى للثورة الإسلامية روح الله الخمينى أقر بالجمهورية، نظرا للمتغيرات التى تشهدها أنظمة الحكم الحديثة، وكذلك لإضفاء طابع ديمقراطى على النظام الحاكم، لكنه لم يقدم يوما الجمهورية على الطابع الإسلامى المتمثل فى ولاية الفقيه، ولذلك فالجمهورية هنا شكلية فقط أو مجرد آليات لتنفيذ قرارات الولى الفقيه. وهكذا يقوم النظام الإيرانى على مزيج فريد من الديمقراطية والتسلطية، أو بعبارة أخرى يستند النظام السياسى إلى نوعين من الشرعية؛ أحدهما دينى بالمفهوم الشيعى الإثنى عشرى (ولاية الفقيه)، والآخر شعبى يستند على رضا المواطنين. وتظهر هذه الازدواجية بوضوح فى مؤسسات النظام السياسي؛ فهناك مؤسسات تنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب (منصب رئيس الجمهورية- مجلس الشورى الإسلامي- مجلس الخبراء)، لكن فى الوقت نفسه هناك مؤسسات مستندة على شرعية دينية (منصب الولى الفقيه- مجلس صيانة الدستور).

وكانت خطبة الجمعة التى ألقاها هاشمى رفسنجانى فى ١٧/٧/٢٠٠٩ فارقة فى تحديد أطراف الخلاف. لقد اعتبر رفسنجانى نفسه مبعوث العناية الإلهية عندما بدأ خطبته بقول الله تعالى: لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم، أوصيكم عباد الله بتقوى الله، فاختيار هذه الآية له دلالته فى توجيه

الناس إلى موقفه من الأزمة، وقد تابع شرح معناها فى الخطبة الأولى، مؤكدا أن القاعدتين اللتين بنى عليهما الرسول عليه السلام دولته فى المدينة هما الله والناس، وأن الرسول كان الواسطة بين الله والناس، وقد عمد الرسول إلى عقد المعاهدات مع الجميع من القبائل العربية والنصارى واليهود والمجوس والصابئة وحتى المشركين والدول المجاورة، فأقام أقوى صرح إنساني، ووضع أسسه، وحدد مستقبله، مشيرا إلى تولية الإمام على بن أبى طالب. وفى الخطبة الثانية طرح رفسنجانى موضوع الثورة مشيرا إلى أنه لولا وجود الجماهير ما قامت الحكومة الإسلامية، مؤكدا على المقبولية الجماهيرية من خلال حديث عن الإمام على بن أبى طالب ذكر فيه أن الرسول عليه السلام كرر لعلى توليته فى الغدير وقال له فإن ولوك فى عافية (أى بنسبة كافية للإجماع) وأجمعوا عليك بالرضا فقم بأمرهم، وإن اختلفوا عليك فدعهم، وإن الله سيجعل لك مخرجا. (مشيرا إلى أنه حديث موثق وله سند)، وأكد أن هذا الحديث طرح مع أوائل انتصار الثورة، وهو ما دعا الخمينى إلى أن يأمر بسرعة وضع الدستور وانتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية، حتى يوجد الناس فى الساحة ويتولوا أمر حكومتهم، فالجمهورية الإسلامية لم تكن عملا تشريفاتيا، ولا لفظا، بل واقع تم وضعه من القرآن والسنة وسير الأئمة، ومن ثم فإن المشروعية والمقبولية متلازمان، يسقط أحدهما بسقوط الآخر، فلا حكومة إسلامية بدون رأى الشعب. ثم تحدث رفسنجانى عن الأزمـة الحالية قائلا: لقد زرع بعض الناس الشك فى النفوس، والشك أسوأ مصيبة، الشك كالسوس ينخر فى روح أمتنا، ويجب أن نفعل شيئا لإزالة هذا الشك. ثم طرح رفسنجانى بعض الاقتراحات التى تدارسها مع أعضاء مجلس الخبراء ومجمع تحديد مصلحة النظام، أولها أن يلتزم الجميع من حكوميين وعسكريين وأحزاب ومعارضين بالقانون، فإذا كانت بعض مواد القانون موضع اعتراض فلنعمل فيما بعد على تغييرها بالطرق القانونية. والثانى هو العمل على إيجاد المجال لكل اتجاه أن يعبر عن رأيه وفكره بعقلانية ودون نزاع، وهو ما لم يحدث حتى الآن، وفى إطار ذلك ينبغي إطلاق سراح المسجونين بسبب أحداث الانتخابات الأخيرة، فضلا عن أن تتوخى أجهزة الإعلام طرح الرأى والرأى الآخر بحرية، وفى إطار القانون، وأن يتحلى الجميع بالصبر وسعة الصدر. وأعرب رفسنجانى عن تمنياته بأن تصبح هذه الخطبة بداية تحول جديد فى النظام، بحيث يصبح أسرة واحدة يشترك فيها كل من ساهم فى نجاح الثورة، وأن يكون له دور فى النظام.

هكذا لم يلق رفسنجانى اللوم على مير حسين موسوى لإثارته البلبلة والتحريض على الفتنة، بل دافع عنه باعتباره صاحب حق، وطالب بخروج أنصاره من السجن، ومع مطالبته المصلين خارج المسجد وفى الشوارع والميادين التزام الهدوء، لم يحدد المشاغبين، بل ألمح إلى ممارسات قوات الأمن، كما أكد أن الجماهير لم تعد لها ثقة بالنظام، وطالب برفع أسباب الشك فى النظام، وهو بذلك أول مسئول كبير يتحدث عن أزمة فى النظام، وبذلك رسم صورة سوداء للنظام وممارساته.

ويعتبر آية الله حسين على منتظرى أحد مؤيدى تقييد الولى الفقيه، مع اعترافه بحق الفقيه فى النيابة عن الإمام المهدى فترة غيبته، ولكن تظل هذه الولاية مقيدة وليست مطلقة، ويعتبر قبول الناس وتأييدهم للفقيه بمثابة حجة شرعية لولايته، فالهدف من ولاية الفقيه هو تأمين حقوق المسلمين من خلال نظام حكم عادل، ومن ثم فاستمرار تأييد الجماهير شرط لاستمرار ولاية الفقيه. ويأتى آية الله يوسف صانعى على رأس منكرى قوامة الولى الفقيه، ويشاركه فى الرأى حجج الإسلام سيد محمد خاتمي، وعلى أكبر محتشمى بور، ومحمد تقى فاضل ميبدي، ومجيد أنصاري، ومهدى كروبي، ومن المفكرين الإسلاميين عبد الكريم سروش.

فى حين رفض آية الله محمد يزدى عضو فقهاء مجلس الرقابة على القوانين ورئيس المجلس الأعلى لمدرسى الحوزة العلمية بقم، وأمين عام مجلس خبراء الزعامة فى تصريح له فى ١٨/٧/٢٠٠٩، ما جاء فى خطبة رفسنجانى بقوله: ما شأنه حتى يطلب الإفراج عن المعتقلين من المتظاهرين الخارجين على القانون الذين قبضوا أموالا وقاموا بتحريض الجماهير، فلا ينبغى أن يطلق سراحهم. وأضاف متسائلا: من أول من نثر بذور الفتنة، وأرسل للزعيم قبل الانتخابات يطلب منه إطفاء نار الفتنة، لقد قابلت رفسنجانى قبل الخطبة وقلت له ينبغى أن تركز على الوحدة الوطنية فى خطبتك، فإذا به يعود إلى أحداث الفتنة، وإيجاد الخلاف، وقلت له إن الخطر سيمسك بأذيالك. لقد أخطأ ويخطيء فى حديثه عن المشروعية، فهناك فرق بين المشروعية والمقبولية، المشروعية هى الحكم فى الإسلام من قبل الله، والمقبولية هى الحكم برفقة الجماهير، صحيح أن الحاكم الإسلامى لا يستطيع عمل شيء بدون رفقة الجماهير، لكن رفقة الجماهير لا تأتى بالمشروعية للحاكم، حتى فيما يتعلق بشأن الرسول (عليه السلام)، وقال يزدى إن المبدأ المهم الذى لم يلتفت إليه رفسنجانى أن من الخطأ أن تكون الحكومة حيثما يكون الناس، وإن لم يكونوا لا توجد، لقد كان الإمام على إماما رغم أنه لم يكن الناس معه، فقد كانت له مشروعية ولم تكن له مقبولية، وقد تولى الخلافة بعد خمسة وعشرين عاما، بعد فتنة عثمان فصارت له المقبولية مع المشروعية، إن هؤلاء المعترضين على نتائج الانتخابات هم تحت تأثير الأقمار الصناعية من الشباب، فهل نقويهم أم نقوى أتباع الإسلام والنظام؟ وأكد يزدى أنه طالما بقى فى

مجلس الرقابة على القوانين فلن يوافق على ترشيح موسوى لأنه لم يتبع القانون ولا المنطق. وكان سيد محمد رضا تقوى رئيس مجلس وضع السياسات لأئمة الجمعة قد أكد أن خطبة الجمعة صلة بين الزعيم والجماهير، ومن يشترك فى هذه الصلاة يؤكد بيعته للزعيم، ولا ينبغى استغلال هذه الخطبة لأغراض حزبية أو لصالح حزب، بل دعم النظام باعتبار أن خطيب الجمعة ممثل للزعيم، وصلاة الجمعة أحد أدوات ولايته، فعلى الأحزاب أن تأخذ توجهاتها من خطبة الجمعة من أجل تحقيق التضامن الوطني، وقد خالف رفسنجانى هذه التوجيهات، وذلك من خلال ما أثاره من اهتزاز ثقة الناس فى النظام.

هكذا يتضح اتجاهان فى ولاية الفقيه كلاهما يستند إلى الدستور وفق تفسير خاص، اتجاه رفسنجانى الذى يجعل ولاية الفقيه انتخابية، بحيث يكون للجماهير حق انتخاب وعزل الفقيه حسب شروط يضعها الدستور بناء على مبدأ المقبولية، بمعنى أن مجلس الخبراء يعرف للناس فقيها تتوافر فيه الشروط ثم يطرحه لرأى الجماهير، ويستند على المادة ١٠٧ من الدستور، التى تؤكد أن ولاية الخمينى تمت ببيعة الجماهير، وأن مجلس الخبراء ينتخب من يأتى بعده. وإلى جانب هذه المادة التى تشير إلى انتخاب الفقيه يستند إلى المادة ١١١ التى تتحدث عن عزل الفقيه، والمادة ١٤٢ التى تعطى لرئيس السلطة القضائية الحق فى بحث الجوانب المالية التابعة للزعامة، والمادة السادسة التى تشير إلى إدارة شئون البلاد من خلال رأى الجماهير، والمادة ؟؟؟؟ التى لا تجعل أحدا يتحكم فى مصائر الناس غير الله. ويقول حسن يوسفى اشكورى فى مقال بصحيفة روز ٢١/ ٧/ ٢٠٠٩ إن أحداث الشهر الماضى التى توجت بخطاب هاشمى رفسنجانى تعتبر بداية عهد الجمهورية الإسلامية الثانية، مؤكدا أن الصديق والعدو اعترفا أن دور رفسنجانى خلال الثلاثين سنة الماضية لم يكن له بديل. وبغض النظر عن سلسلة إنجازاته بكل جوانبها فقد أصبح له مؤيدون ومعارضون أقوياء فى النظام، ومنتقدون وأعداء من خارج النظام، ومازال له دور خلاق حتى الآن، وسيكون له دور فى التحولات القادمة. لقد كانت خطبة الجمعة التى ألقاها وسط الضغوط الهائلة عليه وعلى أسرته متوازنة راعت كل الجوانب الدقيقة والعريضة، واجتهد فى طرح سبيل للخروج من الأزمة السياسية ومساندة الجماهير والنقد المعتدل المخلص بما يدعو إلى التقدير. إن رفسنجانى يستطيع بإمكاناته المادية والمعنوية وسلوكه وطبيعته كوسيط مصلح أن يقوم بعمل داخل النظام يمنع سقوطه ويتجه بقيادته إلى مرحلة جديدة ترسى بالتدريج الديمقراطية والعدالة والحرية وسيادة القانون، بما يحقق إصلاحا بنيويا يجعل المجتمع الإيرانى ينعم بالاستقرار والأمن. ويرى سعيد رضوى فقيه فى مقال بصحيفة روز فى ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٩ أن رفسنجانى أكد على وجود أزمة ليس فى المشروعية، بل فى النظام كله، مما سيكون له أثر فى المستقبل القريب سواء على السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. فعلى المستوى الداخلى على رئيس الجمهورية أن يبدى مرونة فى اختيار حكومته بناء على مطالب النخبة سواء داخل البرلمان أو خارجه وعموم تكتل الأصوليين، وعلى الصعيد الخارجى يقلل من رحلاته الخارجية التى لا داع لها.

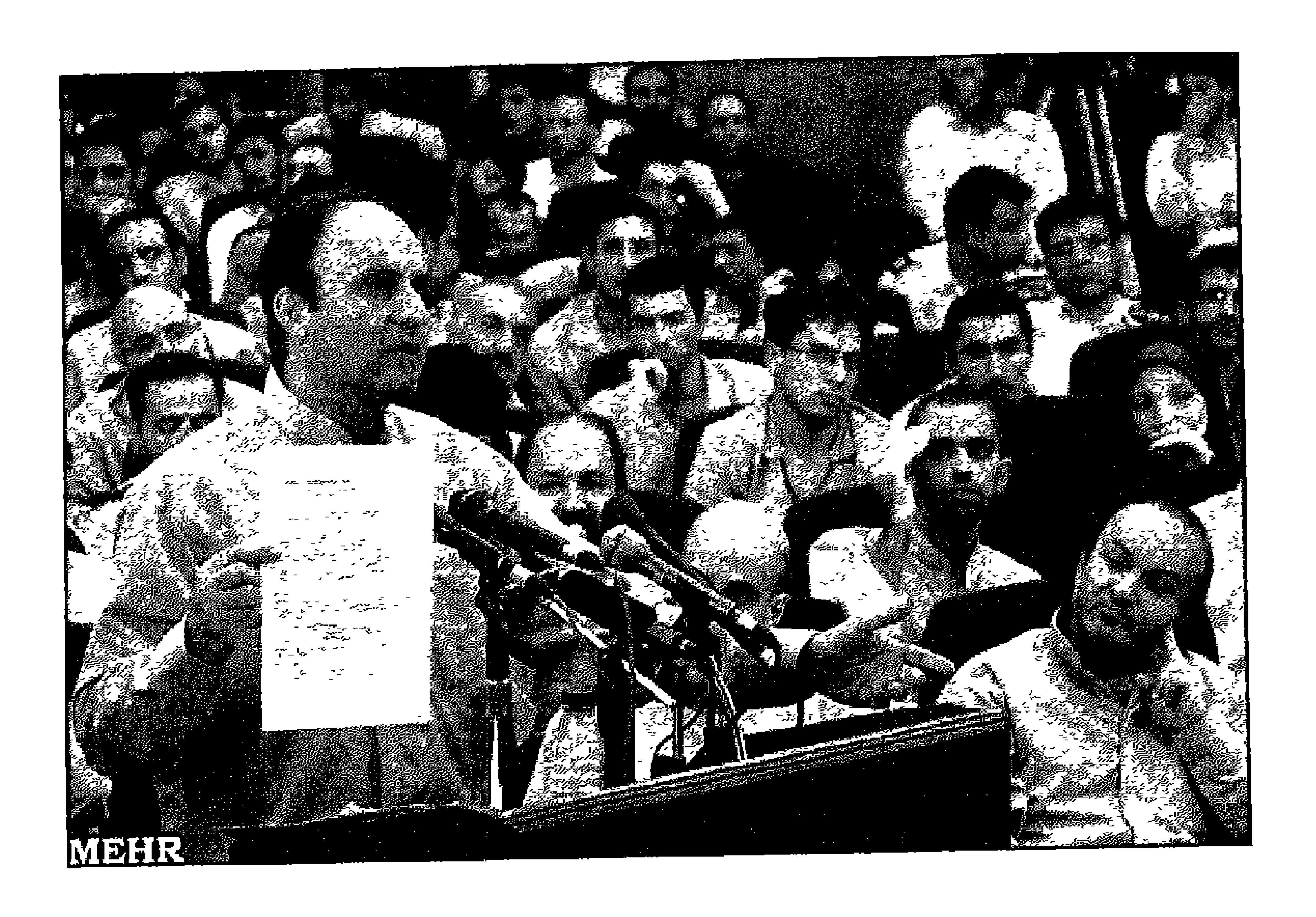
أما اتجاه تعيين الفقيه بناء على مبدأى الأعلمية والأعدلية يستند على المادة الخامسة من الدستور، حيث تحدد هذه المادة تولى الفقيه العالم العادل أمور المسلمين فى فترة غيبة المهدي، ويأتى آية الله محمد تقى مصباح يزدى على رأس المدعمين للولاية التعيينية المطلقة، حيث يرى الناس ليس من حقهم تعيين الولى الفقيه بل تأييده، ويحصل الولى الفقيه على مشروعيته من ارتقائه فى المراتب العلمية والعدلية، ومن هذه الزاوية لا تنطبق الديمقراطية الغربية على النظام الإسلامي. ويرى آية الله جوادى آملى أن مقبولية الولى الفقيه لدى الناس مرتبة كشفية بمعنى أنها علامة على حقه فى الحكم وليست سببا له، وليس من حق الرأى العام أو مجلس الخبراء عزله، فلا يجوز عزله إرضاء للجماهير. ويؤكد خامنئى أنه إذا تعارضت أوامر الولى الفقيه مع مطالب الجماهير فإن تنفيذ أوامر الفقيه أولى وأوجب. ويقول محمد إيمانى فى مقال له بصحيفة كيهان فى ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٩: إنه إذا كان على جبهة الحق أن تصبر فى مواجهة مثيرى الفتنة، فهذا ليس على سبيل الضعف أو الانفعال أو الخوف، فساعة الفكر والتعقل أفضل من سبعين عاما من العبادة، لأن الفتنة أشد من القتل، فلا شك أننا سنواجه هزة عنيفة، فمن يثبت ضد الزلزال ومن يضعف؟!.

والمعركة الفقهية الدائرة حول ولاية الفقيه، تبدو محسومة لفريق خامنئى لأن معظم الشيعة يرون أن المنطق الذى يتحدث به رفسنجانى سيهدم أصلا من الأصول الأساسية التى قام عليها المذهب الشيعي، فالولى الفقيه وفق هذا الأصل يعين ولا ينتخب، ويتمتع بقدسية تجعله قيِّما على النظام الإيرانى بأسره، فولاية الفقيه هى ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط فى عصر غيبة الإمام الغائب (المهدى المنتظر)، حيث ينوب الولى الفقيه عنه فى قيادة الأمة، وإقامة حكم الله على الأرض.

وإذا كان المتعارف عليه فى أى نزاع فكرى فى إيران هو تحييد القوى الجبرية الإلزامية مثل قوات الأمن والجيش، فإن جهاز الحرس الثورى الإيرانى أقرب لفكر خامنئى لأنه حريص على الطابع الأصولى المحافظ بعيدا عن التوجهات الليبرالية، بالتالى فإن خامنئى فى حماية ذلك الجهاز القوى

وهو ما يرجح كفته، وأن تكون المعركة محسومة لصالح فريق خامنئي، إلا أن هذا لا يقلل من تداعيات الاحتجاجات التى يقودها التيار الإصلاحى بزعامة المرشح الإصلاحى الخاسر فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة مير حسين موسوي، وهو فى الحقيقة أداة يحاول من خلالها رفسنجانى فرض توجهات تياره الليبرالي، ولكن بخلاف ما يتصور البعض، خاصة فى الغرب، بأن الضغط على الديكتاتور (الولى الفقيه من وجهة نظرهم) يزيده ديكتاتورية، فإن الأمر يختلف فى إيران، حيث ستجدى أدوات الضغط مع الولى الفقيه بما له من صلاحيات ووضع يسمح له بتغيير مواقفه بمعدل ٣٦٠ درجة وتبريرها. فالمعركة الحالية لن تحول دون وجود التيار الإصلاحى على الساحة السياسية بفعالية، بل على العكس فإن النظام ممثلا فى الولى الفقيه سيبقى على رفسنجانى وتياره لربما يحتاج إليه يوما ما، ولا غنى للنظام عن وجود اتجاه رفسنجانى لأن النظام يريد فى النهاية أن يضفى طابعا ديمقراطيا على العملية السياسية، ومن هنا نتوقع أن تتسم قرارات الولى الفقيه والنظام الإيرانى بشكل عام بالمرونة على مدى السنوات الأربع المقبلة، لأن الضغوط التى تمارس عبر الرأى العام ستجعل الولى لا يغالى فى السلطة، خاصة فى ظل محددات أخرى إقليمية ودولية سيضعها النظام نصب عينيه فى حالة اتخاذ أى قرار، وكلما ازدادت الضغوط خاصة الداخلية على الولى الفقيه ازدادت مواقفه مرونة، بدليل سماح خامنئى لرفسنجانى بإلقاء خطبة الجمعة التى أعلن فيها صراحة موقفه من مبدأ ولاية الفقيه، وقد طالب خامنئى فى خطبته بمناسبة ذكرى البعثة النبوية (الإسراء والمعراج ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٩) بالاقتداء بالرسول واستلهام هذه الذكرى بالتعقل والتدبر والتربية الأخلاقية والانضباط القانوني، مؤكدا أن ماحققته إيران من إنجازات إنما هو نتيجة التزامها الديني، وهو ما يسعى الاستكبار للنيل منه، مما يجعل من الضرورى ألا نغفل عن كيد الأعداء الذين يساعدون على الاضطرابات بدعوى حقوق المواطنين، وأن على النخبة أن تحاسب فى كلامها وتصريحاتها ومواقفها حتى لا تكون مخالفة للواجب، لأنها فى امتحان قد يؤدى إلى سقوطها. ومن المتوقع فى الوقت نفسه أن يستفيد الإصلاحيون من المعركة الفقهية الدائرة حاليا، فى إعادة صياغة مفاهيمهم وتوجهاتهم على أساس ديني، لكى يكون لهم أرضية شعبية تدعم توجهاتهم الليبرالية، بحيث لا يخسرون معركتهم المقبلة.

أزمة الاعترافات تدخل إيران مرحلة جديدة (ملف خاص)



ربما يمكن القول أن أزمة إيران الحقيقية قد بدأت. فقد فجرت الأزمة السياسية التى أعقبت الإعلان عن نتائج انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩، معارك سياسية أشد سخونة وأوسع انتشارا. ويبدو أن الاعترافات التى جاءت على لسان بعض رموز التيار الإصلاحى، مثل محمد على أبطحى الذى شغل منصب نائب الرئيس فى عهد الرئيس السابق محمد خاتمي، ومحمد عطريانفر، وبهزاد نبوى، والتى راجعوا فيها آراءهم بشأن نتائج الانتخابات والموقف من النظام الإسلامي وولاية الفقيه، سوف تنقل السجال الساخن داخل إيران إلى مرحلة جديدة ربما تشهد ملاحقات قضائية وقيودا على تحركات القيادات العليا للتيار الإصلاحى، بما يؤشر إلى أن التطورات فى إيران تتجه نحو مزيد من التوتر والاحتقان.

فيما يلى ملف خاص يعرض لأزمة الاعترافات وتأثيرها على مسار أزمة الانتخابات، والتفاعلات بين القوى السياسية الإيرانية.

١- المحاكمة العلنية لسبعة مسئولين سابقين ضمن مائة متهم فى الاضطرابات الأخيرة
زلزال سياسى مع فضح زعماء الانقلاب

■ إيران ٣/ ٨/ ٢٠٠٩

أبطحى: لقد أقسم هاشمى رفسنجانى وخاتمى وموسوى بعد الانتخابات ايضاً ألا يتخلوا عن بعضهم بعضاً.

رئيس مكتب خاتمى السابق وعضو كبير فى قيادة الحملة الانتخابية لكروبى: هاشمى رفسنجانى كان يسير فى اتجاه الانتقام من أحمدى نجاد ومن مقام الزعامة وكان مرافقاً لخاتمى مع موسوى فى الخيانة.

أشخاص مثل فاتح، وتاج زاده، وخاتمى ومساعديه، ومهدى هاشمى ورجاله عملوا بفاعلية كبيرة للإبقاء على التجمعات والتجمهر فى شوارع المدينة.

كيان تاجبخش: ما جرى فى أيام الانتخابات، يثبت أنه كان هناك تبدير لأن يقع انقلاب مخملى فى إيران.

صفايى فراهانى: إننى أسأل نفسى أيضاً كيف لأشخاص مثل موسوى ومحتشمى بور وموسوى لارى يدعون وجود تزوير فى الانتخابات.

تاج زاده: التزوير فى الانتخابات ليس له أى وجه من الحقيقة.

عطريانفر: لقد ابتلينا بنوع من النفاق بسبب الانحراف عن ولاية الفقيه ووقفنا فى هذه المنطقة.

صرح محمد عطريانفر من المتهمين فى قضية الاضطرابات الأخيرة فى جلسة المحكمة أمس قائلا: "أتيت هنا لأنقد نفسى وأقول أنا عوض فى هذا النظام"، حيث قال: لقد تعرض أصلان مهمان، ولاية الفقيه والنظام الإسلامى لهدمة شرسة من بعض الجماعات والتيارات الغربية، وصرح عطريانفر العضو الكبير فى حزب كوادر البناء وأحد المساندين الكبار لموسوى فى حملته الانتخابية قائلاً: هؤلاء اللذين يريدون أن ينزعوا عن ولاية الفقيه شموليتها وعموميتها، ويفسرونها ويشرحونها حسب مزاجهم الشخصى، هم فى الحقيقة يريدون أن ينزعوا عن النظام الجانب الروحى والمعنوى فيه، لذلك يجب علينا أن نقبل جانب العمومية والشمول فى مبدأ ولاية الفقيه وأن نعمل على تقويته وتدعيمه واستحكامه. واستمراراً فى حديثه قال عطريانفر: إننى أعلن بأعلى صوتى أنه على كل جماعة راديكالية وكل تيار تحت أى مسمى بما فيهم الإصلاحى وغيره، والمحافظين والمعتدلين والمتطرفين والمتشددين اللذين صبت تصرفاتهم وأقوالهم وسكوتهم فى اتجاه أضعاف النظام، أن يعلنوا نهاية سلوكهم السياسى هذا وأن يبادروا بتقديم الاعتذار واستمراراً لحديثه تأكيداً على قوله: "أتينا لنقول إننا جزء من النظام ونحن على استعداد لأن ننقد أنفسنا ونقول إننا ندافع عن النظام" أضاف يقول: لقد جاء الإمام (رحمه الله عليه) ليقول لنا يجب أن تستمروا فى هذا الطريق، ولكن منذ الوقت الذى توفى فيه الإمام - رحمه الله - ارتفع شأن بعض الراغبين فى الشخصنة، وفى الوقت الذى حدثت فيه ملحمة الثانى من خرداد وجاء سيد محمد خاتمى إلى الحكم تكاتف ٣٠ مليوناً من جماهير المجتمع وصفوا معاً هذه الملحمة الرائعة.

وصرح عطريانفر مشيراً إلى أن كلمة الإصلاح قد ظهرت بعد عامين من ظهور تيار الثانى من خرداد، قائلاً: لقد كبرت كلمة الإصلاح وترعرعت فى أحد كيانات الثانى من خرداد حيث كان للبعض مفاهيم خاطئة وكان هذا البعض يرى موضع الشعب فى مقابل موضع الزعامة.

وبالإشارة إلى أن هذا الكيان أو هذا التيار من تيارات الإصلاح كان يسعى لإظهار الدستور فى موضع مقابل للزعامة والنظام، أضاف يقول: عندما كان محتشمى بور على رأس وزارة الداخلية، كانوا قد قالوا فيما يتعلق بتصدير الثورة، لقد ولى الزمن الذى يحتاج فيه للثورة ويجب أن نعمل على تصديرها لكن الإمام الخمينى - رحمه الله - كتب رسالة لوزير الداخلية فى ذلك الوقت بأن هذا الكلام غير صحيح بالمرة.

واستمراراً لحديثه اعترف عطريانفر قائلاً: فى أحضان ملحمة الثانى من خرداد التى حدث إنها قامت باسم الشعب والنظام، خرجنا من هذا المناخ بمفهوم خاطئ وفهمنا أننا نستطيع أن نضعهما - الشعب والنظام - فى مواجهة أحدهما الآخر. وإنى اعترف هنا بان هؤلاء الذين يريدون أن ينزعوا العمومية والشمولية عن ولاية الفقيه،

ينزعون عن النظام جانبه المعنوى والروحى.
وتأكيداً على أن الزعامة إنما هى بمثابة جزء كبير من فسيفساء الدستور ويمكنها أن تمنع ديكتاتورية رئيس الجمهورية وتسلط الجيش، قال عضو اللجنة المركزية لحزب كودار البناء والتعمير: إذا لم نقبل هذا الدور الشامل والزعامة المطلقة للولى الفقيه، فإن هذا سوف يكون اعتراضاً على مبدأ ولاية الرسول(ص).
وفى جانب آخر من حديثه عرج عطريانفر على تحليل مسألة الانتخابات الأخيرة وقضاياها حيث قال: لقد ابتلينا فى هذه الانتخابات بمسألة خلط الأوراق والموضوعات، ووضعنا مسألة المخالفة الانتخابية فى مكان التزوير وخلطنا بين القضيتين.
واستمر يقول: كانت النسبة الكبيرة من القائمين والمشرفين على العملية الانتخابية من المعتمدين ذوى الثقة والموثوق فى نزاهتهم، وهؤلاء هم أشخاص لا يزالون منذ بداية الثورة محلاً لاحترام الشعب وموضعاً لثقته، ولا يسمحون بالتزوير فى أى دائرة من الدوائر الانتخابية، والشخص الذى يريد أن يقوم بتزوير ما، يقلل من قيمة نفسه أما هؤلاء وأمام نزاهتهم.
وبالإشارة إلى قوله: "فى فترة الاعتقال اقترحت بأن يبلغوا مسوسوى بأن يذهب لمقابلة المرشد وأن يطلب إعادة فرز ١٠ إلى ١٥ فى المائة من الصناديق بشكل عشوائى وإذا لم يكن بها تزوير فعليه أن يقبل بالنتيجة، وأضاف عطريانفر يقول: التزوير مسألة بعيدة تماماً عن القائمين على العملية الانتخابية، وهذه المسألة برمتها لا تيزد نسبتها عن ٣٪ منذ الانتخابات الأولى للثورة حتى الآن.
وبعد كلمة عطريانفر قام عدد آخر من المتهمين فى هذه القضية من بينهم مهرداد أصلانى، ورضاخادمى، ومحسن جعفرى، وفرشوبى الذين وجهت لهم تهم الإخلال بالأمن العام والعمل ضد الأمن القومى، والتعاون مع المنافقين – مجاهدى خلق – ووسائل الإعلام الأجنبية. قاموا بإظهار ندمهم وطالبوا بالعفو عن أخطائهم.
لو كان موسوى قد استند إلى سيادة القانون، كما تعرضنا لمثل هذه الأحداث.
وقال مهرداد أصلانى فى جلسة المحكمة: فى البداية يجب أن أقول إننى لا أعرف السبب فى وقوع مثل هذه الأحداث، فلو كان موسوى قد قبل فرز الأصوات، واستند إلى سيادة القانون ربما لما تعرضنا لهذه الأحداث.
وقال رضاخادمى أيضاً: فى سنة ٢٠٠٧ تعرفت فى الشبكة الدولية "الإنترنت" على سيدة ووثقت فيها، وخدعتنى، ودون أن أنتبه إلى أنها من أعضاء جماعة المنافقين – مجاهدى خلق –، ذهبت على كرمان على وعد منها أن تجد لى فرصة عمل، ومن هناك ذهبت إلى معسكر أشرف. وهناك تعرضت لعملية غسيل مخ وتلقيت على أيديهم بعض التدريبات الأولية، وبعد نهاية هذه التدريبات أعادونى إلى إيران لكى أقوم بتجنيد عناصر جدد وضمهم ولجمع الأخبار وإرسالهم إليهم. وصرح بأن أهدافه كان منها أيضاً الإيعاز بالتزوير فى الانتخابات وإلغاء التهمة به، وإطلاق الشعارات ضد مسئولى النظام، وإثارة الاضطرابات وتهييج الشباب ضد النظام، والهجوم على مراكز الشرطة ومعسكرات البسيج ونزع أسلحتهم والاستيلاء عليها وقال: للأسف انخدعت فى منظمة المنافقين (مجاهدى – خلق) وإنى هنا أعرب عن ندمى وأعلنه صراحة، ويا أيها الشباب عليكم أن تظلوا يقظين وأن تأخذوا العبرة والدرس من المصير الذى أواجهه الآن، عليكم أن تعملوا فى خدمة وطنكم وألا تقدموا على خيانة هذا الوكن مثلما فعلت أنا.
أما محسن جعفرى وهو متهم بقذف الحجارة على رجال الأمن وأفراد الشرطة وإطلاق شعارات مناهضة للنظام والهتاف بها، فقد قال فى جلسة المحكمة: وملاحقتى والقبض على واعتقالى.
أبطحى: لقد لحقت الأضرار بجماهير الشعب من جراء التصرفات والأفعال والأقوال التى صدرت عن موسوى وخاتمى بعد الانتخابات.
قال محمد على أبطحى عضو اللجنة المركزية لتجمع رجال الدين المناضلين، وأحد المساعدين الكبار لكروبى فى حملته الانتخابية فى مؤتمر صحفى عقده مع محمد عطريانفر فى مجمع الإمام الخمينى بعد نهاية محاكمة أمن فى محكمة التحقيق فى جرائم المتهمين فى الاضطرابات الأخيرة: بعد هذا التصويت الذى شارك فيه ٤٠ مليون ناخب فى الانتخابات الأخيرة يجب أن نعتبر بلدنا من أعظم البلاد التى تحكمها الديمقراطية. لكن مما يؤسف له أن ما شهدناه من التصرفات والأفعال التى صدرت من قبل مير حسين موسوى بعد الانتخابات، وكذلك ما فعله موسوى هو وخاتمى قد ألحق الضرر فى الواقع بأفراد الشعب وجماهيره.
وأكد رئيس مكتب خاتمى فى فترة رئاسته قائلاً: إن الضيق والغضب الذى أصاب هاشمى رفسنجانى إنما سببه رغبته فى الانتقام من أحمدى نجاد بل وحتى الانتقام من المرشد نفسه. وقطعاً كان خاتمى فى تلك الأثناء يعرف تماماً مكانة المرشد وقوته لكنه أقدم على هذه الإجراءات والأفعال مرة أخرى.
وقال هذا المتهم الذى تم اعتقاله فى الاضطرابات الأخيرة: لقد اتخذت خطوات وإجراءات عظيمة فى تيار الإصلاح وليس لخاتمى أى حق فى أن يلقى بها عند أقدام موسوى لأن موسوى نفسه لم يكن يقبل هذا التيار من أصله، وحول

الإشارة إلى أن المرشد الأكبر لم يتراجع ولو حتى خطوة واحدة أمام هذه المسائل صرح محمد على أبطحى: لو كان المرشد الأعظم للثورة قد تراجع خطوة واحدة لكنا اليوم نمثل مثلنا يضم أفغانستان والعراق وإيران وهذا هو أكبر خطر وضرر يمكن أن يهدد النظام والوطن والمنطقة، ولهذا البيت أشيد اليوم بالأصالة عن نفس وبالنيابة عن شعب إيران الذى يعيش اليوم فى منتهى الأمن والسلامة بمكانة المرشد الأعظم وأقدر له قيمته العظيمة.

وأضاف عضو مجمع رجال الدين المناضلين: أنا لو كنت مكان موسوى لكنت استخدمت الـ ١٣ مليون صوت التى منحها له الشعب فى تقدم وتنمية الحياة المدنية بدلاً من أن يضيعها بهذه الطريقة. وتوجيه رسالة تهنئة إلى رئيس الجمهورية كان يمكن أن يجدد المستقبل ويرسمه لأن الشباب أيضاً من حقهم أن يأملوا فيما هو أفضل لذلك فأنا أتمنى أن تتمكن النخبة فى بلادنا من تجاوز هذه المحنة وأن تعوض تلك التجربة السيئة التى غطت على الأحداث فى الانتخابات العاشرة.

عطريانفر: كنت أقول نفس الكلام خارج السجن أيضاً واستكمالاً لهذه الجلسة الصحفية الإعلامية قال عضو اللجنة المركزية لكوادر البناء والتعمير: إننا كأعضاء فى الجماعات السياسية الإصلاحية نرفع يد الاستسلام والتسلم أمام الاتهامات الموجهة إلينا وها نحن نعترف بأننا وضعنا أنفسنا فى تيار عرض أمن البلاد لزلزال شديد. وأنا نفسى كثيراً ما قلت هذا الكلام خارج السجن حيث كنت أقوم بنقد الذات وأقول نفس هذه الآراء.

وأضاف يقول: إن التواجد فى سجن انفرادى أمر صعب للغاية لكنه بناء على الظروف التى نمر بها كان هذا الأمر ضرورياً. مع أننى فى فترة الحبس وجد أفضل معاملة من المسئولين فى النيابة وفى السجن إلى درجة أنه خلال أقل من أسبوع واحد أحسست أننا يجب أن نقف إلى جانب بعضنا البعض بدلاً من هذه المواجهة وهذا العداء وأن نبحث عن الطريق السليم والصحيح الذى يجب أن نسلكه. ووجه أحد الصحفيين سؤال العضو الأكبر فى حزب كوادر البناء حيث سأله عن الذى يضمن ألا يقول فى المستقبل أن ما حدث من تغيير فى توجهه كان نتيجة للغط الذى مورس عليه، فأجابه عطريانفر: لدىَّ لهذه المسألة أربعة ضمانات، أول هذه الضمانات هو الشخصيات التى اتصلت بى وكانت على مقربة من طوال هذا الشهر الأخير فهؤلاء الأشخاص يجمعون على الشهادة باننى توصلت بنفسى إلى هذا الرأى دون أى ضغوط وإننى مالزت مصراً عليه.

وأضاف عطريانفر: وثانى هذه الضمانات هو إعلانى الصريح عن مواقفى هذه أمام الصحفيين الذين هم بمثابة زملاء سابقين بالنسبة لى، وثالث هذه الضمانات هو المرحلة السيئة التى أعيشها وطبيعة الظروف التنى أحاطت بحياتى السياسية وشهرتى، وخيراً الله تعالى فهو سبحانة الشاهد والمراقب لكافة أعمال البشر وأقوالهم وأفعالهم.

ورداً على سؤال لمراسل آخر حول دلائل براءته من الأعمال والنشاطات المتطرفة التى قامت بها جماعات الثانى من خرداد خلال الانتخابات الأخيرة وبعدها قال هذا المتهم فى الاضطرابات الأخيرة: لقد تناقش جميع الأشخاص الذين شاركوا فى هذه الانتخابات مع حضرة المرشد حول المشاركة فى هذه الانتخابات وخوضها ثم دخلوا فى فعالياتها. وأضاف عطر يانفر: إن المرشد الأعلى للنظام الإسلامى يقف فى موضع يراعى فيه بحساسية حقاً كافة جوانب العدالة فى القول والفعل من الناحية الاعتبارية والحقيقية. إلا أن الظلم الحقيقى والمضاعف الذى تعرض له المرشد تمثل فى أن البعض قد تغافل عن هذه المسألة.

وأضاف عطريانفر ليقول: "إن الموقف الذى اتخذته المرشد الأعلى من الانتخابات قد فتح الباب لمشاركة كافة المرشحين، ونبه جميع المرشحين والناشطين إلى أنه عليهم أن يضعوا أنفسهم فى موضع المسئولية وإذا فعلوا ذلك فإنهم سوف يساعدون على تقوية النظام ودعمه، لكنهم لم يفعلوا ذلك بل قام البعض منهم لمواجهته هو شخصياً".

ورداً على سؤال حول موقف هاشمى رفسنجانى من الانتخابات اشار عضو حزب كوادر البناء إلى رسالة رفسنجانى المرشد التى أرسلها له عشية الانتخابات العاشرة وقال: لقد انتقدت تلك الرسالة التى أرسلها السيد هاشمى رفسنجانى إلى المرشد الأعظم للثورة، ولو كان السيد هاشمى قد استشارنى لكنت قلت له إن هذه الرسالة بهذه الأدبيات وهذا الأسلوب لا يمكن أن تكون صالحة أبداً للنشر العام. فالسيد هاشمى رفسنجانى كان عليه إما أن يرسل رسالته هذه بشكل سرى وبشكل مغلق إلى المرشد زعيم الثورة أو أن يستخدم أدبيات أفضل وألفاظ تتناسب مع وضع الزعامة ومكانتها.

وأضـاف عطريانفر مستمراً فى حديثه: لقد سمعت من السيد أبطحى فى جلسة المحكمة قوله: إن هاشمى رفسنجانى وخاتمى وموسوى قد تحالفوا فيما بينهم بخصوص موضوع الانتخابات، وإذا كان هذا يعنى أن خاتمى وهاشمى رفسنجانى قد وصلوا إلى موقف مشترك فيما يتعلق بالتزوير فى الانتخابات، فهذا فى حد ذاته يعد عملاً مداناً.

وقال محمد عطريانفر أيضاً فى هذا المؤتمر الصحفى موجها خطابه إلى أصدقائه فى "الثانى من خرداد": إنه يقف الآن فى موقف يعترف فيه بخطأه السابق ويستلهم فى ذلك موقف

الحربن يزيد الرياحى فى أحداث عاشوراء عندما وقف أمام إمام عصره وزمانه معترفاً بأخطائه فى تواضع جم أمام عظمة وكرمة الإمام الحسين (عليه السلام) وهو أسف ونادم عما فعل فى السابق.

واستمراراً لحديثه طلب عطريانفر من المرشد الأعظم للثورة إما أن يغفر له ويمهد أمامه المجال للعودة إلى أحضان النظام الإسلامى أو أن يعاقبه تطبيقاً للعدالة.

وأضـاف يقول: "إن أهم شخص يعمل على صيانة النظام الإسلامى هو المرشد الأعظم للثورة، ويجب على كافة التيارات السياسية أن تتعاون معه وتساعده وتشاركه فى صيانة هذا النظام والحفاظ عليه. إلا أن الجماعات والتيارات الإصلاحية وقفت فى أحـداث الانتخابات الأخيرة موقفاً يواجه المرشد الأعظم ويتعارض مع موقف الزعامة ومكانتها".

وقال عطريانفر: إن ما أفعله اليوم فى نقد نفسى واعرافى بتقصيرى ومخالفتى يعد فى الحقيقة دليلاً على جفاء السياسيين والناشطين السياسيين للنظام الإسلامى وللمرشد الأعلى، ويعد كذلك إثباتاً لمظلومية الجمهورية الإسلامية وللظلم الواقع على المرشد الأعلى للثورة.

مراسل نيوزويك: المرسلون الأجانب كانوا فى انتظار قيام ثورة ملونة خضراء داخل إيران.

وأكد مراسل "نيوزويك" فى هذا المؤتمر الصحفى على أن المراسلين الأجانب كانوا يستغلون الفراغ فى النظام الأمنى وكانوا يرغبون فى أن تحدث ثورة خضراء فى إيران، حيث قال: إن الحكومة فى إيران يجب أن تشدد رقابتها على وسائل الإعلام الأجنبية. وقال "مازيار بهارى" أحد المتهمين فى الاضطرابات الأخيرة مؤكداً على أنه يمكن فيما يتعلق بمثل هذه القضايا أن نطرح ثلاثة موضوعات مهمة، وأضاف يقول: إن الإيرانيين جميعاً رافضون للأجانب ويكرهون الغرب، والثورات الملونة فى الغرب ليس لها أى هوية أو جذور، والإيرانيون رغم ما يجمعهم من قوميات مختلفة إلا أنهم عندما يحسون بالخطر يجتمعون معاً ويتحدثون ويتكاتفون لدفع هذا الخطر والوقوف فى وجهه، والأهم من هذا كله هو مسألة الزعامة فى إيران فهى التى لها فصل الخطاب والكلمة العليا والأخيرة، وفى الأحداث الأخيرة استطاعت الزعامة أن تجمع كافة الخيوط بمهارة شديدة وأن تسيطر على كافة الموضوعات المتشابكة.

كذلك قال كيان تاجبخش أحد المتهمين فى قضية الانتخابات الأخيرة فى هذا المؤتمر الصحفى: إن الأحداث الأخيرة التى وقعت بعد انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية لم تحدث مصادفة بل تم التخطيط لها منذ مدة. ووضع لها تخطيط طويل الجل كان قد بدأ تنفيذه بالفعل منذ ما يقرب من ست سنوات مضت، وأضاف يقول: إن المذنبين الأساسيين فى هذه الاضطرابات يجب البحث عنهم فى كافة الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية وأجهزة المعلومات والإعلام التى لها امتدادات وجذور فى أمريكا.

التخطيط المسبق للاضطرابات الأخيرة فى إيران

طبقاً للتقارير الواردة من جلسة المحكمة التى وجهت فيها الاتهامات لهؤلاء المتهمين قام معاون النيابة العامة ونيابة الثورة فى طهران بكشف المخطط الفاشل لقيام انقلاب مخملى ناعم فى إيران ضمن قراءته لصحيفة الاتهامات الموجهة لكافة المتهمين فى المحاكمة، حيث قال: طبقاً للمستندات والوثائق التى تم كشفها وبناء على اعترافات المتهمين فى الأحداث والاضطرابات الأخيرة التى تم التخطيط لها من قبل وجرى تنفيذها طبقاً لجدول زمنى، ولكى يتم توضيح أبعاد هذا المخطط الفاشل لابد من الإشارة إلى اعترافات جاسوس أجنبى يعيش الآن فى أحد السجون الإيرانية رهن الاعتقال والمحاكمة بتهمة مجيئه إلى إيران للقيام بدور مخرب فى الانتخابات العاشرة لرئاسة الجمهورية الإسلامية. فهذا الجاسوس المعتقل والذى نعتذر عن ذكر اسمه لأسباب أمنية يعترف بأن الانقلاب الناعم أو نفس هذا الانقلاب المخملى الملون يقوم على ثلاثة جوانب، الجانب الفكرى والجانب الإعلامى والجانب التنفيذى، حيث يصرح معترفاً بقوله: فى هذه الجوانب الثلاثة من الانقلاب المخملى الناعم كانت كل مؤسسة من المؤسسات الأمريكية تقوم بأداء دور خاص، بينما كانت فى إيران فى الداخل مجموعة من الأفراد تقوم بمعاونة هذه المؤسسات. وقد مثلت مؤسسة تسمى "هوفر" أهم هذه المؤسسات التى عملت فى هذا المخطط، ومؤسسة "هوفر" هذه تشرف عليها جامعة "استن فورد" الأمريكية وكان قد تم تشكيل هذه المؤسسة وإنشاؤها فى زمن الحرب الباردة. هذه المؤسسة تضع فى جدول أعمالها مشروعاً ضخماً تحت اسم "الديمقراطية فى إيران" ويشرف على هذا المشروع ثلاثة عناصر أمنية هم: عباس ميلانى ولرى دايموند ومايكل مكفور.

جوانب الانقلاب الناعم فى إيران

وفيما يتعلق بجوانب الانقلاب الناعم فى إيران يعترف هذا الجاسوس ضمن اعترافاته بأن النموذج الذى تم التخطيط له لتنفيذه فى إيران مثله مثل الانقلابات الناعمة والملونة التى جرى التخطيط لها وتنفيذها فى دول أخرى.

فهو يقوم على ثلاثة جوانب، الجانب الفكرى والجانب الإعلامى والجانب التنفيذى، وكل جانب من هذه الجوانب الثلاثة يندرج تحته مجموعات تابعة من النشطاء، فعلى سبيل المثال الجانب الفكرى يتبعه مجموعة التنوير الدينى، ومجموعة التنوير العلمانى، ومجموعة الاستشار،

ومجموعة السياسة الخارجية، ومجموعة الآداب والأدبيات وغيرها من المجموعات المماثلة حيث تقوم مؤسسات تابعة لكل مجموعة من هذه المجموعات داخل إيران وخارجها بأداء دور فعال فى هذا المخطط.

والجانب التنفيذى فى "هذا المخطط" ونعنى به الانقلاب الناعم فى إيران يندرج تحته ست مجموعات على النحو التالى:

١-**مجموعة المرأة**، وقد تكونت هذه المجموعة من عدة أطياف وتيارات ويمثل تيار السيدة "شادى الصدر" وتيار السيدة "شيرين عبادى" أهم التيارات التى تتبع هذه المجموعة. وهذه التيارات على اتصال دائم بأتباع منظمة "NGO" الهولندية، حيث يتلقى هذان التياران دعماً مباشراً من هذه المنظمة مالياً وإعلامياً. وهناك تيار آخر نشط يتبع هذه المجموعة وهو تيار "نوشين همدانى خراسانى" وله ميول يسارية، كذلك يتبع هذه المجموعة أيضاً تيار أخرى ترأسه "بروين اردلان" ابنة على اردلان أحد زعماء الجبهة الوطنية.

٢-**المجموعة القومية** – العرقية، وأغلب الأمور الخاصة بهذه المجموعة تتم من خلال تيار "شيرين عبادى". ورغم أن هذا التيار يعمل فى مجال حقوق الإنسان إلا أنه به عناصر قومية – عرقية. ويذكر نشاط الجماعات الوطنية – الدينية أيضاً فى هذا التيار وضمن هذا المجال.

٣-**مجموعة حقوق الإنسان**، حيث تعتبر حقوق الإنسان أهم الهراوات التى ترفعها أمريكا فى وجه معارضيها. ويتبع هذه المجموعة عدة تيارات أخرى حيث يعتبر تيار "شيرين عبادى" أيضاً من التيارات النشطة فى هذا المجال. كما يعتبر "هادى قائمى" وهو أحد العناصر النشطة والأمنية اللاجئة فى أمريكا من حماة ومؤيدى هذا التيار. وقد عمل فترة كرئيس لقطاع إيران فى المنظمة الصهيونية "لمراقبة حقوق الإنسان" حيث قام بإنشاء مؤسسة فى هولندا بميزانية وصلت إلى ١٥ مليون يورو، لكى تركز أعمالها فقط على قضية حقوق الإنسان فى إيران.

٤- **مجموعة العمال**، إذا كنتم تتذكرون قامت نقابة سائقي الأوتوبيسات بإضراب منذ عدة سنوات وكان يتزعم الإضراب شخص يدعى منصور اصانلو. واللافت للنظر أن الأفراد الذين قاموا بالإضراب لأسباب مختلفة منها تدني أجورهم لم يكونوا مدركين أن بعض المؤسسات المالية الأمريكية مثل NED وغيرها تدفع ملايين الدولارات علنا للمؤسسات الأخرى لكي تقدمها كمساعدات للنقابات العمالية الإيرانية وجميع الوثائق الخاصة بهذه المساعدات منشورة على الموقع الإلكتروني لمنظمة NED، ويمكن أن يكون الدافع وراء تسهيل الاطلاع على هذه المستندات هو العمل على إثارة المظاهرات. فالكثير يرون أنهم عندما لا يعملون في الخفاء فإن هذا يعني أنهم يسعون لتحقيق أهداف خاصة.

٥- **مجموعة المنظمات غير الحكومية**، حظيت هذه المجموعة باهتمام خاص في مرحلة حكومة الإصلاح. فقد توصل الغرب إلى ضرورة التوسع في المنظمات غير الحكومية في إيران ويعمل على تقويتها من خلال تقديم الكوادر البشرية والمساعدات المالية والإدارية فظهر العديد من المنظمات ومعظمها في هولندا وكان واجبها الأول هو تقديم الخدمات للمنظمات غير الحكومية الإيرانية مثل خدمات تدريب الكوادر البشرية والتدريب على جمع الأموال من الخارج وغير ذلك. وهناك اثنتان من المنظمات غير الحكومية البارزة في البلاد إحداهما يديرها سهراب رزاقي (مدير المنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية في مرحلة الإصلاح) وقد حصلت على مبلغ مليوني يورو من المنظمات الهولندية والثانية يديرها باقر نمازي والتي أقامت في طهران بعد زلزال بم في عام ٢٠٠٣ دورة تدريبية موسعة بعنوان اجتذاب الأموال من الخارج وكان من القائمين بالتدريس فيها أشخاص مثل هادي قائمي الذي له سوابق صهيونية وأمنية.

٦- **مجموعة الطلاب**، كانت ذروة نشاط هذه المجموعة في أحداث الثامن عشر من تير ٧٨ وقد دب فيها الضعف بعد ذلك لفترة. ولكن مع مرور الوقت قام جناح الطلاب بدور مهم في الذراع التنفيذية تحت مظلة مكتب تدعيم الوحدة والجماعات التابعة له. وكانت هذه المجموعة هي التي قامت بأحداث محكمة آغاجري وإرسال رسالة إلى كوفي عنان والدعوة إلى مقاطعة الانتخابات وغيرها. ويمكن اعتبار أن أهم أدلة تعاون هذه المجموعة مع مشروع الثورة المخملية في إيران هو قيام بعض أعضائها مثل محسن سازجارا وعطري وعلى افشاري ورضا دلبري وتعيينهم في منظمات تهدف إلى الإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية.

الذراع الفكرية لمشروع الثورة المخملية في إيران

يقول الجاسوس الأمريكي التابع للسي آي إيه "هذا الأمر له أهمية كبيرة ولعله يمكن القول إن العمل الفكري يبدأ أولا وقد يستغرق سنوات قبل تنفيذ الأذرع الأخرى (التنفيذية والإعلامية)" وقد بدأ العمل الفكري منذ سنوات عديدة أي منذ أواسط الحرب مع العراق، ففي هذه الأثناء ظهر اتجاه فكري بين القوى الإسلامية يتزعمه عبد الكريم سروش ومجلة كيهان الثقافية (في هذه الفترة كان السيد محمد خاتمي يتولي إدارة مجموعه كيهان) فكانت المقالات التي ينشرها سروش في المجلة تدور حول موضوعات محددة وعلى سبيل المثال اختار سروش في أولى مقالاته

موضوع مضمونه أنه ليس هناك شيء اسمه الغرب حتى نتكلم عن التغريب وهذا يضع على المحك أحد أهم عناصر خطاب الثورة وهو مكافحة التغريب؛ فهم يستهدفون الأسس الثقافية للثورة وينتزعونها تدريجيا وفي هدوء. فلو افترضنا عدم وجود الغرب والاستبداد لما كان هناك معنى لشعارات الثورة مثل الاستقلال والحرية.

وقد استمرت هذه العملية وأخذت تضرب الأسس الفكرية للإمام (الخميني) واحدة تلو واحدة ومن هذه الأسس التوحيد بين الدين والسياسة وولاية الفقيه، وبهذا هيئوا المجال للتغريب والأمركة" ويضيف هذا الجاسوس قائلا إن هناك أشخاص آخرون مثل سريع القلم وناصر هاديان وهادي سمتي قد عملوا على التنظير لتأمين المصالح الأمريكية في إيران عن طريق طرح بعض الأفكار الخاصة، حيث هاجموا بعض الأمور مثل الطاقة النووية والصواريخ ودعم لبنان وفلسطين. وقد تم إعداد هذه الأفكار في عدد من مراكز الدراسات في حكومة الإصلاحيين ونشرت على نطاق واسع في الصحف.

أهم أوجه الشبه بين الثورة المخملية الفاشلة في إيران والثورات المخملية في عدد من الدول

١- طرح التزوير بهدف القضاء على الثقة لدى الجماهير ونزع الشرعية عن النظام السياسي القائم، وفي هذا المجال قال مرشد الثورة الحكيم في خطبته التاريخية في صلاة الجمعة يوم التاسع والعشرين من خرداد:

"لقد قلت في مشهد أول فروردين إنهم دائما يلحون على الآذان مرددين إن الانتخابات قد تم تزويرها كانوا يريدون التمهيد، وعندئذ قلت لأصدقائنا في البلاد منبها إياهم ألا يقولوا هذا الكلام الذي يريد الأعداء ترسيخه في أذهان الشعب، فنظام الجمهورية الإسلامية يتمتع بثقة الشعب، وهذه الثقة لم تتحقق بسهولة فقد تمكن هذا النظام من تعميق هذه الثقة في قلوب المواطنين على مدى ثلاثين عاما عن طريق مسئوليه وإنجازاته وجهوده الكبيرة، والأعداء يريدون انتزاع هذه الثقة وزلزلة الشعب"

وللأسف قام بعض التيارات السياسية والأحزاب والنشطاء السياسيين متناغمين مع الأعداء تناغما ذا مغزى بإثارة وهم احتمال وجود تزوير في الانتخابات دون اهتمام بتحذيرات الزعيم المبجل، وبدون تقديم أي دليل أو مستند.

ومن هذه الأحزاب منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية التي دأبت في بياناتها الرسمية وتصريحات أعضائها على طرح وترويج موضوع تزوير الانتخابات قبل شهور من إجرائها سواء قبل أو بعد تصريحات المرشد ودعوته إلى الابتعاد عن مجاراة الأعداء.

فبعد عشرين يوما من تحذير المرشد نشرت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية بيانا بعنوان إعلان تأييد ترشيح ميرحسين موسوي، وكان البيان يكرر كلام الأعداء حيث جاء فيه "إن نزاهة الانتخابات تتعرض للخطر الشديد إلى درجة أنه لم تعد هناك ثقة في بيانات الأفراد الذين لديهم الحق في الانتخاب ولا عدد أصوات الناخبين ولا أصوات المرشحين"

وكانت هذه المنظمة قد طرحت موضوع التزوير قبل ذلك بشهور في قرار مؤتمرها العام الثاني عشر ولكن بصيغة أخرى. وبعد إعلان نتيجة الانتخابات ورسالة مرشد الثورة المبجل التي تتضمن التصديق على الانتخابات قامت منظمة المجاهدين بإصدار عدة بيانات تشكك في نزاهة الانتخابات دون تقديم أي وثيقة أو دليل، وعلى سبيل المثال جاء في أول بيان للمنظمة بعد إعلان النتيجة "ليس لدينا أي شك في وجود تزوير"

تزييف الوثائق في منزل بهزاد نبوي ومقار إدارة الدعاية الانتخابية

قام هذا التيار بتزوير رسالة وزارة الداخلية والافتراء عليها ونشر هذا الكذب على نطاق واسع بهدف ترويج فكرة فكرة تزوير الانتخابات وخداع الرأي العام وبلبلته. فعند تفتيش منزل السيد بهزاد نبوي العضو البارز في منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية تم العثور على مستند يثبت تزوير الوثيقة بهدف إثارة البلبلة لدى الرأي العام وقد تم ضم هذا المستند إلى الملف المقدم إلى المحكمة. ويجب الانتباه إلى أنه قد تم اكتشاف نماذج من هذه الأوراق والرسائل المزيفة في مقار الدعاية الانتخابية لبعض المرشحين الخاسرين المحتجين.

كما شكك في نزاهة الانتخابات بالتناغم مع وسائل الإعلام والجماعات المناوئة للنظام كل من حزب المشاركة وحزب كوادر البناء وهما من أعضاء جمعية علماء الدين المناضلين "روحانيون مبارز" وكان هذا التشكيك قبل إجراء الانتخابات وبعده.

وترجع أهمية هذا الأمر وجدارته باهتمام المحكمة إلى أمرين الأول: أن موضوع تزوير الانتخابات كان متزامنا مع بداية العمل الانتخابي وهو ما يؤكد أن ثمة تخطيط مسبق لتحقيق هدف محدد. والثاني: أن هذا الأمر هو السبب الأساسي في ظهور التوترات والاضطرابات التي خلفت خسائر مادية ومعنوية كبيرة منها قتل عدد من المواطنين، وكل هذا والمتهمون المقبوض عليهم قد أقروا في اعترافاتهم بأنهم قد طرحوا موضوع تزوير الانتخابات مع علمهم بعدم وجود أي تزوير وذلك بهدف إثارة الشكوك.

إثارة موضوع التزوير قبل الانتخابات

في هـذا الصدد صرح مراسل صحيفة النيوزويك الأسبوعية مازيار بهاري قائلا: "كانت وسائل الإعلام الغربية تتبع نهج وجود التزوير في الانتخابات حتى قبل إجرائها وقد سألت السيد خاتمي عن هذا الأمر في حوار معه وبعد الحوار أدركت أنه يتبع خطا مطابقا لنموذج الثورات الملونة التقليدية"

بهزاد نبوي يطرح وجود التزوير

أدلى محمد علي أبطحي مدير مكتب رئيس الجمهورية السابق والمحبوس حاليا بتصريحات حول موضوع التزوير نشير إلى جزء منها، يقول:

"لقد تم طرح موضوع تزوير الانتخابات لأول مرة في عام ٧٦ (من قبل المذكور) وقد استفاد الإصلاحيون كثيرا في ذلك الوقت من هذا الطرح، ومن طرح الموضوع في الانتخابات الأخيرة هو بهزاد نبوي الذي كان يعمل في اللجنة الانتخابية الخاصة بخاتمي مسئولا عن لجنة حماية الأصوات"

ويقول السيد أبطحي: "أعلن السيد كروبي في اجتماع تم بحضور أصدقاء إصلاحيين آخرين قائلا: لا يجب أن نركز على موضوع تزوير الانتخابات لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى نزع الثقة من المواطنين فيحجموا عن المشاركة في الانتخابات بعد ذلك. وفي الاجتماع نفسه أعلن السيد موسوي لاري أن الانتخابات الرئاسية تعرضت لتزوير مؤكد"

موسوي خوئيني ها يقول إننا نؤمن بضرورة ترويج موضوع التزوير من أجل المراوغة

ويقول "بعد إعلان ترشيح المهندس موسوي قام السيد محتشمي بور أحد أعضاء مجموعته الانتخابية بمعاودة طرح موضوع تزوير الانتخابات وكان كل من السيد موسوي والسيد محتشمي بور متشددا في هذا المجال وقاما بتشكيل لجنة حماية الأصوات والأمر المهم في هذا الصدد هو إيمان جميع الإصلاحيين بأنه لا يمكن تزوير أكثر من مليوني أو ثلاثة ملايين صوت، وفي الاجتماع التالي أعلن السيد موسوي خوئيني ها قائلا إننا يجب ألا نخفض فتيل موضوع التزوير في الانتخابات لأنه سيكون ضروريا عند المراوغة"

ويقول السيد أبطحي: "أنا أرى أن محتشمي بور قد وجه ضربة عنيفة إلى المهندس موسوي ففي اجتماع الثالث والعشرين من خرداد صرح محتشمي بور قائلا : لقد قلت للمهندس موسوي لا تقلق فلدينا العديد من الأدلة والمستندات بشأن التزوير ويمكننا تغيير نتيجة الانتخابات. وقد تأثر المهندس موسوي بهذا الكلام سريعا نظرا لانعدام خبرته وابتعاده عن السياسة"

ويضيف أبطحي إلى ما سبق بقوله: "بعد الانتخابات بيومين سألت موسوي لاري عن التزوير فأجاب قائلا إن كلام محتشمي بور هراء لأن التغيير في أصوات موسوي لن يزيد عن ٧٠٠ أو ٨٠٠ ألف صوت"

تاجزاده كان يعرف من المحافظات أنهم خسروا في الانتخابات

من المقبوض عليهم مصطفى تاجزاده النائب السياسي لوزير الداخلية ورئيس هيئة الانتخابات بوزارة الداخلية في حكومة السيد محمد خاتمي، وقد نفى وجود تزوير في الانتخابات ويقول في هذا الصدد "لم يحدث تزوير في الانتخابات ولكن بمجرد انتهاء الانتخابات وسألت الأولاد في المحافظات شعرت أننا خسرنا الانتخابات ولكننا كنا نرى أن النسبة ٣ إلى ١" ويضيف تاجزاده "وأقول لأول مرة أنه من الساعة الثانية عشرة وقت إعلان الأصوات لم يسمع مني أحد أني قلت أن تزويرا قد حدث، ولذلك فإن ما يقولونه لم يصدر مني ولم يكن لي دخل، وطبعا أصدر حزبي بيانا فعاقبوني مثلهم"

ويضيف مصطفى تاج زاده: "في رأيي أن هذه الانتخابات من حيث الكم تعد من الانتخابات نادرة المثال ومن حيث الكيف تعد من الانتخابات التي لا نظير لها وأنا أرى أن رأس المال الذي يبلغ أربعين مليونا محفوظ في مكانه"

كما جاء في تصريحات أحد المتهمين "في اجتماع السبت الموافق ٢٣/ ٣/ ٨٨ مع السيد تاجزاده وعدد من الأصدقاء الآخرين في ائتلاف الإصلاحيين في مقر السيد تاجزاده وكان في حالة من الوجوم وسألته سؤالين الأول: ما هو موقف أصوات السيد موسوي؟ فقال: أصوات السيد موسوي ليست جيدة ومن المؤكد أن السيد أحمدي نجاد سوف ينجح في الجولة الأولى من الانتخابات. والسؤال الثاني: هل ترى أن هناك تزويرا قد حدث؟ فأجاب قائلا لقد اتصلت بجميع المحافظات عدا محافظة أردبيل ولم تختلف النتائج المعلنة عن النتائج التي لدينا ولم يحدث أي تزوير"

بهزاد نبوي: ليس لدينا دليل على المخالفة ولكننا لن نخون موسوي

فيما يتعلق بالتزوير يعترف بهزاد نبوي عضو اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية والمستشار السابق لرئيس الجمهورية ونائب رئيس البرلمان السادس والمقبوض عليه حاليا:

"ليس لدينا أي دليل على وجود تزوير ويجب أن نلتزم برأي مجلس صيانة الدستور"

عندما طلب من السيد نبوي إصلاح جزء من أخطائه على أقل تقدير وقيل له في ظل هذا الوضع الذي أوجدته

بسبب طرحك الواهي لموضوع التزوير وفي ظل اعترافك أنك لا تملك أي دليل يؤيد هذا الطرح وما أدت أليه هذه المزاعم من من خسائر في الأرواح والأموال تكبدها مواطنون أعزاء لنا فلتعلن رسميا عن هذا الأمر، فأجاب قائلا: "إنني لن أخون السيد موسوي" فسئل هل أنت مستعد لخيانة شعبك وتاريخ بلدك حتى لا تخون السيد موسوي؟ فلم يحر المذكور جوابا.

رمضان زاده: التزوير في إيران غير ممكن

وفي هذا الصدد يقول رمضان زادة المتحدث باسم حكومة السيد خاتمي "كنت دائما أقول وأصدقائي وزملائي في الحزب يعرفون أن التزوير في إيران غير ممكن"

صفائي فراهاني: الادعاء بحدوث تزوير محل شك

يقول أيضا محسن صفائي عضو اللجنة المركزية ورئيس اللجنة التنفيذية لجبهة المشاركة والنائب في البرلمان السادس ورئيس اتحاد كرة القدم سابقا: "لا يمكن على الإطلاق القبول بأن هذه الانتخابات قد تم تزويرها حتى لو افترضنا أن هناك تزويرا فإنه سيكون في مليون أو مليوني صوت"

ويضيف قائلا: "وأنا عن نفسي أتساءل كيف لشخص مثل المهندس موسوي بما له من أعمال واضحة في الثورة الإسلامية وهو أيضا عضو في مجمع تحديد مصلحة النظام وكذلك أشخاص مثل محتشمي بور وموسوي لاري الذي شغل كل منهما منصب وزير الداخلية، كيف لهم أن يدعوا تزوير الانتخابات؟"

مراسل محطات التليفزيون الغربية: زعم موسوي الفوز في الانتخابات يقوم على النموذج الكلاسيكي للثورات الملونة

ويشير مازيار بهاري المخرج السينمائي ومراسل محطات التليفزيون الغربية إلى أن بقية المتهمين قد ذكروا في تصريحات مماثلة أن الانتخابات لم تزور على الإطلاق بل إنه لا إمكانية لحدوث التزوير أصلا.

ويشير أيضا إلى دور وسائل الإعلام الغربية في طرح فكرة التزوير قائلا: "وضعت وسائل الإعلام الغربية فكرة التزوير في مقدمة اهتماماتها قبل شهور من إجراء الانتخابات وكانت تهيئ المجال بحيث تصور الأمر على أنه انقلاب في أصوات الجماهير إذا لم ينجح المرشح الذي تريده، وكنت منذ فترة التحدث مع أحد مستشاري المرشح المقبول لدى الغرب وكان يطرح فكرة أن البلاد تشهد انقلابا"

ويضيف بهاري قائلا: "في هذا المجال قال السيد موسوي قبل تحديد نتيجة الانتخابات وفقا للنموذج الكلاسيكي للثورات الملونة إنه قد فاز في الانتخابات وأي نتيجة أخرى ستعلن ستكون مزورة" ووفقا اعترافات المتهمين والأدلة المثبتة فإن طرح التزوير من قبل الأحزاب والشخصيات السياسية المتهمة في القضية قد تم الإعداد له سابقا بهدف إيجاد حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار وهذا بالضبط أحد العناصر التي تلقى اهتماما خاصا في الثورات المخملية وتعد السبب الأساسي في نشوب الاضطرابات والقلاقل. والأمر المهم هو أن موضوع التزوير قد اتسم بالتطابق التام بين المتهمين وبين الأجانب.

٢- التجمعات غير القانونية ومعسكرات الشوارع

وهي تمثل وجه الشبه الثاني بين الثورة المخملية في إيران والثورات المخملية في الدول الأخرى، وهي تتم بهدف الاستعداد للسيطرة على المراكز الحكومية المهمة، وهو ما حدث في جميع الثورات المخملية ولكنها فشلت في إيران. ويمكن النظر من هذا الإطار إلى التجمعات أمام وزارة الداخلية ومبنى التليفزيون ومجلس الشورى الإسلامي. كما أنه في الهجوم على مقار السيج بالأسلحة النارية والباردة والقنابل الحارقة بعد المسيرات غير القانونية التي شهدها ميدان آزادي وكذلك اعترافات المتهمين والصور العديدة التي سجلت هذا الهجوم وعناصره كل هذا يؤكد أن الهجوم منظم ومخطط له سلفا، ويؤكد هذا قيام بعض الأفراد بحمل الحقائب المليئة بالحجارة والقنابل الحارقة وحمل القنابل اليدوية وغيرها من الأسلحة النارية في الهجوم المذكور. وبالطبع يجب الإشارة هنا إلى الفصل التام بين احتجاج بعض المواطنين وبين المهاجمين الموجهين.

وفي هذا المجال يقول رستم فرد تهراني المسئول عن موقع سهام نيوز "من الأمور التي كنا نستهدفها في أحداث الانتخابات الأخيرة أن نقيم هذه التجمعات لنقول إن الانتخابات كانت مزورة" ويضيف "كنا نعلم أعضاء الشبكة المتفقة معنا في الرأي عن موعد ومكان التجمعات بثلاث وسائل هي الموقع الإلكتروني والتليفون والرسائل الإلكترونية"

كما قارن كيان تاجبخش بمقارنة الأحداث التي وقعت في الثورات المخملية في عدة دول والأحداث التي وقعت في أيام الانتخابات مثل صناعة النماذج والسلاسل البشرية وإدعاء التزوير وإعلان الفوز قبل فرز الأصوات والتجمعات الكبيرة أمام المباني الحكومية المهمة بهدف السيطرة عليها وهو ما يؤكد أن المقصود كان قيام ثورة مخملية في إيران.

كما يقول السيد أبطحي "في الاحتفال بالفوز أو الهزيمة وهو الاحتفال الذي يتسبب في وقوع اضطرابات كانت هناك إعدادات سابقة مثل إنزال الناس إلى الشارع وتحديد المسار وإحضار المعدات وتقديم تقارير لحظة بلحظة على الموقع الإلكتروني فيس بوك وهي نفس الأمور التي كانوا يتبعونها قبل الانتخابات وكانوا يريدون أن تتحول هذه

الاحتجاجات إلى حركة" ويضيف: "في صباح الجمعة الثاني والعشرين من خرداد نشر إعلان في الفيس بوك الخاص بالمهندس موسوي يتضمن أن مؤيدي موسوي سوف يسهرون الليلة حتى الصباح وهو ما يختلف مع الموضوع الرمزي الذي كان كروبي قد طرحه"

وبعد تبين النتائج الأولية للانتخابات سارع فريق المهندس موسوي بتنظيم صفوفه، وقد قال لي تاجزاده في اتصال هاتفي "نحن نريد المحافظة على هذه الكتل الجماهيرية حتى نهاية الانتخابات وتوجيهها إلى جميع مناطق المدينة"

ويضيف أبطحي "أنا أعتقد أن هذه الأحداث لها ثلاثة أضلاع : رأس ومحرك وشبكة اجتماعية تمثل الجسد الفعلي للأمر، وفي المحرك هناك تكتل له دور شديد الفعالية ويضم منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وجبهة المشاركة وفرق خاتمي العسكرية مثل جماعة ٨٨ وياري نيوز وبويش وغيرها بالإضافة إلى الدوائر المجازية التي كانت تتولى الدعوة في كل لحظة إلى النزول إلى الشارع وكذلك شبكات التليفزيون الأجنبية التي كانت تتولى تغطية الأحداث عن طريق مراسليها والأمر المهم أن المراسلين الأجانب كانوا مقربين إلى هؤلاء السادة بل إنهم كانوا أقرب من الفرق العسكرية وكان أهم دور لهذه العناصر هو الإبقاء على المواطنين في الشوارع حتى إذا قال السيد موسوي أنه في المنطقة الفلانية تجمع الجميع في هذه المنطقة، وكان يقوم على تنظيم هذا الأمر الفرق العسكرية المشكلة".

وفي موضع آخر يضيف أبطحي: "كان تجميع الجماهير في الشوارع قبل الانتخابات بمثابة مقدمة لجمعهم ليلة السبت وبعض الأشخاص مثل فاتح وتاجزاده وخاتمي ومجموعته الانتخابية ومهدي هاشمي ورجاله كانوا يمارسون جهودا كبيرة من أجل الإبقاء على الجماهير في الشارع وكان لهم جميعا دور في تصميم وتخطيط برنامج ليلة السبت"

وفي نهاية هذا القسم يجب الإشـارة إلى الدور البارز لوسائل الإعلام الأجنبية ومنها بي بي سي فارسي وصوت أمريكا والعربية وإذاعـة "راديو فردا" وإذاعـة "راديو زمانه" في التعليم والإثارة بهدف زيادة نطاق الاضطرابات وإقامة تجمعات غير قانونية. كما أن التوافق بين الأحزاب والعناصر المتهمة وبين وسائل الإعلام المكورة هو أمر على قدر كبير من الأهمية ونطلب من رئيس المحكمة الموقر إبداء اهتمام خاص بهذا الأمر.

٣- صناعة الثقافة، وصناعة المنظمة، وصناعة الشبكة

طبقا لاعترافات المتهمين وما جاء في الكتيبات التعليمية تتم عملية الثورة المخملية على ثلاث مراحل

١- صناعة الثقافة أو بعبارة أفضل تغيير الأفكار لصالح القيم الغربية

٢- صناعة المنظمات في قالب المنظمات غير الحكومية

٣- إقامة شبكة عن طريق الربط بين المنظمات غير الحكومية.

وفي هذا المجال يقول كيان تاج بخش أحد المتهمين المقبوض عليهم والذي جاء إلى إيران منذ عامين كمندوب لمنظمة سوروس للإدارة الطبية الميدانية للثورة المخملية: يجري التوسع في إقامة المنظمات غير الحكومية بهدف الحصول على المساعدة في الأزمة. ويقول محمد علي أبطحي تأييدا لكلام تاج بخش "في مرحلة الإصلاح كلفت وزارتان هما وزارة الداخلية ووزارة الإرشاد ومعهما الهيئة القومية للشباب بالتوسع في إصدار التراخيص لإنشاء المنظمات غير الحكومية"

ومن هنا فقد تم تأسيس عشرات الآلاف من المنظمات غير الحكومية خلال العامين السابقين وكانت تتلقى الدعم الشامل ماديا ومعنويا من المنظمات الغربية السابق ذكرها إلى حد أن شركة شل أيضا وهي شركة للنفط قد شاركت في عمليات التأسيس والتدريب والتنظيم والدعم المالي للمنظمات غير الحكومية. مع الوضع في الاعتبار أن المنظمات غير الحكومية إلى جانب جماعة ٨٨ غير القانونية والتي تم تشكيلها من الأحزاب المذكورة (جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وحزب الكوادر) كانت تتولى تنظيم وإرشاد التجمعات غير القانونية قبل الانتخابات وبعدها.

جهود حزب المشاركة لتغيير ماهية النظام واللقاء الذي جمع بين الإصلاحيين وبين جاسوس بريطاني

رئيس المحكمة الموقر نظرا لما قيل حتى الآن يمكن أن نبين لهيئة المحكمة الدور الذي اضطلع به بعض الأحزاب مثل جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة والكوادر في تخطيط وتنفيذ الثورة المخملية في إيران وقد جاء ذلك الدور في المحاور التالية:

١- دراسة أعمال الأحزاب السابقة في السنوات السابقة وخاصة فيما يتعلق بإبداء الموقف من القضايا المختلفة سواء القومية أو الإقليمية عن طريق البيانات وتصريحات الأعضاء وخطبهم التي كانت بوجه عام تتسم بالسوداوية وتستهدف بلبلة الرأي العام.

٢- اتخاذ القرارات السرية لقلب النظام في الاجتماعات الحزبية

٣- الاتصال المستمر والمغرض بالمؤسسات التي تعمل في مجال الثورة المخملية

٤- جذب الدعم المالي الأجنبي لتأسيس المنظمات غير الحكومية وتوسيعها والربط بينها بهدف استغلالها في الثورة

المخملية لجيش بري للنظام.
٥- العمل على استغلال المناخ الانتخابي لتحقيق الثورة المخملية وتغيير بنية النظام.

ونشير هنا إلى بعض المستندات التي حصلنا عليها بشأن الأنشطة السرية للأحزاب والعناصر السياسية المذكورة.

١- حزب المشاركة في وثيقة الخطوات الاستراتيجية السياسية والتنظيمية الخاصة به والتي أعدها في دورته الخمسية في خريف عام ١٣٨٧ وتتضمن النية لتغيير نظام الجمهورية الإسلامية تغييرا جذريا. ورغم أن كاتبي هذه الوثيقة حاولوا التغطية على هدفهم الحقيقي وهو إقامة حكم علماني في البلاد بغطاء من المصطلحات مثل الديموقراطية إلا أنهم لم يتمكنوا من تغطية حقيقتهم في بعض الحالات مثل ما جاء في الصفة الثامنة فقرة ٤ من هذه الوثيقة "القطاع الديموقراطي في السلطة يمكن أن يستغل الأزمات التي تهدد كل النظام السياسي لصالح تثبيت الديموقراطية والمساومة"

فهل لهذه العبارة عنوان غير الخيانة؟

وكل مضمون الوثيقة المذكورة يدل على أن حزب المشاركة يرى أن نظام الجمهورية الإسلامية هو نظام استبدادي غير ديموقراطي وبناء على هذه الفرضية ينوي تغيير هذا النظام ويخطط لتحقيق مقاصده وقد عمد إلى استغلال عبارات التحرير الاقتصادي والتحرير السياسي وفقا لهذه الرؤية.

ومع هذا التوضيح نلفت اهتمام المحكمة الموقرة إلى جزء من هذه الوثيقة، فقد جاء في الصفحة السادسة "في المرحلة الأولى للوجود في مؤسسات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي والمجالس المحلية وفي المرحلة التالية مجلس الخبراء وهي المؤسسات الأكثر ملاءمة لحضور مؤيدي الديموقراطية" وقد قام معدو هذه الوثيقة التي ذيلت بتوقيع الأمين العام وختم الحزب أيضا في السطر التالي مباشرة بالمضي خطوة أوسع واعتبروا أن هذا التغيير ينطبق على النظام بأكمله وهو ما يعني تغيير النظام إلى نظام علماني استنادا إلى ١- تصريح السيد خاتمي عندما كان رئيسا للجمهورية في أحد اجتماعات المجلس الأعلى للثورة الثقافية قائلا "لا مفر من العلمانية" وهذا الفكر متأثر بعملية صنع القرار شبه العلمية التي يتبعها مكتب الدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية برئاسة السيد تاجيك عضو اللجنة المركزية لحزب المشاركة، الذي قام بالترويج لهذه الفكرة غير العلمية في مقالات موصى بها في مجلة راهبرد وأوصلها إلى السيد خاتمي ومضمونها أنه في المستقبل القريب لن يقدر أحد على مقاومة العلمانية ويجب علينا أن نستسلم تلقائيا لهذا المصير المحتوم للبشرية، وفي اجتماع سري عقد بمنزل السيد كديور وحضره بعض الأشخاص مثل حجاريان ومحمد مجتهد شبستري تم بحث عملية العلمنة في إيران بدقة وعرض آراء جديدة.

وعندما كان السيد يورجن هابرماس عائدا إلى بلده كان على يقين من إرادة الإصلاحيين إقرار حكم علماني في إيران. كما أن زيارة السيد جون كين إلى إيران في عام ٧٨ ولقاءه مع بعض الشخصيات الإصلاحية يأتي في إطار هذه العملية أيضا. والسيد جون كين يعد أحد منظري الثورة المخملية وعضو الاستخبارات الإنجليزية MI ٦.

٢ – في أحد الاجتماعات المشتركة بين نواب البرلمان المنتمين لعدد من الأحزاب الإصلاحية ويتضمن ملف القضية مستندا له تمت علنا مناقشة سبل جذب تأييد الاتحاد الأوروبي لصالحهم في المنافسات الداخلية والأمر الذي يدل على أنهم قد صادقوا على هذا الخيار ما حدث من تأييد أوروبا وحمايتها للمعتصمين في البرلمان السادس.

٣- اقتراح بهزاد نبوي تشكيل جبهة مضادة للاستبداد بحضور جميع أطياف المعارضة.

٤- إظهار النظام في صورة غير ديموقراطية وهو ما كان يحدث بتناغم وتكرار في تصريحات وبيانات الأحزاب المذكورة وأعضائها.

٥- وفقا لمعلومات من مصادر مؤكدة تم في أحد اجتماعات منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية بفرع اصفهان إجراء استطلاع للرأي بين جميع الأعضاء على شكل سؤال : في حالة هجوم الولايات المتحدة على إيران هل تسلم الزعيم إلى المهاجمين أم لا؟ هذا في الوقت الذي لا يتم أي إجراء على هذا المستوى إلا بالتنسيق مع الإدارة المركزية.

٦- في حزب المشاركة أيضا حدث أمر مماثل في فرع اراك حيث صرح أحد مسئولي الفرع قائلا "في حالة هجوم أمريكا على إيران سوف نعدم مسئولي الجمهورية الإسلامية بأيدينا".

٧- التصريحات والمواقف المخالفة للدين لأعضاء المنظمة خلال السنوات السابقة ومستنداتها موجودة وقد وصلت إلى حد أن المرحوم آية الله مشكيني رحمة الله عليه اعتبر هذه المنظمة غير مشروعة وتؤدي إلى انحراف الشباب.

٨- إصدار البيانات الهدامة والمركزية في جمع التوقيعات على الرسائل المفتوحة لمسئولي النظام وخاصة إلى مرشد الثورة الإسلامية المبجل وفي إحدى هذه الرسائل طلبوا من المرشد أن يفعل مثل الإمام (الخميني) ويتجرع كأس السم لمصلحة النظام.

٩- ولكن ثبت في الأحداث الأخيرة من خلال الدور المحوري لأعضاء حزب المشاركة ومنظمة المجاهدين وحزب الكوادر على مستوى التخطيط والتنظيم وتوجيه الاضطرابات والتجمعات غير القانونية أن هذه الأحزاب

دائما ما تنتهج نهجا مثيرا للفتنة بهدم تغيير النظام إلى نظام علماني سواء عندما كانت في السلطة حيث كانت تتولى سلطتين في فترة حكم الإصلاحيين أو وهي خارج النظام.

بعض أعضاء مجاهدي خلق المقبوض عليهم تلقوا تدريبات في معسكر اشرف

واصل وكيل النيابة العامة ونيابة الثورة في طهران الإشارة إلى دور العناصر الميدانية لمشروع الثورة المخملية وقال: وفقا لاعترافات أعضاء مجاهدي خلق المقبوض عليهم في الاضطرابات الأخيرة تلقى هؤلاء الأفراد في الخارج وفي معسكر أشرف تدريبات على الأعمال التخريبية والإرهابية ويعملون في إطار تنظيمي.

ما مضى كان خلاصة ما قام به المخططون والموجهون الإيرانيون لمشروع الثورة المخملية الفاشل. وفي الجزء الثاني سوف تتم الإشارة إلى دور العناصر الميدانية لهذا المشروع والاتهامات الموجهة إليهم:

– المحاربة والإفساد في الأرض عن طريق العمل على تحقيق أهداف جماعة مجاهدي خلق المنافقة الإرهابية

في هذه الفتنة تم إلقاء القبض على بعض المتهمين الذين لهم سوابق إدانة وعضوية في منظمة مجاهدي خلق ويقول أحدهم في اعترافاته: " انضممت إلى منظمة مجاهدي خلق في عام ١٣٧٩ والتحقت بالجناح العسكري في أول خطوة جادة لي، وفي هذا العام شاركت بزرع قنبلة في منطقة حساسة بمدينة طهران ثم وسعت نشاطي بتوزيع المنشورات وجمع الأخبار والمعلومات وعرضها على المنظمة إلى أن شاركت على نحو فاعل في مجال التجمعات وأعمال الشغب التي تلت الانتخابات. وعندما قام رجال الشرطة بالقبض علي كنت أقوم بإلقاء زجاجة مولوتوف على أحد المباني الحكومية في طهران"

– تكليف عضو بمنظمة مجاهدي خلق بالمشاركة الفعالة في أعمال الشغب

رضا عباس الذي يحمل اسما مستعارا هو حبيب ابن عباس متهم بارتكاب أعمال مضادة لأمن جمهورية إيران الإسلامية عن طريق الاتصال بجماعة مجاهدي خلق الإرهابية، والمتهم المذكور خرج من البلاد بطريقة غير قانونية وتلقى العديد من دورات التدريب العسكري في معسكر الأشرف في العراق وقام بجمع المعلومات والأخبار وعاد إلى البلاد.

ومن التهم الأخرى الموجهة إليه ايضا القيام باجتذاب العناصر للانضمام إلى جماعة مجاهدي خلق وإرسالهم إلى العراق. كما قام المتهم في فترة الانتخابات بأعمال دعائية لصالح مجاهدي خلق منها قيام بإطلاق بالون يحمل صورة زعماء مجاهدي خلق وتعليق اللافتات والمنشورات في طهران. وكان على صلة بأعضاء المنظمة ناصر عبد الحسيني ومحمد نوري وحسين شير محمدي وقام سرا بجمع الأخبار والتقارير المتعلقة بأعمال الشغب التالية للانتخابات والمشاركة الفاعلة في ا لتجمعات غير القانونية.

– القبض على عضو منظمة مجاهدي خلق عند قيامه بإلقاء زجاجة مولوتوف في اتجاه أفراد الشرطة.

السيدة عذرا سادات قاضي ميرسعيد بنت حسن لها سابقة إدانة وعضوية في منظمة مجاهدي خلق وهي متهمة بالمحاربة والإفساد في الأرض عن طريق قيامها وعملها المؤثر في مجال تحقيق أهداف المنظمة الإرهابية والتعاون معها. وقد قام رجال الشرطة بالقبض على المتهمة في محل ارتكاب الجريمة وبعد التعرف عليها بوصفها أحد العناصر الأساسية لأعمال الشغب عن قيامها بإلقاء زجاجة مولوتوف. وقد شاركت المتهمة في عملية التفجير في طهران عام ٨٣ وفي الانتخابات الأخيرة قامت بتوزيع بيانات لصالح منظمة مجاهدي خلق الإرهابية كما قامت بجمع الأخبار والمعلومات وتقديمها إلى هذه المنظمة. ومرفق السوابق السياسية والحزبية للمتهمة ومنها اعترافها بعضوية منظمة مجاهدي خلق في عام ١٣٧٩ ونشاطها الموسع لتحقيق أهداف المنظمة المشار إليها.

– وجود عضو بمنظمة مجاهدي خلق في مجموعة السيد كروبي الانتخابية وجمع المعلومات للمنظمة

ناصح فريدي ابن محمد على اتصال بمنظمة مجاهدي خلق عن طريق التليفون والإنترنت وقد شارك مشاركة فاعلة في التجمعات الطلابية والفئوية وقام بإعداد وإرسال صور وأفلام وأخبار إلى منظمة مجاهدي خلق.

كما تولى المتهم المذكور متابعة أخبار المسجونين من أعضاء منظمة مجاهدي خلق وإرسالها إلى أسرهم وإلى المنظمة. وشارك في أعمال الشغب وتشجيع الشباب على المشاركة في التجمعات غير القانونية ثم قام بإرسال أخبار هذه الأعمال والتجمعات إلى المنظمة. وكان المتهم يقوم بتسجيل أحاديثه مع أسر المسجونين وإرسال شرائط التسجيلات إلى محطات الإذاعة مثل سيماى آزادي وصوت أمريكا وراديو فردا وغيرها. كما قام بتوصيل أسرة عضو المنظمة شبنم مددزاده إلى المنظمة. وقد شارك المذكور في المجموعة الانتخابية الخاصة بالسيد كروبي.

اعتقال أعضاء مجاهدى خلق فى جلسة محاكمة الاضطرابات:

اتخذ القرار فى جلسة محاكمة الاضطرابات الأخيرة باعتقال السيد "أمير حسين فتوحى فرزند (ابن) حسن"، وهو أحد نشطاء جماعة المنافقين (مجاهدى خلق) الذى لعب دوراً مؤثراً فى تلك الاضطرابات، كما اعتقل السيد مهدى

شيرازى فرزند أحمد" على دوره فى إشارة الاضطرابات.

علاقة أعضاء مجاهدى خلق فى الاضطرابات:

وكذا تم توجيه الاتهام للسيد "حسام سلامت فرزند محمد" بالتعاون مع "ضياء نبوى جاشمى" النشط بتلك الجماعة داخل البلاد، على تحريك المسيرات غير القانونية عقب انتخابات رئاسة الجمهورية والترويج ونقل لأخبار وتقارير مرتبطة بالاضطرابات المذكورة عبر بعض عملاء المنافقين داخل إيران إلى وسائل الإعلام الأجنبية وجماعة المنافقين.

تحركات إحدى الشبكات الإرهابية التابعة لأجهزة الأمن الأمريكية والإسرائيلية عشية انتخابات الرئاسة الإيرانية:

أحد أعضاء الشبكة الإرهابية ويدعى "محمد رضا على زمانى فرزند إسماعيل" وسبق اتهامه من قبل السلطة القضائية فى جرائم أمنية، وقد ثبت عليه السفر إلى العراق فى مارس من عام ٢٠٠٧ برفقه "حامد روحى نجاد وأحمد كريمى" لتجنيده من قبل عناصر الأمن الأمريكية الإسرائيلية هناك فقد التقى وفى أكثر من لقاء، فى آربيل، منطقة ربيعة على الحدود السورية والسليمانية مع قيادات أمنية أمريكية وحصل على أموال لتنفيذ أهداف حين العودة إلى طهران، ومن أبرز هذه الأهداف، القيام باغتيال كبار المسئولين، جمع المعلومات المرتبطة بعناصر البسيج (التعبئة) فى طهران، التدخل مع الأواسط العاملة، إحداث بعض التفجيرات المدوية وبخاصة فى الأماكن السياسية والدينية، وكذا جمع المعلومات حول بنية منظمة الحرس الثورى "سپاه پاسداران"، والأهم تهريب السلاح إلى كردستان العراق، وإنجاز عمليات إرهابية فى تجمعات صلاة عيد الفطر بمصلى طهران، والتعاون على العمليات التى وقعت فى المراكز الدينية فى مارس من العام الماضى ـ ٢٠٠٨)، وقد كانت من أبرز الأهداف التى تكلف بها هذا الفريق، وقطعاً كان موجهاً إليه الاتهام بتفجيرات دوائر الاقتراع وزعزعة الأمن القومى الإيرانى قبيل اعتقال عناصره من قبل قوات الأمن.

بعد الانتهاء من قراءة صحيفة الاتهام من قبل وكيل المدعى العام بطهران، على محمد على ابطحى عضو رابطة رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز، الإصلاحية)، أوضح ابطحى قائلاً: "إننى أقر بكل ما ورد فى صحيفة الاتهام على لسان وكيل المدعى العام، ولكن يحتم القول إن ثمة أصدقاء كانوا قد طرحوا بعض القضايا حول مسألة الانتخابات، ففى الواقع كانت الانتخابات هذه المرة غير عادية بخاصة أن ٤٠ مليون ناخباً لم تكن بمسألة العملة التى يمكن تجاوزها. وقد أكد عضو رابطة روحانيون مبارز، إننى كنت من الأشخاص الذين لم يؤيدون موسوى فى هذه الانتخابات، بخاصة إننى قد عارضت مشاركته من قبل فى خوض انتخابات عام ٢٠٠٥، لأنه فى هذه الفترة لم يكن متواجداً فى النظام الحكومى، فضلاً عن الأوهام التى كانت لديه ولربما قد تفضى إلى الإضرار بالبلاد. وأضاف ابطحى، أن الانتخابات فى دورتها العاشرة كانت جد مختلفة، صحيح أن البعض كان يعد لها منذ أكثر من ثلاثة سنوات، إلا إننى أتصور أن الفشل الذى منى به الإصلاحيين فى الانتخابات السابقة قد فرض أطر من المحدودية عليهم. ومن جانبه أوضح ابطحى قائلاً: "إننى اعترف بأن جزء أساسى من الزيارات التى قام بها خاتمى كانت دعايا يستطيع من خلالها توفير فرصة للفوز بالانتخابات. وراح يؤكد ابطحى أنه قد حدث اتفاقاً سواء قبل أو أثناء وبعد الانتخابات حول مسألة التزوير، يعنى تزوير الانتخابات، وأقول "إن التزوير كان الاسم الحركى للاضطرابات التى تم التجييش لها بين الأوساط الشعبية.

وفى هذا السياق أكد عضو رابطة روحانيون مبارز أن الانتشار فى الشوارع من خلال قصة التزوير كان واضحاً ومن السهل رؤيته، وفيما يتعلق بالثورة الملونة أو المخملية (الناعمة) وكما ورد فى صحيفة الاتهام أتصور أنها موجودة ولكننى لا أستطيع الجزم بحقيقة وجودها، وعلى أية حال، فلربما يحالفها التوفيق فى حالة إضعاف الدولة.

وفيما يتعلق بالتزوير راح يؤكد ابطحى أنه لا يوجد تزوير فى إيران لماذا؟ لأنه فى انتخابات ٢٠٠٥، وحين كان الفارق بين كروبى وأحمدى نجاد أقل من نصف مليون صوتاً، لم تكن وزارة داخلية خاتمى تقبل بكلمة التزوير، وتباعاً تراجع كروبى عن المسألة آنذاك، والعجيب فى الانتخابات هذه المرة (٢٠٠٩)، أن الفارق ١١ مليون صوتاً فكيف يمكن القبول بالتزوير! ورغم ذلك يتوهم موسوى وإزاء هذا الفارق الكبير أن هناك تزوير فى ١١ مليون صوت.

هاشمى رفسنجانى، موسوى وخاتمى أقسم ثلاثتهم بألا يتخلوا عن بعضهم:

وكذا اعترف ابطحى فى معرض حديثه خلال المحكمة العلنية للتحقيق فى جرائم ما بعد الانتخابات الرئاسية حيث اعتراف أنه فى الجلسة المشتركة التى أقيمت عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات أقسم ثلاثتهم على أن لا يخلوا بين ظهورهم، ولكننى لا أدرى كيف لا يخلوا بين ظهورهم، أى التعاون فيما بينهم فى ظل هذا الفارق الكبير الذى يقدر بنحو ١١ مليون. ويتصور ابطحى أن موسوى لربما لا يعرف البلد ولكن خاتمى بكل ما لديه من معرفة وعلم عن قدرات مقام المرشد لماذا يتخلى هذا الموقف، أما عن هاشمى فلربما يقصد بذلك فى ذهنه طبعاً الانتقام من أحمدى نجاد ومقام المرشد، لذا فقد وجد الهوى مع

مرافقة كوهمات موسوى. وعن موقف رابطة علماء الدين المناضلين، فأكد ابطحى أن مرجعية الرابطة تقود بالأساس للإمام والثورة ومن ثم كان يتحتم عليها - على الأقل من مساندة هذا التعين، أي الوقوف مع شرعية الانتخابات، موضحاً إننى شخصياً أعلم قوة الإصلاح وبالتالى أرى أن خاتمى ليس من حقه وضع ظروف الإصلاحات تحت أقدام موسوى وهذا الذى أى موسوى لا يدرى من هذه الإصلاحات.

بالطبع أنا لست من أنصار أحمدى نجاد فى الرئاسة ولكن حينما يتعلق الأمر بفارق ١١ مليون فى الانتخابات فإن أى شخص ديمقراطى لن يقبل بالمسألة.

ولو كنت فى مقام موسوى لكنت أرسلت رسالة تهنئة لـ أحمدى نجاد. وفيما يتعلق بمشاركة ابطحى فى المسيرات غير القانونية فى الشوارع أكد ابطحى أن مشاركتى كانت أمراً سيئاً ولكن كروبى أكد لى أننا لا نستطيع دعوة الناس إلى النزول فى الشوارع ولكن لنمضى حتى نعبر عن اعتراضاتنا.

وفى هذا السياق كان ابطحى قد أوضح أن موسوى أرسل رسالة إلى كروبى قال فيها أنه ليس لديه شيئاً ليفقده، لكن بالنظر إلى أصوات أكثر من ١٣ مليون نسمة وحجم اضطرابات الشوارع فهناك الكثير الذى يفقده، وأقول إن اشتراك ٤٠ مليون ناخباً فى الانتخابات من دواعى الفخر التى لربما يكون مثل هذه المواقف مراعاة لفقده، وكذا أكد موسوى أكثر من مرة أنه من أنصار الشعب المسلم بينما هذه المواقف وتداعياتها تدمر هذا الشعب المسلم، كما أكد أنه يسير على خط الإمام ويعمل على تأكيدات النظام ولا يدرى أن مثل هذه الأعمال الصغيرة قد تقصف بهذا النظام، ألم يعلم أن الإمام قال إن حفظ النظام من الفروض الواجب أداؤها.

وحتى لو لم يقل الإمام بذلك، إلا يعلم سيادته أن الإقدام على هذا يشكل الهلال المضطرب من إيران وأفغانستان وباكستان، ففى هذه الحالة ومع اكتمال هذا الهلال فماذا يبقى من الثورة، وانطلاقاً من هذا، يتحتم علينا الامتنان لعقلية مقام المرشد وجنود إيران العظات الذين يعملون على إبعاد المخاطر من إيران والمنطقة، وكل من يتصف بالشجاعة لا يمكنه إنكار ذلك، كما لا يمكن إنكار أن التزوير فى إيران ما هو إلا كذب، وإنما غاية الأمر أن هناك من يريد تحويل إيران إلى أفغانستان وعراق أخرى.

التعاون مع العناصر الأمريكية لتوسيع الاضطرابات:

ذكرنا سالفاً أن السيد أحمد كريمى ابن محمود العضو البارز فى إحدى الشبكات الإرهابية التابعة لأجهزة المخابرات الأمريكية قد ثبت عليه وبرفقة متهمين آخرين يعنى حامد روحى نجاد ومحمد رضا على اتصاله بقيادات أمنية أمريكية وإسرائيلية خارج البلاد وبصورة غير شرعية وتحديداً فى السليمانية بالعراق وتجنيدهم للقيام بأعمال تخريبية ضد جمهورية إيران الإسلامية بعد حصولهم على الدعم المالى واللوجستى اللازم لإنجاز عمليات تفجيرية وإرهابية فى تجمعات دينية وحكومية، إضافة إلى تجميع معلومات من مراكز عسكرية إيرانية تابعة للحرس الثورى والتعبئة وكافة مراكز القوات المسلحة الإيرانية.

وقد اعترف "حامد روحى نجاد" وهو أحد أعضاء الشبكة المذكورة بلقاء أحد رجال الاستخبارات الأمريكية فى العراق قبل عام ونصف والاتفاق على العودة إلى طهران لتفجير بعض لجان الانتخابات من أجل أحداث الفوضى والاضطرابات فى إيران.

تفجير دوائر الاقتراع الخاصة بانتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية:

وكذا أقر "أمير رضا عارض" أحد أعضاء الشبكة المعتقل عناصرها علاقته بأجهزة مخابرات أمريكية التى كلفته بتفجير بعض المواقع بعد تجريب التفجيرات فعلياً على أطراف صحارى إيران، والذى قام بالفعل بعد ذلك بوضع متفجراتها لدى حسينية ولى العصر، ومرقد حضرة الإمـام الخمينى وحسينية فاطميون الكائنة فى شارع مجاهدين الإسلام وبعض محطات البنزين الكائنة أمام مجلس الشورى الإسلامى، والأهم القيام بتفجيرات هائلة لدى بعض الدوائر الانتخابية الهامة للانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة.

محاولات إضعاف النظام الإسلامى عبر إعلاء عناصر حركة الحرية:

عمد السيد "عماد بهاور بن محمد حسين" المسئول عن شعبة الشباب بحركة الحرية "نهضت آذارى" وعضو مكتبها السياسى إلى تفعيل التعاون مع موسوى وتشكيل قيادات شابة من قبل حركة الحرية لمساعدة موسوى عبر إقامة اجتماعات كبرى فى القيطرية وغيرها للتنسيق حول فعاليات الانتخابات واتخاذ إجراءات من شأنها إضعاف النظام الإسلامى والترويج لأفكار علمانية تمهيداً لإعلاء عناصر الحركة داخل إيران.

الاتصال بوسائل إعلام أجنبية وإرسال صور ومعلومات تروج للاضطرابات:

وجهن الاتهام أيضاً للمعتقلين فى أحداث اضطرابات الشوارع الأخيرة بإرسال معلومات وأفلام وصور من اضطرابات الجماهير فى الشوارع الإيرانية لوسائل إعلام أجنبية مختلفة من أجل التأثير على الرأى العام الإيرانى وبخاصة الإيرانيين المقيمين فى الخارج وبيان إضعاف

النظام الإسلامى فى إيران، وقد ثبت حصول البعض عن أموال فى مقابل القيام بسرعة إرسال المعلومات والأفلام سواء عبر الإنترنت أو الوسائل الإلكترونية الأخرى.

ومن ضمن الاعترافات، اعتراف "مجيد سعيدى بن ناصر" وهو أحد المصورين المعتقلين فى الأحداث الأخيرة بقوله: "لقد قمت بأخذ صور لتجمعات غير قانونية فى ميادين الثورة، الحرية، ولى العصر، بهارستان، وبالفعل قمت بإرسالها عبر أجهزة الإلكترونية إلى جماعات مناهضة للثورة فى أمريكا، ووكالة كيتى ايميج فى بريطانيا ووكالة أخرى فى فرنسا.

وكذا اعترف "مازيار بهارى" مصدر آخر معتقل أنه كان يرسل صور الاضطرابات الخاصة بالانتخابات لمجلة "نيوزويك التى تتطاول على النظام مقابل ٢٠٠ دولار للصورة الواحدة.

المشاركة فى الاضطرابات بالسلاح الأبيض:

وكذا ضمن الاعترافات، اعتراف "عليرضا اشراقى" بممارسة أعمال التخريب على البنوك والأماكن الحكومية العامة فى شوارع "كريم خان زند" وضرب رجال الأمن بالعديد من الأسلحة البيضاء.

إلقاء القنابل اليدوية وإشعال الحرائق عبر ارتداء زى الحرس الثورى:

وفى هذا السياق، اعترف السيد "ميثم قربانى من حجة الله" أحد المعتقلين فى الاضطرابات الأخيرة – بأنه شارك فى الاضطرابات بإلقاء بعد القنابل اليدوية عبر استغلال ارتداء زى الحرس الثورى.

العناصر المعتقلة فى الاضطرابات الأخيرة فى إيران:

السيد "أمير جعفر آبادى"، السيد "محسن جعفرى"، "السيد محمد رضا إسماعيل حامد مكارى أنورى"، فرشيد قدرتى، سعيد بور عظيمى، رحيم حملتى، أصان منركار، فرشيد كريمى، ميثم صابر، عليرضا قريبى، أكبر قدرتى، محمد حسين كوشكباغى، آدرين كشيشيان، عباس ككزارنيا، سهند صابر، حسين افشارى، سيد هادى شاه ولايتى، محمد قنبرى، مهران أحمديان سعيد قبربانى، أحمد شريفيان، أصغر مشيرى، فرزين هادى بور، ناصر عبد الحسين، حميد صلاحى، محسن شكرى، عليرضا قادرى، رامين ساتكين، أمير رجبى، افشين خسروى، سيد على سيد زاده، محمد نيكز، خانم مائدة سادات، جميعهم شارك فى الاضطرابات وشملتهم صحيفة الاتهام بالتجمعات غير القانونية، والإخلال بالنظام العام، والقيام بأفعال ضد النظام، وإيجاد شبه التزوير فى الانتخابات الرئاسية، والتأثير على الرأى العام، والإضرار بأمن البلاد وزعزعة الاستقرار فى إيران.

هذا بالإضافة إلى المتهمين الآخرين المشاركين فى تحريك الجماهير الإيرانية لإشارة الشعب والاعتداء على رجال الأمن وقوات البسيج، والإضرار بالممتلكات العامة والبنوك والإخلال بالنظام والدعوة إلى الاعتصامات والاضطرابات للنيل من مقدسات الثورة والنظام الإسلامى فى إيران.

٢- خمس مبادىء قضائية فى المحاكمة

سيد محمد هاشمى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢/ ٨/ ٢٠٠٩

الامن القضائى قبل اى شىء مبنى على خمس مبادىء رئيسية، وهذه المبادىء للاسف قد وطأتها الاقدام ونقضت خلال الاربعون يوما الماضية ، واصل البراءة ، والمتابعة القانونية ، المحاكمة العادلة ، قانونية الجرائم والعقاب وتوفير الامن للمتهمين ، كلها تعد من مبادىء الأمن القضائى .

وفى اصل البراءة فان هناك مبدأ قانونى معروف وهو ان المتهم برىء حتى تثبت ادانته ، ولكن للاسف لا يراعى هذا المبدأ ، والمتهم قبل تشكيل المحكمة واصدار الحكم ، وبسبب توجه الحكومة واسلوبها الخاطىء ، يقدم للجميع على انه مجرم ، وهذا الامر يتعارض مع المادة ٣٧ من الدستور، وهذه هى اول المبادىء التى بمراعاتها بعيدا عن الجانب القانونى لها جانب انسانى ايضا .وما يحدث

فى وسائل الاعلام القومية يؤكد على ان مبدأ البراءة غير موجود.

وفى بحث التعقب القانونى ، فالاصل فى منع التعقب ، والتعقب يجب ان يتم بضوابط ومعايير والضوابط الموجودة فى المادة ٣٢ تمنع مبدأ التعقب ، وتؤكد المادة ٣٢ ان لا يجوز القبض على اى شخص او اعتقاله الا بحكم قانونى ، ولكن للاسف شاهدنا خلال الايام السابقة حملة اعتقالات واسعة دون الاسباب ، وهو ما يعنى ان هذا المبدأ قد نقض ، وطبقا للقانون فان الاعتقال يجب ان يتم من خلال ضباط وزارة العدل .

من جانب اخر فانه بعد التعقب القانونى فان اول عمل هو توجيه الاتهام للفرد المعتقل ، وتشكل القضية فى اقل من ٢٤ ساعة ، ولكن للاسف فان عمليات الاعتقال المؤقت فى ايران قد تطول لاكثر من ٤٠ يوما ، وهذا الامر يمثل نموذج بارز للقانون غير العادل .

ومما لا شك فيه ان المشاهد الاخيرة فى تعامل الشرطة مع الشعب وحملة الاعتقالات الواسعة ووقف تنفيذ القانون ، سيزيد الاجراءات الاجرامية ضد الامن القومى ، وتهيىء الحجة اللازمة لايجاد غطاء قانونى لاى عمل غير قانونى .

من جانب اخر فان المعتقلين والجناة ليسوا افراد عاديين حتى يتعامل معهم رجال الشرطة بهذا الاسلوب ، انهم شخصيات معروفة ومرموقة ، وطبقا للقانون فان الجرائم السياسية تختلف عن الجرائم العامة حتى ان اسلوب التحقيق فى الجرائم السياسية يختلف عن غيره، والتحقيق فى الجرائم السياسية يعتمد على عنصرين : عنصر مادى وعنصر معنوى ، والعنصر المعنوى يتعلق بالنية ، لانه من الممكن ان تكون نية المتهم الدفاع عن حقه فقط دون المساس بالامن والاستقرار الداخلى ، والقانون يعطيه الحق بالمطالبه بحقوقه والدفاع عنها ، وبالتالى فهو فى نظر القانون برىء ولم يرتكب جرم ، ولذا فيجب ان يكون السلوك مع المتهم السياسى اخف وارحم من المتهم العادى ، كذلك يجب وجود هيئة منصفة فى محاكمتهم ، ويجب ان تتم محاكمتهم بشكل علنى ، وبالطبع ليس كمحاكمة الامس التى يحدد النظام معدل علنيتها ، كذلك من حق اسرة المتهم الحضور وكذلك محاميه للدفاع عنه ولا يجوز منعهم كما حدث امس.

٣- اعترافات ابطحي وعطريانفر وحجيتها الشرعية

اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢/ ٨/ ٢٠٠٩

يمكن اعتبارا الاعترافات التي ادلى بها محمد علي ابطحي ومحمد رضا عطريانفر قبل يومين حول اسباب الاضطرابات الاخيرة غير شرعية وغير قانونية. فحسب القاعدة الفقهية المعروفة: اقرار العقلاء على انفسهم جائز ويستخدم الاعتراف كدليل قانوني على اثبات الجريمة على المتهم، لكن اعترافات ابطحي وعطريانفر شملت الحديث عن شخصيات كثيرة اخرى كموسوي وكروبي وخاتمي ورفسنجاني وهذا ما يخرج عن اطار الاقرار والاعترافات لأن الاعتراف لابد ان يقتصر على فعل النفس لا فعل الغير.

اضافة الى ان هناك الكثير من الكلام حول شرعية المحكمة والظروف التي يعيشها المتهمون والضغوط النفسية والجسدية التي يتعرضون اليها وهذا ما يفقد الاعترافات مصداقيتها كدليل قانوني شرعي.

هذه الاعترافات والمحكمة التي ادليت فيها الاعترافات كانت اشبه بالمسرحية التي أعدت سلفاً لتشويه سمعة التيار الاصلاحي ولتنفيذ الجزء الاخير من السيناريو المكتوب سابقاً وهو الجزء المتعلق بالقضاء نهائياً على التيار الاصلاحي وعلى قادته من خلال الصاق تهم الخيانة والتآمر على نظام الجمهورية الاسلامية وانتهاك الامن والاستقرار في البلد.

ويمكن إفساح المجال امام المرشحين الخاسرين موسوي وكروبي ورضائي او ممثليهم للحديث في الاذاعة والتلفزيون بدلا من اللجوء الى مسرحية الاعترافات والمحاكم الثورية.

ان التيار الاصلاحي ورموزه القياديين هم من ابرز شخصيات ورموز الثورة الاصلاحية ومن اشهر اصحاب وانصار الامام الخميني ومن اشد الملتزمين بمبادئ الثورة الاسلامية والدستور الايراني لكنهم يختلفون مع الحكومة الحالية ورئيسها احمدي نجاد وينتقدون بشدة طريقة ادارته للبلاد واسلوب تعامله مع الناس ومع الدول الخارجية.

٤- الفتنة السياسية تعيش أيامها الأخيرة

■ كيهان (الدنيا) ٣/ ٨/ ٢٠٠٩

تعيش الفتنة السياسية التي شهدتها إيران تعيش أيامها الأخيرة خاصة بعد الاعترافات المهمة التي ادلى بها رموز التيار الاصلاحي وبعد ان تشهد ايران اليوم مراسم تنصيب الدكتور احمدي نجاد لولاية رئاسية ثانية تضع حداً على الكثير من الشائعات التي تتحدث عن وجود خلاف بين قائد الثورة الاسلامية ورئيس الجمهورية.

إن اعترافات ابطحي تمثل نقلة نوعية في الاحداث الاخيرة باتجاه الوضوح والشفافية وكشف النقاب عن حقيقة الوجوه التي تدعي الأصلاح والتغيير في الجمهورية الاسلامية.

لقد اعترف ابطحي وهو من ابرز قيادات التيار الاصلاحي ومدير مكتب الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي بان قضية التزوير كذبة اختلقها رموز التيار الاصلاحي، وهذا ما يؤكد ان قادة الاصلاحيين كانوا يعلمون حتى قبل الانتخابات بفوز احمدي نجاد فيها وكانوا يسمعون نتائج الاستطلاعات التي كانت تشدد على شعبية كاسحة لاحمدي نجاد خاصة في المدن والمحافظات والقرى والارياف، لكنهم بذلوا كل ما في جعبتهم وحرقوا كل اوراقهم السياسية والمعنوية والمادية لتغيير هذه المعادلة الصعبة وحتى استعانوا باموال وخبرة واعلام واستخبارات بعض الدول الغربية لقلب معادلة شعبية احمدي نجاد الكبيرة، ومن هذا المنطلق وحسب مشاريع وخطط معدة سلفاً اقدموا بعد الانتخابات مباشرة على تنفيذ خطة الاحتجاج والتظاهر والنزول الى الشوارع كوسيلة مثلى لارباك الحكومة والنظام الذي كان يتصور ان الانتخابات واصوات الناس المليونية هي التي تحسم المعركة السياسية وتكون الفيصل لكل هذه النزاعات.

ان الدول الغربية تحركت في الشأن الايراني على قاعدة ان النظام الايراني سيذعن لمطالب المتظاهرين وقادة التيار الاصلاحي وسيتراجع امام مطالبهم او انه سيسقط وسينهار من الداخل.

لكن الحاسبات الغربية لم تكن دقيقة ولا تمُتّ للواقع وحقيقة الشعب الايراني بصلة، فالنظام الاسلامي وقف بحكمة بالغة ليستوعب الفتنة ولم يعط المبررات اللازمة للاعداء للتدخل في الشأن الداخلي والآن يطوي الصفحات الاخيرة من قصة هذه الفتنة ببث اعترافات المتهمين الذين يقرون باخطائهم في تأجيج الفتنة والصراع ويذعنون باستغلال الاطراف الاجنبية لهذه الاحداث.

٥- أصول المحاكمة العادلة

■ سيد محمود عليزاده طباطبايى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢/ ٨/ ٢٠٠٩

تعتبر الحقوق القانونية محددة للحريات، مما يعنى ان الاصل هو حرية الانسان لاتمام اى عمل، واى أمر يحدده أو يمنعه يعد أمراً استثنائيا .

وبناء عليه فان المشرع للعقوبات يجب ان يتجنب وضع القرارات المحددة للحريات ، والقسم الاخير من المادة التاسعة للدستور فى مقام تحديد السلطات ، تمنع المشرع من سلب او تحديد حرية الافراد حتى لو بحجة حفظ استقلال واستقرار الدولة .

وتعتبر العقوبات بمثابة القانون المحدد ،وفى مرحلة التنفيذ يعد بمثابة المؤمن لاى محاكمة عادلة ، وفى الدعوى العامة فان للطرف الاصلى للدعوى " المدعى العام " يعتبر نيابة عن المجتمع ، ويضع نقض النظم العامة اساس لادعاءاته ضد المتهم ، ويستفيد من كافة الامكانيات لاثبات ادعاءاته، وفى المقابل اذا لم يكن المتهم فى مظلة حماية المشرع فقد شوهت اسس العدالة ، وفى المحاكمات الاخيرة نجد ان اصول المحاكمة العادلة قد غابت وهى الاصول الواردة فى دستور الجمهورية الاسلامية ،

اولا : مبدأ البراءة وهو موضوع المادة ٣٧من الدستور ، وطبقا لهذا المبدأ ، فان المحكمة ملزمة بتقديم الادلة والمستندات التى تثبت جرم المتهم ، ومسئول القضاء ليس

لديه الحق فى اعتقال اى مواطن لم تثبت ادانته ، بل يجب فى البداية ان يقدم الادلة التى بناء عليها يمكنه اعتقال المتهم.

ثانيا : حق المتهم فى محام يدافع عنه ، وهذا الحق كفله الدستور من خلال المادة ٣٨ ، وفى المحاكمات الاخيرة راجع المحامون المحكمة للاطلاع منذ اليوم الاول للاعتقال ، الا ان المحكمة رفضت قبول اى محام للمتهمين ، وحتى يوم المحاكمة الاخير لم تسمح الا للبعض بالحضور.

ثالثا : حق المتهم فى الصمت ، وحقه فى معرفة هذا الحق ، وان المتهم غير ملزم باثبات براءته ، وان هذا الامر اصبحت المحكمة ملزمة به ، وهذا لايعنى ان يسجن المتهم فى سجن انفرادى حتى يكسر صمته .

رابعا : حق المتهم بعدم اتهام نفسه من خلال اجباره بالعنف على جرم لم يرتكبه .

خامسا : حق المتهم فى معرفة الاتهامات الموجهه له ، والاطلاع على الادلة المقدمة ضده ، وعدم مراعاة ذلك يعتبر الاعتقال غير قانونى طبقا للمادة ٣٢ من الدستور ، ومرتكبها يعاقب طبقا للقانون .

سادسا : فى القيام بتحقيق تمهيدى من خلال مسئول قضائى محايد ، ويسعى هذا القاضى المحايد الى بحث القرائن والادلة لاثبات التهمة من عدمها ، فهل حدث هذا الامر فى المحاكمات الاخيرة ؟.

سابعا : حق المتهم ببطلان الادلة المقدمة بصورة غير قانونية طبقا لمادة ٣٨ من الدستور ، والضمانات التنفيذية لها ،فى المادة ٥٧٨ من قانون العقوبات الاسلامى ، وضرورة التحقيق فى ادعاءات الضرب والشتم للمعتقلين اثناء وبعد عملية الاعتقال .

ثامنا : حق المعتقل فى حفظ حرميته وادميته ، وحضور المتهمين للمحاكمة بالاصفاد نقض لهذا الحق .

تاسعا : حظر النشر فى مثل هذه القضايا قبل تثبيت التهم ، فقد خرجت بعض الصحف بتحقيقات وتهم ، و لازالت القضية فى مرحلة التحقيقات التمهيدية .

٦- الكشف عن أدلة خيانة خاتمى وموسوى.. اعترافات مثيرى الاضطرابات

■ نكاه نو (النظرة الجديدة) ٢/٨/٢٠٠٩

قدم عبد الرضا محبتى نائب المدعى العام الإيرانى صحيفة ادعاء ضد المتهمين فى قضية الاضطرابات التى تلت الانتخابات الرئاسية العاشرة جاء فيها: قام العدو الخاسر اليائس بتنفيذ مخططه فور إجراء الانتخابات الرئاسية فى الثانى عشر من شهر يونيو الماضى، ونفذ سلسلة من الاضطرابات والتظاهرات فى مدينة طهران من خلال تعبئة عناصره الإعلامية والسياسية والميدانية، ونتيجة لهذه الأعمال التخريبية ألحق بمواطنينا الأعزاء واعترافات المتهمين فى الأحداث والاضطرابات الأخيرة طبقاً للجدول الزمنى لمراحل تنفيذ الانقلابات المخملية، وقد نفذ فى إيران أكثر من ١٠٠ إجراء من الإجراءات الـ١٩٨ لتنفيذ الانقلابات المخملية طبقا لتنظير جين شارب.

حقيقة الانقلاب المخملى:

الانقلاب المخملى شكل من أشكال الإطاحة بالنظم السياسية تتفق مع الانقلابات العسكرية فى الهدف وتختلف معها فى الأسلوب والآليات. وأصدر فى هذا الشأن روبرت ليفى الضابط المتقاعد فى الاستخبارات الأمريكية وتلميذ الدكتور جين شارب كتابا تحت عنوان "الصراع الخالى من العنف .. نظرة فى الأسس"، ويقول فى إحدى فقرات كتابه: لا يوجد اختلاف جوهرى بين الصراع الخالى من العنف (الثورة المخملية) والصراع العسكرى إلا أن الأسلحة المستخدمة فى كل منهما مختلفة عن الأخرى، كما أن الانقلابات المخملية تختلف عن الانقلابات العسكرية فى عملية التشكل من البداية حتى النهاية، وطول فترة تنفيذها والتى قد تستمر لعشر سنوات أو أكثر فى بعض الحالات.

النقطة الأهم فيما يتعلق بالانقلاب المخملى، والتى يجب الالتفات إليها هى أن منظرى هذا الفكر هم أجراء من قبل وكالات الجاسوسية والاستخبارات الغربية، وقد قاموا بعملهم بمقتضى توصيات من تلك الوكالات لإخراج قوى الاستكبار من أزمة مصاعب الإطاحة بالنظم السياسية المستقلة أو غير المتوافقة مع هيمنة وسيطرة الغرب. ونتيجة لسنوات من البحوث والدراسات الميدانية فى عدد من الدول تم وضع هذا النهج للإطاحة بالحكومات، ومن خلال التمسك باتباع الأساليب المسماة بالمدنية لتنفيذ الانقلابات المخملية على مدار مدة زمنية طويلة يمكن تنفيذ هذه المخططات دون خلق

حساسية بين أفراد الشعب أو النظم الحاكمة.
على مدار سنوات عدة تولت وكالات الجاسوسية وبعض المؤسسات الحكومية فى الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة تقسيم العمل للوصول إلى هدف مشترك هو تنفيذ مشروع الانقلابات المخملية، وكانت أهم هذه الوكالات والمؤسسات، وكالة (OSI) ومؤسسة راكى فيلر، ومؤسسة فورد، ومؤسسة جرمن مارشال فايند، ومجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، وجمعية السياسة الخارجية الألمانية، ومركز دراسات الديمقراطية البريطانى.

المراكز الغربية المخططة للانقلاب فى إيران:

لإعطاء توضيح أكثر لموضوع مخططى الانقلاب المخملى يجب الإشارة إلى اعترافات كيان تاج بخش الجاسوس المعتقل الآن فى السجون الإيرانية، وكان قد دخل إلى إيران بهدف أداء دور فى الانتخابات الرئاسية العاشرة إذ يقول: أثناء زيارة لى لإسرائيل تعرفت على مؤسسة تدعى م. مرى تتبع الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان مقرها فى إسرائيل وتعمل فى مجال دراسة وسائل الإعلام فى الشرق الأوسط.

يتركز عمل هذه المؤسسة على مكافحة الأنشطة المعادية لإسرائيل التى تتم فى الدول الأخرى، وهى تنفذ مشروعاً يهدف إلى دعم الإصلاحيين فى الدول الإسلامية بما فيها إيران، والمسئول عن هذا المشروع ضابط متقاعد من استخبارات الجيش الإسرائيلى وقد تقابلت معه، وقد قال لى فى هذا اللقاء نحن نشجع الأفكار المماثلة لأفكار عبد الكريم سروش ونروجها، وهناك مؤسسة أخرى تنشط فى مجال إيران وهى مؤسسة هيفوس الهولندية، وقد التقيت عدداً من مسئوليها، ولها علاقات طيبة بمؤسسات داخل إيران، وقد أنفقت مبلغ ١٠ ملايين يورو أثناء الفترة الرئاسية الثانية للسيد خاتمى ذهب معظمه للجمعيات النسائية الإيرانية، وتحصل مؤسسة هيفوس على مواردها عن طريق رشاوى شركات النفط الهولندية التى ترغب فى التهرب من دفع الضرائب.

ويقول الجاسوس المعتقل فيما يتعلق بدور الإذاعات الأوروبية الموجهة لإيران: الإذاعات الأوربية الموجهة بدأت دورها منذ الحرب الباردة مثل كثير من منظمات الإطاحة الناعمة، وهى على صلة بوكالة المخابرات الأمريكية، وقد استفاد منها الأمريكيون فى الضغط على الاتحاد السوفيتى تحت غطاء ثقافى إعلامى مستخدمين كلمات ضافية مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وكثير من المؤسسات التى تنشط فى الوقت الحالى فى مجال الإطاحة الناعمة (الانقلابات المخملية) هى من مخلفات الحرب الباردة. ومن هذه الإذاعات، الراديو الأوروبى، والقسم الفارسى من هذه الإذاعة المسمى راديو فردا ، وقد غطى معظم الاعتراضات التى حدثت فى إيران وضخمها بشدة.

وقال الجاسوس المعتقل فى إشارة إلى دور الولايات المتحدة فى مشروع الانقلابات المخملية: تستخدم الولايات المتحدة فى مشروع الانقلابات المخملية منظرين عديدين من بينهم (جين شارب) الذى عكف خمسين عاماً من عمره على وضع مشروع الاستفادة من نقاط ضعف الحكومات ليحدد سبل الإطاحة الهادئة بها، كما تستفيد الولايات المتحدة من أشخاص أخرين مثل (مارك بالمر) رئيس مؤسسة كنوس التى تعمل فى مجال الدراسات الإيرانية لدرجة أنه عقد دورات دراسية وألحق بها بعض الناشطين من تيار الثانى من خرداد الإصلاحى، وقد دعا عماد الدين باقى الصحفى الإصلاحى ليعلمه فى دورات دراسية أساليب الانقلابات المخملية.

النموذج الأمريكى للانقلاب المخملى فى إيران:

اعترف الجاسوس المعتقل فى رد على سؤال ما هو النموذج الذى استخدمته الولايات المتحدة لتنفيذ انقلاب مخملى فى إيران وقال: ذلك النموذج يستند فى المقام الأول على العمليات الانتخابية، ووقت بداية تنفيذه يبدأ قبل إجراء العمليات الانتخابية بسنتين على الأقل، وهى - أى الولايات المتحدة - تبدأ بالتخطيط له باختيار المرشح الذى ستركز عليه، على سبيل المثال السيد ساكاشفيلى الرئيس الجورجى الحالى فقد تلقى منحة دراسية قصيرة من هيئة فول برايت التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، ثم درس لعدة سنوات فى الولايات المتحدة، وقد تمت تربيته لمثل أيام الانتخابات التى جاءت به إلى مقعد الرئاسة، وبعد تحديد المرشح الانتخابى الذى سيتم التركيز عليه، يتم ضخ استثمارات ضخمة تصب لصالحه، وفى هذه الحالة يقوم الأفراد المحيطون بتشكيل ما يشبه الشبكة لتوصيل المساعدات بأسلوب ثابت منتظم لفئات معينة فى المجتمع وبعد هذه المرحلة يتم اختيار شعار ولون للمرشح، وتبدأ تهيئة الرأى العام للتصويت لصالح هذا المرشح. من ناحية أخرى، يهيئون الرأى العام قبل الانتخابات للتشكيك فى نتيجة الانتخابات إذا لم تأت بالنتيجة التى يريدونها، مع التشكيك فى أساس مشروعية الحكومة والبدء فى المظاهرات، وفى النهاية يتم إبطال الانتخابات أو إعادة إجرائها تحت إشراف مراقبين دوليين، ليتم فى النهاية فوز المرشح المراد فوزه من قبلهم، وقد تم تنفيذ هذا النموذج فى كل من جورجيا وصربيا وأوكرانيا وكرواتيا وحقق نجاحاً فى كل منهم.

الانقلاب المخملى الإيرانى شديد الشبه بالانقلاب المخملى الصربى. ففى صربيا تشكلت جماعة تحت اسم اوت بور(OUTPOR) وهى جماعة طلابية شديدة الشبه بالموجة الخضراء فى إيران، ولها موقع الكترونى داخل القسم التعليمى لموقع ألبرت أينشتاين نشر فيه أن من أهم الأساليب الاستراتيجية للانقلابات المخملية وضع الحكومات فى موضع لا تستطيع من خلاله التعامل مع المعترضين. ومن أجل تحقيق

ذلك يجب أن تكون الاعتراضات والمظاهرات تحت غطاء التقاليد الدينية، والقيام بتصرفات مثل السير فى مظاهرات سلمية فى الشوارع، وهو ما لا تستطيع أى حكومة منعه أو التصدى له.

وفى نهاية هذه الفقرة التعليمية يشار إلى عدة حلقات من فيلم تعليمى عن الانقلاب الصربى، وقد تم عمل دوبلاج لهذه الأفلام باللغة الفارسية ووضعت على الموقع الإلكترونى لتلك الجماعة الطلابية الصربية.

هناك قسم آخر فى الموقع يعلم كيفية احتلال المبانى والهيئات الحساسة، وكيف يمكن للجماعات المعارضة احتلال تلك الأماكن الهامة، وقد تمت دبلجة هذا الفيلم إلى الفارسية بصوت شخص يدعى نادر صديقى، وقد قام كيان تاج بخش (معتقل فى السجون الإيرانية بتهمة التجسس) بتقديمه لكل من سعيد حجاريان ومصطفى تاج زاده .

أذرع الانقلاب المخملى فى إيران:

يقول كيان تاج بخش فيما يتعلق بأذرع الانقلاب المخملى فى إيران أن النموذج الذى تم التخطيط لتنفيذه فى إيران مثل النماذج التى طبقت فى الدول الأخرى وذات ثلاث أذرع فكرية وتنفيذية وإعلامية، وكل ذراع من هذه الأذرع الثلاث ينشط داخله مجموعات منفصلة، على سبيل المثال، الذراع الفكرية يندرج تحتها مجموعة المفكرين الدينيين والمفكرين العلمانيين، ومجموعة الفكر الرأسمالى، ومجموعة السياسة الخارجية، ومجموعة الأدب وغيرها، ولكل مجموعة منها مؤسسات داخل إيران وخارجها تنشط لتحقيق الهدف الموضوع لها.

الذراع التنفيذية لمشروع الانقلاب المخملى يندرج تحتها ست مجموعات:

١ - **مجموعة شئون المرأة** المكونة من عدة أطياف، وأهم زعماء هذه المجموعة السيدة شادى صدر والسيدة شيرين عبادى، وأغلب اتصالات هذه المجموعة مع المراكز الهولندية التى تدفع نفقات هذه المجموعة.

٢ - **المجموعة القومية**، وأغلب أنشطة هذه المجموعة تتم من خلال مجموعة شيرين عبادى، وتنشط فى مجال حقوق الإنسان، لكن توجد بها فصائل قومية وعرقية، ويتركز نشاط الجماعات القومية الدينية فى هذا المجال.

٣ - **مجموعة حقوق الإنسان**، وهى أهم جماعات الضغط التى تستخدمها الولايات المتحدة لمواجهة معارضيها، وتحت غطاء هذه المجموعة توجد عدة أطياف من الناشطين السياسيين.

٤ - **المجموعة العمالية**، وعلينا أن نتذكر أحداث اعتصام نقابة سائقى الحافلات الذى حدث منذ عدة سنوات، والذى كان يتزعمه شخص يدعى منصور اصانلو .

٥ - **المجموعة الطلابية**، وكانت ذروة نشاط هذه المجموعة أثناء أحداث اقتحام المدينة الجامعية عام ١٩٩٩ ، وإن كان نشاطها قد تقلص بعد ذلك، لكن بمرور الوقت استطاعت هذه المجموعة أن تؤدى دوراً فاعلاً فى الذراع التنفيذية للانقلاب المخملى من خلال مكتب تدعيم الوحدة وفصيل العلامة والأفرع المرتبطة به.

وكان من أهم أنشطة المجموعة الطلابية، محاكمة هاشم آغاجرى، والرسالة التى وجهت لكوفى عنان، ومقاطعة الانتخابات وغيرها من الأنشطة، ويمكن اعتبار ذهاب أفراد مثل محسن سازجارا، وعطرى، وعلى أفشارى، ورضا دلبرى إلى الولايات المتحدة وعملهم فى المؤسسات التى تستهدف الإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية دليلاً على تعاون هذه المجموعة فى مشروع الانقلاب المخملى فى إيران.

ويقول كيان تاج بخش جاسوس الاستخبارات الأمريكية عن الذراع الفكرية لمشروع الانقلاب المخملى فى إيران: لهذه الذراع أهمية كبيرة، ويمكن القول إنه بدأت العمل قبل أى ذراع أخرى، فبداية عملها تمتد إلى منتصف سنوات الحرب مع العراق، وقد عملت هذه الذراع على خلق فكر جديد من داخل القوى الإسلامية تولى زعامته عبد الكريم سروش ومجلة كيهان الثقافية (فى ذلك الوقت كانت إدارة مجلة كيهان تتبع السيد محمد خاتمى).

وكانت أولى المقالات التى كتبها سروس فى هذه المجلة تعرض فكرة أن لا يوجد ما يسمى بالغرب أصلا، وبالتالى ليس هناك ما يمكن أن نطلق عليه تغريب، فى حين أن مواجهة التغريب والتصدى له من أهم عناصر الخطاب الثورى الإيرانى.

إنهم يستهدفون القضاء على الأسس الفكرية للثورة، ومع مواصلة سروش لعرض أفكاره تلك بدأ يتحدث تدريجياً عن أسس فكر الإمام الخمينى مثل وحدة الديانة والسياسة، وفكر ولاية الفقيه وعلى هذا النحو هيأ الأجواء الفكرية الإيرانية لتقبل التغريب والأمركة.

يضيف كيان تاج بخش فى حديثه عن الذراع الفكرية للانقلاب المخملى فى إيران: لقد قام أفراد آخرون مثل سريع القلم، وناصر هاديان، وهادى سمتى ببدء التنظير من خلال أفكارهم الخاصة لتأمين المصالح الأمريكية فى إيران، وهاجموا قضايا الطاقة النووية والقدرات الصاروخية الإيرانية، ودعم لبنان وفلسطين، كل ذلك تم بهدوء شديد وبشكل تدريجى، وقد تم تدوين هذه النظريات فى المراكز البحثية الإيرانية التى أسست فى عهد حكومة الإصلاحات، ونشرت تلك النظريات بشكل موسع فى الصحف آنذاك.

الوثائق المزورة فى منزل بهزاد نبوى والمقار الانتخابية:

مع تفتيش منزل بهزاد نبوى العضو البارز والمحورى فى منظمة مجاهدى الثورة الإيرانية تم العثور على مستندات تدل على التخطيط المسبق لتوجيه الرأى العام الإيرانى لفكرة

تزوير الانتخابات الرئاسية، وجدير بالذكر أنه تم العثور على نماذج لهذه الأوراق والرسائل المتبادل في اللجان الانتخابية للمرشحين، وقد شككت أحزاب المشاركة وكوادر البناء والتعمير وبعض أعضاء مجمع روحانيون مبارز، ووسائل الإعلام المتواطئة معهم والجماعات المعارضة والرافضة للنظام في سلامة العملية الانتخابية، قبل الانتخابات وبعدها.

ويقول محمد على أبطحى مدير مكتب الرئيس السابق، وهو الآن معتقل في أحد السجون الإيرانية: طرح موضوع تزوير الانتخابات لأول مرة في عام ١٩٩٧ ، وكان بهزاد نبوى أول من تحدث عنه، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن استخدمها الإصلاحيون كثيراً في معاركهم الانتخابية، وقد تولى بهزاد نبوى رئاسة لجنة حماية الأصوات الانتخابية.

يضيف أبطحى: لقد أعلن السيد كروبى في الجلسة التى جمعته مع عدد من زعماء الإصلاحيين أنه يجب ألا نركز على موضوع تزوير الانتخابات حتى لا نفقد ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، وبالتالى تقل مشاركتهم فيها، وفي نفس الجلسة أعلن موسوى لارى أنه لا شك في أن نتيجة الانتخابات الرئاسية مزورة.

لقد طرح السيد محتشمى بور فكرة التركيز على تزوير الانتخابات بمجرد الإعلان عن ترشيح مير حسين موسوى، والنقطة المهمة في هذا الشأن أن معظم الإصلاحيين مؤمنون بأن حجم التزوير الذى تم لا يزيد عن مليونى صوت أو ٣ ملايين صوت على الأكثر.

وفي الجلسة التالية أعلن موسوى خوئينها أننا يجب ألا نتوقف عن الحديث عن تزوير الانتخابات. ويقول أبطحى أعتقد أن محتشمى بور ألحق ضرراً بالغاً بموسوى، وقد أعلن في إحدى جلسات مجمع روحانيون مبارز أنه قال لموسوى لا تقلق فسيكون لدينا من المستندات الدالة على تزوير الانتخابات ما نغير به مسارها، وقد وقع موسوى تحت تأثير محتشمى بور بسبب عدم خبرته وبعده عن الساحة السياسية.

وأضاف أبطحى: بعد يومين من إعلان نتيجة الانتخابات سألت موسوى لارى عن حقيقة موضوع التزوير، فقال لى إن محتشمى بور يهذى وكلامه مجرد هراء لأن التزوير في أصوات موسوى لم يتعد ٧٠٠ ألف صوت أو ٨٠٠ ألف صوت على الأكثر، وقد علمت من خلال مندوبى الأقاليم أننا خسرنا الانتخابات.

سعى حزب المشاركة لتغيير ماهية النظام:

كشف حزب المشاركة الإسلامية في وثيقة تعاملاته الاستراتيجية السياسية التنظيمية في خريف عام ٢٠٠٨ عن نيته لاستهداف تغيير بنية نظام الجمهورية الإسلامية. وعلى الرغم من أن كتّاب هذه الوثيقة سعوا إلى تغليف نيتهم الحقيقية في سيادة العلمانية لإيران بغلاف اصطلاحات مثل الديمقراطية وسيادة الشعب، لكنهم لم يستطيعوا في أجزاء أخرى من الوثيقة إخفاء أهدافهم الحقيقية ومنها ما ورد في الصفحة الثامنة من الوثيقة الرابعة: إشاعة فكر دمقرطة السلطة من الأزمات التى يمكن أن تهدد مجمل النظام السياسى الإيرانى، ويجب الاعتماد عليها لترسيخ الديمقراطية واستخدام قدر أكبر من المساومة .. هل يمكن أن تعبر مثل هذه الجملة السابقة عن شئ سوى الخيانة؟

يعبر محتوى الوثيقة السابقة أن حزب المشاركة يعتبر نظام الجمهورية الإسلامية نظاما استبداديا غير ديمقراطى، وهو من خلال هذه الفرضية يهدف إلى تغيير ماهيته، ولأجل تحقيق مطلبه وضع خطة لذلك واستخدام عبارات التحرير الاقتصادى والتحرير السياسى، ومن خلال هذا التوضيح وجه نظر المحكمة الموقرة إلى جزء من هذا المستند جاء في ست صفحات ذكر فيه أن المرحلة الأولى لوجود مؤيدى الديمقراطية في مراكز السلطة بإيران تبدأ بالوجود في مؤسسات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامى ومجالس المحليات، وفي المرحلة التالية مجلس الخبراء، وقد وقع هذا المستند بإمضاء السكرتير العام للحزب، وختم بخاتم الحزب، وقد جاء في السطر التالى مباشرة: وسيسرى هذا التغيير على كل النظام، وهذا يعنى تغيير ماهية النظام الإيرانى إلى نظام علمانى بالاستناد إلى ما يلى:

١- السيد خاتمى أثناء رئاسته للجمهورية صرح في إحدى جلسات المجلس الأعلى للثورة الثقافية قائلا: لا مفر من العلمانية، وهذا الفكر جاء تحت تأثير التوصيات شبه العلمية لمكتب الدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية، والذى كان يرأسه آنذاك السيد تاجيك عضو اللجنة المركزية لحزب المشاركة، وقد نشر هذا الرأى في مقالاته بدورية الاستراتيجية، وطبقا لرواية السيد خاتمى أو على حد قوله: في المستقبل القريب لن يقف أحد في مواجهة العلمانية، وينبغى أن نعد أنفسنا على نحو جيد لهذا المصير المحتوم للبشرية، وقد تمت دعوة هابرماس لإيران في عام ٢٠٠٢ لهذا الهدف أيضاً، وقد عقدت جلسة سرية في منزل محسن كديفر بحضور سعيد حجاريان، ومحمد مجتهد شبسترى، وقد بحثوا في هذه الجلسة عملية علمنة إيران وآليات تنفيذ هذه العملية بدقة.

كما تأتى زيارة السيد جون كين لإيران في عام ١٩٩٩ ولقاؤه بعض الشخصيات الإصلاحية في نفس الإطار. ومعروف أن السيد جون كين هو أحد منظرى الانقلابات المخملية وعضو وكالة المخابرات البريطانية (MI ٦) .

٢- في إحدى الجلسات المشتركة بين نواب عدد من الأحزاب الإصلاحية، والتى يوجد محضرها في الوثائق المقدمة إلى المحكمة، تم بحث كيفية الحصول على دعم الاتحاد الأوروبى، ويوضح دعم الاتحاد الأوروبى الذى حدث للمعتصمين بالمجلس في دورته السادسة إلى أنه تم التصديق

في هذه الجلسة على الاقتراح المذكور.

٣- اقتراح بهزاد نبوى تشكيل جبهة ضد الاستبداد بحضور جميع أطياف المعارضة.

٤- ترديد فكرة عدم ديمقراطية النظام بكشل مكثف في بيانات الأحزاب الإصلاحية، وعلى لسان ممثلي تلك الأحزاب في البرلمان.

٥- بناء على معلومات واردة من مصادرة موثوق بها، وزع على الأعضاء المشاركين في إحدى جلسات منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية بمدينة أصفهان استطلاع رأى جاء فيه: "في حالة حدوث هجوم أمريكي على إيران هل سيسلم مرشد الجمهورية الإسلامية نفسه للمهاجمين أم لا؟.

٦- حدث في حزب المشاركة لجنة مدينة آراك نفس الشيء، وصرح أحد مسئولي اللجنة بأنه في حالة هجوم الولايات المتحدة على إيران سنعدم بأيدينا مسئولي الجمهورية الإسلامية.

٧- وصلت التصريحات والمواقف المعادية للدين من قبل منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية إلى درجة أن آية الله مشكينى قال إن هذه المنظمة غير شرعية وتؤدى إلى انحراف الشباب.

يستنتج مما سبق أن الأحزاب المذكورة سواء في الفترة التي كانت فيها في السلطة عندما سيطر الإصلاحيون على السلطتين التنفيذية والتشريعية أو عندما كانت خارج السلطة، واصلت تنفيذ مخططها في إثارة الفتنة للوصول إلى تغيير ماهية النظام الإسلامي الإيراني إلى نظام علماني.

٧- رفض زعماء الثورة المخملية لاعترافات أبطحى وعطريان فر

www.basirat.ir ٢٠٠٩/٨/٣

بعد اعترافات عطريان فر ومحمد على أبطحى العضوين البارزين في حزبي كوادر البناء والتعمير وروحانيون مبارز، وتناقل وسائل الإعلام الغربية هذه الاعترافات تحت عنوان انقلاب ضد الإصلاحيين ضمن خطة مدبرة مع التليفزيون البريطاني (BBC)، وبعض زعماء جبهة الثاني من خرداد، قام زعماء الثورة المخملية بإنكار هذه الاعترافات كرد فعل فوري على اعترافات كل من عطريان فر وأبطحى وكيان بخش.

وقد اعتبر مير حسين موسوى هذه الاعترافات نتيجة طبيعية لأساليب تعذيب القرون الوسطى التي استخدمت ضد هؤلاء المعتقلين. وقد صرح عطاء الله مهاجراني وزير الإرشاد في حكومة خاتمي والمقيم بلندن قائلا: إن هاشمي رفسنجاني الذي أعرفه لا يتعاهد مع أحد بالقسم، وهذا واضح لكل من له عقل يعي، كما أنني رأيت في التلفاز عطريان فرو وأبطحى جديدين غير اللذين أعرفهما. وقد قال حسن رضائي في رسالته التي بعث بها إلى رئيس السلطة القضائية في إشارة إلى اعترافات المعتقلين أنه يطالب بمحاكمة عناصر الجهات الأمنية التي تجاوزت الحدود القانونية لوظائفها كشرط لعودة الهدوء والاستقرار للمجتمع الإيراني، لكنه لم يشر أدنى إشارة إلى حقوق العشرات من قوات البسيج الذين جرحوا واستشهدوا في هذه الاضطرابات.

كما ادعى محمد خاتمي في رد فعل متسرع أن الاعترافات جاءت تحت ظروف خاصة. ولذا، ليس لها أدنى اعتبار أو حيثية.

أما جبهة المشاركة فقد لجأت إلى التمسح برجال الدين في رد فعلها وكتبت: آيه الله حسين على منتظرى، وآية الله صانعى قد صرحا بأن هذه الاعترافات ليس لها أى سند شرعى أو قانوني.

وفي نفس الوقت قدمت بعض وسائل الإعلام المؤيدة لهاشمي رفسنجاني موضوعات اعتبرت فيها اعترافات أبطحى استغلالا من الأجهزة الأمنية لنقاط ضعف أبطحى، وسعت وسائل الإعلام تلك إلى إظهار هذه الاعترافات على أنها صفقة مع أبطحى. وطبقاً لتقرير نشر في صحيفة الشاب (جوان) بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢ اتخذ بعض قادة جبهة الثاني من خرداد قراراً بإدخال عدد من عناصر التنظيمات السياسية المتحالفة معها إلى سجن أفين والقيام بإعدام أبطحى هناك نظراً لاحتمال قيامه بإفشاء بعض الآراء الحساسة الأخرى، وكان على رأس زعماء الإصلاحيين الذين اتخذوا ذلك القرار، الشخصية الغامضة المعروفة بالرجل الرمادى ويرمز لها بـ (م. خ).

أما صحيفة جمهورى إسلامى فيما يتعلق بأبطحى فأشارت إلى أنه لا يتوقع من شخص مثل أبطحى إلا هذا لما له من نقاط ضعف وتاريخ مليء بالهنات، كما اعتبر موقع آفتاب التابع لهاشمي رفسنجاني أن أبطحى شخص ضعيف لا يمكن الاعتماد عليه.

٨- كذبة التزوير مصدر الفوضى

رسالت (الرسالة) ٢/٨/ ٢٠٠٩

اعترف مدير مكتب الرئيس السابق خاتمي بأن التيار الإصلاحي اعتمد كذبة التزوير لتحريض الناس على النزول الى الشوارع، وقال ابطحي: أؤكد لكل أصدقائي أن موضوع التزوير في الانتخابات الإيرانية كان كذبة تم اختلاقها من اجل إثارة أعمال الشغب كي تصبح إيران مثل افغانستان والعراق ولو حصل ذلك لتبخر اسم الثورة ولما بقي لها من اثر.

واقر ابطحي بانه خان تاريخ وثقافة إيران مضيفا ان خروجه في التظاهرات الاخيرة لم يكن قانونيا لانه ليس لخاتمي الحق ان يدوس الاصلاحات باقدامه كما فعل الآن.

ان هذه الاعترافات كشفت الكثير من الامور للناس منها المسببين والواقفين وراء الاضطرابات وحوادث الشغب الاخيرة حيث اعترف ابطحي وهو من رموز التيار الاصلاحي بان قادة هذا التيار هم الذين افتعلوا كذبة التزوير ليستغلوا خروج الناس الى الشوارع للوصول الى اهدافهم غير المشروعة.

إن اختلاق كذبة التزوير في الانتخابات بانها منشأ ومصدر كل الأحداث الفوضوية التي شهدتها ايران في الأسابيع الأخيرة، وقالت: بهذه الاعترافات انكشفت الأمور للشعب الإيراني وعرفت الجماهير ان قادة التيار الإصلاحي كانوا يهدفون الانتقام من احمدي نجاد والمرشد من خلال جر الناس الى الشوارع وافتعال الأزمات وأحداث الشغب، وبالتالي العمل لإنجاح ثورة مخملية لقلب النظام الإسلامي في إيران.

لابد من محاكمة ومحاسبة قادة التيار الاصلاحي الذين وقفوا وراء الاضطرابات وشجعوا الناس على التظاهر والخروج على القانون والنزول الى الشارع إثر الانتخابات وانقلبوا على قواعد الديموقراطية بحجة التزوير. هذا في الوقت الذي بدأت تعترف رموز التيار الاصلاحي كابطحي وعطريانفر بأن موضوع التزوير هو كذبة افترتها قيادة الاصلاحيين للتشكيك بالعملية الانتخابية ولجرّ الناس الى التظاهر والاحتجاج ومن ثم الانقلاب على النظام الاسلامي وتغيير المعادلة السياسية في ايران.

ويبدو مستغربا أن التيار الاصلاحي اراد ان يؤسس لنهضة وحركة اجتماعية عظيمة على اساس كذبة واوهام وان بعض قادة التيار الاصلاحي حاولت ان تصل الى اهدافها السياسية وتبلغ السلطة من خلال اختلاق كذبة التزوير والتلاعب في الانتخابات الرئاسية.

صحيح ان اعترافات المتهم في المعتقل او امام قاضي التحقيق لا تعتبر ادلة قانونية، لكن السيدان ابطحي وعطريانفر اكدا صحة الاعترافات امام المحكمة العامة وحتى امام وسائل الاعلام ومن هذا المنطلق الاعترافات اصبحت قانونية ويمكن الاستناد عليها في اصدار الحكم القضائي.

ان اصرار هؤلاء على التشبث بكرسي الرئاسة، حتى ولو كان على حساب سمعة النظام وصورة الثورة الاسلامية، هو الذي ادخل البلاد في دوامة الاضطرابات الاخيرة، ولذا لابد من محاكمة ومحاسبة رؤوس التيار الاصلاحي الذين قادوا التظاهرات والاحتجاجات على اساس كذبة اختلقوها لبلوغ السلطة بأي ثمن كان.

٩- وجهة نظر مراجع التقليد ورجال القانون: الاعترافات لا قيمة لها

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢/٨/ ٢٠٠٩

توجه عدد من أعضاء أسر المعتقلين مؤخرا إلى منزل محمد علي أبطحي، ليلتقوا بزوجته وبناته وقد أكدوا أنهم لا يقبلون بما حدث في قاعة المحكمة من إعلان اعترافات أبطحي، وأنهم يعلمون أن تلك الاعترافات انتزعت منه على هذا النحو بسبب اعتقاله لمدة طويلة.

ويمكن القول أن هذا هو رد الفعل الأول على الجلسة التي عقدت في ميدان مقر محافظة طهران وحضرها بعض الشخصيات الإصلاحية المعتقلة بالإضافة إلى شباب اعتقلوا مؤخرا على خلفية أحداث ما بعد الانتخابات الرئاسية.

كان قد أعلن مرارا منذ فترة عن تشكيل وإجراء محاكمة لمن اعتقلوا مؤخرا على خلفية أحداث الانتخابات، لكن ما تم مؤخرا وطبقا لتصريحات محامي معتقلين مثل بهزاد نبوي

وعبد الله رمضان زاده ومحمد علي أبطحي ومحمد عطريان فر و.. ، كان دليل واضح على انحياز المحكمة التي لم ترسل الدعوة لحضور المحاكمة، ومن ثم لم يحضر المحاكمة أي من محامي المعتقلين أو أسرهم .

لقد شكك دفاع المعتقلين في نزاهة تلك المحكمة وأكد أن المحاكمة التي تمت دون حضور الدفاع بمثابة محاكمة غير عادلة، وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى ما تناولته وسائل الإعلام من أن المؤتمر الصحفي الذي ضم اثنين من المعتقلين نقل صورة محمد علي أبطحي وهو يحمل في يده ورقة يبدو أنها معدة مسبقا ليعترف بما ورد بها داخل قاعة المحكمة.

والمتأمل في كلام أبطحي يلحظ أن ما ورد على لسانه كان بمثابة اعتراف ويبدو أن جميع وسائل الإعلام التي حضرت المؤتمر الصحفي كانت تابعة ومناصرة لأحمدي نجاد حتى لا يكون ثمة فرصة لتوجيه سؤال من أي صحفي لا يحسب على التيار الداعم لأحمدي نجاد.

قبل ذلك كان العديد من المراجع قد حذروا من خطورة نزع الاعترافات معتبرين أن ذلك عمل غير قانوني وغير شرعي، فقد أكد آية الله العظمى منتظري أن الاعتراف في السجن لا يمثل أدنى اعتبار للشرع والقانون.

كما أكد آية الله العظمى صانعي أن اعترافات المعتقلين لا تمثل أي قيمة من الناحية الشرعية والقانونية مضيفا : "ليكن من الواضح للجميع أن تلك الاعترافات لا تمثل أي قيمة من الناحية والقانونية والشرعية والعقلية، نظرا إلى ما تم من اعتقال المواطنين والأوضاع التي مروا بها لكن لا ينبغي الخضوع لمثل هذا الظلم والعنف والخداع و... ، وجعله سببا في اليأس من طريق إحقاق الحق الشرعي والقانوني وتقرير الشعب لمصيره."
وذكر صانعي كذلك أن من أقدموا على نزع تلك الاعترافات والقائمين على وسائل الإعلام التي تبث تلك الاعترافات مسئولون أمام الله.

كما ذكر حجة الإسلام دري نجف آبادي النائب العام بالدولة في المؤتمر الحادي عشر لدعم ضحايا التعذيب في الشرق الأوسط، أن نزع الاعترافات من خلال التعذيب ليس له قيمة من الناحية الإسلامية ولا يمكن القبول به من جانب السلطة الإسلامية.

وفي إطار ما تم من نزع للاعتراف تم عزل غلامحسين محسني وزير الاستخبارات الذي عارض نزع تلك الاعترافات وبرغم من التحذيرات والانتقادات، تم تشكيل المحاكمة وبثت وسائل الإعلام المناصرة لـ احمدي نجاد تلك الاعترافات الأمر الذي أدى إلى ردود أفعال من جانب الشخصيات السياسية والنواب ومحامي المعتقلين.

من ناحية أخرى يجب إلقاء الضوء على أوضاع المعتقلين وظروف اعتقالهم، يقول داريوش قنبري: "بالطبع إذا عرف أن الاعترافات انتزعت تحت تأثير التعذيب والضغوط النفسية، فإن تلك الاعترافات لن يكون لها قيمة من الناحية القضائية ويجب تحديد الأوضاع التي انتزعت فيها تلك الاعترافات، وإذا تم التأكد من أن تلك الاعترافات انتزعت من خلال التعذيب فإن تلك الاعترافات لن تكون مجدية". وأضاف قنبري نائب ايلام في مجلس الشورى: "بينما تحتاج الدولة إلى الاستقرار والأمن، فإن تلك الاعترافات ستكون سببا في انهيار الاستقرار وتوجد عداوات ليست في صالح الدولة، كما أن إجراء تلك المحاكمة المعقدة يضر بمصلحة الدولة والنظام، محكمة القضايا السياسية يجب أن تعقد بحضور لجنة عادلة وبشكل علني وإلا فإن عقد المحاكمة على هذا النحو حيث لم يحضر العديد من المعارضين والصحفيين، يثير استفسارات بشأن نزاهة تلك المحاكمة، وفي ظل الأوضاع التي تشهدها إيران مؤخرا فإن نزع الاعترافات يضر بالنظام الإيراني ."

قنبري المتحدث باسم الأقلية في مجلس الشورى الإسلامي تحدث كذلك بشأن محاكمات الإصلاحيين قائلا:" ستتناول الأقلية في اجتماع مجلس الشورى ملابسات تلك المحاكمة"، وردا على سؤال بشأن قبوله بما ورد في المحاكمة من اعترافات قال :" لقد سمعنا أخبارا بشأن أعمال تعذيب في المعتقلات، وتلك المسائل تتعارض مع السبل القانونية ، وقد شكل المجلس لجنة للتحقيق في هذا الأمر ، تلك اللجنة مكونة من جميع أطياف المعارضة في المجلس والتي تتابع مثل تلك القضايا، وإذا تم التأكد من أن تلك الاعترافات انتزعت تحت تأثير التعذيب والضغوط النفسية، فإنها ستكون اعترافات عديمة القيمة وفي هذا الإطار يجب معرفة الظروف التي شابت مسألة نزع الاعترافات .

عماد أفروغ، المتهمون أشخاص آخرون

من ناحية أخرى، تحدث مدير كتلة العلم والدين بمؤسسة العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، عماد أفروغ مؤكدا أنه من غير الممكن حدوث ثورة مخملية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مضيفا: " إن الأشخاص الذين شبهوا الاعتراضات الشعبية على نتائج الانتخابات بالثورة المخملية يجب أن يحاكموا أمام الشعب والقانون.

يقول عماد أفروغ : "بوصفي عالم نفس واجتماع، فقد أدهشني أن القاضي في تلك المحاكمة، يريد إثبات أن البعض شاركوا في أحداث ثورة مخملية، لكنني لا أدري اعتمادا على أي إثباتات ، لذلك فإن لتلك المسألة أسباب نفسية واضحة". مضيفا :" اعتقد أن استخدام كلمة مخملي يعد إهانة للمعارضة الشعبية وإهانة للعقلية الإيرانية والجمهورية الإسلامية، ومن يدعونها بالثورة المخملية يجب أن يحاكموا من جانب الشعب والنظام، لأن تشبيههم هذا يتوافق مع دول تدور في فلك الهيمنة الروسية، تلك الإهانة طالت بطبيعة الحال الثورة الإسلامية الإيرانية وجعلتها جزء من ثورات شيوعية ، ومن ثم فتلك الإهانة في مصلحة روسيا فقط ."

حرب الإقالات بين المرشد وأحمدى نجاد

بهرام رفيعى ■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٩/٨/٤

فى الوقت الذى تتوجه فيه أنظار الأحزاب والجماعات السياسية الإيرانية إلى اعتراضات ما بعد الانتخابات الرئاسية، وحملة الاعتقالات الموجهة ضد الصحفيين والناشطين السياسيين يجرى الرئيس أحمدى نجاد تغييرات موسعة على مستوى مديرى وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية.

فى هذا الإطــار أعلن بعض نـواب المجلس أنه بعد مرور أسبوع واحد من إقامة غلام حسين محسنى وزير الاستخبارات، قام أحمدى نجاد بالإطاحة باثنين من كبار مديرى وزارة الاستخبارات، وقد نقلت صحيفة اعتماد عن علاء الدين بروجردى رئيس لجنة الأمن القومى بالمجلس قوله: لقد تمت إقالة الوكيل الأول لوزارة الاستخبارات، ووكيل إدارة مكافحة التجسس بعد عملهما لعقدين كاملين فى الوزارة وهما الحاج حبيب الله وخزايى، وقد تمت قالتهما دون أية مشاورات مع المجلس.

وقد صدر قرار إقالتهما من الرئيس أحمدى نجاد بعد عدة أيام من انتقاده لوزير الاستخبارات وقوله إنه غير راض عن مساعدى الوزير، وأن الوزير كان يرفض إقالتهما على مدار السنتين الماضيتين، لكن لم يكن يتصور أحد أن هذين المساعدين هما الحاج حبيب الله وخزايى، خاصة أنه قد تم تعيينهما بناء على قرار من المرشد آية الله على خامنئى، وقد سبق أن حذر قربان على نجفى أبادى وزير الاستخبارات السابق والمدعى العام الحالى من إجراء تغييرات فى البنية الإداريـة لوزارة الاستخبارات، خاصة فى العناصر ذات الخبرة بالوزارة.

فى نفس الوقت الذى تمت فيه إقالة وزير الاستخبارات وبعض كبار مديرى الوزارة أجرى الرئيس أحمدى نجاد تغييرات موسعة على مستوى قيادات الجيش كذلك.

كانت أول خطوة قام بها المرشد آية الله على خامنئى بعد الاضطرابات التى تلت إعلان نتيجة انتخابات الرئاسية العاشرة، إصدار قرار بتغيير ممثله فى الجيش بتعيين حجة الإسلام محمد على آل هاشم بدلاً من حجة الإسلام محمود علوى. وعلى الرغم من أن محمد محمد جلبيجانى مدير مكتب المرشد قد صرح بأن هذا التغيير يأتى بمناسبة بداية عضوية محمود علوى فى مجلس الخبراء وتفرغه لعضوية هذا المجلس، لكن انتقادات جلبيجانى الموجهة لعلوى تعبر عن عدم رضا المرشد عن ممثله السابق فى الجيش، وقد قال جلبيجانى فى مراسم التسليم والتسلم: على الجيش أن يبذل جهداً أكبر لينال رضا آية الله خامنئى، والأعمال التى تمت فى هيئة الشئون العقائدية والسياسية بالجيش أعمال قيمة لكنها ليست كافية.

فى نفس الوقت أعلن محمد على آل هاشم ممثل المرشد فى بداية عمله بالجيش قوله: فى الجيش يوجد خط وتيار واحد فقط، وهو مسار الولاية والإرشاد، يجب أن يكون الجيش فى خدمة المرشد. بعد عدة أيام من تغيير المرشد لممثله فى الجيش، تمت إقالة اثنين من كبار قادة الجيش أيضاً، لكى يكون تغيير ممثل المرشد بداية لمسلسل تغيير قادة هذه المؤسسة العسكرية، وكخطوة للحصول على مزيد من رضا المرشد عن الجيش.

فى نفس الإطار أصدر قائد القوات البرية بالجيش الفريق أول أحمد رضا بوردستان قراراً بإقالة كل من الفريق محمد كاظم بيضاوى قائد المنطقة الجنوبية، والفريق حسينعلى منصورى قائد المنطقة الغربية وتعيين كل من الفريق على مهرابى قائد لواء خوزستان المدرع قائد للمنطقة الجنوبية، والفريق منوتشهر كاظمى قائداً للمنطقة الغربية بدلاً منهما.

تغيير قادة قوات الشرطة:

على الجانب الآخر قام الرئيس أحمدى نجاد بتغيير بعض قيادات قوات الشرطة فى أقاليم زنجان وقزوين وتشهار محل ويختيارى ومازندران، وبدوره قام إسماعيل أحمدى مقدم القائد العام لقوات الشرطة الإيرانية وزوج أخت الرئيس بإقالة عدد من قادة قوات الشرطة مع تزايد المظاهرات الاعتراضية على نتائج الانتخابات الرئاسية، وكان أبرزها إقالة العقيد هدايتى من قيادة قوات شرطة قزوين وتعيين مسعود جعفرى نسب الأمر الذى أدى إلى اندلاع اعتراضات موسعة فى الإقليم.

أخطاء أحمدى نجاد

سيد مهران نحوى ■ موقع ألف الإلكترونى www.alef.eu ٢/٨/٢٠٠٩

أوضح تعيين السيد اسفنديار رحيم مشائى فى منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، والأحداث التى تلت ذلك، أبعاداً جديدة لرؤى وسلوكيات الرئيس أحمدى نجاد، وفى فعاليات هذه الأزمة ارتكب أحمدى نجاد عدداً من الأخطاء المتوالية، ربما يكون إعادة النظر فيها ودراستها أمراً مساعداً لإصلاحها وعدم الوقوع فى مثيلها.

الواقع أن الحق المسلم به، بل الواجب المكلف به رئيس الجمهورية هو اختيار معاونيه الذين يستطيعون التخطيط والتنفيذ لبرامج وقرارات السلطة التنفيذية وفق رؤية الرئيس، إلا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار بأن منصب رئيس الجمهورية فى إيران ليس منصباً تنفيذياً صرفاً، وإنما تكتسب قراراته واختياراته لمعاونيه أبعاداً سياسية لما لها من أصداء وتبعات سواء على المستوى المجتمعى أو مستوى المؤسسات السياسية والتشريعية.

واجه الرئيس أحمدى نجاد على مدار فترة رئاسته الماضية انتقادات واعتراضات عدة على السيد مشائى كرئيس لهيئة التراث والثقافة والسياحة، وذلك بعد التصريحات الشاذة غير المسئولة التى أطلقها مشائى فضلاً عن بعض قراراته وتصرفاته الشخصية، وكان أحمدى نجاد يعلم جيداً أن تعيين مشائى فى منصب أعلى، خاصة النائب الأول للرئيس، وهو منصب يتلو منصب رئيس الجمهورية مباشرة سيؤدى إلى تصاعد اعتراضات شديدة.

بغض النظر عن نقد وتحليل شخصية مشائى، وتأييد أو رفض صلاحيته لهذا المنصب، فإن تعيينه يثير حساسيات موجودة بالفعل بين مختلف الطبقات الاجتماعية والسياسية فى إيران، وهو المحور الأساسى الذى تم التعبير عنه فى رسالة المرشد الخاصة بإلغاء تعيينه واعتباره كأن لم يكن.

النقطة البالغة الأهمية فى هذه الرسالة أنها لم تذكر أى شئ عن شخص السيد مشائى إيجاباً أو سلباً، وإنما أكدت الرسالة على أن هذا التعيين ليس من مصلحة السيد رئيس الجمهورية وأنه سيصرف مؤيدى الرئيس من حوله.

وقد قام الرئيس أحمدى نجاد ضمن الدفاع عن مشائى مثلما كان يحدث طوال السنوات الأربع الماضية باتهام أصدقائه ومؤيديه الذين انتقدوه بأنهم يسيئون الظن بشخصية السيد مشائى.

الواقع أن السيد رئيس الجمهورية قد ارتكب عدة أخطاء فى هذه القضية:

الخطأ الأول، كان على السيد أحمدى نجاد مع فرض صحة اعتقاده بكفاءة وجدارة السيد مشائى أن يهيئ الأجواء على مستوى المجتمع الإيرانى، وعلى مستوى النخبة، خاصة رجال الدين لتقبل هذا القرار، وفى حالة نجاحه فى تهيئة الأجواء اللازمة لذلك يعين مشائى فى المنصب الذى يريده، لكن يبدو أنه كان يتصور أنه سوف تحدث اعتراضات وستخمد بعد فترة وجيزة، وهذا التصور يعبر عن عدم معرفة كافية وكاملة عن أفكار وآراء المجتمع الإيرانى من قبل الرئيس.

الخطأ الثانى، أن أحمدى نجاد بعد إعلانه خبر تعيين مشائى كنائب أول له فى ١٥ يوليو أثناء زيارته لمدينة مشهد، وتلقيه رسالة المرشد بإلغاء هذا التعيين فى ١٦ يوليو، وهو قرار واجب التنفيذ طبقاً للقانون، تأخر أحمدى نجاد فى تنفيذ قرار المرشد حتى يوم ٢٤ يوليو، وهذا الأسبوع الكامل من تأخير تنفيذ القرار لم يؤد إلى تحسين صورة السيد مشائى لدى الرأى العام الإيرانى ولا النخبة السياسية وإنما أدى إلى إضعاف صورة الرابطة القوية بين المرشد ورئيس الجمهورية وتصاعد تخمينات سلبية فى حق رئيس الجمهورية.

الخطأ الثالث، للسيد أحمدى نجاد هو عدم تنفيذ مضمون قرار المرشد، فقد جاء فى رسالة المرشد إلغاء تعيين مشائى فى حين أن السيد مشائى قد استقال بعد إعلان رسالة المرشد، ووافق أحمدى نجاد على استقالته فى هذه الحالة لم يلغ قرار تعيين مشائى وإنما قدم مشائى استقالته، ولو أن النتيجة متساوية فى كلا الحالين ولكن أسلوب التنفيذ يوضح منظوراً مختلفاً.

الخطأ الرابع، للسيد أحمدى نجاد، استخدامه نغمة ومفردات رسمية باردة فى الرد على رسالة المرشد، خاصة بعد رسالة قبول استقالة مشائى التى اقترنت بتكريم ومدح مشائى وإظهار الأسف على استقالته، مثل هذه النغمة فى الخطاب تعبر عن نوع متعمد من إظهار عدم الرضا والتكدر من إلغاء تعيين مشائى.

الخطأ الخامس، أن السيد أحمدى نجاد قد أصدر قراراً فورياً بعد قبول استقالة مشائى بتعيين الأخير رئيساً لمكتب رئيس الجمهورية. هذا التعيين لا يتوافق مع مضمون فكر المصلحة الذى أوصاه به المرشد، ويبدو أن أحمدى نجاد لم يلتفت إلى ذلك الأمر، وعلى الرغم من أنه قام بتعيينه فى منصب أقل إلا أن مشائى قد نال مكانة محورية هامة فى مؤسسة رئاسة الجمهورية.

أما الخطأ السادس، للسيد أحمدى نجاد فكان إقالة عدة وزراء من حكومته بعد حادثة مشائى، فى حين أنه لم يبق إلا عدة أيام على انتهاء دورة الحكومة التاسعة، وهذا الخطأ الكبير يقدم عدة رسائل بالغة الأهمية:

١ - يوضح أن غضب السيد أحمدى نجاد من قضية مشائى كان شديداً لدرجة أنه بعد أول موقعة أظهر غضبه، وعبر عنه بطريقة عملية من خلال عزل الوزراء الذين أظهروا معارضة لتعيين مشائى، فى حين أنه يجب على رئيس الجمهورية أن يكبح جماح غضبه ويتصرف بما تمليه عليه مصلحته ومصلحة البلاد.

٢ - الوزراء الذين تعرضوا لغضب وبطش رئيس الجمهورية تميزوا فى الفترة الرئاسية الماضية بالتنسيق الكامل مع مؤسسة المرشد بحكم أهمية مناصبهم، وهذه أيضاً رسالة لا يمكن أن تكون طيبة بشأن تقوية الصلة بين مؤسسة الإرشاد ومؤسسة رئاسة الجمهورية.

٣ - فى ظل الظروف الحساسة الحالية والدور المحورى لوزارة الاستخبارات يمكن أن يؤدى العزل المفاجئ لوزير الاستخبارات إلى فرض أوضاع سيئة على إدارة مؤسسة الاستخبارات، وهذا القرار لا يتفق مع مصلحة إيران بأى حال من الأحوال.

٤ - هذا القرار المتسرع من قبل رئيس الجمهورية، والذى كان نتيجته فقد الحكومة لحد النصاب القانونى من عدد الوزراء الذين صدق البرلمان على تعيينهم، وبالتالى يلزم تقديم أوراق اعتماد الحكومة إلى البرلمان من جديد نظراً لكثرة عدد الوزراء الذين صدق البرلمان على تعيينهم، وبالتالى يلزم تقديم أوراق اعتماد الحكومة إلى البرلمان من جديد نظراً لكثرة عدد الإقالات التى أجراها أحمدى نجاد خلال السنوات الأربع الماضية، ووجه برد فعل سريع أيضاً من قبل نواب المجلس، وبالتالى نفى رئيس الجمهورية خبر إقالة وزير الإرشاد بعد أن كانت رئاسة الجمهورية قد أعلنته، هذا التسرع من قبل أحمدى نجاد رسم وجهاً لشخصية متهورة جداً ولا يمكن توقعه رئيساً لإيران، ذلك الوجه الذى كانت تتضح بعض قسماته فى بعض التصرفات السابقة لأحمدى نجاد.

سلسلة الأخطاء المذكورة والتى اختتمت بعزل وزير الاستخبارات قد أحدثت للأسف آثاراً سيئة فى مسار السلطة التنفيذية بإيران برئاسة السيد أحمدى نجاد، وهو على أعتاب بداية دورته الرئاسية الثانية.

إن الدور المحورى لرئاسة الجمهورية فى تنظيم التعامل بين مؤسسات الإرشاد والمؤسسات التشريعية من جهة، وهيكل السلطة التنفيذية من جهة أخرى، يستلزم ضرورة التعاون الوثيق والثقة والاحترام المتبادل بين مؤسسة رئاسة الجمهورية ومؤسسة الإرشاد.

طبقاً للدستور الإيرانى الولى الفقيه ليس منصباً شرفياً حتى يتمتع من يشغله بالدعم المعنوى ويذكر بالاحترام والإجلال فقط، وإنما هو منصب مسئول يتولى من يشغله دور الزعامة ووضع استراتيجية النظام ورسم مصلحته فى المواقف الخطيرة، وعند تعارض آراء الآخرين مع آراء المرشد، يصبح رأى المرشد فصل الخطاب الواجب التنفيذ.

من ناحية أخرى، عندما يتعامل رئيس الجمهورية مع وزرائه الذين عملوا معه على مدار أربع سنوات مضت على هذا النحو، وفى الأيام الأخيرة من عمر وزارتهم، من الطبيعى أن تضيق دائرة الشخصيات القوية التى ستقبل المقاعد الوزارية فى الحكومة القادمة، وهذا الأمر سيزيد من احتمالية تولى أفراد غير لائقين للحقائب الوزارية، ولن يؤدى هذا إلا إلى انخفاض كفاءة الحكومة وإلحاق الضرر بالشعب والدولة، إضافة على هذا التسرع فى اتخاذ القرارات وغياب الهدوء النفسى عن شخص رئيس الجمهورية يعرض مجمل النظام الإدارى للدولة للتهديد والمخاطر، وسيكون له آثار غير مرجوة على أوضع إيران، وهذه الأخطاء ستسهل مطامع أعداء الثورة فى الكشف عن نقاط الضعف للنظام، والتى يمكن توجيه الضربات من خلالها، وتساعد فى وضع مخططات لاستغلال نقاط الضعف هذه فيتمكنون من إلحاق ضربات بالدولة والنظام.

الأيام القادمة أيام بداية الدورة الرئاسية العاشرة فى عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية وستستمر أربع سنوات قادمة، وسيكون على أحمدى نجاد أخذ قرارات عدة هامة، وعليه أن يدرك جيداً حجم مكانته ومسئولياته التى عهد له بها من قبل الشعب وبموجب القانون، وفى إطار السعى لمعالجة الأضرار الناجمة عن الأخطاء سالفة الذكر يجب التمسك بالعقلانية فيما يتعلق بمصالح الدولة والنظام للبعد عن حدوث مثل هذه الخطاء الفاحشة والوقاية من الأضرار الناجمة عنها.

رحيم مشائى.. أيديولوجى حزب أحمدى نجاد الشخصى

حوار مع عباس سليمى نمين ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٨/٧/٢٠٠٩

ثمة انتقادات طالت أحمدى نجاد من داخل المحافظين وكذلك من بين مؤيديه بشأن بعض قراراته وتصرفاته وربما أيضاً تجاه بعض مظاهر التغيير التى بدأت تظهر على ملامح شخصيته. عباس سليمى نمين مدير "مركز دراسات تاريخ إيران" واحد من هؤلاء المؤيدين الذين يتمتعون برؤية موضوعية ومتوازنة حول الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد وهو ما سوف يوضحه الحوار التالى الذى أجرته معه صحيفة "اعتماد ملى" (الثقة الوطنية).



اعتماد ملى: هل تقبلون التأييد بشكل قاطع وكامل ومطلق السيد أحمد نجاد؟

عباس سليمى: نعم. ففى إطار مقارنة أجريتها بين مرشحى انتخابات رئاسة الجمهورية الأربع توصلت لنتيجة مفادها أنه يجب أن أؤيد أحمدى نجاد.

اعتماد ملى: إذاً هل تقبلون بالتالى قرارات أحمدى نجاد وبنفس الشكل المطلق مثل قراره بتعيين مشائى فى الوظائف الهامة وإقالة وزراء مثل الوزير محسن آجئى (وزير الاستخبارات)؟

عباس سليمى: من المؤكد أن أحمدى نجاد قام باتخاذ قرارات إيجابية وسلبية كثيرة على مدار حكومته التاسعة. ولقد أوضحت من جانبى مواقفى تجاه قراراته السلبية على مدار السنوات الأربع الماضية. لقد اعتبرت آنذاك أن من قراراته السلبية تعيين "رحيمى" وبعضاً آخر من رجال الحكومة، فلم أكن مؤيداً له بشكل مطلق فأنا لست من أولئك الذين إذا قاموا بتأييد شخص ما سكتوا عن أخطائه دون أن ينقدونها أو يوضحونها على الأقل من أجل مصلحته هو.

اعتماد ملى: إذاً هل يمكنكم – على سبيل المثال – توضيح كيفية اعتراضكم على نجاد بشأن قراره بتعيين مشائى كنائب أول له؟

عباس سلمى: الواقع أن قضية تعيين مشائى قد حملت انتقادات جدية لنجاد. فالأصولية تقتضى منا أن نقف فى مواجهة مثل هذه القرارات وأن نعلن موقفنا منها بوضوح وهو ما فعلته بنفسى فى رسالتى التى وجهتها إليه منتقداً قراره هذا.

اعتماد ملى: أى قضية تضمنها قرار نجاد تعيين مشائى "وكردان" هى التى صارت سبباً لاعتراض المحافظين؟

عباس سليمى: للأسف الشديد فإن أحمدى نجاد لا يهتم ولا يعبأ برأى ونظر الناس فى موضوعات مثل مشائى وكردان وهى خاصية لا تنطبق بل ولا توجد فى جملة السمات والخصائص التى يتميز بها المحافظون والأصولية. فالأصولية تعنى الثبات على المبادئ والأسس الاعتقادية ورؤى الشعب وهى تعتبر أن رأى الشعب هو ركن أساسى وهذه كلها من النقاط أو الأمور التى لا يهتم بها – للأسف الشديد – الرئيس أحمدى نجاد. ولو أن أحمدى نجاد قد تمسك بمواقفه تجاه أية شخصية أخرى اعتبرها غير صالحة فالمؤكد أننى سوف أكرر انتقادى له.

اعتماد ملى: مع كل هذه الانتقادات الموجودة لديكم فلماذا تصرون على تأييد أحمدى نجاد؟

عباس سليمى: لابد هنا من توضيح نقطة جوهرية مفادها ضرورة ألا يظن البعض ومن بينهم السيد الرئيس نفسه أن التأييد لا يجب أن يصبح بمثابة "شيك على بياض"، ذلك أن تأييدنا يكون دوماً للأعمال الجيدة والحسنة وهى ليست مرتبط بالشخص ذاته فحسب ولو أن نجاد قام بإنجاز أعمال طيبة فسوف نؤيده قطعاً والعكس صحيح. من ناحية أخرى فإن نظرتنا ورؤيتنا لأحمدى نجاد ليست قائمة على أو منطلقة من رؤية حزبية حتى نقبله أو نرفضه ومن هنا فإننا نقوم بأنفسنا بالدعوة إلى الإصلاح قبل أولئك الأشخاص الذين

يعتبرون أنفسهم إصلاحيين.

اعتماد ملي: ألا تعتقدون أن أحمدي نجاد لو كان مرتبطاً بحزب ما فإنه يجب على ذلك الحزب أن يقوم بالرد على الرأي العام تجاه ممارساته؟

عباس سليمي: الواقع أن تمتع رئيس الجمهورية بصفة حزبية هو أمر له مزايا وعيوبه أيضاً وما أشرتم إليه يعج من المزايا فى هذا الصدد، حيث سيكون الرئيس آنذاك ملزماً بإعطاء إجابات للمطالبات الحزبية. لكن من ناحية أخرى، لو كان رئيس الجمهورية متمتعاً بغطاء حزبي فإنه سوف يصبح آنذاك أسيراً لمشكلة أخرى حيث لو أن الحزب قد قررّ التضحية بالمصالح العامة من أجل مصالحه هو كحزب فسيكون لزاماً على رئيس الجمهورية أن يسير وراء تحقيق هذا الهدف.

اعتماد ملي: إذاً أنتم تؤيدون عدم ارتباط أحمدي نجاد بأية أحزاب؟

عباس سليمي: أحمدي نجاد غير ملتزم أو مرتبط بأي حزب وهو أيضاً لم يتعهد بشيء ما لأي حزب وهو أمر له إيجابياته وسلبياته أيضاً.

المؤكد أن كلاماً ما يقال بشأن السيد مشائي وأنه المنظر الأيديولوجي للحزب الشخصي لأحمدي نجاد وهو أمر لا يؤيده المجتمع لأنهم لا يعتبرون أن مشائي يتمتع بشخصية ما لكي يعطي خصائصها وخطوطها الفكرية لنجاد.

اعتماد ملي: إذاً تعتقدون أن مشائي كان له دوراً فى الأحداث الأخيرة؟

عباس سليمي": نعم للأسف الشديد. فيما رصدناه فى القضايا الأخيرة يشير إلى أن أحمدي نجاد يبدو أنه قد تأثر - أو أخذ - بالتوجهات والأطروحات الفكرية لمشائي.

اعتماد ملي: معنى ذلك أن شخص أحمدي نجاد لم يكن له أي دور فى هذه الأحداث؟

عباس سليمي: من المؤكد أن هذه الأحداث يمكن اعتبارها أنها ناتجة عن "غرور" أحمدي نجاد فقد أصبح أسيراً للغرور وربما كان حصوله على أربعة وعشرين مليون صوتاً سبباً مباشراً فى تولد هذا الغرور. وللأسف الشديد فإن الغرور من الممكن أن يشكل - أو يوجه - لطمة شديدة للإنسان. من هنا أظن أنه يجب علينا أن ندعو الله ألا نصل إلى مكانات ودرجة رفيعة وعالية قبل تهذيب النفس.

اعتماد ملي: ما هي اقتراحاتكم من أجل الخروج بالدولة من هذا الوضع الراهن؟

عباس سليمي: اعتقد أنه يجب على طل شخص أن يتمسك بثوابته حتى يتحقق الاستقرار للمجتمع وحتى يتمكن الجمع من جنيّ ثمرات ذلك. يجب علينا أن نحافظ على استقرار دولتنا بوصفنا محبين للنظام السياسي ونتمكن أيضاً من أداء دورنا لرقي المجتمع. المؤكد أن مهدي كروبي، مير حسين موسوي وأحمدي نجاد وجميع القوى السياسية يستطيعون القيام بخطوات مباركة فى هذه المسيرة وأن يدللوا على رسوخهم واستقرارهم وتمسكهم بمبادئ وثوابت نظامهم السياسي.

ثلاثة أضلاع جديدة فى الاصطفاف السياسي بالدولة

روزجار سيري شده ■ اعتماد (الثقة) ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٩

ربما كان السؤال المهم بعد انتخابات ٢٢ خرداد / ١٢ يونيو مفاده: ما هو التغيير الذي سوف يصيب حالة الاصطفاف السياسي فى الدولة عقب الحوادث والأحداث التي استمرت والصراعات التي دامت منذ ذلك الوقت وحتى الآن؟

المؤكد أن الإجابة على هذا السؤال تكمن فى دراسة تطورات الأوضاع التي شهدتها الساحة الإيرانية على مدار الأربعين يوماً الماضية والتي تلت الإعلان الرسمي لنتيجة الانتخابات، والمؤكد أيضاً أن الشهور القادمة سوف تحمل لنا أبعاداً أخرى كثيرة حول التداعيات والسجالات السياسية التي أصابت الساحة الإيرانية.

نستطيع فى هذا الصدد - وحتى موعد تشكيل الحكومة الجديدة - أن نرصد تحولين ونتيجتين هما كالتالي:

التطور أو التحول الأول والذي بدأ منذ وقت وبداية الحملات الدعائية الانتخابية ألا وهو ازدهار صورة جبهة "الأصوليين المعتدلين" بزعامة محسن رضائي. ففي هذه الأثناء وبعد إجراء الانتخابات ترسخت أكثر مكانة الأصوليين المنتقدين للحكومة ووضع محسن رضائي على قمة جبهة الأصوليين المعتدلين وذلك جراء حصوله على إقبال وتأييد مناسب أيام الانتخابات وعقب مناظرته مع أحمدي نجاد والتي كانت نقطة تحول بالنسبة له.

التطور الثاني المهم وقع فى داخل جبهة القوى الإصلاحية، ذلك لأن انتخابات رئاسة الجمهورية والتطورات التي

أعقبتها قد خلقت نوعاً من الاتحاد والتوافق فيما بين الجماعات والقوى الإصلاحية والأحزاب المطالبة بالتغيير والتى كانت تعانى من اختلافات بارزة وظاهرة قبيل إجراء الانتخابات، فصارت الانتخابات سبباً لاجتماعات أو لنقل لالتفاف هام شمل جميع القوى المعارضة والمنتقدة للحكومة حول "مائدة واحدة". فى هذا الصدد نجد أن حزب "اعتماد ملى" - الثقة الوطنية - الذى كانت لديه اختلافات هامة مع جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة، قد بات قريباً بشكل كامل إلى هذين التشكيلين ومؤيداً وبشكل بارز لمواقفهما بشأن القضايا الراهنة، بل أصبح الآن مدافعاً ومؤيداً للشيخ هاشمى رفسنجانى والذى كان قبل ذلك معارضاً له وبعيداً عنه. لقد أصبح الجميع يعملون فى "خندق واحد".

المؤكد أن التغيير والتطورات التى تلت الانتخابات لم تبرز بعد آثارها الحاسمة على كل المؤيدين للحكومة، لكن يبدو للنظر أن بعض الأصوليين - المحافظين - المتطرفين فى تأييدهم لأحمدى نجاد قد عمدوا إلى إجراء تصفية جديدة داخل جماعة المحافظين المؤيدين لأحمدى نجاد ووفقاً لما يزعمونه أو يعلنونه فإنهم بصدد تشكيل "الأصولية النقية الأصيلة".

إن الاعتراضات التى حدثت بعد الانتخابات والصراعات السياسية التى تلت ذلك قد حالت دون تحقيق هذا الهدف طوال الشهر الماضى، لكن فى الوقت نفسه فإن بعض المؤشرات تفيد بأن مؤيدى أحمدى نجاد لديهم علاقات وفيرة سوف تمكنهم من جعل تجمعهم المحافظ "تجمع محدود" وأنهم بصدد فصل بعض "العربات" عن "قطار الأصولية" وهو ما حدث مع وجوه بارزة مثل محمد رضا باهنر الذى اشتبك معه أعضاء التكتل المؤيد لأحمدى نجاد رسمياً واصفين إياه بأنه من مؤيدى موسوى ومعارضى نجاد.

الواقع أن عملية "إنزال" محمد رضا باهنر من "قطار مؤيدى أحمدى نجاد" قد بدأت فى الوقت الذى كان قد عمد إلى حماية وتأييد حكومة أحمدى نجاد فى السنوات الأربع الماضية وبشكل غير متكرر لدى غيره والذى كان بسببه موضع اتهام وعدم رضا من جانب أعضاء المجلس وكذلك فإنه بعد فصل عماد أفروغ، محمد خوش تشهره، داود انش جعفرى، طهماسب مظاهرى، سعيد أبو طالب ومصطفى بور محمدى من حلقة القطار المؤيدة للحكومة، يبدو أن هذه الحلقة سوف "تضيق وتصغر" شيئاً فشيئاً من الآن فصاعداً وسوف يخرج منها أشخاص آخرون، وليس معلوماً أو معروفاً ما الذى كان يحدث على مدار الشهر الماضى لو كانت الأوضاع داخل الدولة هادئة وما هى الصدامات التى كانت ستحدث مع "المحافظين التقليديين"، لكن المتوقع أنه بعد أداء مراسم اليمين الدستورى وحصول أحمدى نجاد على ثقة المجلس فإننا سوف نشهد تنفيذاً لحلقة جديدة من السيناريو الخاص بجماعة "رائحة الخدمة الجميلة" ولهذا السبب يجب الانتظار عدة أسابيع حتى يكتمل الضلع الثالث بشأن التغييرات التى باتت تشهدها عملية الاصطفاف السياسى فى الدولة. لكن حتى تنقضى أو تمر هذه المدة يجب القول بأن محسن رضائى وأتباعه ومؤيدوه قد تمكنوا من تأسيس جبهة جديدة فى الدولة وأغلب الظن أنهم سوف ينفصلون أو ينصرفون عن جماعة "رائحة الخدمة الجميلة" و"الأصوليين المتطرفين".

مع هذا كله فإن مؤيدى أحمدى نجاد قد باتوا يفكرون فى إدراك هدفين هما انتزاع مقعد رئاسة بلدية طهران من قاليبوف والثانى هو منع رئاسة "على لاريجانى" لكتلة الأغلبية فى المجلس حتى يختارون رئيساً جديداً للمجلس فى حال نجاحهم فى هذا المخطط فى العام القادم.

إذاً نحن أمام نوع من التفكك أو الانقسام بين مؤيدى نجاد، تواصل وتحالف جديد للإصلاحيين الذين كانوا قد ابتعدوا عن بعضهم البعض على مدار ثمان سنوات هى حكم خاتمى وحالة الاصطفاف الجديدة التى بدأت تسود بينهم هى من أهم الافرازات والتداعيات بعد انتخابات ١٢ يونيو.

إن الصحف السياسية للإصلاحيين، التيارات السياسية والشخصيات المطالبة بالتغيير والتحول كلها قد اقتربت من بعضها البعض فى الشهر الماضى وقد اتخذت فعلياً مواقف وحدوية واضحة.

الواقع أيضاً أن الوضع الخاص عقب الانتخابات، توقيف الوجوه السياسية واحتمالات حذف واستبعاد بعض القوى من الساحة السياسية قد صارت سبباً لإيجاد نوع من التحالف غير المكتوب فيما بين الإصلاحيين وقد بات الجميع - بداية من روحانيون مبارز وحتى نهضت آزادى - فى خندق واحد وفى هذا الصدد فإن البيانات الرسمية لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية ومجمع مدرس الحوزة العلمية فى قم لم تختلف كثيراً عن بعضها البعض.

من هنا فإنه يبدو للنظر أن الظروف والمتغيرات القادمة التى سوف تطاول عملية الاصطفاف السياسى داخل الدولة فى الشهور القادمة فإن تغييراً ومستجدات كثيرة وهائلة سوف تحدث فى الساحة السياسية وذلك مع زيادة وتصاعد ضغوط الإصلاحيين التى صارت سبباً لإيجاد نوع من الاتحاد متعدد الأقطاب فيما بينهم.

فإذا كان بعضاً من الإصلاحيين يطرح انتقادات من داخل جبهة الإصلاحيين أنفسهم ذات يوم، فإن الأوضاع الجديدة من شأنها أن تضع الجميع فى جبهة المعارضة الشديدة لأحمدى نجاد وسوف تصبح أكثر تصميماً وسعياً من أجل انتقاده والعمل على إقالته. فى هذا الصدد فإن مواقف المطالبين بالتغيير لا تختلف كثيراً عن بعضها البعض والكل قد بات

يصبح مطالباً بتحقيق مطلب واحد هو إبعاد أحمدى نجاد.

من هنا وانطلاقاً مما ذكرناه بشأن تطورات الأوضاع الداخلية على مدار الشهر الماضى فإن حقيقة مؤكدة مفادها أن حالة الاصطفاف السياسى للدولة قد تغيرت تماماً فالمحافظين الآن ليسوا هم محافظى الأمس ولا الإصلاحيين قد باتوا يفكرون على نفس النحو السابق.

فمن ناحية فإنه يبدو أن سمة مشتركة للمناخ السياسى هى التى باتت قائمة وهى راديكالية الأدبيات الخاصة بكلا الطرفين فإذا كان ممكناً تقسيم الإصلاحيين إلى جماعتين واحدة متشددة – أى متطرفة – والأخرى معتدلة أو "جماعة تقدمية" وأخرى "محافظة تقليدية" فإن الإصلاحيين الآن رغم ذلك قد بات لهم موقف واحد فلم نعد نرى ثمة اختلافات بارزة فيها بين مطالب مجمع روحانيين وبين القوى الوطنية – المذهبية.

فقد أصبحت لغتهم واحدة وصارت مطالبهم أكثر وضوحاً وتحديداً، والإفراط أو التفريط أصبح بلا معنى.

فى ظل هذا كله فإنه من الطبيعى أن يصبح لهم – كرد فعل – هم الآخرين أدبيات وصياغات أكثر جدة من أجل الرد على اتهامات الإصلاحيين وأن يصبح خيارهم القاعام هو جعل المناخ الداخلى أكثر راديكالية من ذى قبل. وفى ظل هذه الظروف سوف يكون واجباً على الأصوليين المعتدلين والتقليديين أن يوضحوا – ويجددوا حساباتهم مع "المحافظين الجدد".

وهؤلاء ليست لديهم أية حيلة سوى التحدث بصراحة، وما هى المواقف الخاصة بهم مقابل الأحداث التى جرت، وما هو قرارهم بشأن مستقبلهم السياسى؟ وهل الخيار الأمثل بالنسبة لهم هو الانضمام إلى المحافظين الجدد أم الاصطفاف أمامهم ولعب دور جديد فى الساحة السياسية الإيرانية؟

تحديات تواجه الحكومة الإيرانية العاشرة

■ فرخ نجهدار ■ أخبار بلوتشستان ٣/ ٨/ ٢٠٠٩

أجريت اليوم مراسم تنصيب أحمدى نجاد رئيساً للحكومة الإيرانية العاشرة. وبعيداً عن مشروعية هذه الحكومة من عدمها تثار تساؤلات كثيرة عن مدى قوتها وفعاليتها وانسجام أعضائها، فهل ستتمتع هذه الحكومة بالقوة الكافية لإدارة إيران؟

من أجل الوصول إلى القوة والتوافق اللازمين لنجاح حكومة أحمدى نجاد الثانية هناك أربعة تحديات لم تواجهها أى من الحكومات السابقة للجمهورية الإسلامية الإيرانية وهى:

١ – تواجه حكومة أحمدى نجاد معارضة قوية داخل تيار المحافظين، فهناك طيف واسع من الأصوليين ورجال الدين المحافظين يعارضون جماعة محمود أحمدى نجاد معارضة علنية واضحة، لدرجة أن أعضاء دائرة أحمدى نجاد الأساسيين غير مستعدين لتشكيل الحكومة معهم، ولم تكن أحداث إقالة مصطفى بور محمدى، وغلام حسين وزير الاستخبارات، واستقالة محمد صفار هرندى إلا قمة جبل الجليد، ومن أجل أن تنجح الحكومة العاشرة وتتشكل فعليا وتحصل على ثقة البرلمان يجب أن تتمكن من تحويل المعارضة داخل تيار المحافظين إلى درجة من درجات التعاون أو الرضا.

٢ – حكومة أحمدى نجاد الثانية ستواجه مقاومة حادة لاستقرارها من قبل ائتلاف موسع داخل النظام أكبر من ائتلاف الثانى من خرداد، وإن كان يضمه بين جنباته وسيكون أكثر تنظيما وصلابة منه.

وحكومة أحمدى نجاد القادمة تحتاج إلى تحويل هذا النوع من المواجهة والمقاومة إلى معارضة داخل النظام، وإذا لم يستطع أحمدى نجاد تنزيل هذه المقاومة إلى درجة المعارضة، فلن يكون لديه حكومة قوية مستقرة.

٣ – حكومة أحمدى نجاد على صعيد المجتمع الإيرانى، خاصة فى العاصمة طهران ستواجه أمواجاً متتالية من عدم الاستقرار والفوضى، وقد لجأت الحكومة حتى الآن إلى الاستخدام المكثف لقوات الأمن والعمل على إشاعة الرعب لتحجيم هذه الاضطرابات، ولم تقم الحكومة بأى جهد ليتم تحويل حالة الفوضى والاضطرابات إلى حالة عدم رضا ممزوجة بالترقب، وهو ما تحتاجه الحكومة القادمة لتستقر.

٤ – توجه حكومة أحمدى نجاد على المستوى العالمى نوعاً من الخطر السياسى، واستمرار التحديات الثلاثة سالفة الذكر على المستوى الداخلى سيحرم الحكومة القادمة من استمرار علاقاتها التى كانت لها فى الدورة السابقة مع الدول الأخرى، كما أن حرمان الحكومة الإيرانية العاشرة من أدنى مستويات التعاون الدولى الذى كانت تتمتع به فى الدورة السابقة سيزيد

من حدة الصعاب التى ستواجهها على الصعيد الدولى، وستخفض من قدرتها إلى أقصى درجة.

السؤال هنا: إلى أى حد ستنجح الحكومة العاشرة فى تقليص المعارضة لها داخل تيار المحافظين، والمقاومة لها داخل النظام، والاضطرابات الشعبية؟

تقييم مؤيدى حكومة أحمدى نجاد يختلف عن معارضيها فى هذا الشأن. إن مرشد الجمهورية الإسلامية أثناء تنصيب أحمدى نجاد تصور إيران على أنها تشبه إلى حد بعيد جزيرة هادئة ومستقرة، بينما لدى الآخرين تصور آخر، إذ يرى البعض أن الوضع القائم غير مستقر، والبعض الآخر يتحدث عن أزمة، وهناك من يرى أن الجمهورية الإسلامية تتجه إلى الانهيار والسقوط، وتعرض استراتيجيات وتكتيكات لكلا الطرفين على أساس النظرتين السابقتين.

ترى جماعة أحمدى نجاد أن المقاومة من داخل النظام؛ أى ائتلاف الإصلاحيين الموسع وكذلك الاعتراضات الشعبية أمر غير بالغ الأهمية، وأن الأوضاع فى هذين الإطارين تحت السيطرة، أما الخطر الأساسى الذى ستواجهه الحكومة الإيرانية العاشرة يتركز فى المعارضة من داخل التيار المحافظ، فهل ستنجح الحكومة الجديدة فى إقناع المعارضين لها من داخل المحافظين أن سلوكها تجاه الإصلاحيين والمنضمين إليهم من داخل النظام لن يشمل فى الغد الذين أقاموا نظام الجمهورية الإسلامية بمن فيهم شخص المرشد؟

إن اشتراك أشخاص مثل رفسنجانى وخاتمى وكروبى وموسوى فى المصير مع المعارضين القانونيين للنظام، وإن كانوا خارج السلطة، يدق جرس الإنذار والتحذير لكثير من غير الراضين عن أداء حكومة أحمدى نجاد من داخل التيار المحافظ. على هذا النحو سيكون الشغل الشاغل للحكومة العاشرة فى الوقت الحالى هو مخاوف وردود أفعال التيار المحافظ، لكن من أجل تقليص التوتر داخل التيار المحافظ ينبغى أن تعدل الحكومة العاشرة من سلوكها مع الإصلاحيين (المعارضة من داخل النظام). ولأجل تعديل هذا السلوك ينبغى على الأقل قبول مطالبهم الأساسية. إن أمل الحكومة الجديدة منعقد حتى اليوم على الحفاظ على ثقة مرشد الجمهورية الإسلامية، لكن فى الواقع الفعلى على الرغم من أن حسن ظن المرشد تجاه نوايا الحكومة العاشرة له أهمية كبيرة إلا أن هذه الحماية أو التأييد من مصادر القوة وعوامل تثبيت الحكومة الجديدة ليست إلا غطاء المؤسسات الأمنية والعسكرية. إن ماهية وطبيعة سلطة الولى الفقيه فى الوضع الحالى قد اختلفت اختلافاً كبيراً عما كانت عليه فى السنوات الأولى من عمر الثورة، وستكون منصة الحكومة الجديدة فى الأشخاص الذين يجدون المواجهة والإقصاء والإلغاء ونشر الرعب أسهل بالنسبة لهم من التعاون والحوار وخلق الرضا لدى الأطراف المنافسة. لذا، مازال الطريق طويل جداً للوصول إلى حكومة إيرانية قوية منسجمة مع نفسها، ومع المعارضة، وتتمتع بتأييد كافٍ من داخل النظام.

لا يمكن خداع الناس بممارسات غير جدية

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٩/٨/٤

إن إحداث الانتخابات تنذرنا بشكل جاد أن العدو يتربص دوما وان التغافل عن الضربات المحتملة للعدو حتى في أفضل الظروف ستكون خطيرة جدا. وفي هذه الأحداث فان إيمان ويقظة الشعب قد حال دون تحقيق العدو لمآربه وان ممارسات مثل مسجد ضرار وتقليد الإمام الخميني ليس بإمكانها أن تخدع الشعب الإيراني.

لقد اعتبر المرشد أن الشعب الإيراني الأبي هو الفائز في اختبار الانتخابات الأخيرة مشيرا إلى فشل بعض الخواص والنخب السياسية خلال أحداث الشهرين الماضيين، قائلا: في هذه الانتخابات فشل بعض الخواص كما ان بعض الشباب الذين دخلوا الساحة بمصداقية وإخلاص ارتكبوا بعض الأخطاء.

لقد أشاد المرشد مراسم تنصيب الرئيس محمود أحمدى نجاد بحضور اكثر من أربعين مليون ناخب من أبناء الشعب لدى صناديق الاقتراع وخلقهم ملحمة خالدة في هذه الانتخابات مضيفاً انني وتبعا لتصويت الشعب اعين السيد احمدي نجاد رئيسا للجمهورية.

واعتبر خامنئي التصويت الحاسم وغير المسبوق للشعب الإيراني بأنه تصويت لخطاب الثورة الإسلامية المفعم بالعزة ومكافحة الفقر والفساد والتمييز والارستقراطية وبأنه تصويت للعمل الدؤوب والمثابر والصمود بشجاعة امام المستكبرين والسلطويين في العالم.

ورأى أن ظاهرة سيادة الشعب الدينية التي تبين التركيبة الفريدة للحضور الجماهيري في الانتخابات واهتمامه المتزامن بالمعايير الإسلامية هي تلبية لحاجة المجتمع البشري في وقتنا

الراهن.
واعتبر أن النقاش حول أولوية الجمهورية أو الإسلامية بأنه نقاش لصرف الأنظار لا يرجى منه شيئا، منوها بالقول: إن الجمهورية والإسلامية عنصران لا يفترقان لان الاتكال على الناس واحترام مطالبهم وأصواتهم تابع من صميم الإسلام والتعاليم الإلهية.
ورأى أن تداول السلطة والمسؤوليات التنفيذية بكل هدوء بعد الثورة الإسلامية وخلال العقود الثلاثة الماضية بأنه مؤشر على الطاقة الكبيرة التي يتمتع بها النظام الإسلامي في إيران وأضاف قائلا: لقد كان البعض يتصور أن النظام الإسلامي أصبح باليا وسقط في أعين الناس، ولكن الانتخابات الأخيرة وتحطيم الرقم القياسي لمشاركة الشعوب في الانتخابات ونسبة الـ ٨٥٪ من الناخبين كشفت عن حقيقة لامعة هي ان النظام الإسلامي اليوم اكثر نجاحا وقوة على صعيد كسب ثقة الناس وهذه الحقيقة المهمة لا ينبغي اغفالها بسبب بعض القضايا الهامشية للانتخابات.

موسوى يؤسس حزبا

اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٥/ ٧/ ٢٠٠٩

قرر مير حسين موسوى رئيس الوزراء فى فترة الحرب مع العراق، والذى نجح فى الحصول على نسبة مهمة من أصوات الجماهير فى الانتخابات الرئاسية العاشرة، قرر الاستمرار فى نشاطه السياسى بتأسيس حزب جماهيرى ذى تأثير على مجريات السلطة. وقد أعلن فى بيانه الأخير " هناك مجموعة من النخبة يعتزمون التضامن ومتابعة حماية حقوق المواطنين عن طريق تأسيس جمعية قانونية وقد انضممت إليهم، وهو ما يعنى أن مير حسين موسوى قرر فى ثانية خطواته السياسية البدء فى معاودة نشاطه الحزبى بهدف إقامة اتصال عضوى بالجماهير وملايين مؤيديه؛ حيث كان موسوى قد انضم إلى حزب "الجمهورية الإسلامية" الذى تأسس بعد الثورة، وكان يصب انتقاداته الحادة على حكومة بنى صدر، وتمكن من خلعه من رئاسة الجمهورية. وكان آية الله محمد حسينى بهشتى أمينا عاما لهذا الحزب، وكان موسوى من أعضائه المؤثرين مع محمد جواد باهنر وآيه الله خامنئى (المرشد) وهاشمى رفسنجاني. وبالطبع شهد حزب الجمهورية الإسلامية أياما عصيبة مليئة بالتموجات. فمن ناحية، كان بنى صدر الذى كان رئيسا للجمهورية يسعى لوضع كافة المعوقات أمام هذا الحزب وأعضائه البارزين الذين كانوا من أعضاء مجلس الثورة، ومن ناحية أخرى، كانت موجة الإرهاب الذى انتهجته جماعة مجاهدى خلق تستهدف زعماء الحزب. فى تلك المرحلة كان موسوى يتولى إلى جانب عمله الحزبى فى حزب الجمهورية الإسلامية رئاسة تحرير جريدة "جمهورى اسلامي" التى كانت لسان الحزب الذى يعد أول حزب تأسس بعد قيام الجمهورية الإسلامية. ورغم خفوت الحزب بعد عدة سنوات وتضاؤل نشاطه إلا أن العناصر التى نشأت فى ظل الثورة تمكنت بعد فترة من مواصلة عملها الحزبي. وكان عدد من الجماعات التى كانت تقوم بأعمال عسكرية قبل الثورة قد تجمعت تحت مظلة منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، ولكن مجال العمل قد أغلق أمامهم بسبب وقوع الحرب من جهة، وبسبب أحداث الستينيات(*) من جهة أخرى. كما أوقفت منظمة مجاهدى الثورة نشاطها بسبب الخلافات الداخلية. كما لم يكن لجمعية علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز) نشاط خاص بها، ولم يكن حزب الجمهورية الإسلامية ولا غيره يحاول إشعال شمعة. وبعد تفاقم الخلافات فى روحانيت مبارز بسبب الانتخابات البرلمانية فى ثمانينيات القرن العشرين قام عدد من علماء الدين ومنهم مهدى كروبى، والسيد محمد خاتمى، وموسوى خوئينى ها، ومحمد رضا توسلى، وإمام جمارانى بإنشاء جمعية علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) ليتابعوا نشاطهم السياسى من خلالها.
مع هذا أخذ رفسنجانى مع توليه الحكومة على عاتقه مهمة الارتقاء بالعمل الحزبي، فأسفرت الجهود المبذولة فى هذا الصدد عن تأسيس حزب كوادر البناء على أعتاب البرلمان الخامس، وهو حزب صناعة حكومية، فقد كان كل من أمينه العام وغيره من الأعضاء على صلة وثيقة بحكومة رفسنجاني. وربما كان هذا الأمر نموذجا للحكومات التالية فولد حزب المشاركة فى ظل حكومة السيد محمد خاتمى، وكان معظم أعضائه لهم دور مؤثر فى الحكومة، بل إن محمود أحمدى نجاد عمل منذ أربع سنوات على ترقية لجنته الانتخابية التى كان يطلق عليها (عبير الخدمة) إلى درجة الحزب السياسى ليكون أحد أضلاع حملته الانتخابية. ولكن أعضاء هذه اللجنة لم تكن لهم جذور حزبية فلم يتمكن أى منهم من العثور على موقع بين زعماء اليمين، ولكن الحياة الحزبية فى إيران شهدت منذ أربع سنوات حادثا جديدا، فقد أعلن مهدى كروبى

وحده قيامه بتأسيس حزب سياسى، بل إن رفسنجانى نفسه كان يتحدث عن "جبهة الاعتدال" التى تضم كلاً من أيده فى المرحلة الثانية للانتخابات، ولكن رفسنجانى أبدى ضعفا فى تأسيس هذه الجبهة بنفس قدر الجدية الذى أبداه كروبى فى تأسيس حزب "الثقة الوطنية".

وبعد أشهر قليلة من انتخابات الرئاسة قام كروبى بتأسيس الحزب والحصول على ترخيص جريدة وبدأ يعمل على تأسيس محطة تليفزيونية فضائية باسم "صبا"، كما حاول المحيطون بأحمدى نجاد تأسيس حزب صناعة حكومية، ولكن لأن زعماء اليمين لا يعترفون بشرعيتهم ولا يعتبرونهم عناصر تنظيمية لم تتمكن الحكومة التاسعة من تأسيس حزب مؤثر. ولهذا انتهجت سياسة الابتعاد عن الأحزاب وعملت على المضى فى طريقها بعيدا عن الأحزاب القائمة كلها، ولكن الحكومة احتاجت إلى شخصيات حزبية فى انتخابات المجالس المحلية الثالثة وبعدها فى انتخابات البرلمان الثامن لكى تتمكن من توظيف هذه الشخصيات فى اللوبيهات السياسية. ولهذا تركزت جهود الحكومة فى الالتفاف حول بعض الأحزاب مثل حزب "المؤتلفة" واستغلال عناصره فى البرلمان والأحزاب على وعد منحه منصب فى الحكومة.

موسوى يؤسس حزبا:

فى انتخابات الرئاسة الأخيرة كانت هناك شخصيات كبيرة نزلت إلى ساحة المنافسة مثل مير حسين موسوى، ومهدى كروبى، ومحسن رضائى، ولكن كلا منهم كان يمارس نشاطه الحزبى بمفرده، وكانت بعض الأحزاب تبدى ميلا إلى تأييدهم. وكانت أحداث الانتخابات وما تليها نقطة التحول التى جعلت موسوى يقرر الوقوف على أقدام المواطنين الذين منحوه أصواتهم للدفاع عن هذه الأصوات، ومن هنا وجه جهده إلى تأسيس حزب سياسى تحددت بعض توجهاته من الآن. وقرر حزب موسوى الذى لم يتم اختيار اسم له حتى الآن أن يضع "تطبيق المبادئ الدستورية المعطلة" أجندته فى هذه المرحلة. ورغم أن موسوى قد وعد بتأسيس الحزب السياسى الجماهيرى، ولم يدل بأى تصريح حول أعضائه ولكن يمكن توقع الأشخاص الذين يمكن أن ينضموا إلى هذا الحزب. فطوال حملته الانتخابية كان موسوى يتحدث عن دائرة المحيطين به ولم يصفهم فقط بـ "الأطهار"، بل وصفهم بأنهم أشخاص موثوق فيهم لا تشوبهم أى شائبة مالية أو سياسية. وكان من بين المحيطين بموسوى فى حملته الانتخابية، وكانوا يشكلون الحلقة الأولى لمعاونيه كل من محمد رضا حسينى بهشتى، وعليرضا حسينى بهشتى، وبيجن نامدار زنجنه، وأبو الفضل فاتح، وقربان بهزاديان نجاد، وعلى عرب مازار.

ومع هذا إذا تشكل حزب موسوى الذى من المحتمل أن يتخذ شعارا أخضر اللون فإنه لن يقتصر على هؤلاء الأشخاص، فبطبيعة الحال يمكن أن ينضم إلى حزب موسوى الأخضر بعض أعضاء الأحزاب الأخرى بعد انفصالهم عن أحزابهم. وربما يجد كل من حزب المشاركة ومجاهدى الثورة- وهما الحزبان اللذان كانا يؤيدان موسوى فى الانتخابات بكل قوتهما- بعض أعضائهما فى حزب موسوى. ويشهد المناخ السياسى تحولات جديدة فيما يتعلق بالأحزاب. لا شك أن حزب موسوى الأخضر سوف يقف مع حزب كروبى "الثقة الوطنية" فى مواجهة أحزاب وجماعات الثانى من خرداد الأخرى بسبب ما حدث فى انتخابات الرئاسة الأخيرة.

إذا كان موسوى يريد تأسيس الحزب فإنه بالطبع مضطر مرة أخرى إلى الذهاب إلى مقر وزارة الداخلية، وهو المقر الذى لا يحمل له ذكريات طيبة، ويمكن أن يحدث هذا قبل انتهاء ولاية الحكومة التاسعة، لأنه إذا كان لا يعترف بشرعية رئاسة أحمدى نجاد للحكومة العاشرة فإنه يعترف بشرعية رئاسته للحكومة التاسعة، ولهذا فإنه ليس من المستبعد أن يحصل حزبه الأخضر على الترخيص قبل انتهاء ولاية الحكومة التاسعة ليعلن عن وجوده فى قالب جماعة اقتصادية سياسية. وبالطبع يمكن أن يفضل موسوى ورفاقه ترقية جمعية التوحيد والتعاون التى تعمل منذ سنوات عدة إلى مستوى الحزب السياسي. ولهذا يجب أن ننتظر حتى نرى ما سيفعله موسوى ورفاقه،رغم أن ما سيفعلونه لن يمر دون رد فعل.

رد فعل معارضى موسوي:

من المؤكد أن معارضى موسوى يعملون فى هذه الأثناء على الحيلولة بينه وبين تحقيق أهدافه، فقد وصفت صحيفة كيهان التى يعمل بها بعض أعضاء حكومة أحمدى نجاد وتتمتع بدعم الحكومة قيام موسوى بتأسيس حزب سياسى بأنه "طابور خامس" سوف يستغل "النار الكامنة تحت الرماد".

ويرى حسين شريعتمدارى مدير صحيفة كيهان أن موسوى يسعى إلى الحفاظ على "النار تحت الرماد وإبقائها كدمل متقيح وغير مفتوح لإثارة الفتنة فى المستقبل"، ولهذا وصف بيانه الأخير بأنه "مشروع أملاه عليه الأمريكيون"، وأن هدفه هو "الهرب من العقاب على جريمة قتل الأبرياء ولعب دور الطابور الخامس لأمريكا"، وهو لا يكتفى بوصف تأسيس موسوى لحزب سياسى بأنه غير قانونى، بل يقول "إن الحزب الذى أعلن السيد موسوى عن تأسيسه فى بيانه الأخير لا يمكن أن يكون قانونيا لأن أعضاءه الأساسيين مثل السيد موسوى والسيد محمد خاتمى متهمون بارتكاب جرائم".

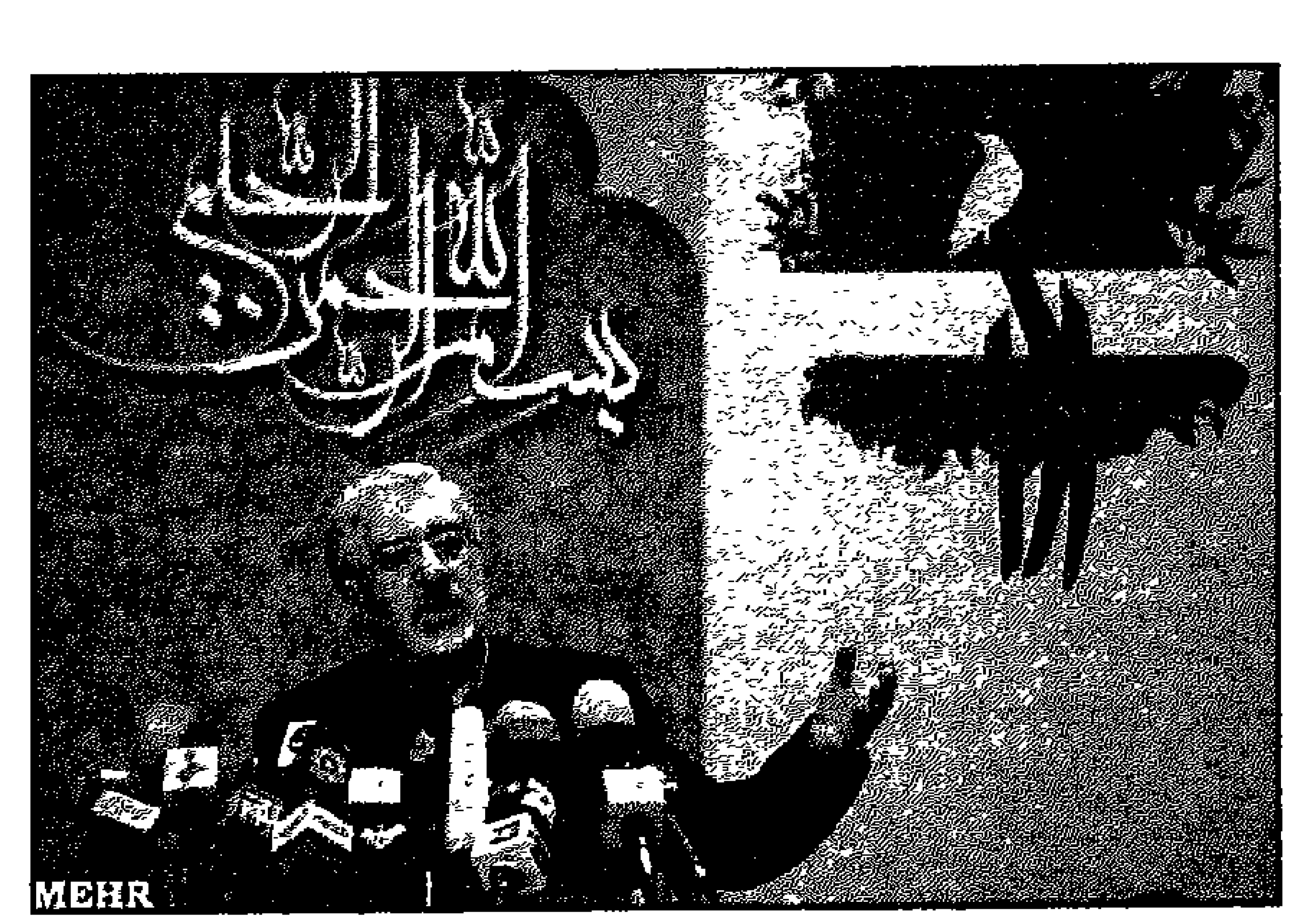
ويعتقد كاتب افتتاحيات كيهان أن حزب موسوى غير قانونى استنادا إلى ضرورة اقتلاع عين الفتنة، ومن هنا فإن الواضح أن مرحلة جديدة من المواجهة مع موسوى سوف تبدأ سريعا ولا يعلم أحد إلى متى ستستمر.

ادعاءات موسوى كاذبة

وطن امروز (وطن اليوم) ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٩

تفرض الاعتراضات الخاصة لبعض المرشحين لرئاسة الجمهورية بعد إعلان نتائج التصويت فى هذه الانتخابات، بعض الإيضاحات الخاصة.

كل المرشحين المشاركين فى الانتخابات الرئاسية يمكنهم طبقا للدستور أن يقدموا اعتراضاتهم الى مجلس صيانة الدستور، حتى يستطيع خبراء المجلس بحث هذه الشكاوى وتقديم نتائجها للمرشحين المعترضين.



أما المرشحون المدعون فقد اختاروا الخروج على القانون والدستور وأثاروا الجماهير والشارع الإيرانى، وفى هذا الشأن كان حديث الدكتور عباس على كد خدايى المتحدث الرسمى لمجلس صيانة الدستور الذى أكد أن خلال الأيام العشرة الماضية تمت تحقيقات دقيقة من قبل مجلس صيانة الدستور وطبقا لنتائج هذه التحقيقات فإن كل المخالفات التى تمت خلال الانتخابات الرئاسية الماضية تعد مخالفات بسيطة وعادية وحدثت فى كل الدورات السابقة، لكن لم يشاهد أى انحراف متعمد أو أى مخالفة مقصودة فى هذه الانتخابات.

وطبقا للدستور فإن لمجلس صيانة الدستور مهلة عشرة أيام على أقصى تقدير من أجل بحث صحة الانتخابات، وبناء عليه، فإن أربعاء الأسبوع الماضى هو آخر هذه المهلة وكان يجب أن تعلن نتيجة الانتخابات رسميا والرد على الشكاوى المقدمة.

ومع هذا فإن رسالة آية الله أحمد جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور، إلى المرشد الأعلى للجمهورية بشأن مطالبته بالموافقة على مد المهلة القانونية خمسة أيام أخرى لإعادة دراسة وبحث هذه الشكاوى، ومن ثم موافقة المرشد الحكيم للثورة على المطلب، عملت على تأجيل إعلان نتائج التحقيقات الى يوم الاثنين من الأسبوع الجارى.

وحول السبب وراء الموافقة على مد المهلة القانونية، أكد كدخدايى أن ذلك تم من أجل "المصلحة" و"الثقة" مؤكدا أن العمل كان منتهيا تقريبا فى المدة المقررة قانونا.

إن مجلس صيانة الدستور منذ اليوم السابق للانتخابات كان يقوم بمهامه من خلال المراقبة الدقيقة لسير العملية الانتخابية، وكانت عمليات التصويت تتم تحت مراقبة مجلس صيانة الدستور.

وقد أجاب كد خدايى بشكل قاطع، أنه لم يحدث تزوير فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وفى كل مراحل العملية الانتخابية وحتى الآن لم تشاهد أى مخالفة متعمدة أو قصور مقصود، وأوكد أن الانتخابات الأخيرة من أنزه الانتخابات فى تاريخ الجمهورية الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس صيانة الدستور قد سعى خلال هذه الانتخابات الى استخدام أحدث أساليب المراقبة والمتابعة من أجل منع أى قصور أو مخالفات، ومن أجل اطمئنان الشعب أكثر لصحة النتائج المعلنة. وبناء عليه، فإن مجلس صيانة الدستور قد قام بواجبه لمنع أى اخطاء ولدينا قناعة تامة بصحة هذه الانتخابات.

وردا على ادعاء أحد المرشحين بأن عدد المصوتين فى سبعين حوزة أكثر من عدد من يحق لهم التصويت، أكد "كد خدايى" أنه لا يوجد مانع من الناحية القانونية أن يكون عدد المصوتين فى دائرة انتخابية أعلى ممن يحق لهم التصويت خصوصا انتخابات رئاسة الجمهورية، لأن للمواطنين حرية التصويت فى صناديق الاقتراع طالما أنه لم يدل بصوته فى دائرة أخرى. وطبقا لما أكده كد خدايى فإن عدد هذه الحوزات قليل جدا.

ثانيا: إن الإجابة والرد على هذا التساؤل منطقى وقانونى.

ثالثا: إن الأمر نفسه حدث فى كل الانتخابات السابقة.

وفى الوقت ذاته فإنى أؤكد أنه إذا كانت هذه الأصوات

الزائدة سببا فى المخالفات الواقعة، فإن مجلس صيانة الدستور سيتصدى لها على الفور، وأؤكد مرة أخرى أن التحقيقات التى قام بها محققو مجلس صيانة الدستور أكدت أنه لم تحدث مخالفة متعمدة فى هذا الشأن.

وردا على الاعتراضات المطروحة من السيد " مير حسين موسوى " المرشح للرئاسة، فقد أكد المتحدث الرسمى لمجلس صيانة الدستور أن الشكاوى والاعترضات المرسلة من قبل المرشح قليلة جدا، وأغلبها يتعلق بالمسيرة التنفيذية والتنظيمية للانتخابات، وقرار فحص هذه الشكاوى قد صدر وتأكدنا أن أغلب هذه الشكاوى غير سليمة.

وحول شكواه من اخراج مندوبيه من اللجان الانتخابية، فقد تأكدنا من خلال مراقبى مجلس صيانة الدستور فى اللجان نفسها أن هذا الأمر لم يحدث، وأن ادعاءاتهم غير سليمة.

وطبقا لهذا، فإن هذه الأمور تعد فرعية، وليست مؤثرة فى النتائج، وقد تحققنا من عدم صحتها.

وردا على الشائعات الخاصة بمعدل طبع استمارات التصويت، أكد " كد خدايى " أن عدد الاستمارات المطبوعة كان ٦٠ مليون استمارة، وقد اطمأن مجلس صيانة الدستور من هذا العدد عبر ارسال مندوبيه الى وزارة الداخلية وإحصاء الاستمارات الموجودة فى الوزارة والموجودة باللجان، بالإضافة الى البطاقات الموجودة بصناديق الاقتراع، وتم تقديم تقرير بالأمر إلى المجلس الذى أكد عدم صحة الشائعة.

وحول قلة بطاقات التصويت فى اللجان، فإننا واجهنا هذا الأمر فى دائرتين نظرا للإقبال الكبير من الشعب، وتأخرت عملية التصويت فى هذه اللجان مابين ٢٠ إلى ٤٠ دقيقة.

وبالنسبة لشكوى بعض المرشحين من الساحة السياسية قبل الانتخابات، فإن هذا الأمر لا يخص مجلس صيانة الدستور، كما أؤكد أن هذا الأمر غير صحيح، والدليل على ذلك الحضور الكبير للشعب، ولا أعتقد أن الساحة السياسية قبل الانتخابات من الممكن أن تكون سببا فى تزوير الانتخابات. وأخيرا أؤكد أن كل شكاوى المرشحين قد بحثت بعناية، وسوف ينشر تقرير الرد على هذه الشكاوى عقب انتهاء المهلة القانونية.

روانبخش: هاشمى رفسنجانى بهذه المسيرة سيلاقى نفس مصير منتظري

■ موقع: فرارو (التقدم) http: //www.fararu.com
٢٠٠٩/٧/٢٢

من بين رجال الدين المؤيدين لأحمدى نجاد يعد حجة الإسلام قاسم روانبخش وجها مميزا، وهو من تلاميذ آية الله مصباح يزدى. وعلى مدى الأربع سنوات الماضية وبعد أن أعلن آية الله مصباح يزدى تأييده الرسمى لأحمدى نجاد، أصبح روانبخش من أوفى رجال الدين لرئيس الحكومة التاسعة، وهو يصر إصرارا بالغا على بقاء حكومة أحمدى نجاد. وفى هذا السياق تم إجراء هذا الحوار معه:

- أشار مقام الزعامة فى بيان يوم الاثنين إلى دور النخبة البارز هذه الأيام، وأكد على أن تحاسب هذه الطبقة بشكل ما على كلامها وسلوكها. ما رأيكم فى بيان مقام الزعامة، وما السبل التى يجب على النخبة أن تستخدمها لتحقيق ما أشار إليه الزعيم؟

* حسن! كما تعلمون يوجد فى كل مجتمع أن عامة الشعب تتأثر بخاصته، خصوصا أن فكر الخاصة من الممكن أن يكون له دور أساسى ومرجع لرسم مسيرة تحرك الشعب.

ومنذ عدة أعوام أشار مقام الزعامة فى بحث مفصل عن دور الخاصة والعامة والعلاقة بين هاتين الطبقتين، إلى أنه فى صدر الإسلام كانت انحرافات العامة ناجمة عن انحراف الخاصة.

ومن المؤكد أننى أومن أن آحاد الأمة، خلال الأعوام الأخيرة باتباعهم لكلام الامام أن وقفوا وراء الولى الفقيه وحتى لا يتعرض النظام والبلاد لمكروه قد شقوا طريقهم فى هذا الإطار، بمعنى أنه كلما أصابهم شك أو كانت هناك تحليلات مختلفة صبروا حتى يقوم مقام الزعامة بتحليل القضايا، ثم يؤيدون مواقفه، لكن فى الانتخابات الأخيرة شاهدنا سلوكيات أخرى، أى أنه بعد حديث مقام الزعامة فى خطبة الجمعة بعد الانتخابات والذى أكد فيه على إنهاء مظاهر اللجوء إلى الشارع، وأكد على تطبيق القانون بدقة، جاء بعض السادة مثل السيد موسوى والسيد كروبى، بقولهم إننا طبقا للمادة ٢٧ من الدستور نريد أن نقوم بتجمعات فى الشارع.

وفى هذا الصدد، لدينا خطبة السيد رفسنجانى التى من المؤكد- على الرغم من الدعايا الواسعة لحشد الأنصار والاتباع فى هذه الصلاة- لم تكن ناجحة، وحتى إذا لم يأت المصلون، فى الواقع هذه القضايا هى اختبار للنخبة فى المرحلة التاريخية الأخيرة، ومن الممكن التركيز عليها باعتبارها نماذج واضحة

لأقوال وأفعال النخبة.

على النخبة، كما أكد مقام الزعامة، أن تعلم أن الإخفاق فى امتحان هذه المرحلة، هو إخفاق تام لا يجبر، ولهذا أتوقع لو أن السيد رفسنجانى سيواصل المسيرة التى انتهجها سيكون مصيره مثل مصير منتظري، ويجب التذكير أن منتظرى سقط سقوطا مدويا حتى لم يستطع أن ينهض من كبوته، وكل من سقط من عين الله يسقط من عين الأمة.

- السيد روانبخش أليس استخدام المادة ٢٧ وإقامة التجمعات السلمية مطلبا قانونيا؟

لو كانوا سمحوا لهم لما استطاعوا أن يحشدوا شخصا، فى صلاة الجمعة التى حولوها إلى اجتماع سياسي، تجمع نحو ألفين أو ثلاثة آلاف شخص فى الشوارع المجاورة وتظاهروا.

وزارة الداخلية لم تعطهم تصريحا بسبب أنها تعتقد أنهم لن يحافظوا على أمن هذه المسيرات، وسيتولى المندسون إدارة الأوضاع، وقد أثبتت الأحداث أن وزارة الداخلية كانت على صواب عندما امتنعت عن إعطاء تصريح لمسيرة موسوى وكروبي.

- فى قم، اعترض آية الله استادى فى خطبة الجمعة، أنكم قمتم بمسيرات من دون الحصول على تصريح بذلك وقال هذه تصرفات استبدادية، وخيانة للزعامة....

* كان معنا تصريح كنا قد حصلنا عليه من المحافظة (دار البلدية) ونشرناه على مواقع الانترنت مثل موقع (رجا نيوز).

- السيد روانبخش أنت متهم بتوسيع فجوة الخلاف بين الحكومة والمؤسسة الدينية وفى هذا الإطار توجد شكاوى كثيرة من جانب مراجع التقليد....

* الحكومة التاسعة كانت فى حالة ود مع المؤسسة الدينية، وهى الحكومة الأولى والوحيدة التى أنشأت مركز اتصال مع المؤسسة الدينية، وانعقد مجلس الوزراء ذات مرة بحضور أئمة الجمعة، فهى على علاقة جيدة مع المؤسسة الدينية، وأعتقد أن بعض الأشخاص فى قم ينشطون فى مجال تخريب العلاقة بين الحكومة والمؤسسة الدينية، وفى القريب العاجل سينكشف أمرهم.

- موضوع تعيين السيد مشائى فى منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية أثار خلافات كثيرة بين الحكومة والأصوليين ورجال الدين، باعتباركم أنصارا، ألم تسعوا لحل هذه المشكلة؟

* بخصوص السيد مشائى موقفنا واضح، وقد أعلنا قبل الانتخابات أننا مع السيد أحمدى نجاد، ونحن نراه شخصا جديرا برئاسة الجمهورية، لكن باعتبارى شخصا قمت على مدى عدة أشهر بالدعايا لانتخابه مرة ثانية أعارض هذا الأمر.

- أى أنكم ستتخذون خطوات؟

*** نعم! سنعمل على عزله، وسنصل إلى نتيجة إن شاء الله.**

ردود فعل على مواقف رفسنجانى فى صلاة الجمعة بطهران

■ حسين شريعتمداري ■ كيهان سايت: فردا (المستقبل) ٢٠٠٩/٧/١٨

"لم يقل رفسنجانى فى صلاة الجمعة أى كلام يحظر تجمع أنصار موسوى وما يقومون به... إنه يريد أن يستغل أى فرصة لتحدى نتائج الانتخابات" ... "قال رفسنجانى الشعب لا يثق فى النظام"... "يجب أن تزال الشكوك التى تحوم حول الانتخابات"... "كانت هذه أول مرة يتحدث مسئول رفيع المستوى فى إيران عن الأزمة" و... هذه الاقتباسات أجزاء من تقارير وأخبار تناقلتها وكالات الأنباء الأجنبية مباشرة بعد أن انتهى السيد رفسنجانى من خطبة الجمعة كل بحسب توجهها مستندين بذلك الى تشويه صورة الجمهورية الإسلامية الإيرانية!

جدير بالذكر أن السيد رفسنجانى قد أكد فى خطبة الجمعة على تجنب ما من شأنه أن يؤدى إلى الاصطياد فى الماء العكر من جانب أعداء الإسلام والثورة!

أقيمت صلاة الجمعة فى طهران كما كان متوقعا، وكما كتبت صحيفة (كيهان) فى افتتاحية الخميس عن التنظيم العام وبعض مشاهدها. فعلاوة على الجموع الغفيرة المؤمنة والثورية التى تشارك كل أسبوع فى المراسم السياسية- التعبدية حضر عدة آلاف من الأشخاص ذوى المشارب الأخرى، وطبقا لما ما هو مؤكد وموثق من أخبار جاء بعضهم من مختلف أنحاء طهران والمحافظات المجاورة لها.

هذه المجموعة تشترك فى ثلاث خصائص تفيد بوضوح عن تنسيق مسبق فيما بينهم؛ الأولى، أنه تقريبا لا يشارك أى منهم

فى الصلاة، ومن بين الذين كانوا يصلون كان البعض يصلى وهو ينتعل حذائه! والبعض الآخر ... ! الثانية، كلما كان السيد رفسنجانى يتحدث عن بكلام ضد الانتخابات الأخيرة - وأمثلة ذلك كثيرة - كانوا يستقبلون كلامه بالشعارات (هاشمى هاشمى نحن نؤيدك)، وأحيانا كانوا يصفقون ويطلقون الصفارات. فى كل هذه المواضع كان المصلون يحافظون على هدوئهم بتجاهل هذه الجماعة وفقط كانوا يرددون (نحن لسنا أهل الكوفة، سيبقى على وحيدا)، (الدم الذى يجرى فى عروقنا فداءً لزعيمنا) وأعربوا عن اعتراضهم على هذه الفئة بإطلاق الصيحات العالية وكانوا يؤكدون على هويتهم الإسلامية والثورية، وأحيانا كانوا يرددون شعارات الموت لإسرائيل الموت لأمريكا، وكأن المصلون بذكائهم يريدون أن يوصلوا رسالة للمحتجين بأنهم يعرفون من يقف خلفهم والعامل الأساسى فى هذه الفتنة ويحذرونهم من الانصياع لأعوان الأجانب وأذيالهم فى الداخل.

طلب السيد رفسنجانى فى بداية الخطبة الأولى من الأشخاص الذين كانوا داخل فناء الجامع أو خارجه ويطلقون الشعارات أن يراعوا حرمة وقدسية صلاة الجمعة، لكن أيا منه لم يلتفت إلى هذا الطلب. ومن المؤكد أن السيد رفسجانى أيضا بكلامه الذى كان فى كثير من المواضع ترجمة أخرى لهذه الشعارات الخارجة كان يهيئ المجال لخروج هذه الجماعة على التقاليد!

وبالنسبة لشعب إيران الإسلامية الأصيل، والذى يمثله مقيمو صلاة الجمعة كان الأمر مريرا، إذ يُرى السيد رفسنجانى بالنظر إلى تاريخه الثوري - طبقا لقوله ٦٠ عاما - فى موقف يكون أنصاره على هذه الشاكلة.

السيد رفسجانى على الرغم من أنه معروف كسياسى مخضرم، لكنه للأسف ومع الاعتذار لم يبد فى خطبة الجمعة على هذا المستوى المعروف عنه! فتقريبا فى كل كلام كان يورده عن الانتخابات كان يكرر نفس الادعاءات غير المبررة للأشخاص الذين ليس لديهم أى دليل أو سند على ما يذهبون إليه، ولا يردون على أى مطلب أو دعوة رسمية من جانب الجهات المسئولة لتقديم الأدلة والوثائق التى تثبت حدوث تزوير فى الانتخابات ولن يردوا!؟... الرد واضح نظرا لأنهم لا يملكون أية وثائق لا يذهبون بعيدا عن دائرة الادعاء.

أشار السيد رفسنجانى فى بداية كلامه إلى ضرورة سيادة القانون وأكد على ذلك "علينا جميعا أن نتحرك فى إطار القانون. ولو تجاوزنا حدود القانون فلن يكون لدينا أى حد نقف عنده. يجب أن نحل قضايانا ومشاكلنا بالقانون، ولو أن البعض غير راض بهذه القوانين يجب أن يعمل على إصلاحها، ولا بد أن تحل هذه القضايا يوما ما، لكننا سنجعل القانون إطارا لنا".

يبدو من كلام السيد رفسنجانى الذى طرحه فى بداية الخطبة أنه يحمل فى طياته أملا بأنه سيدين الخارجين على القانون وينتقد أعمالهم غير القانونية الباعثة على الاضطراب وعدم الاستقرار بعد الانتخابات، لكن سرعان ما يتبدد هذا الأمل ففى بقية كلامه ليس فقط يخرج على ما قاله، بل يؤيد صراحة الخارجين على القانون. وبدلا من أنه - طبقا لوجهة نظره - كان يجب أن يدعو مدعو التزوير فى الانتخابات إلى الاحتكام للقانون، وللأسف لم يفعل! وكان يجب أن يدين أعمال الشغب فى الشوارع وقتل وجرح الأبرياء ونهب الأموال وإشعال النار فى الأموال والأماكن العامة، لم يفعل أيضا، بل بشكل غير مباشر ولم نقل بشكل صريح أيد كل أشكال الخروج على القانون، وفى نفس الوقت قال إنه لن يستخدم منبر الجمعة للترويج لأى أفكار فئوية أو حزبية! ويجب القول بداية أن تصريحاته كانت انحيازاً واضحا لتيار سياسى خاص، إنه التيار السياسى الذى أثبت هذه الأيام أنه قلما يتمسك بالقانون... أليس كل هذا يدعو للأسف؟! وهل هناك قوانين أخرى غير دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية يراها جناب السيد هاشمى رفسنجاني؟!

٥- أشار إلى عدة أمثلة تاريخية منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، والإمام على عليه السلام، والإمام الخمينى ومدى ما كان يوليه هؤلاء العظام من اهتمام بالشعب ومكانة الأمة فى النظام الإسلامي، وهو كلام حق لكن، مقارنته بهذه النماذج والظروف الحالية هى للأسف (قياس مع الفارق)، ويجب سؤاله بتواضع واحترام أليس شعب إيران من وجهة نظر السيد رفسنجانى شعبا؟! أو ليس طبقا لما نقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم والإمام على كرم الله وجهه والإمام الخميني، لا يجب احترام حق هذا الشعب؟ بناء على هذا لماذا لا يرضى بالاختيار القانونى للشعب؟ ويتجاهل حق ٤٠ مليون مسلم شارك فى التصويت؟!

٦- لقد اشتكى خطيب الجمعة المبجل من مجلس صيانة الدستور قائلا لماذا لم يستخدم المجلس فرصة الـ ٥ أيام! ولكنه لم يشر إلى نقطة بديهية وخبر موثق أعلن عدة مرات، وهو أن المجلس وجه الدعوة لكل مرشحى الانتخابات للحضور والإشراف على إعادة فرز ١٠٪ من صناديق الاقتراع، وأن يرسلوا ممثلين عنهم، بل وامتنع بعضهم خلافا لما وعد به عن إرسال ممثلين نيابة عنه، هذا التصرف لا يعنى شيئا إلا أنهم لا يملكون أى سند أو حجة على ما يذهبون إليه من حدوث تزوير وخلافه فى الانتخابات.

٧- وصف السيد رفسنجانى الظروف الحالية بـ(الأزمة) وتناقلت وكالة الأنباء الغربية والفضائيات، ومن بينها فضائية (فرانس ٢٤) هذه الجملة بصياغتها التى تناسب توجهها وأعلنت (هذه هى المرة الأولى التى يتحدث فيها مسئول رفيع المستوى عن الأزمة)! من المؤكد أن السيد رفسنجانى يعرف جيدا تعريف الأزمة ويعلم أن الثلاث كلمات (أزمة)

و(التأزيم) و(الفتنة) يوجد بينها اختلاف كبير، والفتنة من خصائصها إثارة الغبار وجعل الساحة مضببة (ضبابية)، والفتنة هى الكلمة الأكثر توصيفا للظروف الحالية، ومن المؤكد أنه طبقا لما قاله الإمام على كرم الله وجهه عندما تنقشع الغمة وتهدأ الفتنة ويصفو الجو لن يخفى الحق والباطل على أعين الناس، ولن يستطيع مثيرو الفتنة البقاء وراء الستار.

والأزمة لو أنها موجودة فهى بين الأشخاص الذين يحيكون المؤامرات لفترة الرئاسة القادمة، والتى جعلتها المشاركة الشعبية الجارفة أحلاما تذروها الرياح، وما يدعو للعجب والدهشة من السيد رفسنجانى لماذا يصف أزمة الأشخاص الذين لا يكنون له أدنى ود أو إخلاص بأنها (أزمة) فى المجتمع الإسلامى الإيراني؟!

وأخيرا الأمل معقود على أن يلتفت السيد رفسنجانى إلى حقيقة أن أحداث اليوم ليست أحداث صراع وتنافس بين جناحين، بل إن الأعداء فى الخارج وبعض أذنابهم فى الداخل قد استهدفوا النظام الإسلامى والثورة والإمام، وبناء على هذا، ينتظر من السيد رفسنجانى ألا يقدم الفرصة لأعداء الإمام وإيران الإسلامية والثورة.

تحليل الانتخابات الرئاسية العاشرة فى حوار لجريدة (جوان) مع الدكتور أمير محبيان

لم يكن موسوى المعلم الجيد لدرس الديمقراطية

■ محمد خداكرمى ■ جوان (الشباب) ٢٠٠٩/٧/١٢

- السيد أمير محبيان/ فى ٢٢ خرداد شاهدنا انتخابات عظيمة، لكن وقعت على هامشها أحداث مريرة. برأيكم ما الذى أدى إلى نشوب هذه الأحداث؟

* يجب الأخذ فى الاعتبار عدة نقاط: سلسلة الإجراءات الأمنية القائمة على حقوق الشعب والتى لا مشكلة فيها. سلسلة الأحاديث التى تقال بناء على حقوق الشعب، والتى لا مشكلة فيها أيضا، إلا أنه يجب بحث منطق القضية. نحن كانت لدينا انتخابات، وبالتالى أصبح لدينا مرشحين، ولأول مرة انعقدت مناظرة فى وسائل الإعلام الوطنية، وهو أمر جديد للغاية ليس له مثيل من قبل، وكان الإطار النظرى الذى تدور فيها أمرا طيبا؛ أى أن المناظرة ستؤدى إلى جذب اهتمام الكثير من الشعب، وسترفع من رصيد الإعلام الوطنى بأنه صاحب رسالة ومحايد، لكن قيل فى هذه المناظرات كلاما لم يكن جيدا على الإطلاق؛ أى أنه فى المناظرة يجب أن يدور الحديث حول الأداء ونوضح النقاط الإيجابية، بل ويكون هناك نقد متبادل لكن لا يجب أن نشوه أطر المبادئ والأخلاق وهذا للأسف ما حدث وتم التشويه. وهذه المسألة قد تحدث فيها مقام الزعامة ووجه انتقادات لكلا الجانبين. وهذه نقطة جديرة بالأهمية وربما تكون هذه الأقوال قد أدت إلى أن يتجمع حشد كبير من الشعب تأييدا لكلا المرشحين بشكل خاص ويعبر عن وجهات نظره فى الشارع بأشكال مختلفة. وأنا لم أحبذ الكثير مما قيل، حيث تنسب ثورة مخملية لفريق ما، هذه هى أساليبهم الدعائية التى نزلوا بها إلى الساحة ليعبروا عن وجهات نظرهم. وقد رأيت نقاطا كثيرة إيجابية تدل على نضج التجربة الديمقراطية فى إيران، رأيت أن هناك جمعا غفيرا من مؤيدى أحد المرشحين وقد احتشدوا فى مسجد، وفى نفس الوقت كان هناك فى الشارع حشدا هائلا يناصر مرشحا آخر، وفى مرحلة ما اندمجوا فى بعضهم بعضا؛ أى أنهم فى وقت انتهاء عملهم نزلوا إلى الشارع ووصلوا فى وقت واحد ولم يكن هناك أى اشتباك. كان الاختلاف فى وجهات النظر. بالنسبة لنا راينا مشاهد كثيرة بهذا الشكل، لكن كان الأشخاص يقفون ضد بعضهم بعضا ودائما ما كان الأمر ينتهى إلى حالة من التوتر. لقد كانت هذه التجمعات لافتة للغاية وكشفت عن مدى سمو ثقافة ورؤية الشعب.

الجميع كان على مستوى المسئولية بالفعل. انعقدت الانتخابات، وقبل الانتخابات أطلق البعض سلسلة من التحذيرات أنه من الممكن أن يحدث تزوير، البعض كان قد قال لم يحدث تزوير. وهذا ليس فيه مشكلة. انتهت الانتخابات وأعلنت النتيجة. كانت إلى حد ما صدمة للبعض، كانوا يتوقعون أنهم حتما سيفوزون لكنهم لم يفوزوا، كانت لهم توقعات بالنسبة للأصوات لم تصل إلى نتيجة. وليس فى هذا الأمر مشكلة أيضا. على أية حال، يحدث مثل هذا الأمر. تصل معلومات مختلفة إلى أشخاص مختلفين، من الممكن على أساسها أن يصدروا أحكاما مختلفة. احتجوا حتى الآن على أن

هذه المسألة قانونية، لهم حق الاعتراض ومن حقهم أن يقولوا حدث تزوير، وأن يرجعوا إلى الجهات القانونية وتقوم هذه الجهات بالتحقيق فى المسألة، لكن منذ هذه الخطوة وما تليها تبدأ الإشكاليات، أحد هذه الإشكاليات أن يطالب أحد المرشحين المحترمين بالإلغاء الكامل للانتخابات.

– هل المطالبة بالإلغاء من دون استكمال المراحل القانونية يكون صحيحا؟

* الإلغاء الكامل للانتخابات من الممكن أن يكون مرحلة تالية لعملية بحث وتحقيق لا أن يكون خطوة مبدئية، أى أنكم تستطيعون أن تتقدموا بطلب التحقيق فى المخالفات. عندما يبحثون يقولون هل هذا التزوير أو هذه المخالفات كانت قوية لدرجة أنها أثرت على الانتخابات، ونحن ماذا نرى؟ لقد وقع حدث جلل ولا تنطبق النتيجة على المقدمات. فى النهاية تلغى الانتخابات كلية، ومن الممكن أن تطلعك كنتيجة على سلسلة من الأحداث. لكن أن تأتى ابتداء وتطالب بإلغاء الانتخابات من دون أن تسلك السبل المطلوبة لذلك وتعلن هذا باعتباره طلبا قطعيا، فهذا يخلق المشكلة التى شاهدناها.

– الإعداد للانتخابات وتسمية المرشحين فى انتخابات الدورة الرئاسية العاشرة كان صحيحا أم انه واجه إشكاليات أدت إلى ظهور شائبة التزوير؟

* وجل جليل مثل السيد مير حسين موسوى كان يجب أن يلتفت إلى عدة نقاط: أولها أن الانتخابات ليست بالمرحلة التى يتم التفكير فيها وهى على الأبواب، على الأقل الأمر يحتاج إلى أربع سنوات، أى أنه على افتراض أن الدكتور أحمدى نجاد قد فاز بالانتخابات فى عام ٢٠٠٥ كان يجب على التيار المنافس أن يفكر منذ هذه اللحظة فى الانتخابات التالية، سواء على مستوى فردى أو على مستوى تنظيمات أو عن طريق الشبكات الاجتماعية، ينقد وينقل ويصور بالشكل الذى يحلو له. يجب أن يبحث أشكال الأداء بشكل جيد ويحاول لفت الأنظار إليه حتى يحصد ثمرة ذلك يوم الانتخابات، لا أن يأتى قبل الانتخابات بشهرين ويفكر فى الأمر. يوجد هنا خلل قبل شهرين من الانتخابات لم يكن معلوما. هل مير حسين موسوى هو الذى سيترشح فى الانتخابات أم خاتمي؟ الأنصار لا يغيرون وجهتهم بهذه السهولة وعندما قال خاتمى إنه مع مير حسين (من طرفه) لم يكن معنى هذا أن أنصار خاتمى سيصوتون لمير حسين موسوي.

الخلل الذى أشرت إليه بالنظر إلى تاريخ إيران، ألم يكن لدينا فى الماضى مثل هذا الأمر؟ بحيث نضعه فى الاعتبار أم أن هذه هى المرة الأولى التى نصادف فيها نتيجة انتخابات كهذه.

المجتمع الإيرانى ليس مجتمعا حزبيا ولا أعرف لحسن الحظ هذا للأسف. الحزب كمؤسسة قانونية وسياسية دائما يكون لديه تخطيط للانتخابات؛ أى أنه يتحرك بالشكل الذى يجعله يحصد الثمار وقت الانتخابات، لا يزرع ويحصد فى نفس الوقت، ونظرا لأنه ليست لدينا هذه التجربة، فإن أنصار هذا التيار قد أصبحوا فى هرج ومرج فى تحديد مرشحهم. بدأوا دعايتهم بشكل مكثف قبل شهرين من الانتخابات، فى حين أن منافسهم بدأ هذا الأمر منذ أربع سنوات، فالشخص الذى يصبح رئيس جمهورية يريد أن يكون رئيسا لفترتين بحيث يستطيع أن يحقق نجاحا ولا يوجه له النقد، وهذه عين الديمقراطية.

– هذه الإشكاليات أدت إلى أنهم على عكس المتوقع يرون فرز الأصوات غير صحيح؛ ولذا يطالبون بالإبطال المطلق للانتخابات، من دون اتخاذ الإجراءات القانونية.

* هذه النخبة بدلا من أن تثبت وجود القانون تثبت أنها نفسها فى ذيل القانون تجاوزت الخطوات القانونية، وحرضوا أنصارهم، وتحركوا بشكل مبالغ فيه وأخيرا نزلوا إلى الشارع معترضين بهدوء ولو أن هذا تم بدون إذن، وأنا هنا لى اعتراض على وزارة الداخلية. كان يجب أن تمنحهم الإذن للتعبير عن أنفسهم؛ لأنه عندما لا يحصل الإنسان على إذن قانونى فإنه سيضطر للخروج على القانون؛ لأنك صبرت على ما هو قانونى لكنك لم تحصل عليه، حينئذ سيكون غير القانوني. قامت المظاهرات، وقامت النخبة بحل العقدة بأسنانهم بدلا من أن يحلوها بأيديهم وبدأوا فى إصدار البيان تلو الآخر، وتبنى الطرف المقابل التحريض فى إصدارته وأدى كل هذا إلى حالة التوتر القائمة. وعندما تتوتر الأجواء يكون الصيد فى الماء العكر. ويفعلون ما لا يستطيعون فعله فى الأحوال العادية. لكن مع وجود ١٠٠ ألف أو ٢٠٠ ألف يتحركون فى الشارع لابد من وجود قوات أمن لضبط الموقف ولا يكون هناك أى توتر فى هذه الحالة. يكفى أن يلقى شخص ما حجرا فقط فى أى اتجاه حتى يشتعل الموقف ويعمل أصحاب النوايا السيئة على استغلال الموقف، وقد اعتبر الأشخاص الذين يديرون الساحة مثل الأحزاب والتيارات التى تدعو الشعب فى إطار القانون، هذا التحرك المغاير حتى للقانون أمرا مشروعا؛ لأنهم كانوا يشعرون أن هذا ممارسة للضغط الذى يجعلهم مثل السوبرمان يأتون فى الوقت المناسب ويحصلون على الامتيازات ثم يهدأون من حماس الجماهير من دون أن يعرفوا أنهم سيستطيعون السيطرة على الموقف أم لا. ترون أنه بعد البيانات العديدة التى أدانت تحرك الطرف المقابل يطرحون ثانية إننا نريد أن نعمل فى إطار القانون. للأسف تأخروا. من ناحية أخرى، القوى التى تعمل فى مقابل هذا التيار يجب أن تتعامل بحدة مع هذه الاضطرابات، وأول قواعد التعامل مع هذه الاضطرابات ألا نجعل جماهير الشعب تصل إلى المحتجين، حيث يجب عزلهم ولا يتحد معهم الشعب، والواقع أنهم وبسرعة ينزلون بنواة الاضطراب إلى الحد الأدنى حتى يمكن التعاطى معهم بشكل

قانوني.

وجود هذه الاضطرابات ألا تضر بالرؤية الوطنية الإيرانية للديمقراطية والعملية الانتخابية؟

إننا قد جربنا الديمقراطية على مستوى عال ولا يجب أن نترك هذه الأحداث التى وللأسف حدثت أشياء كثيرة غير صحيحة تؤدى إلى الاعتقاد أن أساس هذه الثقافة كان ناقصا. فلم تكن مسيرتنا خاطئة، كانت هناك إشكاليات يجب أن تحل وأعتقد أنه يجب إرجاع جزء من المشكلة إلى عدم استعداد النخبة الإيرانية سواء على الصعيد السياسى أو الصعيد الأمنى و... كما اعتقد أن الصبر بين المنتقدين والمحتجين والمؤيدين كان قليلا، وأدى هذا الأمر إلى ظهور القضية بشكل أكثر حدة على الرغم من أن الشعب كان يتحرك بوعى أكثر منهم.

- ما هى أوجه الشبه والاختلاف بين شخصية مير حسين موسوى المرشح فى الانتخابات الرئاسية العاشرة ومير حسين موسوى المحتج المعترض بعد إعلان نتيجة الانتخابات؟

* لو أننا نظرنا إلى السيد موسوى فى المرحلة الجديدة سنجد أن هناك مرحلتين وربما بسرعة سنشاهد ثلاث مراحل: المرحلة الأول عندما لم نخرج من هذه الانتخابات والأجواء المهيمنة عليها. كانت الأحاديث التى يدلى بها قوية حتى عندما كان يدخل فى نقد شديد للسيد نجاد لم يكن يقول شيئا غير مقبول، كان يطرح وجهات نظره، وكان الطرف المقابل يرد بوجهات نظره، لم يحدث شيئا خاصا. وأنا أشعر أنه فى مرحلة ما أن أعلن أشخاص أو تيار ما أن كل إيران عبارة عن طهران وطهران أيضا عبارة عن شمال طهران، وأدى هذا إلى أن يتصور من خلال مختلف استطلاعات الرأى أنه سيفوز بنسبة عالية من الأصوات من دون أن يتصور أين ذهبت الـ ١٧ مليون صوت التى لأحمدى نجاد أو ماذا حدث بزيارة كل هذه المحافظات والمدن؟ هذه الصورة الذهنية أدت إلى حد ما إلى توقعات وهمية، وكان نتيجتها أن تصور السيد موسوى أنه كان يجب أن يفوز بـ ٣٠ مليون صوت، وعندما انتهت الانتخابات وكانت هذه نتيجتها لم يكن على استعداد لقبول الحقيقة، ليست هناك مشكلة أن يقول حدث تزوير، هناك طرق قانونية يجب أن تسلك عن طريق مجلس صيانة الدستور، ولو أردت أن أتحدث إليه لكنت قلت له إما أنك تثق فى مجلس صيانة الدستور والعملية الانتخابية فى هذا البلد، وإما أنك لا تثق! وإذا لم تقبل بالأمر ما كان يجب عليك أن تدخل أمرا فيه عيوب، وعندما لا تثق فى الخروج منها لماذا دخلت، وإما أنك تقبل بالأمر، لكن هناك انتقادات.

إنك لم تتخذ أيا من الإجراءات القانونية، لم تعترض على مجلس صيانة الدستور، وأعلنت على الفور إننى قد حصلت على هذه النسبة من الأصوات، وبعض الأشخاص قدَّم لك التهانى ثم قلت أن هناك تزويرا لم تتقدم بشكوى للنظر فى هذا التزوير. إننى أتعجب من مواقف السيد موسوى فحدود معرفتى به أنه إنسان متزن، كنت أعترف به طوال مرحلة الانتخابات.. كان أداؤه معقولا ومنطقيا تماما، من المؤكد أنه من الناحية الفنية كانت هناك ملاحظات على أدائه. ومن حيث التوجه لم أكن من نفس اتجاهه، بل كنت أؤيد منافسه، وليس معنى هذا أننى كنت أتجاهله أثناء الانتخابات، لكن بعد إعلان النتيجة أصبح السيد موسوى غير مبرر بالنسبة لي.

- ما هو واجب السياسى تجاه أنصاره؟

* برأيى أى سياسى بعيدا عن أعماله السياسية يقوم بعملية تدريب لجماهير الشعب. أصبح السيد موسوى فى مقام المعلم الذى صوَّت له على الأقل ١٣ مليون شخص بالروح والدم يستمعون لكلامه. كان المعلم الذى قدم دروسا جيدة على مستوى المجتمع. وفى موضوع المطالبة بالإلغاء أحسست أن هذا المعلم أقدم على عناد غير منطقي. وباعتبارى شخصا يحب موسوى مع اختلاف فى وجهات النظر لم أستطع أن أرى منه هذا السلوك. وبشكل ودى كتبت له وجهات نظري، والله يشهد أننى لم تكن تساورنى ذرة تعصب فئوى جناحي، لكن الشئ الذى أؤمن به أن السيد موسوى كان يجب أن يعطى درسا فى مراعاة القانون، كان يقول مع أننى اختلف مع مجلس صيانة الدستور لكننى ارتضى رأيه حتى يعلم الجميع أنه حتى ولو كان القانون سيئا فهو أفضل من اللا قانون، هذا هو الدرس العظيم للغاية، وبهذا كانت ستكتمل مقدمات درس الديمقراطية التى بدأناها.

الآن أعلن متأخرا بعض الشئ أنه يريد أن يؤسس حزبا ويعمل فى إطار حزب. وهذا الأمر جيد جدا، لكنه أعلن ثانية أنه لا يعتبر رئيس الجمهورية رئيسا شرعيا، لسنا نحن الذين نحدد شرعية بل الشعب، ولو أن أحدا جاء وقال إننى لا أعترف برئيس الجمهورية لانهار النظام. وأنا اتوقع أن نخبة مثل السيد موسوى وخاتمى أو السيد أحمدى نجاد أو أى شخص آخر عندما يريد دخول الساحة السياسية يفكر فى خطوتين تاليتين لا أن يفكر فى أتباعه وأنصاره.

افترضوا أن مجلس صيانة الدستور تحت هذه الضغوط أعلن إلغاء هذه الانتخابات وأعيدت الانتخابات مرة ثانية مع كل ماسيترتب على هذا الأمر. كانت ستعاد الانتخابات وكان سيفوز السيد نجاد. ماذا كان سيحدث؟ هل كان السيد موسوى سيعتبر الانتخابات باطلة أم كان سيقبل النتيجة. حينئذ كان الشعب سيسأله لماذا لم تقبل بالنتيجة فى المرة السابقة فلم يحدث تغيير. وأما أن الشعب سيصوت لموسوى وهذه المرة لن يعترف أحمدى نجاد بالنتيجة وينزل قواته إلى الشارع! فما معنى هذا إذا؟ لماذا نعقد انتخابات؟ من الأفضل أن ننزل إلى الشارع وكل من يملك قوة أكبر يدمر أكثر، ويصبح رئيس جمهورية، هذا هو الدرس الذى نعلمه للشعب! أنا لا أعرف

لماذا لا توجد هذه النظرة، ولماذا لا يسألون أنفسهم هذه الإسئلة، كم كان مفرحا أن يشارك حزب الله اللبناني والتيار المنافس له فى الانتخابات، ثم يحقق التيار المنافس النتيجة السابقة بأموال الدول العربية وبإدخال البلاد ٥٤ ألف مقاتل ويفوز بالانتخابات، لكن حزب الله قدم التهاني، وكان هذا أمرا قيماً للغاية، لدرجة أن سعد الحريرى مع كل معارضته لحزب الله يأتى ويجلس مع السيد حسن نصر الله لاختيار حكومة ائتلافية! وهذه هى الديمقراطية، إننا تقدمنا كثيرا، لماذا ننحدر بهذا الشكل . السبب برأيى تعجل النخبة والخضوع للعاطفة إلى حد ما. الفرق بين شاعر أو فنان، والسياسى أن للشاعر أو الفنان قلبين أحدهما فى صدره والآخر فى رأسه. أما السياسى فيجب أن يكون له عقلان أحدهما فى رأسه والآخر فى قلبه. عندما ينفلت الزمام من يد الجميع ويتصرفون طبقا لمشاعرهم يجب أن يكون السياسى مرسى العقلانية وأنا لم أر مثل هذا الشئ.

– بالأساس هل من الضرورى أن ننقد ماضينا، ولو أن هذا الأمر مفيد .. هل يجب أن يكون حاداً ولاذعا إلى هذه الدرجة؟

* البعض يقول إننا قد دخلنا مرحلة تصفية الحسابات، وهذا الأمر مطروح . على سبيل المثال نريد أن نعود إلى جذور الثورة ونصلح كل الانحرافات التى وقعت. إننا يجب أن ننقد ماضينا، لكن لا يجب أن نقول للجيل الجديد أن ماضينا مليىء بالأخطاء. هذا ليس صحيح، فكل مجتمع توجد به نخبة يعترف بها الشعب ويثق فيها، لا يجب أن ننقد كل السابقين نقدا سلبيا ونلغيهم. نقول فلان كذاب وفلان فاسد. سيستنتج الشعب من كل هذا أنه بعد كل هذه الأعوام كل هؤلاء الأشخاص فاسدون فاسدون! هذا التصور ليس صحيحا حتى ينطبع فى ذهن الشعب. السيد هاشمى له نقاط إيجابية لأجلها يصبح نموذجا وله نقاط سلبية يجب أن يوضحها والآخرون كذلك أيضا. السياسيون ليسوا معصومين لكن لا يجب أن نعتبرهم فاسدين. ومجلس صيانة الدستور قد أيد هذا الأمر، إذا لا نستطيع أن نعتبرهم أعداءً، إنهم أشخاص داخل إطار الثورة.

– هل الدول الأجنبية كان لها يد فى الاضطرابات؟

* مما لا شك فيه أنه عندما وقعت الاضطرابات كان الأجانب يستفيدون منها، ونحن أيضا لو حدث هذا الأمر فى دولة منافسة سنستفيد منها.

– فى هذه الأثناء كيف كان دور الـ بى بى سي؟

* ضخمت قليلا بشأن الأحداث.

– لو كنت مكان رئيس الحكومة العاشرة ماذا كنت فاعلا مع المحتجين؟

* كنت كتبت إملاءً نحو ١٠٠٠ كلمة واخطأت فى ٢٠ كلمة فقط . إذن لا يجب أن تكون نتيجتى صفرا. إننا اجتزنا امتحانا كبيرا بدرجة جيدة ويجب أن ندافع عن نتائجنا. ولو كنت مكان رئيس الجمهورية لوجهت الدعوة إلى المنافسين لى لأعقد معهم جلسة، بل كنت سأتوجه إليهم وأقول لهم هل لديكم برامج؟ بعضها ربما كان غير منطقى والبعض إهانة، لكن البعض كانت فيه نقاط إيجابية أرجو أن تقدموا لى ما هو إيجابى حتى أستفيد منها فى تقدم البلاد ورقيها.

عدة أسئلة للسيد رفسنجانى

■ لطف الله فروزنده ■ جوان (الشباب) ٢٠٠٩/٧/١٩

جناب السيد هاشمى، جنابكم العالى الذى كنت تعرف نفسك بوصفك شخصية مجرِّبة وكنت معاوناً للإمام، هل فى هذه الظروف الحساسة قمتم بأداء دوركم التاريخى؟ هل جاءت أحاديثكم وتصريحاتكم مراعية للقانون؟

ألم تخلقوا المناخ اللازم لتفجير الأزمة وعدم الرضا بقيامكم بطرح ما ذكرتموه من وجود اختلافات وفتنة؟ ألم تشكلوا الغطاء اللازم من أجل أن يقوم البعض بتحركات وأعمال منافية للقانون؟

المؤكد جناب السيد هاشمى أنكم لم تنسوا سلوك وأعمال قادة الاستكبار العالمى ومواقفهم الصريحة ودور وسائل الإعلام الأجنبية الرامية إلى تخريب الإنجازات العظيمة لانتخابات ١٢ يونيو؟ ألم توجهون إلى أفواههم – بوصفكم إبناً للثورة الإسلامية – لكمة قوية فى خطب الجمعة؟

لماذا صمتم وسكتم – وأنتم تعتبرون أنفسكم مؤيدون للولاية وأظهرتم كثيراً تأييدكم لمقام المرشد المعظم – بشأن توضيح المواقف الحكمة لمقام المرشد المعظم وتقوية مكانة القيادة، وتجاه القول الفصل للقيادة ودعم وحماية ولاية الفقيه وهو الأمر الذى ورد فى الوصية التاريخية للإمام؟ أليست ولاية الفقيه هى الركن الركين للجمهورية الإسلامية؟ أليست هى الرباط الواصل بين الجمهورية وبين إسلامية

النظام؟

طوال ثلاثين سنة هى عمر الثورة وببركة توجيهات ودور الإمام الخمينى – عظيم الشأن – وكذلك القائد الحكيم للثورة الإسلامية حضرت آية الله العظمى خامنه أى تمكنت الجمهورية من العبور بأمان من كل محطات الصعود والهبوط والتوتر حتى تمكنت اليوم أيضاً من طرح الحاكمية الدينية الشعبية كنموذج ممتاز لحكم الشعب.

لقد أعلنتم حضرة السيد هاشمى أن الظروف الراهنة هى مشكلة لأزمة أو هى بالفعل أزمة، السؤال هنا هل يؤدى هذا النمط من التحليل والرؤية التى أوردتموها إلى خلق الثقة لدى الشعب؟ هل ساهمتم فى أن يتملك الحزن واليأس أعداء النظام؟



ويسعى من أجل ثورة ومؤامرة مخملية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

لكن بحمد الله وفضله .. ثم بذكاء مرشد الثورة المعظم والشعب الإيرانى العظيم .. تم كشف وفضح وإجهاض هذه "الفتنة الكبرى" السؤال هنا هو كالتالى .. أين كان دور السيد هاشمى معاون الإمام فى هذه الكارثة وفى فضح الفتنة؟ أى دور لعبه مؤيدو السيد رفسنجانى؟ ولماذا لم يقم السيد هاشمى بتوضيح وكشف أبعاد هذه المؤامرة للشعب؟

لماذا قام السيد هاشمى – بدلاً من المطالبة بدراسة أسباب عدم الاستقرار هذا ومحاكمة العملاء الذين خلقوه .. لماذا قام وطالب بالإفراج عنهم بدلاً من الدعوة لرعاية القانون؟

لماذا جناب السيد رفسنجانى .. لماذا قمتم بتوجيه الاتهام إلى مسئولى وزارة الداخلية والأمين العام بدلاً من القيام بكشف وتعرية وفضح السلوك والمؤامرات الراهنة التى تهدف إلى خلق الفتنة جناب السيد هاشمى .. لماذا لم تنقدوا السلوك اللا منطقى وغير القانونى للسيد موسوى وأنتم تتحدثون عن ضرورة أن يلتزم الجميع بالقانون؟ من هو .. بل من هم الأشخاص الذين بذلوا جهوداً خطيرة لأن يشككوا فى الإنجازات الانتخابية الإيرانية العظيمة؟ من هم .. ومن هو المسئول عن ضياع هذه الإنجازات المهمة وعن خلق عدم الثقة التى سعى البعض لإيجادها فى نفس الشعب تجاه نتائج الانتخابات؟

جناب السيد هاشمى، لقد كانت الأجواء والظروف رائعة حتى يوم ٢٢ خرداد / ١٢ يونيو ٢٠٠٩، وكانت الأجواء مفعمة بالنظام والأمن والمشاركة الواسعة للشعب، لكن فجأة عمد الأشخاص الذين خلقوا الأزمة .. عمدوا – بالبيانات غير القانونية والمثيرة – عمدوا إلى إثارة الشعب وتحريضه على العصيان المدني؟ وإلى أن يغير ويهاجم المتظاهرون – بل المخربون – على الأموال العامة وأن يمهدوا الطريق عبر ذلك بطهى الطعام اللازم لعناصر الاستكبار لكى تنهش فى جسد النظام والأمة؟

من الذى لم يكن يعلم أن الاستكبار بات يمهد الطريق

جناب السيد هاشمى الذى تذكر ويذكرنا بضرورة رعاية القانون لماذا لم تؤيدون الانتخابات التى شارك فيها ٨٥٪ ممن لهم حق التصويت؟ ولماذا لم تؤيدون رئيس الجمهورية الذى تم انتخابه بأربعة وعشرين مليون صوتاً؟ والذى حظى أخيراً بتأييد مجلس صيانة الدستور بعد قيامه بتلبية كل مطالب المشككين وإعادة فرز ١٠٪ من الأصوات؟

السيد هاشمى يدعى أن له دوراً فى صياغة الدستور، ألم يقبل الإمام ومجلس الخبراء بالقول الفصل – وبرقابة مجلس صيانة الدستور فى الأمر؟ لماذا لم يؤيد السيد هاشمى هذه المؤسسة الهامة التى هى موضع تأييد تام للإمام الراحل والمرشد المعظم؟ لماذا قمتم – دون دليل – بوضع تصرف مجلس صيانة الدستور وسلوكه الرشيد بشأن الكشف عن كل غموض وإبهام، موضع تساؤل وتشكيك؟ ألم يطلب مجلس صيانة الدستور من المرشحين جميعاً أن يتقدموا بشكاويهم؟ ألم يكن مستعداً لإعادة فرز ١٠٪ من صناديق الانتخابات؟ ألم يشكل هيئة الأمناء؟ ألم يمهد الوقت اللازم لبحث ودراسة الشكاوى؟ ألم يعلن كافة التفاصيل بشأن الانتخابات فى البرامج المختلفة للإذاعة والتليفزيون؟

لقد كان هدف – ولا زال – السيد موسوى ومؤيدوه هو إبطال الانتخابات .. لماذا يصر دوماً على التشكيك فى مشاركة ٨٥٪ من أبناء الشعب فى الانتخابات؟ ولماذا لم يقم السيد

هاشمى بإجلاء وشرح كل هذه الإنجازات العظيمة؟ ولماذا لم يبارك لرئيس الجمهورية المنتخب؟ وهل يعد طرح قضايا مثل تعرض الدولة لأزمة فتنة، التشكيل فى الجهود المبذولة ليل مساء من أجل كسب ثقة الشعب والجهود الدؤوبة لمرشد الثورة المعظم من أجل القضاء على الخلاف والشقاق بين الناس وخلق الثقة من جديد .. هل يعد طرح كل هذه القضايا وغيرها فى مصلحة الدولة؟

ألم يشكل السيد هاشمى المناخ اللازم للشك والاعتراض من جديد؟ هل تحمى مثل هذه السلوكيات والممارسات النظام الإسلامى؟

وهل تحمى هذه التصرفات القيادة والزعامة ومكانة ولاية الفقيه؟ إننى آمل فى ن يقوم السيد هاشمى بدراسة وبحث أصداء خطبته فى يوم الجمعة فى وسائل الإعلام الأجنبية وكيفية استفادة الأعداء منها وكيفية خلقها للشك والانقسام بين الناس، كما آمل منه أنه يجدد رؤيته ونظره فى الوحدة والانسجام الوطنى وهل باتت مثل هذه القيم قائمة فى مواقفه وخطبه؟

مما لا شك فيه أن هذه الثورة سوف تستمر فى مسيرتها بمحورية دور المرشد المعظم وبتأييد الشعب والمؤكد أيضاً أنه يجب على الخواص من الناس أن يعرفوا دورهم، وأن يؤدونه بشكل صحيح وصادق وإلا فإنهم سوف يتساقطون من قافلة الثورة الإسلامية بكل تأكيد.

منع رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام من شغل أكثر من وظيفة

■ إيران ١٦/ ٧/ ٢٠٠٩

فى الأيام الأخيرة من المجلس السابع قام مجمع تشخيص مصلحة النظام بمنع مشاركة بعض أعضاء مجلس صيانة الدستور فى الحكومة (السلطة التنفيذية) وذلك حتى يستمر مجلس صيانة الدستور فى أداء دوره ومسيرته على النحو الواجب والصحيح وذلك انطلاقاً من قناعة مفادها أن القانونيين والنشطاء السياسيين فى المجلس لا يجب تعريضهم لاختبارات تتعلق بتوجهاتهم أو فتح الباب أمام حدوث خلط وتداخل بين دورهم التشريعى الرقابى عبر مجلس صيانة الدستور وبين دورهم التنفيذى إن هم صاروا أعضاءً فى الحكومة.

وعلى الرغم من أن موضوع تعيين ووضع تكليف للأعضاء القانونيين فى مجلس صيانة الدستور قد وصل إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام فى شكل قانونى بعد تداوله لعدة مرات بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور .. إلا أن الاهتمام بدراسة الزوايا المختلفة لهذا الملف كان ولا زال يكشف عن حقيقة مفادها أن العرف والقانون لم يحسما الموقف .. بل كان الأمر كله آتياً فى إطار التوابع الزلزالية لنتائج الانتخابات التى كانت تسمع آنذاك من داخل مجمع تشخيص مصلحة النظام .. لهذا فإن السؤال الذى يتبادر إلى الذهن فى هذا الصدد هو كالتالى:

وفق أى "مصلحة" تم إقرار منع تنفيذ هذا التوجه أو إجهاض مشروع هذا القانون؟ هذا بينما كان الوضع منذ بداية الثورة وحتى الأيام الأخيرة للمجلس السابع يفيد باشتغال الأعضاء القانونيين فى مجلس صيانة الدستور فى مراحل مختلفة بأكثر من وظيفة منهم على سبيل المثال حسن حبيبى النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير العدل، افتخار جهرمى رئيس الخدمات الدولية بمكتب رئيس مجلس الوزراء، "المرحوم زواره اى" رئيس هيئة الوثائق الوطنية، عليزاده رئيس "هيئة الوثائق الوطنية" وغيرهم آخرون.

يقول عطاء الله بيجدلى مدير مكتب الشئون القانونية فى مركز التحقيقات فى جامعة الإمام الصادق، فى إشارة منه إلى قرار مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومؤكداً فى الوقت نفسه على موضوع "الضوابط الخاصة بتشخيص المصلحة":

على الرغم من أننا لدينا إصرار على أن لدينا "تشريع"، لكن مجمع تشخيص مصلحة النظام لا يجدد أو يشخص "المصلحة" استناداً للقانون والضوابط المحددة والموضوعة وإنما يجرى العمل فى داخله فى معظم الأحيان وفقاً لصلاح رؤية وخبرة أعضائه".

إن تأييد قرار مجلس الشورى - الذى قد عرف من جانب مجلس صيانة الدستور بأنه مخالف للقانون والدستور - هو من الأمور التى باتت مألوفة ومعتادة بشكل تلقائى من جانب مجمع تشخيص مصلحة النظام فى السنوات الأخيرة.

وفى هذا يقول عطاء الله بيجدلى أيضاً: لا يمكن فى جميع المواضع العدول عن الدستور والقوانين الموضوعة. إن

مجمع تشخيص المصلحة قد عمد إلى خلق واقع مفاده أنه فى المواضع التى تكون فيها القوانين العادية مضادة ومخالفة للشرع أو الدستور فإن قرار المجمع هو أن يرفع يده عن الدستور والشرع لصالح تأييد هذه القوانين".

كذلك يقول يوسف معصومى الباحث والمحقق فى شئون الحوزة والجامعة:

إن القانون الخاص بمنع العضوية والمشاركة المتزامنة للأفراد فى السلطات الثلاث ومجلس صيانة الدستور قد أصبح واقعاً تحت تأثير المناخ السياسى الذى بات سائداً، بعد الانتخابات العاشرة لرئاسة الجمهورية، داخل مجمع تشخيص مصلحة النظام.

إن العودة إلى النهج الخاص الذى طواه المجلس بالنسبة لمنع ازدواج وظيفة الأعضاء القانونيين فى داخل مجلس صيانة الدستور بات مرتبطاً بمؤشر آخر جديد مفاده اصطباغ القرار النهائى لمجمع تشخيص المصلحة فى هذا الشأن بالصبغة السياسية.

فالمجلس السابع كان لديه فى أواخر أيامه مشروع قرار قيد التصديق الجبرى من جانب الموافقين والمخالفين مرتبطاً بشخصيتين اثنتين لا أكثر ومفتقداً لخاصية أو سمة العمومية والشمولية.

فبينما كان المجلس السابع يعطى حكماً بإخراج - طرد - بعضاً من الأعضاء القانونيين بمجلس صيانة الدستور، فإن المجلس نفسه كان هو الذى أصدر قراراً فى تير ١٣٨٦ هـ.ش بالموافقة على عضوية شخصيات مثل "إبراهيم عزيزى وحسين على أميرى فى مجلس صيانة الدستور إلى جانب عضويتهم البرلمانية فى مجلس الشورى.

هؤلاء الأفراد - بالمصادفة - كانوا هم الأشخاص الذين أصبحوا على المحك وأمام خيار من أثنين هما إما الرحيل عن مجلس صيانة الدستور أو البقاء فيه. من الأدلة التى سيقت آنذاك على صواب القول الخاص بأن أعضاء مجلس صيانة الدستور يمكنهم الجمع بين وظيفتين أن أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام يجمعون بين وظيفتين وأن العضوية فى مجلس صيانة الدستور تعد وظيفة مناظرة ومماثلة لوظيفة نائب رئيس الجمهورية ومن هنا فإن قانونية ذلك القرار تستمد فى هذا الصدد عبر القياس. المؤكد أنه عند طرح هذا الموضوع للنقاش والدراسة فى المجلس وأحد المعارضين له قد أدلى بشهادته قائلاً - أو نافياً - بأن يكون - الأمر كذلك. آنذاك اعتبر عزت الله يوسفيان فى تلك الجلسة بأن العضوية فى مجلس صيانة الدستور لمزدوجى الوظيفة تعد إهانة لهذا المجلس "مجلس صيانة الدستور". وأضاف قائلاً أن ما يقال بشأن تمتع الأعضاء القانونيين فى مجلس صيانة الدستور بمكانة قانونية ثنائية المصدر (أى قائمة على العضوية فى مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور بوصفهما المؤسستين اللتان تشكلان معاً السلطة التشريعية) تعد مخالفة للواقع.

من المواضع الأخرى التى تدل على إعمال السليقة المتجاوز للقانون فى قانون منع الأعضاء القانونيين مجلس صيانة الدستور من العمل فى وظيفتين أن قرار مجلس الشورى كان قد حدد فى قراره مهلة شهر لاستقالة الأعضاء القانونيين فى مجلس صيانة الدستور الذين يشملهم هذا القانون.

إن البدعة الأخرى التى ولج فيها مجمع تشخيص المصلحة تمثلت فى تدخله فى القرار بتعديل مهلة الشهر ومدها إلى شهرين، وفى هذا يقول الخبير القانونى "بيجدلى": إن مجمع تشخيص المصلحة يغيِّر القرارات التى يصدرها فى مواضع متعددة وهو ما يعد مخالفاً للدستور. فالمجمع باستطاعته فقط القبول برؤية رأى مجلس صيانة الدستور أو رأى المجلس، فقط القبول بأى من الرؤيتين، لكنه يسير عكس هذه المهمة ويتدخل فى تغييراً وتعديل نصوص بعض القرارات والتى يتم التصديق عليها وفقاً لما غيَّره أو عدله. الواقع أن رأى المجمع آنذاك بالموافقة على القرار السياسى لمجلس الشورى الإسلامى الرامى إلى منع الأعضاء القانونيين فى مجلس صيانة الدستور بالجمع بين وظيفتين لم يسفر سوى عن نتيجة واحدة هى زلزلة وضع خمسة أعضاء من الأعضاء القانونيين فى مجلس صيانة الدستور آنذاك.

فبقرار المجمع بالموافقة على رأى المجلس كان لزاماً على غلام حسين إلهام، إبراهيم عزيزى وحسين على أن يختاروا بين البقاء فى مجلس صيانة الدستور والاستقالة من وظائفهم الأخرى أو العكس. كذلك - ومن ناحية أخرى - كان "عباس كعبى" عضواً قانونياً فى مجلس صيانة الدستور وفى نفس الوقت كان مستشاراً لرئيس السلطة القضائية والأخير كان "محسن إسماعيلى" حيث كان يشغل رئيس جماعة المستشارين لقيادة "الناجا" والأخيران كان وضعهما غير معلوماً لأن مجلس الشورى الإسلامى آنذاك لم يشر أو يلمح بأى شكل لأى منهما.

فى هذا الصدد يقول دكتور فيروز اصلانى عضو هيئة التدريس وأستاذ القانون وبكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طهران: إذا ما أردنا العمل وفقاً للمادة ١٤١ من الدستور بشأن التصدى لعملية شغل الأعضاء القانونيين لأكثر من وظيفة، فإنه يجب تنفيذ وسريان هذه المادة أيضاً بشأن رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام. فمع الوضع فى الاعتبار سوابق مجلس صيانة الدستور، الحكومة والسلطة القضائية فى هذا الصدد فإن القرار الصادر فى هذا الشأن قد بات موضع تأمل وتساؤل القانونيين جميعاً، فمن وجهة نظر المراقبين السياسيين والقانونيين فإن موضوع منع جمع الأعضاء القانونيين بين وظيفتين هو قانون له رائحة

سياسية والواضح أن هذا القانون إنما يستهدف الأشخاص الذين لازالوا يتعاونون مع الحكومة وذلك لأن ثمة تساؤل بات مطروحاً بشأن تعاون مثل هؤلاء الفعال والإيجابي مع الحكومة المعاصرة لفترة جمعهم بين أكثر من وظيفة إحداهما عضوية مجلس صيانة الدستور. وفى هذا الصدد ثمة تساؤل مركب يطرح نفسه وهو إذا كان الأمر كذلك فلماذا تم الإبقاء على مثل هذا الجمع بين وظيفتين طوال الحكومات السابقة ولماذا تم الصمت تجاه ذلك. من الثابت أن الشخصيات الذين يثيرون هذه القضية بهذا الشكل الآن لم يتحركوا فى زمن الحكومات السابقة لمنع هذا الوضع من هنا يكون السؤال المشروع لماذا صمتوا أمام عضوية الأعضاء القانونيين فى مجلس صيانة الدستور فى سائر القوى الأخرى: مجلس الشورى، القضاء والحكومة؟

إذاً الواضح أن تصديق مجمع تشخيص مصلحة النظام على هذا الرأى إنما كان يستهدف فى المقام الأول الحكومة التاسعة (حكومة أحمدى نجاد فى ولايته الأولى) فمن الواضح أن إعداد هذا المشروع فى المجلس ثم التصديق نهائياً عليه فى مجمع تشخيص مصلحة النظام إنما كان ناتجاً عن اهتمام خاص هو أنهم - أعضاء المجلس وأعضاء مجمع تشخيص المصلحة - إنما يقصدون مكانة الحكومة التاسعة وهذه المواضع هى التى يجب مسائلة الأشخاص الذين يتمتعون فى أذهانهم بتاريخ من السجالات القانونية والسياسية الإيرانية.

مسئولية نواب الشعب

صادق زيبا كلام ■ آفتاب (الشمس) ١/ ٨/ ٢٠٠٩

يتساءل بوب ديلن المغنى والسياسى الأمريكى الشهير وأحد كبار الفنانين الأمريكيين المعترضين على حرب فيتنام فى إحدى أغنيائه الشهيرة: كم من البيوت ينبغى أن يدمر حتى يمكن القول إن بيوتاً كثيرة قد دمرت؟ كم من المدن ينبغى أن تخرب حتى نستطيع القول إن مدناً كثيرة قد خربت؟ كم من الأطفال ينبغى أن يفقدوا أباءهم حتى يمكن القول إن أطفالاً كثيرين قد يتموا؟ ونحن فى إيران نقول الآن: كم من السجناء ينبغى أن يبقوا فى المعتقلات حتى نقول إن أوضاع المعتقلات والسجون فى إيران متردية؟

لكن الأهم من كل هذه التساؤلات، سؤال أساسى جوهرى إذا تمت الإجابة عليه بوضوح، ستكون الإجابة على كل الأسئلة سهلة وواضحة، وفى أبسط صيغة لهذا السؤال نتساءل: ما هو المرجع أو الجهاز المسئول عن أداء قوات الشرطة والأمن والقوات شبه العسكرية والشرطة المرتدية ملابس مدنية وعشرات من أجهزة الأمن فى إيران؟ من المسئول عن إطلاق النار على ند آقا سلطانى من على بعد عدة أمتار؟ من المسئول عن إطلاق النار على مسعود هاشم زاده وسهراب أعرابى وإشكان سهرابى ومحمد كامرانى وغيرهم من الذين قتلوا فى الاضطرابات الأخيرة؟ من المسئول عن مقتل محسن روح الأمين داخل المعتقل؟ لمن يتبع المسئولون عن معتقل كهريزك، ومن يرأسهم ويصدر لهم الأوامر؟

إذا كان منذ عشر سنوات مضت قامت قوات أمنية غير معروفة الهوية باقتحام المدينة الجامعية وضربت الطلبة فقط، فإن تلك القوات بعد عشر سنوات زادت على ضرب وسب الطلاب أن اعتقلت أعداداً منهم.

فى النظم الديمقراطية يتولى المدعى العام أو السلطة القضائية مسئولية التحقيق فى حالات قتل أو جرح أو ضرب المعتقلين، وكذلك حالات الاعتقالات غير القانونية، وفى المرحلة الأعلى أو الأشد خطورة تتولى السلطة التشريعية مسئولية انتهاك الحقوق المدنية للمواطنين.

منذ عشر سنوات مضت فى عام ١٩٩٩ هجمت قوات من البوليس والقوات شبه العسكرية وقوات أمنية ترتدى ملابس مدنية على المدينة الجامعية بجامعة طهران، وتعرض آلاف الطلاب للضرب والسب، وحطم أثاث المدينة، ونهبت أموال الطلاب وصودرت حواسبهم، وبعد ذلك اندلعت حرب التصريحات والتحليلات بين الإصلاحيين والمحافظين، لكن بقى سؤال بسيط وسط كل هذا الصخب دون إجابة محددة، ولم يجب أحد على تساؤل من هو الشخص الذى أصدر القرار لهذا الاقتحام وهذا النوع من التعامل مع الطلبة؟

عشر سنوات مضت دون أن يجيب أحد على هذا التساؤل إلى أن وصلنا إلى ٢٠٠٩.

حضرات السادة؛ الدكتور أحمد توكلى، والدكتور كاظم جلالى، والسيد بزشكيان، والسيد داريوش قنبرى والسيد إلياس نادرى، وسائر نواب بيت الأمة (البرلمان): إن النظام

الإيرانى نتاج عشرات السنوات من نضال وجهاد الآلاف من الرجال والنساء الأحرار، هذا النظام دفع فى مقابلة دماء شهداء أيام الثورة. وبعد مائة عام من النضال منذ الثورة الدستورية وحتى الآن علينا أن ننظر إلى أى مكان حملت هذه الآلام الإنسان الإيرانى، ولمن نقول أن المعتقلين قد قتلوا داخل معتقلاتهم؟

ماذا قالت لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشورى الإسلامى والسلطة القضائية، وماذا فعلت؟

لو أننا أصررنا عام ١٩٩٩ على أن تكون كل هيئة داخل النظام مسئولة أمام الرأى العام، هل كنا سنشهد اليوم عشرات من الشخصيات السياسية التى أمضت ثلاثين عاماً فى عشق النظام السياسى الإيرانى والإيمان بالثورة وخدمة إيران، داخل المعتقلات؟

فى يوليو عام ٢٠٠٥ حدثت سلسلة من الانفجارات فى مترو أنفاق لندن على يد مسلمين متطرفين أدت إلى قتل العشرات، وفى مثل هذا الوضع المتأزم الملتهب الذى سيطر على قوات الشرطة البريطانية لم ينفذ فرد مشتبه به أمر الشرطة بالتوقف، فتم إطلاق النار عليه ومات فى الحال، بعدها عرف أن المشتبه به كان سائحاً برازيلياً، وقد أخطأ البوليس فى قتله، وإثر هذه الحادثة أجرت مختلف الجهات القانونية البريطانية تحقيقات موسعة لعدة أشهر من قبيل هل البوليس البريطانى قد راعى القواعد القانونية فى إطلاق النار على المشتبه بهم أم لا، وهل هذه حالة عارضة أم أن البوليس البريطانى ليس لديه قواعد صارمة لإطلاق النار أو أنه لديه ولا ينفذها؟

أما فى إيران فقد قتل عشرات الأفراد خلال الأسبوع الماضى وسقطوا صرعى بطلقات الرصاص، وفى حين أنه لم تقم أى جهة حكومية بالإعلان عن مسئوليتها تجاه إطلاق النار على أفراد الشعب الإيرانى، نجد أن عدداً كبيراً من المعتقلين قد قتلوا داخل المعتقلات.

لنفرض أن شخصاً واحداً فقط قد قتل أثناء موجة الاعتقالات ألا تتحمل إحدى الهيئات المعنية المسئولية تجاه أرواح المعتقلين؟

أليست السلطة القضائية، والمدعى العام تحديداً طبقاً لمهام وظيفته يتحمل مسئولية الدفاع عن أرواح وأموال وشرف المواطنين؟ ألا يجب أن يصدر رد فعل تجاه قتلى المعتقلات؟

هل محدد من الأساس داخل النظام الإيرانى الشخص أو الهيئة أو الوزارة المسئولة عن قتل المعتقلين فى السجون أو الأفراد فى الشوارع؟ ألا توجد إجابة على هذا السؤال؟

هل يعنى أن يكون مجلس الشورى الإسلامى مرجعاً لكل شئون إيران أن يكون فى منطقة كهريزك بطهران معتقل يساق إليه الشباب المعتقلون أصحاء سالمين، ثم بعد عدة أيام أو أسابيع تسلم جثثهم إلى ذويهم دون أدنى مساءلة لأى سلطة أو هيئة حكومية؟ وهل القسم على الدفاع عن حقوق الشعب يعنى إغماض الأعين عن كل هذه الحقائق المرعبة؟

هؤلاء الأفراد الذين هاجموا بيوت وسيارات المواطنين، من أى سلطة أو مرجع يتلقون أوامرهم؟

هل كان يجب أن يقتل محسن روح الأمين على ذلك النحو حتى يتحرك بعض المسئولين؟

ألم يحن الوقت لكى يطالب نواب الشعب بالرقابة على أداء قوات الأمن الإيرانية؟

إعادة قراءة فى قانون احترام الحريات المشروعة والحفاظ على حقوق المواطنة

■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢/ ٨/ ٢٠٠٩

فى شهر مايو من عام ٢٠٠٤، أرسل السيد مهدى كروبى رئيس المجلس السادس رسالة الى السيد محمد خاتمى رئيس الجمهورية آنذاك تتضمن نص قانون احترام الحريات المشروعة وحفظ المواطنة . وبدوره ارسل السيد خاتمى مشروع القانون الى وزارة العدل .وفيما يلى نص رسالة كروبى الى خاتمى:

حضرة حجة الاسلام والمسلمين السيد محمد خاتمى "رئيس الجمهورية المحترم"

لقد طرح مشروع قانون الحريات المشروعة وحقوق المواطنة فى جلسة المجلس العلنية يوم الاحد ٣ مايو ٢٠٠٤، وصوت عليه بالموافقة يوم الثلاثاء الموافق ١٥ مايو ٢٠٠٤، وتم التصديق عليه من قبل مجلس صيانة الدستور. طبقا للمادة ١٢٣ من دستور الجمهورية الإسلامية، أرسله لسيادتكم .

رئيس مجلس الشورى الاسلامى مهدى كروبى.

قانون احترام الحريات المشروعة وحفظ حقوق المواطنة

المادة الأولى: من تاريخ الموافقة على هذا القانون، فان كل المحاكم العامة، والثورية والعسكرية، والنيابة العامة، وضباط السلطة القضائية ملزمون بتنفيذ واجباتهم القانونية التالية بدقة وعناية، والمخالفون لذلك معرضون للمسائلة

القانونية والمحاكمة بقوة القانون.

إن كشف وتعقب الجرائم، وتنفيذ التحقيقات واصدار قرارات التأمين والاعتقال المؤقت، يجب أن تتم بناء على القانون واحكام الدستور، وان تتم مسئولياتهم بشفافية تامة وبعيدا عن اى اهداف شخصية أو الاستفادة من السلطة، وتجنب استعمال العنف او الاعتقالات الضرورية دون ضرورة.

يجب ان تتم المحاكمات طبقا للترتيبات القانونية وان تنحصر فى المتهم المباشر او الشريك المعاون فى الجرم، واذا لم يثبت الجرم فى المحكمة ، وكان الرأى المستدل والمستند على المواد القانونية والفقهية غير قاطع ،كان الاصل فى براءة المتهم ، وكل شخص له الحق فى يلجأ للقانون ليحظى بالامن .

المحاكم والنيابة العامة مسئولة ان تراعى حق المتهمين فى الدفاع عن انفسهم ، وان تمنحهم الفرصة من توكيل محام للدفاع عنهم .

تفعيل المواد القانونية التى تؤكد على ان الاعتقال لا يتم الافى الظروف التى حددها القانون ، وان يرسل ملف القضية الى المراجع القضائية الصالحة خلال المهلة القانونية المقررة ، وان يبلغ أسر المعتقلين بظروف القضية .

يتجنب استخدام العنف او الشدة خلال سير عمليات الاعتقال او التحقيق ، كما يمنع اغلاق العينين او الاستخفاف وتحقير اعضاء جسم الانسان

يحظر نقل المتهمون الى اماكن مجهولة ، كما يحظر على المحققين اخفاء وجوهم اثناء التحقيق وكل هذه الاجراءات تعد مخالفة للقانون .

يجب ان تتم التحقيقات والمعاينات المحلية بغرض اعتقال هاربيين من العدالة ، او كشف ادوات الجريمة بحذر وطبقا لمواد القانون ، كما يحظر التعرض للمستندات والاشياء التى لا تتعلق بالجريمة او بالمتهم ، كما يحظر افشاء مضامين الرسائل والكتابات والصور الاسرية التى لا تتعلق بالقضية .

ممنوع ايذاء أى متهم بغرض اخذ اقرار او اجباره على امور اخرى ، واى اقرارات مأخوذة بهذه الطريقة تعتبر غير قانونية وليست حجة شرعية .

الاسئلة يجب ان تكون مفيدة وواضحة وتتعلق بالاتهامات ، ويجب تجنب الدخول فى الاسرار الشخصية والاسرية ، او التطرق الى موضوعات غير مؤثرة .

يجب ان تكتب الاجابات بطريقة واضحة ودون تبديل او تغيير ، وبالنسبة للاشخاص الاميين يجب ان تقرأ عليهم اجابتهم حتى لايظن بوجود شبهة تزوير فى التحقيقات من خلال محاميه .

تعتبر المحاكم والنيابة العامة هى المسئولة عن المراقبة الجدية للمعتقلات والسجون ومتابعة الاحوال فيها ، ومكافأة الضباط الكلفون بحراستها طالما انهم لايخالفون القانون وملتزمون بالترتيبات القانونية ، كما يمكنهم معاقبة اى شخص يخالف النظام والقانون .

يحظر التصرف فى الاموال والاشياء المضبوطة والخاصة بالمتهمين ، وطالما لم يصدر بشأنها اى قرار قضائى فان هذه الاشياء تعد مسئوليتهم ، ولايجب تحت اى ظرف ان تستخدم استخدام شخصى او ادارى .

رئيس السلطة القضائية هو المسئول عنمراقبة وحسن تنفيذ النقاط السابقة ، وكافة الاجهزة المنوطة مسئولة عن تنفيذها بالتعاون مع السلطة القضائية .

القانون السابق يشتمل على مادة واحدة ، تمت الموافقة عليه فى مجلس الشورى الاسلامى بجلسة الثلاثاء ١٥/ مايو ٢٠٠٤ ، وتم التصديق عليه من قبل مجلس صيانة الدستور بتاريخ ١٦/ ٥/ ٢٠٠٤.

مهدى كروبى

رئيس مجلس الشورى الإسلامى.

ما الذى يجب فعله لحل مشاكل إيران ؟

أمروز (اليوم) ٥/ ٦/ ٢٠٠٩

نظرا إلى عادات وردود أفعال المجتمع الإيرانى على مدى السنوات الأربع الماضية، أعتقد أن ثلاث قضايا رئيسية ينبغى أخذها فى الاعتبار لحل مشاكل إيران، وهى " نمو الكفاءات، وتكدس المطالب الاجتماعية والسياسية، والضرر الواقع على الطبقة المتوسطة".

نمو الكفاءات:

المجتمع الإيرانى- سواء على مستوى النخب أو على مستوى جماهير الشعب - يشهد طفرة ونموا ملحوظا على صعيد الخبرات والكفاءات، بدءا من المعلومات العامة وحتى الخبرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وكل

عام يمر يشهد نمواً كمياً وكيفياً يضاف إلى تلك الخبرات التى تحققت .

وفى ذات الصدد ينبغى الإشارة إلى وسائل الإعلام وتكنولوجيا نقل المعلومات مثل الإنترنت والقنوات الفضائية والتليفونات الخلوية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المكتوب وجميعها أدوات جعلت من الصعب جدا التقيد بالحدود الجغرافية لإيران، حتى إنه يمكن القول إن أى قوة فى العالم لا يمكنها الحيلولة دون وصول معلومات خارجية إلى أراضيها .

النهضة التى شهدها الكوادر بالجامعات والحوزات الدينية والمصانع والإدارات والأسواق والشوارع، باتت ملموسة فى إيران أكثر من ذى قبل، وخلال السنوات الأربع الماضية، لم تؤثر الضغوط والعراقيل على الشعب الإيراني، بل ضاعفت من عزمه وصموده من أجل التثقيف والنهوض بالوعى اعتمادا على مصادر إعلامية متعددة ومتنوعة فى الداخل والخارج.

من هذا المنطلق يمكن القول إن المجتمع الإيرانى بات أكثر انفتاحا، وعلى الساحة الإيرانية العديد من الأمثلة التى تثبت انفتاح الرؤية لدى المجتمع الإيراني، فكريا وثقافيا وفنيا، ولكم أن تنظروا إلى حجم مواقع الإنترنت باللغة الفارسية أو أعداد الرسائل القصيرة التي ترسل يوميا.

لقد أدرك المجتمع الإيرانى أخيرا أن من حقه الحصول على المعلومات الدقيقة والموثقة، بعيدا عن وسائل الإعلام التى هى من أدوات السلطة الإيرانية.

تكدس المطالب الاجتماعية والسياسية:

تنوع وانتشار المعلومات من ناحية، والدراسات والأبحاث التى تقوم بها المراكز العلمية من ناحية أخرى، شكلت أساسا منطقيا للمطالب والآمال الاجتماعية والسياسية. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية واجهت إمكانية طرح المطالب الاجتماعية والسياسية عقبات وعراقيل لا حصر لها بسبب قمع بعض المؤسسات والعجز الناتج عن التشريع والاتجاهات غير العلمية، ومن ثم شهدنا تراكما لتلك المطالب التى ظلت لسنوات دون استجابة .

وبرغم تقديم مئات آلاف الشكاوى إلى الحكومة والتى تعبر فى مجملها عن احتياج الشعب إلى المادة والمال، إلا أن تلك الشكاوى حملت فى طياتها مدلولات بالغة الأهمية فى مقدمتها أن الشعب له مطالب وآمال دفعته إلى أن يكتب تلك الشكاوى وينتظر وصولها إلى الحكومة، كما أن تلك الطلبات لم تقدم من خلال قنوات العصر الحديث، وإنما تم تقديمها بصورة بدائية مما يثبت أنها طلبات مكدسة ومتراكمة لا حصر لها. وفى هذا السياق من الملاحظ أن معظم تلك الطلبات مقدمة من أفراد ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ممن يلتمسون تحسين أوضاعهم المعيشية، لكنهم فى النهاية لن ينخرطوا فى مصاف آخذى الصدقات، فيما يمكن اعتباره ظاهره خطيرة يجب أخذها على محمل الجد باعتبارها إشارة تثبت اقتراب خطر جسيم يهدد كيان النظام .

جدير بالذكر أن الطبقة المتوسطة لا تستفيد من الصدقات المقدمة للطبقات الفقيرة ، كما أن الالتزام بدعم الطبقات الفقيرة دون الاهتمام بمثل تلك الطلبات والشكاوى يثير حفيظة الطبقة المتوسطة، ويثبت فشل الحكومة فى إدارة الأزمات وتلبية مطالب قطاع عريض من الشعب الإيرانى .

ضرر الطبقة المتوسطة:

الطبقة المتوسطة حاليا هى المكون الرئيسى للمجتمعات النامية والمتقدمة، وهى بمثابة المخزن الرئيسى للكوادر الفكرية والعلمية بالمجتمعات النامية، ويمكن القول إن أى حكومة تحاول الإضرار بتلك الطبقة للإطاحة بمصدر الإمكانيات والقدرات الشعبية بوصفها "عاملاً مقلقاً"، وتدير الدولة بالاعتماد على الطبقات الفقيرة، عليها أن تدرك مدى الخطأ الجسيم الذى ارتكبته .

وفيما يتعلق بإيران فقد شهدنا على مدى السنوات الأخيرة كيف تعرضت الطبقة المتوسطة إلى صعاب وعراقيل عدة فى شتى المجالات فى ظل فشل الحكومة اقتصاديا وسياسيا، الأمر الذى أدى إلى انحدار عدد كبير من أفراد الطبقة المتوسطة إلى الطبقات الفقيرة، وفى المقابل تواصلت هجرة الطبقات الفقيرة من القرى والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة مما ساهم فى الإخلال بالتوازن القائم بين طبقات المجتمع الإيراني، وفى الإطاحة بدور الطبقة المتوسطة كحلقة وصل بين عامة الشعب والحكومة والنظام .

وأنا اعتقد أن النظام يجب أن يأخذ فى الاعتبار المسائل الثلاث المشار إليها فى هذا المقال، وأن يضع برامج علمية للحيلولة دون تفاقمها على النحو التالى :

العمل على تسهيل الحصول على المعلومات والأخبار والحد من العراقيل والعقبات الموضوعة أمام الشعب الإيرانى فى هذا المجال .

الاهتمام ب"المطالب، والتخطيط، والتنفيذ" مع الاستفادة من التجارب الناجحة للأنظمة الديمقراطية فى إقرار علاقة قوية بين الشعب والحكومة .

جـ- تبنى سياسة الانفتاح والحرية، والحد من ممارسات السلطة التنفيذية، ودعم الأنشطة الشعبية من أجل إعادة الانسجام والنهوض بمستوى وكفاءة الطبقة المتوسطة . .

الدفاع عن النظام الإسلامي بأي وسيلة ؟!

■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢/٨/٢٠٠٩

بالطبع يمكن القول أن الأشخاص الذين تعرضوا للقمع على مدى الثلاثين عاما الماضية، كانوا في واقع الأمر يتصدون لكلمة بسيطة مكونة من ثلاثة أحرف هي "الظلم".

ويعتبر من بين هؤلاء المظلومين الذين تعرضوا للقمع زوجة سعيد امامي، وبرغم أن المياه لن تعود إلى مجاريها في المستقبل أعتقد أن علينا الخوض في عدة مسائل من الضروري التطرق إليها:

الدفاع عن نظام إسلامي من خلال اللجوء إلى أساليب غير إسلامية وغير إنسانية قد نجح بقدر كبير من شخص يريد الاحتماء بالسنة النبوية، وما حدث مؤخرا من اعتقالات على خلفية الأحداث الأخيرة يثبت أن الجماعة صاحبة السلطة والتي أرادت الحفاظ على ماء وجهها أجازت ارتكاب أي ظلم بحجة القضاء على الفتنة.

يبدو في دولتنا أن جميع القضايا قابلة للإهمال والتغاضي، إلا مسألة واحدة تدعى الأمن، وفي هذا الصدد فإن المطالبة بتنفيذ العدالة تجاه أي مسألة أمنية من جانب أي شخص، أضحت مساوية تماما للمطالبة بالتطبيع مع إسرائيل.

الآن وبعد مرر ثلاثون عاما من عمر الثورة الإسلامية لازال من غير المعروف دور النخبة والشعب تجاه الظلم والقمع المشهود في النظام الإسلامي ؟، أنا لا أدري لماذا يجب الخوض في العلاقة بين الجمهورية والإسلامية من خلال مئات الكتب والمقالات أما قضية هامة مثل دور المسئولين والعلماء والشعب في مواجهة الظلم والقمع في النظام الإسلامي يتم التغاضي عنها ؟، الإمام الخميني في وصيته بشأن ترويج الفساد حذر قائلا " الشعب يرجع إلى المؤسسات ذات الصلة وإذا وجد تقصير فهو مكلف بالتصدي لها."، بالطبع لم يخطر على بال الإمام أنه بالامكان اعتقال العديد من الأشخاص في الجمهورية الإسلامية بحجة الأوضاع الأمنية وأنهم يقبرون بدون محاكمة مباشرة داخل غرف الاستجواب، وإلا لماذا تعرض الإمام في وصيته لمثل هذا الحل.

المعتقلين حتى وإن كانوا مجرمين ومنافقين، لا يجب التعامل مع أسرهم على هذا النحو المشين.

العمل بالقانون بات مثل العديد من الأشياء الأخرى التي تخضع للتيارات والأحزاب، فقد أضحت تلك المحاكمات إسكاتا لصوت الشعب المعارض لنتائج الانتخابات ومن ثم فإن هذا الاعتراض أصبح بمثابة سلوك غير قانوني، الأمر الذي منح النظام حجة للحفاظ على كيانه من السقوط وهو أمر مستبعد تماما.

يوجد اختلاف كبير بين مسألة حسم وإنهاء الأزمة وبين مسألة حل الأزمة، المسألة الأولى تعتمد على أشخاص ينظرون إلى الأزمة من منطلقات أمنية فقط، أما المسألة الثانية هي من مهام أشخاص لديهم خبرة وحكمة وبصيرة، ينظرون إلى القضايا بتفحص، وإن كانوا لا يستبعدون الأبعاد الأمنية، إلا أنهم يتلافون وقوع أي ظلم على عاتق الآخرين، من خلال الظلم يمكن إنهاء الأزمة، لكن لا يمكن حلها، وفي الأنظمة الشعبية، تكون الحلول غير الأمنية مقدمة وذات فاعلية كبيرة.

الشخص لا يمكن أن يعتبر نفسه تابعا لولاية الفقيه وفي الوقت ذاته لا يتغير تجاه الظلم الذي قد يطيح بالنظام الإسلامي بالكامل لأن رسولنا الكريم نهانا عن الظلم.

قراءة فى تعيين وعزل مشائي

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

لاشك أن واقعة تعيين اسفنديار رحيم مشائى مساعدا أول لرئيس جمهورية إيران الإسلامية من جانب أحمدى نجاد، ثم عزله من جانب الزعيم خامنئى من المسائل التى ينبغى التوقف عندها لفهم حقيقة ما يجرى فى إيران، بل ما صارت عليه طبيعة نظام ولاية الفقيه الحاكم فى إيران. ومن الضرورى أن نقوم بقراءة علمية ومتأنية فى خطابى التعيين والعزل، وما بين السطور فى كل منهما لرسم صورة أكثر اقترابا من حقيقة الأوضاع فى إيران.
ورحيم مشائى المختلف حوله من مواليد رامسر بشمال إيران عام ١٩٦٠ (١٣٣٩ هـ.ش.) حصل على بكالوريوس الهندسة الالكترونية من الجامعة الصناعية بأصفهان، وتولى وظائف مختلفة، مثل مدير عام الشئون الاجتماعية بوزارة الداخلية ومدير شبكة إذاعة الرسالة (بيام) التابعة لحراس الثورة، ومدير شبكة إذاعة طهران، ووكيل بلدية طهران للشئون الاجتماعية والثقافية، ورئيس المؤسسة الثقافية الفنية بمحافظة طهران، مساعد رئيس الجمهورية، ورئيس هيئة التراث الثقافى والصناعات اليدوية والسياحة، ورئيس مركز دراسات العولمة، نائب رئيس الجمهورية فى المجلس الأعلى للإيرانيين بالخارج، وعضو لجنة الرقابة على الإذاعة والتليفزيون، ثم كان تعيينه قبل شهر مساعدا أول لرئيس الجمهورية.

إن الصورة التى رسمها كل من أحمدى نجاد ومعارضوه عن مشائى تبدو متناقضة تماما، ولكنها تعبر عن زاوية للرؤية حول طبيعة المرحلة القادمة. لقد امتدح أحمدى نجاد إدارة مشائى لهيئة التراث الثقافى، ومنحه وسام الدولة فى العلوم والفنون فى مراسم توديعه، وتعيين حميد بقائى محله، ووصفه بأنه جعل من هذا التراث قسمة مع العالم، كما جعل الصناعات اليدوية الإيرانية تروج فى جميع أنحاء العالم، وفى ظل إدارته بلغ عدد السياح عشرين مليونا. وفضلا عن ذلك وصفه بالمسلم الملتزم بولاية الفقيه، والمؤمن بإمام الزمان، والمجتهد فى خدمة الجماهير، فى حين كانت الاتهامات التى وجهها معارضو أحمدى نجاد لمشائى لتبرير معارضتهم لتعيينه مساعدا أول لرئيس الجمهورية تتمحور حول موقفه من إسرائيل، فضلا عن بعض الأعمال التى مارسها ولا تليق بمسئول إيراني، مثل الوجود فى حفل راقص يجمع الرجال والنساء فى تركيا، وغير ذلك فى افتتاح دورة الألعاب الآسيوية فى قطر، فضلا عن كونه صهرا لأحمدى نجاد، فزواج ابن أحمدى نجاد من ابنة مشائى يجعل الشكوك تثور حول استحقاقه لمنصب فى حكومة أحمدى نجاد. فقد صرح مشائى بأن إيران صديقة لشعب إسرائيل، وهو ما فسره المحللون باعتراف بوجود شعب إسرائيل مما يعنى حقهم فى وطن قومى لهم فى فلسطين، وهذا يتناقض مع شعارات الثورة الإسلامية بعدم الاعتراف بإسرائيل، لكن مشائى أكد أن تصريحه قد فهم خطأ، وأنه لا يعنى الاعتراف بإسرائيل، بل يفرق بين اليهود والدولة الصهيونية، وأن إيران صديقة لشعوب العالم كله بمن فيهم اليهود، وأن الجالية اليهودية فى إيران تتمتع بحياة كريمة، ولها حقوقها الدستورية التى تمارسها بحرية. لاشك أن تفسير مشائى لتصريحه هو التفسير الواقعي، ولكن عباراته كانت حجة لمعارضى أحمدى نجاد لكى يثيروا ضده علماء الدين والقيادات الأصولية المتزمتة.

لقد استخدم كل من الزعيم خامنئى والرئيس أحمدى نجاد صلاحياته حول هذا الأمر. فمن حق الرئيس أن يعين من يشاء من مساعديه، ومن حق الزعيم أيضا أن يعزل من يشاء من موظفى الدولة. وكان توجه أحمدى نجاد فى تعيين مشائى اثباتا لاستقلاليته وعدم رضوخه للضغوط التى يمارسها عليه معارضوه، ويبدو أنه فشل فى إقناع الزعيم خامنئى بوجهة نظره، فقد قال أحمدى نجاد فى خطاب تعيين مشائى بعد مقدمة عن إنجازات حكومته التى اشترك فيها مشائي: إنى أعتبرك إنسانا عصاميا مؤمنا معتقدا فى إمام الزمان، متعهدا بوعي وعمق فى خط ولاية الفقيه النورانى، وأسس الجمهورية الإسلامية، والخدمة القادرة، وصديقا لشعب إيران الإلهى العزيز. وطبقا للمادة ١٢٤ من الدستور أختارك مساعدا أول لرئيس الجمهورية. لقد كان هذا التعيين لدى أحمدى نجاد بمثابة رفع موقع مشائى فى النظام، لأنه-حسب قول حجة الإسلام حميد رسايى عضو الأغلبية الأصولية فى البرلمان-يؤهله لترشيح نفسه رئيسا للجمهورية فى الانتخابات القادمة خلفا لأحمدى نجاد، بما يعنى استمرار نجاد فى السلطة بعد انتهاء فترة رئاسته.

وكان توجه خامنئى فى عزل مشائى هو السعى لعدم تصعيد

المواجهة بين الحكومة التي يدعمها ومعارضي الرئيس، خاصة أنه قد انضم إليهم عدد من كبار علماء الدين المؤيدين للنظام، وكان على خامنئي أن يرضيهم، حتى لا يكونوا عرضة لضغط معارضي النظام عليهم بتأكيد عدم عدالة الفقيه، فهل كانت ترضية علماء الدين من جانب خامنئي تنفيذا لأحد مطالب رفسنجاني في خطبة الجمعة؟ أم تأكيدا على مرونة الزعامة في الإدارة وقدرتها على عمل الموازنة بين ثورية رئيس الجمهورية وتماديه؟ أم كانت خطة متفقا عليها بين خامنئي وأحمدي نجاد؟ لقد كان تدخل الزعيم خامنئي في عزل أحد مساعدي الرئيس أمرا غير متوقع إزاء دعمه الذي أعلنه صراحة له في مختلف مراحل صراعه مع معارضيه عقب الأحداث الدامية التي شهدت اعتراضا كبيرا من النخبة على شرعية تعيين أحمدي نجاد رئيسا للجمهورية واتهام النظام بتزوير الانتخابات الرئاسية لصالحه، ولكن العلاقة بين الزعيم ورئيس جمهوريته والتناغم بينهما في الإدارة يسمح بمثل هذا التدخل، فهو من قبيل التأييد وليس المعارضة، حيث إذا رأى الزعيم أمرا يضر رئيس جمهوريته بادر لمنع هذا الضرر حبا فيه وفي استمراره دون مشاكل، ومنعا من دخوله في صراع يستنفد طاقته، التي يريد الزعيم تكريسها لأعمال أهم تحقق أهدافا أسمى، يسعى معارضوه لتعويقها، قال الزعيم خامنئي في رسالة وجهها إلى الرئيس أحمدي نجاد: لمصلحتك ولمصلحة النظام عليك أن تعتبر تعيين مشائي لاغيا كأن لم يكن.

إن تحرك الزعيم خامنئي يتسم بالوعي السياسي الذي يمارس عملية ضبط النظام بهدوء وبوسائل شرعية غير عنيفة، وهذا الأسلوب لم يسبق استخدامه من قبل الزعيم السابق آية الله الخميني، بما يعني نجاح فكرة تولية مجتهد للزعامة بدلا من مرجع كبير، لأن هذه الفكرة أتاحت قدرا من الممارسة الديمقراطية في نظام ولاية الفقيه، لم تشهدها المرحلة السابقة من حكم الفقيه، حتى إن أحمدي نجاد كانت لديه فرصة للتفكير والتشاور، استمرت ستة أيام صبر عليها الزعيم، قبل نشر أوامره بعزل مشائي في ظروف متوترة في البلاد، في حين أن الزعيم السابق لم يصبر على رئيس جمهوريته (كان خامنئي هو الرئيس وقتها) في تنفيذ فتواه حول فرض رسوم على المصادر الطبيعية مثل الماء والكلأ والنار التي تقول الشريعة بأن الناس شركاء فيها. لقد أكد الزعيم خامنئي من قبل أن آراءه أقرب إلى آراء أحمدي نجاد من آراء هاشمي رفسنجاني، لكن هذا القرب لم يمنعه من التدخل لتصحيح بعض اختياراته. هذا التدخل ربما أحرج أحمدي نجاد لعدم اقتناع خامنئي بوجهة نظره حول تعيين مشائي، إلا أنه قد عفاه من الإحراج في نفس الوقت من صديقه بأنه لا يتخلى عنه، وإنما جاء عزله بأمر شرعي مباشر من الزعيم، وهو ما لا يستطيع أحد معارضته أو رفضه، وأن مبدأ المصلحة هو الذي دفعه لهذا التدخل، وتبدو هذه المصلحة في إيجاد مخرج لبداية حل الأزمة بين الأصوليين بعضهم مع بعض وإعادة توحيد صفوفهم حول أحمدي نجاد من ناحية، وإبطال حجج معارضي أحمدي نجاد من ناحية ثانية، وتأكيد قوة الزعيم وحسن إدارته للأمور وموازنة القوى في البلاد من ناحية ثالثة، مما يفتح حدودا جديدة لأفق السياسة والإدارة في إيران، كما أكد حسين شريعتمداري في افتتاحية صحيفة كيهان بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٥م.

ربما كان أحمدي نجاد في إسراعه بتعيين معاونيه ممن لا يحتاجون إلى أخذ الثقة بهم من البرلمان، خطوة يؤكد بها قضية الشرعية والدستورية، رغم أن البعض عاب عليه أن يقوم بهذه التعيينات قبل حلف اليمين، ولكن تبريره هو أن ولايته مستمرة، وأن حلف اليمين مسألة شكلية، وهذا يعني أن تعيين مساعديه، خاصة مشائي، كان خطوة تكتيكية تسبق ما سوف يقترحه على البرلمان من الوزراء لأخذ الثقة، بما يجعل منافسيه في انتخابات الرئاسة ينسون مطالبهم في الاستعانة بذوي الخبرة من التيارات المختلفة في إدارة البلاد، ويسمح له بإبعاد كل العناصر التابعة للائتلاف الإصلاحي من إدارته كنوع من تصفية الحساب مع الائتلاف الإصلاحي، ومع الأصوليين المعارضين.

لقد جاء الاعتراض على مشائي من جانب عدد من قيادات الأصوليين، مثل علي لاريجاني رئيس السلطة التشريعية، وعلي مطهري ممثل طهران في البرلمان، ومحمد تقي رهبر زعيم تكتل علماء الدين في البرلمان، وأبوترابي فرد، ومحمد رضا باهنر نائبي رئيس البرلمان، وأحمد توكلي مدير مركز بحوث البرلمان، وآية الله كعبي عضو مجلس الرقابة على القوانين، وجوانفكر المستشار الصحفي للرئيس، وسيد أحمد خاتمي عضو مجلس خبراء الزعامة. رغم أن المسئوليات التي يقوم بها المساعد الأول للرئيس ليست أكثر من إدارة جلسات مجلس الوزراء ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس، والأعمال التي يوكلها إليه الرئيس، لكنه لا يحل محله في حالة عجزه عن أداء وظيفته، بل يشكل الزعيم لجنة من رؤساء السلطات الثلاث ومساعد أول رئيس الجمهورية لإدارة البلاد والإعداد لانتخابات رئاسية جديدة خلال خمسين يوما.

كذلك لم يشمل الاعتراض على تعيين مشائي اعتراضا على تعيين مجتبى ثمرة هاشمي مستشارا أعلى للرئيس، ولا على تعيين مسعود زريبافان رئيسا لمؤسسة الشهيد وشئون معاقي الثورة والحرب، ولا تعيين مهرداد بذرتاش مساعدا للرئيس ورئيسا للهيئة الوطنية للشباب، ولا تعيين علي أكبر صالحي مساعدا للرئيس، ورئيسا لهيئة الطاقة النووية، ولا تعيين حميد بقائي مساعدا للرئيس ورئيسا لهيئة التراث والصناعات اليدوية والسياحة.

لماذا كان إصرار أحمدي نجاد على تعيين مشائي وبقائه؟ رغم كل هذه الاعتراضات ليس من جانب الائتلاف الإصلاحي فحسب، بل من جانب القيادات الأصولية، مع علمه بعدم تأييد خامنئي لهذا التعيين، مع سابق اعتراضه عليه لتولي هيئة الحج والزيارة؟ مع ما نعرفه من ذكاء أحمدي نجاد ونظرته البعيدة ندرك أن هذا كان بالاتفاق مع خامنئي لتحقيق عدة أهداف، يتم من خلالها قلب الموازين على الساحة السياسية لصالح ولاية الفقيه، ولاشك أن مشائي كان على علم بهذا الاتفاق، وشارك فيه من أجل مصلحة النظام والحكومة. لذلك ليس من المتوقع أن يخرج مشائي من الساحة السياسية أو التنفيذية، ولكن سوف توكل إليه أعمال أخرى يستطيع من خلالها إثبات قدراته، واستعادة الثقة فيه من جانب علماء الدين والأصوليين.

زيارة تاريخية لسلطان عمان

الوفاق ٤/٨/ ٢٠٠٩

إيـران وعـمان جمعهما سوية التاريخ والجغرافية، وهذه الصلة شاهدت متانة متزايدة طـوال الأعـوام الأخـيرة. وحظي تاريخ الأواصر الإيرانية ـ العمانية بمنعطفات كثيرة شكل كل منها مرحلة جديدة في دفع هذه العلاقات الودية إلى الإمام.

وكانت زيارة الدكتور محمود احمدي نجاد، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في عام ٢٠٠٧، واحدة من تلك المنعطفات التاريخية، والتي كان لها دورهـا الـبـارز في تنمية علاقات البلدين الصديقين والشقيقين، ايران وعمان، وقد تحولت هذه العلاقات الى عـلاقـات نموذجية يضرب بها المثل ويقر بها العدو والصديق على حد سواء.



الآن وبعد مضي عامين على تلك الزيارة التاريخية وبدء ولاية جديدة للدكتور احمدي نجاد، وبعد يوم من مراسم التنصيب الرسمي لرئاسة الجمهورية، قام السلطان قابوس بن سعيد، بزيارة الى ايران على رأس وفد رفيع سياسي اقتصادي، ليسجل منعطفاً آخـر في هـذه العلاقات الودية.

هذه الزيارة التاريخية، التي تـأتي للمرة الأولى بعد مضي ٣٥ عاماً، تحظى بأهمية على مختلف الابعاد وتثير اهتمام وعناية المحللين السياسيين والدوليين. فاليوم، تبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين إيران وعمان. وفي ضوء مباحثات رؤسـاء وقـادة البلدين والـقـرارات التي تتخذ في مسار هذه اللقاءات، ستتكون ابعاد جديدة لسبل توسيع العلاقات والاواصر التأريخية للشعبين الصديقين والـشـقـيـقـين الايـــراني والعماني.

ان شعبي ايران وعمان خطوا ويخطوان سوية منذ أزمنة بعيدة، من جانبي الممر الاستراتيجي مضيق هرمز والخليج الفارسي، وفي تعامل بناء وسليم، نحو مستقبل واعد، وفي ظل هذا اللقاء التأريخي يعدان نفسيهما لخطوات اكبر وأوسع.

البرنامج النووي الإيراني: دروس من باكستان

Iran's Nuclear Program: Lessons from Pakistan

By Simon Henderson
The Washington Institute for Near East Policy 30/7/2009

يركز القلق العام بشأن نوايا إيران النووية على منشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم؛ ويشبه هذا الوضع في كثير من الجوانب -- في المناقشات العامة والمحادثات السياسية على حد سواء -- الوضع في الثمانينات من القرن الماضي عندما كان هناك قلق متزايد بشأن منشأة كاهوتا لتخصيب [اليورانيوم] في باكستان. إن الدروس التي يمكن استخلاصها من تلك التجربة ليست مشجعة، والمقارنة مناسبة بشكل خاص لأن إيران تستخدم نفس تكنولوجية الطرد المركزي عالية السرعة لتخصيب اليورانيوم كتلك التي تستخدمها باكستان. وتُظهر الصور من أجهزة الطرد المركزي الإيرانية بأن بعضها مطابقة للتصميمات الباكستانية التي تم تطويرها من قبل [العالم الباكستاني] المفضوح عبد القدير خان. وتدعي إيران أيضاً بأنها تُشغل أجهزة طرد مركزي أكثر تقدماً باستخدامها التعديلات الخاصة بها.

اليورانيوم ونظائره

إن نظير اليورانيوم "يو-٢٣٥" هو مادة إنشطارية، تمر بسلسلة تفاعلات في ظل الظروف الملائمة. وإذا ما تم التحكم فيها، تنتج سلسلة التفاعلات حرارة يمكن استخدامها لتوليد الطاقة في محطة للطاقة النووية. وعندما لا يتم التحكم فيها، تكون سلسلة التفاعلات قابلة للإنفجار. ومع ذلك، يظهر اليورانيوم ٢٣٥، في ٧, ٠ في المائة من اليورانيوم الطبيعي فقط (اليورانيوم ٢٣٨ هو أكثر النظائر شيوعاً)، ولذلك ينبغي تخصيب اليورانيوم من أجل زيادة نسبة المواد الإنشطارية.

وعند تخصيبه [بنسبة تتراوح] بين ٣ و ٥ في المائة، يمكن استخدام اليورانيوم ٢٣٥ كوقود في محطات للطاقة. وتصنف "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أي [يورانيوم] مخصب بنسبة ٢٥ في المائة أو أكثر، كعالي التخصيب. ويستخدم اليورانيوم الذي هو "في النهاية المنخفضة لهذا التعريف" في مفاعلات الطاقة النووية المتخصصة، مثل تلك التي تستخدم في بعض الغواصات. وتَستخدم وسائل التفجير النووي عادة، اليورانيوم المخصب [بنسبة تصل] إلى ٩٠ في المائة أو أكثر، كما هو الحال في القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما في عام ١٩٤٥.

إن البلوتونيوم هو المادة الأخرى المستخدمة في المتفجرات النووية، كما استعمل في القنبلة التي ألقيت على ناغازاكي. ولا يحدث البلوتونيوم بشكل طبيعي، بل هو نتيجة ثانوية لليورانيوم المستخدم في توليد الكهرباء أو مفاعلات البحوث، وعندما يتم فصله أو تعاد معالجته من منتجات النفايات، يعتبر من المتفجرات التي هي أقوى من اليورانيوم ٢٣٥. وتقوم إيران حالياً ببناء مفاعل لإنتاج البلوتونيوم في أراك، وترفض توفير فرص لـ "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" للوصول إليه.

التجربة الباكستانية

في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، كان نفي باكستان لنواياها النووية العسكرية وادعآتها عن الطبيعة السلمية فقط لمصنع كاهوتا قوياً كقوة احتجاجات إيران الحالية. وكان كبار المسؤولين الأمريكيين السابقين قد شهدوا شخصياً إثباتاً لاحتجاجات براءة مثيرة من قبل الديكتاتور العسكري في ذلك الوقت الجنرال محمد ضياء الحق على الرغم من معلومات استخباراتية صارمة كانت تشير عكس ذلك. (في بداية الثمانينات من القرن الماضي، تم التوغل بصورة واسعة داخل شبكة الشراء الباكستانية في الخارج، وتم استقراء واستنتاج المواصفات التصميمية لجهازها النووي المقصود من عناصر ومكونات تم تقديم الطلب للحصول عليها من بريطانيا). وفي عام ١٩٨٩، ادعى رئيس الوزراء الباكستاني المتوفي بنازير بوتو في خطاب القاه أمام الكونغرس الأمريكي "نحن لا نملك ولا نعتزم صنع جهاز نووي". للأسف، لم يكن أي جانباً من هذا التصريح صحيحاً. وفي ذلك الوقت، أي تسع سنوات قبل أن تقوم في الواقع باختبار جهازين نوويين، كان لباكستان بالفعل تصميم عملي، يستند على الرسوم المقدمة من الصين، وكانت قد قامت ببناء ترسانة نووية صغيرة.

إن مدى النهج الذي اتخذته باكستان - حليفة الولايات المتحدة - بشكل متعمد يبعث على الدهشة من ناحية ازدراثه

لواشنطن. ففي حين كان الجنرال ضياء، مقيداً من قبل عزم الكونغرس الأمريكي على عرقلة [مساعي] باكستان لتطوير أسلحة نووية، [إلا أنه] استغل ببراعة حاجة إدارة ريغان للحصول على مساعدة باكستان في تقويض الجيش السوفياتي في أفغانستان. ففي عام ١٩٨٤، وافق الجنرال ضياء علناً على طلب الولايات المتحدة بأن لا تقوم باكستان بأعمال تخصيب تتجاوز الـ ٥ في المائة، ومع ذلك فقد أخبر العلماء الباكستانيين بتجاهل أي قيود من هذا القبيل. لقد كان من المستحيل تأكيد ما تقوم به باكستان بدون تفتيش [مختبرات] كاهوتا التي لم تكن ولا تزال غير خاضعة للضمانات الدولية. وقد [نجحت] باكستان في إحباط محاولة رصد سرية واحدة على الأقل، عندما اكتشفت جهاز عالي التكنولوجيا، تم إخفاءه بصورة صخرة كبيرة، على تل مجاور. وتشير القصص التاريخية بأنه قد تم إضعاف [مكانة] المسؤولين الأمريكيين من خلال [الوصول] إلى اتفاق شفهي بين الجنرال ضياء والرئيس ريغان بأن لا تقوم باكستان بإحراج الولايات المتحدة بقيامها في الواقع بتجربة جهاز نووي. (لقد كانت وسائل الإعلام في الولايات المتحدة قد ذكرت بالفعل بأن الأقمار الصناعية الأمريكية قد اكتشفت موقع التجارب الباكستاني المقترح في صحراء بلوشستان وكذلك أعمال بناء مرافق الدعم).

لقد فشلت الولايات المتحدة في جهودها لردع باكستان على الرغم من العلاقات الدبلوماسية الودية نسبياً [القائمة بين البلدين ووجود] هدف استراتيجي مشترك في أفغانستان. وربما كان النجاح الأمريكي الوحيد هو تأجيل التجربة النووية الباكستانية حتى عام ١٩٩٨ (عندما قامت الهند باختبار [جهازها النووي] للمرة الثانية).

المعضلة الإيرانية

إن إيران التي تملك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي بعد روسيا، تدعي بصورة غير قابلة للتصديق بأنها بحاجة إلى قدرة نووية لسد احتياجاتها من الطاقة. وتؤكد طهران أيضاً بأنها تعتزم بيع اليورانيوم المنخفض التخصيب من [منشأة] ناتانز في جميع أنحاء العالم واستخدامه في مفاعلات مستقبلية تبنى [باستعمال] تكنولوجيا إيرانية. وفي غضون ذلك، تعترف إيران بأنها لا تملك حالياً القدرة [لاستعمال] اليورانيوم المنخفض التخصيب الخاص بها في قضبان الوقود لمفاعل نووي، كما أنها لا تدعي بأنها تعمل على تطوير هذه القدرة. وفي الواقع، سيَستخدم المفاعل الإيراني النووي الوحيد، الذي هو قيد البناء في بوشهر، على ساحل الخليج الفارسي، وقوداً تزوده المصانع الروسية.

ومع ذلك، ففي سعيها لامتلاك أسلحة نووية، يبدو أن العوائق الفنية التي تواجهها إيران [ما زالت] قائمة. ويظهر بأن طهران تتمتع بحرية الوصول إلى المواد الخام، والتكنولوجيا، والخبرة التي تحتاجها. ويتمثل التحدي في إقناع إيران دبلوماسياً بأن مسارها ينبغي أن يقتصر على السير في طريق لا يتضمن حيازة أسلحة نووية.

وفي ظل التقدم التقني [الذي أحرزته] إيران، وإنكارها [وجود] نوايا عسكرية، وتصميمها على اتقان جميع جوانب دورة الوقود النووي، هناك خيار واحد دعا إليه البعض وهو قبول برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم إلى درجة بحيث لا يصل إلى الحد الأعلى للنطاق. وتشمل الصيغ المختلفة لهذه الفكرة تأمين التزام إيراني بعدم القيام [بأعمال] تخصيب تتجاوز مستوى معين، ووضع رقابة دولية على نحو أفضل على قدرة تخصيب اليورانيوم الإيراني، أو بناء محطة يملكها المجتمع الدولي وتتم إدارتها من قبل إيران، سواء من داخل أو خارج البلاد.

وتوحي التجربة الباكستانية [وجود] قدر كبير من المشاكل إذا ما تم السير في هذا الطريق. فبصرف النظر عن التحدي المتمثل في إقناع إيران بأنها لا تحتاج إلى أسلحة نووية أو القابلية لتطويرها، هناك ما يدعو للثقة بأن إيران لن تكون نزيهة في الإعلان عن جميع منشآتها [النووية]. وحتى لو تبدي إيران استعداداً لاتخاذ مسار الدبلوماسية باتجاه حل الشكوك المتعلقة ببرنامجها، [إلا أن] المعايير التي ستفرضها الولايات المتحدة ربما تكون أشد من تلك التي سيفرضها أعضاء آخرين في المجتمع الدولي. ومن المرجح أن يبقى موقف إيران كما هو، والذي تعتبره بعض البلدان بمثابة "تكتيك مماطلة" بينما يراه البعض الآخر كتوضيح مهم للتفاصيل. وفي نهاية المطاف، تستطيع طهران القول دائماً بأنه ينبغي أن يُسمح لها [بالحصول] على نفس المنشآت والقدرات [التي تملكها] باكستان المجاورة.

وتوفر سلسلة أجهزة الطرد المركزي مجرد مثالاً عن مدى صعوبة جمع المعلومات اللازمة لتبيين ورؤية نية إيران الحقيقية. إن [عملية] تخصيب اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي ليست مجرد مسألة وضع مخزون سادس فلوريد الكبريت في سلسلة [أجهزة الطرد المركزية] ثم تركها تدور حتى يتم تخصيبها [باليورانيوم] إلى أكثر من ٩٠ في المائة كما يتطلب لصنع قنبلة نووية. وبدلاً من ذلك، هي خطوة عملية تقوم فيها مجموعة واحدة من أجهزة الطرد المركزي (سلسلة) [بعملية] تخصيب إلى مستوى معين، ثم تقوم سلسلة أخرى - أحياناً مع عدد مختلف من أجهزة الطرد المركزي -[بنفس العملية]. وتعمل السلاسل الباكستانية في أربع مراحل، حيث تستخدم في المراحل الأولى ما يصل إلى ١٦٤ جهازاً للطرد المركزي في كل سلسلة، وأقل من ذلك بكثير في المرحلة النهائية.

وفي عام ٢٠٠٧، أفادت "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أن إيران تستخدم سلاسل مكونة من ١٦٤ جهازاً للطرد المركزي في كل سلسلة. إن إتقان استخدام مثل هذه السلسلة، الذي [هو موضوع] يغضب المحللين، يتمشى مع السعي للحصول على يورانيوم منخفض التخصيب وعالي التخصيب على حد سواء. ولا تحدد أحدث تقارير "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران في كل سلسلة، فضلاً عن العديد من السلاسل التجريبية الصغيرة. وتثير خطط إيران لامتلاك عشرات الآلاف من أجهزة الطرد المركزي في [منشأة] ناتانز قلق أكبر. إن امتلاك باكستان لما يقدر بأحد عشر ألف جهاز طرد مركزي في [مختبرات] كاهوتا يتيح لها القدرة لإنتاج ما يكفي من اليورانيوم العالي التخصيب في كل سنة لصنع ستة إلى عشر قنابل ذرية.

إن التحدي النووي الإيراني الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم، يحمل تشابه صارخ لذلك الذي واجه الولايات المتحدة مع باكستان قبل عشرين عاماً ويخيم شبحه على ذلك التحدي – وهذه فكرة منبهة عند النظر في آفاق التعاون مع إيران.

احتمالات متعددة لمستقبل العراق

■ عرفان قانعى فرد ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٥/ ٧/ ٢٠٠٩

منذ نحو ست سنوات عندما قام جورج بوش الرئيس الأمريكى أحد المحافظين الجدد بشن هجوم عسكرى على العراق دون تصريح من الأمم المتحدة، كان بعض محللى الشئون السياسية الاقتصادية يرون أنه شن هذا الهجوم لتحصيل غرامة هجمات الحادى عشر من سبتمبر، ولكن مع استمرار الهجوم انتشرت بين فريق السياسة الخارجية التابع لبوش فكرة أنه يمكن عن طريق إقامة الديمقراطية فى العراق توسيع هذه العملية فى منطقة الشرق الأوسط الكبير، وبعد فترة منيت هذه الفكرة بالفشل.

بعد أيام قليلة – فى الخامس والعشرين من يوليو – تجرى الانتخابات الدستورية، وانتخابات مجلس النواب، وانتخابات رئاسة الإقليم فى مناطق الأكراد بالعراق، وهى محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، ويضم برلمان كردستان العراقية ١١١ مقعدا منها ١٠٠ مقعد بالانتخاب، وقد تقدم للترشيح فى هذه الانتخابات ٣٨ حزبا وجمعية، ويسمح لكل الجمعيات والتشكيلات السياسية بالاشتراك فى الانتخابات بشرط أن يكون لديها ثلاثة مرشحين مع مراعاة مشاركة المرأة بنسبة ثلاثة فى المئة. وقد أعلن المسئولون العراقيون أن عدد الأفراد الذين تنطبق عليهم الشروط فى كردستان العراقية يبلغ مليونين ونصف المليون.

ولكن هناك عددا من المشكلات التى لا تزال موجودة على نحو ملموس فى كردستان العراق. فقد توصل الزعماء السنة برزانى وطالبانى إلى اتفاق مصلحة انتخابي، وليست هناك خلافات أو منافسات فى المناطق الشمالية من الإقليم لأن أتباع برزان لا يسمحون للأحزاب الأخرى بالعمل إلا فى أضيق الحدود. بينما فى السليمانية وكردستان الجنوبية تنشب النزاعات والمشاجرات فى كل مكان للفوز بمقاعد البرلمان. وقد تحالف برزانى وطالبان مرة أخرى بهدف تحقيق مصالحهما المشتركة. ولكنهما يقدمان للجمهور عنوانا خاطئا. فقد نشرا قائمة مشتركة تعرف باسم القائمة الكردستانية ومرشحها الأول هو برهم صالح الشخصية الشابة الموهوبة فى السياسة الكردية حاليا. وفى هذا المجال يقول الباحث الأمريكى مايكل روبين "إن المسئولين فى كردستان العراق قد أسكرتهم خمر السلطة". والهاجس الرئيسى لدى كل من برزانى وطالبان الآن هو التخوف من تطويق السلطة فى كردستان، وقد تسبب هذا الأمر فى ظهور العديد من الاحتكاكات. فالزعماء يتحدثون عن الديموقراطية ولكن التضييقات العديدة والتسلط يفقد استخدام هذه الكلمة المصداقية لدى الرأى العام، ولكن هناك حقيقة أن الوضع الداخلى فى حزب طالبانى ليس متأزما، ورغم التضييق على العمل الحزبى فإن معظم قوى المعارضة موجودة فى المنطقة الواقعة تحت سيطرة طالباني. كما أن المنطقة تضم الجماعة المسماة باسم الحركة الإسلامية، وهى الحركة التى لا يرغب السياسيون الحزبيون ولا النشطاء الليبراليون صعودها، بل

إن أحد وزراء حكومة العراق قال تعليقا على هذه الحركة " إنهم يفتقدون الأصالة والشرعية ويمكن شراء أصواتهم بالمال". وهناك أحزاب أخرى مثل الاشتراكيين والكادحين وغيرهما وكلهم يتحركون فى مدارات القوة المحيطة بهم وفقا لاتفاقات سرية مع طالبانى وبرزاني. وعلى المستوى العملى كانت الحركة الإسلامية الذى يحيطها الغموض من حيث قيام الدول المجاورة بدعمها وتحريكها هى الحركة الوحيدة التى تسببت فى مشكلات لبرزانى وطالبانى على يد نوشيروان امين وقد رفعت هذه الحركة شعار التغيير وجعلته الهدف الأول لها.

بينما يرى المحللون العرب أن البرلمان الجديد فى كردستان العراق لن يكون بالقوة التى تمكنه من التأثير على البناء السياسى التقليدي، وأنه من المحتمل أن تحصل قائمة برزانى وطالبانى المشتركة على عدد من المقاعد يتراوح بين الخمسين والستين، وأن تحصل قائمة التغيير لنوشيروان مصطفى على ما بين خمسة عشر وعشرين مقعدا، وأن تحصل الأحزاب الأخرى على عشرة مقاعد، كما أن الإسلاميين وفقا للاحتمالات الداخلية لن يتمكنوا من الحصول على أكثر من أربعة أو خمسة مقاعد.

زعامة برزانى مدى الحياة

كانت دوافع زعامة برزانى مدى الحياة موجودة دائما فى عائلة برزانى، فقد قال فى لقاء مع البروفيسور مايكل جونتر أنه يرى أن مصطفى برزانى كان أيضا يعتبر نفسه زعيما أوحد لكردستان العراق. ويبدو أن هذه المعضلة مازالت قائمة بين أعقابه بعد وفاته. ورغم أن الانتخابات الرئاسية فى المنطقة الكردية بالعراق قد شهدت إلى جانب برزانى رئيس الحزب الديموقراطى الكردى أربعة آخرين من المرشحين صوريا منهم كمال ميراودلى الأستاذ الجامعى والشاعر المقيم ببريطانيا، وإبراهيم أحمد شقيق زوجة رئيس الجمهورية العراقى جلال طالباني، وحسين كارميانى الذى يعمل بالتجارة. ولكن برزانى يستعد للجلوس على المقعد مرة أخرى فى إطار القانون، لأن ترشيح مثل هذه الشخصيات التى لا يمكنها عقليا أو منطقيا منافسته لا يعدو كونه ترشيحا صوريا (وكان والد أحد المرشحين هو إبراهيم أحمد من نشطاء الحزب الديموقراطى الكردى، وكان أستاذا لجلال طالبانى ووالد زوجته ولم يشترك فى أى نشاط سياسى منذ عام ١٩٦٦، ولكنه اشتغل بالدفاع عن حزب العمال الكردستانى فى قضية أوجلان).

وفى حوار مع مسعود برزانى سألته هل أنت زعيم مدى الحياة؟ فأجاب أنا لم آت إلى السلطة بانقلاب ولن أتركها بانقلاب، فالمواطنون أنفسهم هم الذين يريدونني. هذا بينما يتعرض معارضوه للتهميش والإقصاء بكل الأساليب.

وتعمل الأجهزة الثقافية التابعة له فى المناطق الكردية بإيران والعراق وتركيا على تلميعه وترسيخ شرعيته بكيل المديح لعائلة برزانى وعدم التعرض له بالنقد إلا فى أضيق الحدود. وعادة ما يحصل أحد أعضاء حزب طالبانى على منصب نائب برزانى فى الحكومة المحلية، ولكن هذا المنصب صورى فى الواقع وليس له أى دور فعلى لأنه سيكون محشورا بين سلطة رئيس الوزراء نتشيروان برزانى وزعامة برزاني، كما أنه إذا حصلت جماعة طالبانى على منصب رئيس الوزراء فإنها لن تحصل على نفوذ كبير لأنها ستعمل فى منطقة نفوذ برزاني؛ فرغم أن رئاسة البرلمان فى أيدى حزب الاتحاد الوطنى الكردى إلا أن هذا البرلمان ليس له أى دور فى سياسات الزعماء الكبار، وهو مجرد منفذ طائع للزعماء.

المحسوبية والفساد المالى:

من المشكلات الأخرى تفشى تعيين الأقارب فى المناصب المهمة فى منطقة كردستان الشمالية التى تقع تحت نفوذ برزاني. فقد عين مسعود برزانى ابنه مسئولا عن إدارة الأمن والمعلومات، وهو الذى أدانته منظمة العفو الدولية بارتكاب جرائم التعذيب، وبينما تعد حرية الإعلام محركا للديموقراطية فى العراق نجد أن عناصر إدارة الأمن والاستخبارات تحت سيطرة برزانى يتعرضون للعديد من الكتاب الصحفيين والمستقلين بالتهديد أو التعذيب أو القتل، ويرد رئيس إدارة الاستخبارات والأمن بأن كل هذه مجرد شائعات، وأبدى عدم معرفته بأى واقعة.

من جهة أخرى، يتربح برزانى من ميزانية حكومة كردستان بوصفها ميزانية سرية تحت تصرفه، وأبرز نماذج هذا التربح الذى نشر فى الصحف الأوروبية قيامه بمنح مئة مليون دولار لأحد أقاربه لكى يتم اختياره فى مزايدة لشركات اتصالات التليفون المحمول. والمنطقة الواقعة تحت نفوذ طالبانى تشهد أيضا توزيع الأرباح التجارية والنفطية وغيرها بين هؤلاء الزعماء وشركائهم المطيعين، وفى بعض الأحيان يشير البعض بأصابع الاتهام نحو برزانى أو طالبانى، ولكن الفساد شائع على أية حال. ولأن العراق ليس لديه جهاز رقابة وتحقيق قوى، وليس للحكومة المركزية أى إشراف فى هذا المجال فإن الفساد سوف يستمر، كما أن برهم صالح أيضا يعلم أن الأكراد لا يرغبون فى عرض حساباتهم على الحكومة المركزية.

وبعد احتلال العراق للكويت وقيام حرب الخليج عام ١٩٩١ لم ينته الأمر باقتسام السلطة بين الأكراد وظل الخطر قائما رغم أن العام ١٩٩٥ شهد قتالا بين الأشقاء من أجل الحصول على مزيد من السلطة بين زعماء الأكراد فى العراق، كما أن الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون قد علق على ذلك قائلا إن الحرب بين الأشقاء كان كارثة إنسانية فالرغبة فى مزيد من السلطة قد أدت إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى.

ويقول البروفيسور تشارلز تريب أحد المحللين السياسيين الأمريكيين: إن نشوب هذه الحروب الداخلية فى هذه المرحلة الزمنية بين زعماء الأكراد فى العراق لم تكن إلا "قبلية حديثة"، كما أشار جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق إلى أن الأمريكيين لم يؤيدوا استقلال الأكراد قط وإن ما فعلناه فى عام ١٩٩١ لم يكن بهدف تحقيق الاستقلال للأكراد، وإنما كان بهدف حصولهم على الإدارة الذاتية تحت لواء الحكومة المركزية، ولكن زعماء الأكراد العراقيين يصرون على إقامة الحكم الذاتى فى كردستان، وجيران إقليم كردستان يعتبرون أن هذه الكلمة مثيرة للتوتر؛ حيث يقول المسئول عن العراق فى وزارة الخارجية التركية "نحن لا نقبل بأى حال عدم تعامل إقليم كردستان العراقى ودوافعهم لإثارة أكراد تركيا وسوف يكون لنا رد"، وفى الوقت نفسه يشير أحد كبار مسئولى المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى إلى هذه القضية قائلا إن هناك اتفاقية أمنية مشتركة بين سوريا وتركيا وإيران بشأن إقليم كردستان وسوف نتصرف بمجرد الإحساس بالخطر".

وبشأن الدستور الخاص بالأكراد يجب القول إن هذا الدستور طى الكتمان منذ سبع عشرة سنة. ويقول الدكتور نورى طالبانى العالم القانونى وعضو البرلمان الحالى " يدار إقليم كردستان طوال الأعوام السبعة عشر الأخيرة دون دستور والقانون المحلى هو المطبق فى أغلب الأحوال"، ولكن فى النهاية تم التصديق على هذا القانون بصورة متعجلة. ففى كردستان الجنوبية قام نوشيروان مصطفى أمين النائب السابق لطالبانى فى حديث تليفزيونى بقناة الحرة بانتقاد القانون بشدة واعتبر مضمونه فارغا، وأشار إلى أنه سوف يتقدم بشكوى ضده إلى المحكمة الفيدرالية فى بغداد لأن هذا القانون يحمل إشارة إلى بقاء برزاني، فلم يستطع برزانى بدوره إخفاء غضبه من انتقاد نوشيروان الصريح.

تأثير الاستخبارات الأمريكية وإسرائيل فى كردستان العراقية:

رغم أن القادة العسكريين الأمريكيين كانوا دائما يزعمون أن إيران لا تزال تدعم الهجمات فى العراق، وقد صرح مايكل لدين بأن "التدخل الإيرانى يهدف إلى تعويق الإرادة الأمريكية وسلطتها فى العراق"، إلا أن إيران تنفى هذا وتتحدث مثل تركيا عن دور الاستخبارات الأمريكية وإسرائيل فى العراق. ويقول السفير الإسرائيلى فى الولايات المتحدة "إن رأينا مثل رأى شارون فإن استراتيجية إسرائيل هى تنمية العلاقات طويلة المدى مع أكراد العراق، وإقامة علاقات فى منطقة كردستان العراقية هى أمر مهم بالنسبة لنا" كما يكتب سيمون هيرش الكاتب الأمريكى الشهير فى جريدة نيويوركر " فى ختام ولاية بوش توصلت إسرائيل إلى أن الولايات المتحدة لا يمكنها ترسيخ الديموقراطية فى العراق فاتبعت خيارات أخرى. كما يشير المستشار الأعلى لوزارة الخارجية التركية إلى أن "بعض العناصر الأمنية الإسرائيلية موجودة فى كردستان سرا فإسرائيل تستشعر تهديدا من جانب إيران وبطبيعة الحال سوف يزداد موقفهم قوة فى ظل وجود حرب فى المنطقة"، ولكن كل هؤلاء ليس لديهم أدلة مؤكدة على وجود هذه العناصر، كما يقول المستشار الأمريكى الأول فى الشريط الحدودى فى العراق " هناك وهم حول كون بعض التجار المقيمين فى كردستان إسرائيليين، ولكن هؤلاء التجار لا يحملون جوازات سفر إسرائيلية، ولكننا على أية حال نصدق مسئولى كردستان وليس فى كردستان مثل هؤلاء الأفراد"، ولكن الدور الأمريكى فى الحفاظ على سلطة الأكراد مشهود تماما. فبعض المحللين السياسيين فى إيران وتركيا يرون أن الولايات المتحدة ما زالت تدعم حزب العمال الكردستانى والجماعة الإيرانية المنبثقة عنه، ولكن خبراء الاستخبارات الأمريكية ينكرون هذا الأمر علنا. ولكن فى أى من الحالتين يعد هذا الحزب المسلح أداة للضغط فى هذه المنطقة وسيظل ينظر إليه كسبب من أسباب عدم الاستقرار السياسي فى كردستان. ومن جهة أخرى، هناك فى كردستان بعض الأفراد ممن يتجاوزون هذه القضية ويرجعون عدم توافق نوشيروان مع السلطة السياسية للزعيمين الحاليين إلى علاقته بالولايات المتحدة. ولكن دفاع الولايات المتحدة عن نوشيروان يحتاج إلى كثير من التأمل، فعلاقاته مع كبار الضباط الأمريكيين وعضويته فى مجلس الحكومة الانتقالية وغيرها من الأمور لا يمكن أن تعد دليلا على تبعيته للولايات المتحدة، ولكنه على أية حال ظهر فى الأيام القليلة السابقة أكثر من مرة على قناة الحرة الناطقة بالعربية والتابعة للولايات المتحدة وانتقد الأوضاع فى كردستان وعرض برنامجه للتغيير. ورغم أن المحيطين بطالبانى يتهمونه بتدبير انقلاب فى الحزب؛ حيث كان يريد مع كوسرت إقصاء طالباني، ولكن كوسرت الآن خارج المشهد السياسى.

مشكلات خروج الولايات المتحدة

يقول باتريك كلاوسون ردا على تساؤل حول ما إذا كانت هناك مشاكل تعترض خروج القوات الأمريكية من العراق: "بعد المرحلة الأولى من عودة القوات الأمريكية من العراق سوف تكون مشكلة كردستان من المشكلات العراقية الكبرى"، وقد نقلت كلامه هذا كريستيان ساينس مونيتور وكتبت تقول: تعد قضية كردستان سببا فى تدخل الدول المجاورة لأن استمرار الاستقرار السياسى الكردى سيكون بمثابة تهديد للمناطق الكردية فى هذه الدول على المدى الطويل، فالأكراد كانوا دائما لعبة سياسة فى أيدى السلطات. ويقول القادة العسكريون فى العراق إن الدولة تهدف إلى تقوية جيشها لمواجهة المشكلات الأمنية بعد خروج الجنود

الأمريكيين من المدن. ويرى المتحدث باسم وزارة الدفاع أن "العراق يعتزم زيادة قدراته الجوية لكى تكون مستعدة عند خروج القوات الأمريكية فى عام ٢٠١١". وقد رحب العراقيون بخروج القوات الأمريكية من المدن ولكن يظل السؤال: إذا لم يتم هذا الأمر بهدوء ودون أية مشكلات فهل ستعود كردستان إلى القتل والدمار؟ هل وصل الأكراد إلى مرحلة النضج السياسى والرشد الفكرى بحيث لا يكونوا لعبة فى أيدى الحكومات؟

ولكن على أية حال كان التصويت على الدستور فى هذا الوقت من الأمور السلبية حيث استفاد منها نوشيروان، وحيث تتعاظم قوة مؤيدى قائمته يوما بعد يوم بينها يمكن أن يؤدى النهج غير العقلانى للحزبين التقليديين وشعاراتها الديماجوجية إلى نتائج عكسية. فهم يطلقون شعارات تفوق قدراتهم الحقيقية فى بعض الأحيان ويعملون على لفت أنظار العامة من الأكراد عن طريق الحديث عن الإنفاق على المشروعات وتقديم المساعدات لأسر عناصر البيشمرجة المفقودين فى العمليات المسلحة، ولكن هناك سؤال هو: هل اجتذب نوشيروان أنظار جيل الشباب إلى شعار التغيير؟ وفى حالة صحة هذا الأمر فإن هناك تصوراً أن طالبانى يستغل شخصية حسنة السمعة بين شباب الأكراد مثل برهم صالح.

مازال الزعماء الأكراد يستخدمون الإكليشيهات الكردية، وتاريخ كردستان المعاصر، ووعود تحقيق الآمال القومية، ومازالت مؤسساتهم السياسية تطلق على نفسها الشعب الكردى وتعتبر أقل درجة من الاحتجاج والنقد الموجه لها خيانة لتاريخ الأكراد، وتعتبر التاريخ المعاصر للانتفاضات والعصيان الكردى من عناصر نجاحها، ولكن جيل الشباب يمثل مشكلة للزعماء التقليديين لا يمكنهم تجاوزها بسهولة.

فى الشهور القليلة القادمة سوف يختم طالبانى دورته الرئاسية الأولى، وفى حالة عدم وجود شخصية تحمل ميزاته وخصائصه فى العراق فإنه سوف يعود إلى المقعد مرة ثانية. ورغم أنه يبدو مرهقا إلا أن أحدا لا يعرف حتى الآن هل سيتقاعد أم لا. وبرهم صالح مازال فى بغداد، وإذا وضع تشكيل الحكومة الجديدة فى اعتباره دورا للأكراد فإن برهم صالح سوف يشارك فى الحكومة، وهو الشخص الذى يتولى الآن رئاسة حزب طالبانى وجاءت إشارة عن علاقته الوثيقة بالولايات المتحدة فى كتاب بول بريمر الذى امتدح أفكاره المعتدلة وربما ينظر إليه باعتباره البديل الشاب صاحب الفكر لمرحلة ما بعد طالبانى.

مازالت هذه القضايا والمشكلات قائمة منذ تشكيل الحكومة المحلية فى كردستان قبل سبعة عشر عاما. وهذه الحكومة المحلية تسعى لإقامة علاقات وطيدة مع الدول المجاورة، ولكن أياً من هذه الدول لا ترغب إلا فى تنمية العلاقات التجارية والأمنية ولا تبدى تعاونا فى مجال تنمية العلاقات السياسية وترسيخها، بل إنها تمتنع عن توظيف الحكومة الفيدرالية الكردية ولا تعترف رسميا بعلم هذه المنطقة. ومازال السؤال الآن مطروحاً: ما هى الوسائل التى سوف يفكر فيها الأكراد لتحقيق استقرار سياسى لهم فى ظل وجود برلمان غير مؤثر على سياسة الأحزاب التقليدية والسيطرة الشديدة على وسائل الإعلام وتقلص التأييد الأمريكى وتزايد الإثارة من جانب العناصر الأجنبية؟ فبعد السيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنفط فى عام ٢٠٠٣، واتباع سياسة خاطئة مثيرة للحزازات لم يتمكن الأكراد فى هذه المدينة من ضمها رسميا إلى كردستان، ولكن هل سينحى الأكراد فى النهاية علاقاتهم المالية والنفطية مع الحكومة المركزية؟

فى حوار مع نوشيروان مصطفى يقول بذكاء سياسى: "لقد تنحيت عن السلطة فأنتم تعرفون أنى مؤرخ وأعلم تاريخ كردستان المعاصر جيداً، ولكن ما دام الزعماء المعاصرون يتطلعون إلى السلطة ويجعلون كردستان كرة القدم فى ملعبهم السياسى فإن هذه المنطقة لن تتقدم، واليوم يستطيع الزعماء المحدثون الأخذ بيد هذا المجتمع إلى الحداثة فزعماؤنا يعملون فقط من أجل المظاهر الكاذبة، ولم يفعلوا شيئا أصيلا، وهدفى هو توصيل صوت الآخرين إلى المجتمع"، ولكن برهم صالح يقول أيضا بكل ثقة فى النفس: "إن لدينا مشكلات كثيرة، ولكن يجب أن نخطو خطوة وأنا أومن أن النجاح حليفنا".

الشرق الأوسط، العراق الجديد وإيران

■ وكالة أنباء فارس ١٥/٦/٢٠٠٩

بعد الهجوم العسكرى الأمريكى على العراق واحتلاله فى مارس ٢٠٠٣، شهدت هذه الدولة تغييرات وتحولات جذرية على الصعيد السياسى والاقتصادى والعسكرى والجيوبوليتيكي، تلك التحولات أثرت فى الدور الذى تلعبه دول الجوار العراقى لاسيما إيران.

بعد تولى صدام حسين مقاليد الحكم فى العراق عام ١٩٧٨، تزايدت أطماعه فى تحقيق قوة إقليمية وزعامة عربية، خاصة بعد انعزال مصر التى وقعت على اتفاقية "كامب ديفيد"، وقد استعان بالقوى الدولية لتحقيق أهدافه خلال حربه ضد إيران التى بدأت عام ١٩٨٠، لكن حرب الخليج الثانية والتى تزامنت مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار النظام العالمى الثنائى القطبية، لفتت انتباه الولايات المتحدة والغرب أكثر من ذى قبل إلى الموقع الجيوبوليتيكى الحساس لتلك المنطقة، وباتت العراق أكثر مناطق العالم أهمية بالنسبة للأمريكيين لأسباب عدة كان من أهمها تأمين تدفق النفط الخليجى والتأثير على عملية السلام بين العرب وإسرائيل، واحتواء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتأثير على الدول التى تضم أعداداً كبيرة من الأكراد.

لقد حظى العراق بدعم من مظلة منطقة النفوذ التابعة للاتحاد السوفيتى السابق، خلال الحرب الباردة، ومن ثم فإن انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج الثانية ساهما فى تزايد النفوذ الأمريكى فى العراق، خاصة عندما هيمنت القوات العراقية على مناطق شمال وجنوب العراق، طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨.

فى تلك الأثناء لم تتوافق سياسات صدام حسين مع مقتضيات الأوضاع الإقليمية والدولية، كما أن انتهاكه المتكرر لقرارات مجلس الأمن ضاعف من حجم القيود والعزلة المفروضة عليه، حتى اندلعت أحداث سبتمبر فى الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، ليشهد العالم سياسات أمريكية غير مسبوقة بدءا من استراتيجية الحرب على الإرهاب وحتى الادعاء بمحاولة النظام العراقى الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وتعاونه مع تنظيم القاعدة.

استطاعت الولايات المتحدة حشد العديد من القوى الدولية المتوافقة معها، وبالرغم من معارضة مجلس الأمن والرأى العام العالمي، أسقطت النظام العراقى عسكريا عام ٢٠٠٣، ليس من منطلق ما ادعته فى السابق، ولكن من منطلق أهمية العراق الجيوبولوتيكية.

بعد احتلال العراق بست سنوات تحملت الولايات المتحدة نفقات باهظة، كما أسفرت سياساتها عن تعقيد القضايا الإقليمية، بينما تشكلت الساحة الجيوبوليتيكية العراقية الجديدة وفق حكومة شيعية، فى ظل خروج الشيعة والأكراد من صمت دام لثمانية عقود، الأمر الذى أثر على علاقات الدول المجاورة للعراق، ودفع العديد من القوى الإقليمية لاتخاذ ردود أفعال متباينة تجاه ما يجرى فى العراق، خاصة المملكة العربية السعودية والأردن التى تحدث ملكها عام ٢٠٠٥، بشأن ما وصفه المد الشيعى والهلال الشيعى.

استغل شيعة العراق ما شهدته دولتهم من تحولات على مدى السنوات الست الماضية، وشغلوا أرفع المناصب السياسية العراقية، وقد ضاعف من دور الشيعة ما تتمتع به مناطق تمركزهم من أماكن مقدسة ومن ثروات نفطية، الأمر الذى ألقى بظلاله على دول الجوار العراقي. فبينما كان لإيران وتركيا مواقف ايجابية تجاه ما يحدث فى العراق، كانت مواقف الدول العربية على قدر كبير من السلبية، لأنهم اعتبروا العراق الجديد بمثابة تهديد لهوية العراق العربية، وخطر يهدد الاستقرار فى المنطقة.

أما فيما يتعلق بإيران والعراق الجديد، فكلاهما عضو فى منظمة أوبك ولديهما احتياطيات نفطية ضخمة، وبالرغم مما شهدته العلاقات بين الدولتين من تدهور على مدى عقود، إلا أن الفرصة الآن أصبحت مواتية، لتحقيق قدر كبير من التعاون، لاسيما فى مجال إنتاج وتصدير النفط.

لقاء متكى وعريقات، سيغير صورة الحكومة العاشرة

ديپلماسى ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢١/٧/٢٠٠٩

التقى صائب عريقات كبير المفاوضين فى السلطة الفلسطينية منو شهر متكى على هامش قمة عدم الانحياز فى شرم الشيخ، هذا اللقاء غير المسبوق يحدث لأول مرة فى عهد الحكومة التاسعة. وعلى الرغم من أن عريقات يدعى أنه منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الآن قد التقى متكى عدة مرات، إلا أن هذه اللقاءات لم يكن لها أى صدى فى وسائل الإعلام.

كان صائب عريقات قد قال فى حوار مع فضائية العربية "التقيت متكى وكانت بيننا محادثات إيجابية وبناءة. وقد طلبت منه أن تدعم إيران آمال الأمة الفلسطينية بشكل جيد. وقال متكى لى، إن إيران تدعم الأمل الفلسطينى بكل ما تملك وقد وقفنا إلى جوار الأمة الفلسطينية".

وفى هذا الصدد قال دبلوماسى فلسطينى طلب عدم ذكر اسمه كان موضوع هذا اللقاء الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والأوضاع الإقليمية، وضرورة المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

وأكد على أن عريقات طلب من متكى أن تقف إيران على الحياد فى موضوع الحوار بين حماس وفتح للتوصل إلى اتفاق، وذلك حتى تصل المحادثات إلى النتيجة المطلوبة.

لقاء عريقات متكى هو واحد من أندر وأهم اللقاءات التى تمت بين دبلوماسى إيرانى رفيع المستوى وممثل دبلوماسى للسلطة الفلسطينية أو على الأقل كان له صدى فى وسائل الإعلام، ومما لا شك فيه أن هذا اللقاء لم يكن ارتجاليا وكانت له أهداف.

ولو أننا وضعنا لقاء متكى - عريقات إلى جانب لقاءات متكى - أبو الغيط، والتى تمت فى وقت متزامن تقريبا نصل إلى نتيجة أنه هذا اللقاء كان مخططا له وله أهداف. ولو أننا طالعنا المصادر الإخبارية التى أفادت أن متكى قد توجه إلى طهران عشية قمة عدم الانحياز وعاد فى الصباح لحضور القمة سنتأكد جيدا من هذا التنسيق.

ويبدو أن هذه اللقاءات تهدف على الأقل إلى ثلاث نقاط مهمة:

الأولى، ترتبط بتعريف جديد لدبلوماسية الحكومة العاشرة التى سيرأسها محمود أحمدى نجاد. وبهذا يعمل رئيس الحكومة الإيرانية على تقديم صورة مختلفة لحكومته الجديدة؛ لأنه وقت توليه الحكومة السابقة كان يعارض أى لقاء أو تفاهم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وكان أنصاره يصفون رؤساء السلطة الفلسطينية بالمتواطئين مع إسرائيل، إلا أنه قد سمح لأرفع منصب دبلوماسى أن يلتقى كبير الدبلوماسيين فى السلطة الفلسطينية، واللقاء طبقا لما قاله عريقات كان إيجابيا وبناء. ونحن من هذه الزاوية نستطيع أن نقف بشكل جيد على الوجوه التى سيتم اختيارها فى الحكومة الجديدة. وربما كان هذا الموضع أحد الأسباب لاختيار اسفنديار رحيم مشائى نائبا أول لرئيس الحكومة العاشرة، ذلك الشخص الذى يرى أن الأمة الإيرانية والأمة الإسرائيلية أصدقاء.

النقطة الثانية: ترتبط بالمصالحة الوطنية بين الفلسطينيين. تقوم حماس وفتح على مدى تسعة أشهر بمحادثات متواصلة فى القاهرة، لكن هذه المحادثات حتى الآن لم تصل إلى نتيجة. بعض المسئولين الفلسطينيين الذين ضاقوا ذرعا اتهموا إيران عدة مرات أنها بتدخلها فى الشأن الداخلى الفلسطينى لن تسمح بأن تصل هذه المحادثات إلى نتيجة. ومن الممكن اعتبار هذا اللقاء مهما من هذا الجانب، حيث يعلق أعضاء حركة فتح الأمل فى أن لقاء عريقات - متكى يؤدى إلى انفراجة فى المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية. ومن الممكن أن تكون تصريحات أبو مازن التصالحية، والتى طلب فيها من حماس عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل فورى دليلا على هذا الأمل، لأنه قبل ذلك كانت حماس تطالب بعقد انتخابات حرة لرئاسة السلطة الفلسطينية.

النقطة الثالثة: ترتبط بنوعية العلاقات بين إيران ومصر، وبالتالى علاقات إيران مع باقى الدول العربية. المصريون منذ الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية وحتى الآن وهم يعتبرون أنفسهم معنيون بالشأن الفلسطينى، وحتى الآن كل شئ يتم البت فيه بهذا الشأن يكون فى ظل وجودهم.

ميتشل وسياسة الضغط على الشرق الأوسط

■ وطن أمروز (الوطن اليوم) ٢٦/٧/٢٠٠٩

وصل جورج ميتشيل، المبعوث الخاص للرئيس اوباما لشئون الشرق الأوسط، إلى دمشق يوم ٢٤/٧/٢٠٠٩، والتقى كبار المسئولين السوريين وتحادث معهم. عند تحليل هذه الزيارة يجب الأخذ في الاعتبار عدة نقاط، فحتى الآن في لبنان بسبب تشكيل حكومة وحدة وطنية هناك ضغوط على سعد الحريري من جانب الولايات المتحدة والمحافل التابعة لها في المنطقة حتى لا يقع تحت تأثير تيار ٨ مارس، ولن تستمر الأوضاع الراهنة على ما كانت عليه في الماضي. وبالنظر إلى الظروف التي نعيشها في المنطقة الآن، فيما يخص العلاقات السورية الإيرانية والعراقية السورية والأوضاع القائمة في إيران بعد الانتخابات الأخيرة هناك ضغوط تمارس على سوريا حتى تقوم بإعادة النظر بشكل جذري في طريقة تعاطيها وسلوكها مع إيران وحزب الله، خاصة أن الإسرائيليين قد بعثوا برسائل للسوريين مفادها لو أنكم تريدون استعادة مرتفعات الجولان يجب بالفعل أن تكون علاقاتكم مع إيران محدودة ومقطوعة بالكامل مع حزب الله وحماس. بناء على هذا تمت زيارة ميتشل لسوريا في هذا الإطار، وذلك حتى تتمكن الولايات المتحدة من التوصل إلى سلام دائم في المنطقة على مبدأ السلام مقابل الأرض والذي نادى به السوريون في مؤتمر مدريد العام ١٩٩١م.

وفي هذه الزيارة أيضا وصل ميتشل الأراضي المحتلة، والهدف من هذه الزيارة واضح للجميع، إذ يريد ميتشل أن ينقل وجهات نظر السوريين للإسرائيليين مثلما نقل وجهات نظر الإسرائيليين للسوريين. جدير بالذكر أن ميتشل سينقل رد السوريين على الشروط التي اشترطها الإسرائيليون من قبل. وبعد فلسطين سيتجه إلى مصر والبحرين. زيارة مصر بالنظر إلى المحادثات القائمة بين حماس وفتح التي تنعقد الجولة الاخيرة منها هذه الأيام، ويبدو أن جزءا من برنامج زيارة ميتشل يرتبط بهذه المحادثات، وأن يتم ممارسة ضغط أكبر على حماس حتى تقبل بشروط محمود عباس أبو مازن ومصر وحركة فتح. وهناك نقطة أخرى وهي أن المصريين يستجمعون قوتهم ويعيدون ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط بحيث يستطيعون لعب دور أكبر. وفي هذا الإطار بذلوا جهودا حثيثة. أما بخصوص زيارة البحرين فيمكن القول أن أمريكا قد شعرت بالخطر في هذا البلد، بالنظر إلى أن البحرين توجد بها قاعدة عسكرية أمريكية، والبحرين على الرغم من المساعي التي قام بها الأمريكيون لإقامة علاقات ودية مع إيـران فإنها لا تزال تعلن وتؤكد تمسكها بهذه العلاقات، وأرسلت مبعوثها إلى إيران لتدارس الأوضاع. من ناحية أخرى، خلال اللقاءات التي تمت بين المسئولين الإيرانيين والبحرينيين تم التأكيد على أن العلاقات الثنائية علاقات وطيدة وقوية، ويبدو أن زيارة ميتشل تأتي في إطار ممارسة مزيد من الضغط على المسئولين البحرينيين حتى يعيدوا النظر في علاقاتهم ومواقفهم من إيران. من ناحية أخرى، هناك موضوع لا ينبغي أن يكون بعيدا عن الأنظار في الأسبوع الماضي، حيث كتب الشيخ "حمد بن عيسى آل ثاني" ملك البحرين في صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية: نحن كدولة عربية هناك أعمال كثيرة لم ننجزها للاتصال بشكل مباشر مع إسرائيل وشعبها، وبالأساس لم نقم بخطوات جيدة وكافية حتى نثبت للإسرائيليين كيف يمكن أن تكون مبادرتنا جزء من السلام بين فلسطين وإسرائيل، إننا حتى الآن لم نتقدم خطوة للأمام حتى نحل مشاكل الأراضي المقدسة في الأديان الثلاثة (الإسلام والمسيحية واليهودية).

طبخة جديدة

الوفاق ٢/٨/٢٠٠٩

منذ اقل من أسبوع زار المنطقة كل من جورج ميتشل، المبعوث الأمريكي الخاص بالشرق الاوسط، وروبرت جيتس، وزير الدفاع، وجيمس جونز، مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي وسيصلها اليوم وفد من الكونغرس الأمريكي يضم ٢٥ عضوا برئاسة عضو مجلس النواب الجمهوري اليهودي الوحيد في الكونغرس.

وبالرغم من ان عبارة الدعم الامريكي الثابت لإسرائيل تندرج ضمن اهداف جميع هذه الزيارات، ولكن توافد هذا الكم من الوفود في فترة زمنية قصيرة يشير الى بعض الاهداف الخفية التي لا يرغب الوافدون الافصاح عنها.

ان موقف الرئيس الامريكي باراك اوباما من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أزعج الحكومة اليمينية في تل ابيب، التي جندت ادواتها في اللوبي الصهيوني ضد الإدارة الأمريكية لإجبارها على التراجع عن موقفها. وإن احراج الادارة الامريكية بات واضحا في موقف وزير خارجيتها هيلاري كلينتون التي تهربت من الاسئلة حول تفاصيل العملية السلمية واجبار الكيان الصهيوني بوقف الاستيطان اثناء مقابلتها التي جمعتها ونظيرها السعودي.

ويبدو ان الزمرة الصهيونية الحاكمة في فلسطين وكعادتها ارادت ان تبث رسالة الى اوباما لتحذره من الخروج عن المألوف كي لا تفكر الادارة الجديدة باتخاذ سياسة الضغط على اسرائيل.

لقد طالبت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ووزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس الحكومة الإسرائيلية بأن تتحلى بالصبر إزاء ايران وأن تمتنع عن القيام بأي إجراء ضدها... ووضعا كل من كلينتون وغيتس المحادثات مع ايران ضمن اولى اولويات السياسة الخارجية الأمريكية وطالبا تل أبيب بأن تمنح الفرصة لواشنطن في هذا المجال.

إن هدف الولايات المتحدة من وراء هذه السياسة هو مواصلة سعيها للبقاء كدولة حريصة على ضمان السلام والإستقرار العالميين لاسيما في الشرق الأوسط... فالولايات المتحدة ورغم مزاعمها القائلة إنه ليست هناك أية صلة بين الملف الايراني والسلام في الشرق الأوسط، لكن سلوكها وتصرفاتها تبرهن على العكس من ذلك...

إن واشنطن لم تبذل أي مسعىً لمواجهة سياسة التوسع الصهيونية ووقف عملية الإستيطان وإنهاء الحصار المفروض على غزة... كما أنّ الإدارة الأمريكية ومن خلال التشدق بذريعة استتباب الأمن في المنطقة، تحاول دفع الدول العربية إلى القبول بتسوية مجانية مع الكيان الصهيوني انطلاقاً من التخلي عن الثوابت الفلسطينية والتغاضي عن قضية المستوطنات الصهيونية.

دور إيران فى احتواء الطالبانية

ايران ١٣/٦/٢٠٠٩

بعد ثمانى سنوات من إعطاء المجتمع العالمى كلا من الولايات المتحدة والناتو مسئولية المشروع الخطير "تحرير أفغانستان من الخوف والإرهاب"، يعود الآن ويعلن بشكل صريح أن عقدة أفغانستان لن تحلها القوة العسكرية للولايات المتحدة أو الناتو، وأنه لا مفر أمام الأمم المتحدة إلا تغيير استراتيجيتها وتوجهاتها تجاه هذه الأزمة.

ومن هذا المنطلق كانت أولى الخطوات لأفغانستان من خلال الاجتماعات الدولية فى بروكسل ثم فى طوكيو، وخلال هذه الاجتماعات وجهت الأمم المتحدة إلى بعض الدول للتصدى لهذة القضية، وكان على رأس هذه الدول " ايران " التى اتضح لهم أنها أهم اللاعبين فى المنطقة، بسبب مالها من نفوذ جيوبوليتيكى وتاريخى فى جنوب آسيا، حتى أصبحت

موضع اهتمام الأطراف الغربية، وقد تزامن هذا مع تغيير القرار الدولى بشأن أفغانستان.

ومع هذا التغير والتطور كان حوارنا مع السيد " حسين المالكى " سفير الجمهورية الاسلامية الايرانية، فى أفغانستان.

مع اقتراب الانتخابات الأفغانية، وفى الوقت ذاته تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تنفيذ استراتجية جديدة فى أفغانستان، فى رأيكم هل هناك تطورات جديدة فى الساحة السياسية والعسكرية الأفغانية؟

بالنظر إلى المسئولية التى منحها المجتمع الدولى إلى الأمريكيين والناتو فى أفغانستان بشأن مكافحة الإرهاب، وبعد مرور ثمانية أعوام لم ير أى تغير أو تطور فى وضع هذه الدولة، وحتى الخبراء فى الغرب يعتبرون توجه الولايات المتحدة فى أفغانستان توجها سلبيا.

ووسط هذا يوجد واقع آخر هو أن هذه المرحلة تؤكد على أن هناك أهداف أخرى حقيقية للقوى الموجودة فى أفغانستان، ويؤكد المحللون والسياسيون أن وجود الولايات المتحدة فى أفغانستان لم يكن لإقرار الأمن والاستقرار فى أفغانستان، ولكن واشنطن تسعى لتحقيق أهداف أخرى، وأحداث باكستان الأخيرة تؤكد هذا الواقع.

ما هى شواهد فشل الاستراتيجية الأمريكية فى الساحة الأفغانية؟

مع دخول الولايات المتحدة أفغانستان كانت ملزمة بمسئولية مكافحة الارهاب والمخدرات، وتهيئة الأمن والسلام والاستقرار للشعب الافغانى، ولكن بعد مرور ثمانية أعوام لازالت المخدرات تنتج وتوزع بمعدل كبير، ولازال الإرهاب يعيش فى أغلب المدن الأفغانية وبومبئى وسوات خير دليل، ولازال عدم الاستقرار يعم أفغانستان، وسلاسل الانفجارات تحصد الضحايا المدنيين، والأمريكيون عاجزون عن القيام بمسئولياتهم، وخير شاهد على هذا الفشل هو قصف الطائرات الامريكية لمنازل الأفغان بالخطأ.

يقول بعض المحللين أن الولايات المتحدة بإشعال فتيل الحرب فى باكستان فإن الأزمة فى أفغانستان سيطويها النسيان، فى رأيكم ما مدى صحة هذا القول؟

أنا لا اتفق مع هذه النظرية، وفى اعتقادى أن المسألة الأفغانية تتشابك تماما مع المشكلة الباكستانية، ويقسم البعض طالبان الى طالبان الأفغانية وطالبان الباكستانية، وهذا التقسيم جغرافى بحت لأن طالبان واحدة فكر واحد ورؤية واحدة، ولذا من الخطأ ان تحارب الولايات المتحدة جبهة وتترك الأخرى، ولكن يجب ان تحارب الجبهتين وإن كانت نقطة البدء هى أفغانستان.

وبناء عليه، لا يمكن القول إن حرب باكستان ستكون سببا فى نسيان مشكلة أفغانستان، والآن فقد تحول حضور طالبان والقاعدة فى باكستان وأفغانستان إلى اكبر تحدى للسياسة الخارجية الأمريكية، ولإزالة هذا التحدى يجب أن يقتلع الإرهاب من جذوره فى المنطقة، لأنهم إذا فشلوا فى هذا فإنهم لن يتحملوا ضربة أخرى من قبل الإرهاب، ومن هنا فإن الولايات المتحدة لابد أن تحارب الجبهتين بصورة متزامنة.

فى الأشهر الأخيرة تمت دعوة ايران للقيام بدور فعال فى أفغانستان، ما هى الأسباب التى دعت الولايات المتحدة واللاعبون الآخرين فى حرب افغانستان للتوجه الى ايران ومطالبتها بالمشاركة فى الساحة الافغانية ؟

كانت احدى اخطاء الولايات المتحدة فى أفغانستان، أنها لم تعط اهتماماً لدول المنطقة وخاصة إيران، والولايات المتحدة كانت تعتقد انها تستطيع دون مساعدة إيران أو أى دولة أخرى فى المنطقة أن تنتصر فى حرب افغانستان وإقرار الأمن والاستقرار فيها، على الرغم من ان اغلب الاستراتيجيات حذرت واشنطن من اهمية الدور الايرانى فى المنطقة وهو دور لا يمكن إغفاله، وأن إيران لديها من معادلات القوة والتأثير مايساعد فى اى ازمة بالمنطقة، وأن حدوده الكبيرة مع افغانستان وباكستان، والمشتركات الاجتماعية والثقافية الايرانية مع الدولتين من بين المحاور التى لا يمكن إغفالها فى هذا الشأن.

وكان أكبر أخطاء الغرب هو تجاهل الدور الايرانى، معتقدين أن طهران لن ترصد أحداث المنطقة وتطوراتها، وربما صمتت إيران خلال هذه السنوات إلا أن هذا لم يمنعها من مراقبة كل تطورات المنطقة بدقة، ودولتنا بخبراتها ونفوذها وحضورها الخاص فى المنطقة تستطيع أن تساعد فى الأزمة الأفغانية.

يقول بعض المراقبين أن طهران اتفقت مع جارتيها افغانستان وباكستان فى تنفيذ سياسة مشتركة من أجل محاربة طالبان، وأن اجتماعاً مؤخراً بطهران ضم زعماء الدول الثلاث ايران وباكستان وأفغانستان، قد أتم هذا الاتفاق، فى رأيكم ما مدى صحة هذه الأقوال؟

صحيح، لقد قررت الدول الثلاث أن يكون مصير المنطقة فى أيديهم، ولا أحد ينكر الدور المؤثر لكلا من الدول الثلاث، وأن اتفاقهم يمثل قوة واستراتجية لردع الارهاب واستقرار المنطقة.

وهل تعتقد أن هذه الاستراتيجية الثلاثية لن يواجهها عوائق، خاصة أن بعض المصادر تؤكد على توسع نفوذ طالبان فى المدن القريبة من الحدود الإيرانية ؟

– قواتنا العسكرية موجودة بقوة على طول الحدود ولن تسمح لأحد يتجرأ على سيادة أراضينا، وفيما يتعلق بحادث زاهدان المرير فهو أمر طبيعى لأن كل الدول المعادية للثورة والأسلاف ترفض بشدة تعاون إيران مع أى دولى أخرى.

الخطوة التالية للجيش الباكستانى من سوات إلى وزيرستان

■ وطن أمروز (الوطن اليوم) ٢١/٧/٢٠٠٩

مازالت الأوضاع فى باكستان غير مستقرة فى ظل الاشتباكات العنيفة التى وقعت فى الأسابيع الماضية، فقد تسببت هجمات طالبان الانتحارية فى تكبد مواطنى هذا البلد الفقير خسائر فادحة، وأسقطت العديد من المدنيين بين جريح وقتيل. يجرى هذا فى الوقت الذى تتواصل فيه ضغوط الولايات المتحدة على الحكومة الباكستانية، حيث يطالب البيت الأبيض حكومة زردارى بزيادة ضغوطها على طالبان. ولكن نجاح نصف الجيش الباكستانى فى مواجهته للميليشيات الطالبانية لم يقلل من حدة الضغوط، فقد طالب البيت الأبيض بتوسيع نطاق الاشتباك. كل هذا ولم يتم حتى الآن تحديد درجة نجاح الجيش الباكستانى فى سوات بدقة، فحتى الآن لا أحد باستثناء قادة الجيش الباكستانى يحدد إلى أى مدى نجحت العمليات العسكرية فى هذه المنطقة، خاصة أن موقع سوات لا يسمح بدخول المراسلين إليها، ولهذا فإن جميع التقارير التى نشرت حتى الآن حول نجاح الجيش الباكستانى فى سوات كانت صادرة عن الجيش، ولهذا فإن كثيرا من المحللين يعتبرون هذه البيانات والتقارير غير موثوق بها ولا يثقون فى صحتها. فهؤلاء المحللون يرون أن الجيش حقق نجاحات، ولكن ليس بنسبة مئة بالمئة، وأنه لم يتم القضاء على مولانا فضل الله وقواته، وأنهم مازالوا يسيطرون على أجزاء من سوات ومازالت الاشتباكات بينهم وبين الجيش الباكستانى جارية. وبالطبع ليس هناك أى شك فى أن قوات مولانا فضل الله تعرضت لحالة من الضعف بدرجة ملحوظة، ولم تعد تتمتع بما كانت عليه من قوة، ولكن يمكن اعتبار هذا الأمر بمثابة بداية مرحلة جديدة من العمل للجيش الباكستانى، إذ إن أهم مرحلة فى المواجهة بين الجيش وطالبان لم تبدأ بعد، وهى المواجهة التى من المحتمل أن تقع فى إقليم وزيرستان الجنوبى. فوزيرستان هى مسقط رأس بيت الله المحسود زعيم طالبان الباكستانى، وبيت الله محسود هو الذى نجح فى قيادة العديد من العمليات الانتحارية فى باكستان، بل إنه تولى الإشراف على هجوم داخل الولايات المتحدة نفسها، كما أن الكثيرين يعتبرونه المتهم الأول فى اغتيال بى نظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية الراحلة، كما أنه تولى مؤخرا قيادة خمس عمليات إرهابية منفصلة من بينها الهجوم على أحد الفنادق الفخمة فى باكستان، كما تعتبر الولايات المتحدة بيت الله محسود الزعيم الأول للقاعدة وطالبان فى باكستان، وكثيرا ما ضغطت على حكومة إسلام آباد للهجوم على وزيرستان واعتقاله، حتى أن واشنطن أعلنت منذ فترة عن مكافأة مقدارها خمسة ملايين دولار لمن يدلى بمعلومات تؤدى إلى اعتقاله. وفى الوقت الحالى طالبت الحكومة الجيش بدخول وزيرستان للقضاء على محسود وقواته البالغ عددها ألفا فرد. ومع هذا يبدو أن الجيش الباكستانى سيواجه فى وزيرستان صعوبات تزيد كثيرا عما واجه فى وادى سوات، ومن المحتمل أن تكون أصعب عمليات قام بها الجيش الباكستانى فى السنوات الأخيرة.

فى الوقت الحالى انضمت العديد من العناصر التابعة لمولانا فضل الله الذى هرب من وادى سوات إلى قوات محسود، وقد قرروا مواصلة النضال فى جبهته. يضاف إلى هذا أن وزيرستان الجنوبية تعد معقلا للعديد من الجماعات المسلحة الأجنبية تضم جماعات تنتمى إلى المنطقة العربية ومنطقة آسيا الوسطى. ويقال إن وزيرستان الجنوبية كانت المكان الذى يختبئ فيه زعيم القاعدة أسامة بن لادن. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعد توزع الجيش فى أكثر من جبهة من الأمور الصعبة على أى جيش، حتى لو كان هذا الجيش جيش باكستان فإن الدخول فى اشتباكات فى جبهتين فى وقت واحد سيكون أمرا صعبا للغاية، ولهذا فإنه فى ظل انشغال الجيش فى الاشتباكات فى وادى سوات مع قوات مولانا فضل الله فإنه لن يكون من السهل توقع تفوق الجيش فى وزيرستان. ويبدو أن الجيش الباكستانى يرحب بمساعدات الولايات المتحدة لمواجهة محسود، فمنذ فترة قامت طائرات بدون طيار تابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية بإطلاق عدة صواريخ بالقرب من ماكين مسقط رأس محسود، وهو الهجوم الذى أسفر عن مقتل خمسة من العناصر المسلحة، وكان هذا هو الهجوم العشرين الذى تقوم به الطائرات الأمريكية فى العام الحالى. فمنذ فبراير الماضى ضاعفت الولايات المتحدة من هجماتها ضد بيت الله محسود وحلفائه، وهى الحملات التى ينظر إليها فى إطار مساعدة الولايات المتحدة للجيش الباكستانى. وهناك وسيلة أخرى لدى الجيش الباكستانى لمواجهة العناصر المسلحة فى وزيرستان، وهى الاستعانة بمنافسى محسود، ففى الوقت الحالى يتخذ عدد من أبناء القبائل التى ينتمى إليها محسود موقفا مضادا له ولن يسوؤهم خلعه من مكانته الحالية، ولذلك فهم على استعداد للتعاون مع الجيش الباكستانى للقضاء عليه، ولذلك فإن الجيش الباكستانى ربما يسعى لاستغلال هذه الفرصة للإيقاع بزعيم طالبان فى وزيرستان الجنوبية.

دور باكستان فى التركيبة المذهبية والعرقية لطالبان

■ اطلاعات سياسى - اقتصادى (الاخبار السياسية - الاقتصادية) العدد ٢٥٩-٢٦٠، مايو - يونيو ٢٠٠٩

على خلاف ما تظنه الأوساط السياسية العالمية من أن حركة طالبان دائما تتبنى توجهات سياسية فاشلة فى باكستان وأفغانستان إلا أنهم استطاعوا من خلال عسكريتهم المنضبطة والبعد عن الضجيج الداخلى والخارجى أن يستولوا على الولايات الأفغانية المختلفة، وبعد أربع سنوات من الحرب أثبتت قوات طالبان وجودها فى (باختر) هرات، ومزار شريف، وشبرغان، وباميان وهزارجات، والأهم من هذا كله وجودهم فى العاصمة كابول.

وقد كتب المحللون السياسيون حول الأبعاد السياسية لهذه الحركة ونتائجها المتوقعة على المنطقة الكثير، من جانب آخر فإن الأفكار الدينية المتشددة لطالبان تحت عنوان (تنفيذ أحكام الشريعة) وتشكيل حكومة اسلامية قد أشاعت القلق فى افغانستان وفى المنطقة كلها.

ويتمركز تقييمنا للأسس الفكرية لحركة طالبان على محورين: الأول محور دينى ومذهبى، والثانى محور قومى وقبلى.

أسس الفكر الدينى:

الفكر ليس صفة عابرة أو مفاجئة، الفكر تيار يمر عبر الزمان ليهيىء المجال والظروف الاجتماعية والزمنية رويد رويدا.

وتقييم أى تيار فكرى يحتاج الى بحث الخلفيات التاريخية والظروف الاجتماعية والعوامل الزمنية والمكانية له. وبناء عليه، فيجب أولا بحث الأفكار الرائجة فى الساحة التى نشأت فيها طالبان وعلاقات الأمس واليوم مع الأوساط الفكرية ومراكزهم التعليمية وأيضا دور المجالات والظروف الاجتماعية والزمنية والمكانية فى تشكيل أفكارهم.

الخلفية الفكرية لطالبان:

نشأت الحركة الإسلامية لطلبة المدارس الدينية المعروفة باسم طالبان (جمع كلمة طالب فى لغة البشتو) فى ولاية قندهار الواقعة جنوب غرب أفغانستان على الحدود مع باكستان عام ١٩٩٤ على يد الملا محمد عمر مجاهد، حيث رغب فى القضاء على مظاهر الفساد الأخلاقى، وإعادة أجواء الأمن والاستقرار إلى أفغانستان، وساعده على ذلك طلبة المدارس الدينية الذين بايعوه أميرا لهم عام ١٩٩٤، وينتمى معظم أفراد حركة طالبان إلى القومية البشتونية التى يتركز معظم أبنائها فى شرق وجنوب البلاد ويمثلون نحو ٣٨٪ من تعداد الأفغان البالغ قرابة ٢٧ مليون نسمة، ومعظم أفرادها درسوا فى باكستان بعد رحيل آلاف الأفغانيين من أفغانستان إلى باكستان عقب الغزو السوفيتى، وحظوا بدعم مالى من الأمم المتحدة والغرب فى ذلك الوقت، وبدا ظهور جيل أيديولوجى جديد نتيجة للظروف المحيطة بهم، خاصة بعد سيطرة الفكر الشيوعى على مراكز التعليم الأفغانية، فبرز دور رجال الدين الذين جاهدوا جنبا إلى جنب مع الشعب ضد المحتل السوفيتى.

من جانب أخر ونتيجة للهجرة العظيمة للأفغان إلى باكستان، كانت المدارس الدينية الموجودة فى المعسكرات الخاصة بهم غير كافية لاستقبال كل الشباب والصبية الراغبين فى التعليم، كما أن هذه المدارس كانت تعانى نقصا كبيرا فى الامكانات.

وفى ظل هذه الظروف سارعت الأحزاب الإسلامية المتشددة الباكستانية مثل (جماعة علماء المسلمين) و(الجماعة الإسلامية) و(جمعية أهل الحديث) بدوافع دينية وعرقية (بشتونية) لمساعدة المهاجرين الأفغان، وأنشأو الكثير من المدارس الدينية ومراكز التعليم لأبنائهم، وقبلوا الكثير منهم فى المدارس الباكستانية أيضا وكانت الدراسة بالمجان، وكانت تدرس فيها العلوم الشرعية والقرآن، وكان هذا الأمر بمثابة تأسيس فكر طالبان عبر المدارس الباكستانية.

وبعد بحث دور المدارس الدينية الباكستانية فى تأسيس الفكر الطالبانى، لابد من تحليل بسيط للتيارات الفكرية الباكستانية، ومكانة جمعية العلماء المسلمين وتيارهم الفكرى بين التيارات الفكرية الأخرى، وهنا لابد أن نشير إلى ثلاثة تيارات فكرية اسلامية فى باكستان جميعها لها جذور فى الهند الكبرى قبل تقسيمها.

التيار الأول: الأصولى والمتشدد، وقد ظهر هذا التيار على يد (شاه ولى الله دهلوى) «١٧٠٣- ١٧٦٢ م»، وكانت حركة ولى الله فى البداية حركة فكرية - ثقافية، وكان هدفها إصلاح الفكر الدينى والقضاء على الخرافات التى عاش فيها المسلمون فى الهند، وبعد وفاته تحولت الحركة الى حركة اجتماعية - سياسية على يد ابنه شاه عبد العزيز، وحفيده شاه إسماعيل، واتخذت هذه الحركة موقفا ضد سلطة الانجليز.

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى، أسس أحد الأتباع البارزين للشاه ولى الله مدرسة (ديوبند) فى قرية تسمى بالاسم ذاته، فى إحدى ولايات الهند، وتحولت المدرسة

رويدا رويدا الى مذهب فكرى خاص، ويسمى من يدرس فى هذه المدرسة حتى يومنا هذا (ديوبندى) ومؤسسو هذه المدرسة حنفاء متشددون، وبعد ذلك أخذ المذهب الديوبندى توجها سياسيا، وأنشئت جماعة علماء الهند فى عام ١٩١٩، وبعد انفصال شبه القارة الهندية انقسمت الجماعة وكان منها فرع جمعية علماء المسلمين، والتى كانت أنشطتها داخل باكستان، ثم تحولت الى حزب سياسى على يد مولانا بشير أحمد عثمانى، وهذا الحزب مقسم اليوم الى جماعتين، أغلبية وأقلية. وزعيم الأغلبية هو (مولانا فضل الرحمن)، وزعيم تيار الأقلية (مولانا سميع الحق).

وكلتا الجماعتين بشتون من المتشددين للقرآن والسنة والصحابة، وعلاقة هذه الجماعة مع طالبان عميقة ولها جذور.

التيار الثانى: هو تيار مولانا مودودى (١٩٠٣ -١٩٧٩)، وهو أصولى، لكنه يتبع أفكار إصلاحية، ويلاحظ تفاوت كبير بين فكره وأسلوبه السياسى مع جمعية علماء الاسلام، ولديه إيمان كامل بنظام تعدد الأحزاب وحرية الانتخابات واستخدام الحداثة فى ادارة الدولة، وفى عام ١٩٢١ أنشأ مودودى «الجماعة الإسلامية الباكستانية»، ويعتبر هذا الحزب اليوم من اكبر الأحزاب الإسلامية فى باكستان، وزعيمه الحالى هو القاضى «حسين أحمد» «والقاضى حسين أحمد من المؤيدين للتضامن الاسلامى ومناهضة نفوذ الثقافة الغربية وأسلوب نضاله سلمى وليس ثورى، وقد ساندت الجماعة الاسلامية فى فترة الجهاد الأفغانى الجمعية الإسلامية بزعامة ربانى والحزب الاسلامى بزعامة حكمتيار.

التيار الثالث: هو تيار الرئيس «سيد أحمد خان» واشتهر سيد أحمد خان فى الأوساط السياسية والفكرية أنه نموذج للمسلم الليبرالى، ويعتبر أن الرجوع مباشرة للقرآن هو أفضل طريق لمعرفة الدين، وقد تأثر بالمذهب العقلى والفلسفة الطبيعية التى ظهرت فى أوروبا فى القرن التاسع عشر وقدم تفسيرا علميا للقرآن. وأبرز خصائص أحمد خان ميوله لأفكار الحداثة الغربية، ونفس الأمر كان سببا لعداء أهل السنة معه، واتهموه فى النهاية بالردة والكفر. ويعتبر أهم مؤيديه من المفكرين المسلمين الجامعيين.

وبجانب هذا التقسيم فإن هناك تقسيم آخر، وهو تقسيم يتعلق بالمدارس الدينية وعلماء الدين، كان أشهرها المجموعة الثانية فى اوساط الحوزات الدينية.

وأكثر المدارس الدينية وعلماء السنة من ناحية الميول الكلامية والفقهية تقسم إلى قسمين هامين، «جماعة ديوبندى»، و«جماعة بريلوى».

والمذهب البريلوى يعد من المذاهب الصوفية ويعتقدون بأولياء الله، ولديهم أفكار قريبة لأفكار الشيعة، أما ديوبندى فهم مثل الوهابيين ولديهم تفسيرات خاصة عن التوحيد والشرك، والمذهب الديوبندى يعتبر المذهب الرسمى فى أفغانستان، وأتباعه من أهل السنة، وعددهم فى تزايد فى باكستان، خاصة فى العقدين الماضيين فى ظل انتشار الأصولية فى المنطقة، وكانت أبرز الجماعات التابعة للمذهب الديوبندى فى باكستان «جمعية العلماء المسلمين» و«جيش الصحابة» و«جمعية أهل أهل الحديث»، وتتساوى الجماعات الثلاث فى أن لها معتقدات وشعارات وأتباع فى الخارج.

وترتبط حركة طالبان فى أفغانستان بالجمعيات الثلاث بعلاقات قوية وتحظى بتأييدها ماديا ومعنويا وحتى إنسانيا.

٢ - الأصول الفكرية

فى سياق البحث عن مصادر التأثير على فكر طالبان، وبعد عرض لأثر التربية والتعليم على تكوين هذه الأفكار، وأن الفكر الديوبندى «نسبة إلى المدارس الدينية ديوبند» فى باكستان، هى المنبع الذى تستمد منه طالبان تعاليمها، نعاود البحث فى الأصول الفكرية لطالبان وديوبندى من خلال المحاور التالية:

أ- احياء نموذج الخلافة :

الواقع أن الأفكار الدينية لطالبان هى نفسها أفكار ديوبندى، والتى تعتبر النسخة البديلة للوهابية فى شبه القارة الهندية، وأبرز أصول الفكر السياسى الديوبندى والجماعات الأصولية الأخرى المتشددة مثل طالبان «استعادة مبدأ الخلافة فى النظام السياسى الاسلامى».

ومذهب ديوبندى مأخوذ من أفكار «ولى الله هندى» بادىء حركة النهضة الاسلامية فى شبه القارة الهندية.

ويعتبر شاه ولى أن أحد خصائص الخليفة «الشرافة النسبية والقومية»، وهو نفس الفكر الذى تؤكد عليه طالبان وتمنح من خلاله الأفضلية للبشتون، وأكدت أن الخلافة محصورة فى قوم البشتون.

ومع اعتقاد طالبان بأصل الخلافة فى الإسلام، وبعد تحقيقها لانتصارات فى أفغانستان، سارعت بتعيين خليفة المستقبل فى قندهار، وبدأت فى تنفيذ نظرية الإمارات الإسلامية فى أفغانستان.

وتتوافق نظرية الإمارات الإسلامية مع نظرية الخلافة الإسلامية، وخلال عهد الجهاد قامت الجماعات الوهابية التابعة لديوبند بإعلان قيام خلافة وإمارة إسلامية فى بعض مناطق جنوب شرق أفغانستان، وكان هذا العمل بتشجيع من طالبان، ووقتها أعلنت طالبان أن الانتخابات لن تعقد فى المناطق التى استولت عليها على اعتبار أن الانتخابات عمل تقليدى غير إسلامى.

ب- مواجهة أفكار الحداثة الغربية:

مواجهة كل جوانب الضرر فى الثقافة الغربية، هو أحد الشعارات الرئيسية عند أغلب الجماعات الإسلامية، لكنه فى الوقت ذاته هو مايميز طالبان عن باقى الجماعات المتشددة، التى

ترفض الثقافة الغربية رفضا مطلقا.

فبعض الجماعات الوهابية تنظر بعين النقد لبعض جوانب الثقافة والحضارة الغربية، ولكنها تعدد بعض جوانب الايجاب فيها، أما طالبان فالرفض عام، ولعل الموقف المتشدد ضد السينما والتلفزيون والتصوير الفوتوجرافي والملابس الأوروبية خير دليل، حيث تعتبرها طالبان أدوات الشيطان.

من جانب آخر فإن طالبان تعيش نوعا من التناقض فيما يتعلق بمناهضتها لكل أشكال الحضارة الغربية، إلا إنها تستفيد منها بشكل كبير في حياتها.

جـ- العودة الى عصر ماقبل الحداثة:

أحد أبرز خصائص الأصولية، خاصة طالبان، تقديس التوجهات الكلامية والفقهية لاسلافهم السابقين، ويعتبر الأصوليون أن العصور الاولى والوسطى للاسلام كانت عصور ذهبية بعيدة عن اى خطأ، ويرجع ذلك لالتزامهم بالتفاسير وتأويل القرآن، ولم يكن لديهم اجتهاد في تقديم مفاهيم جديدة غير موجودة.

الخاتمة:

حركة طالبان حركة تشمل قوى البشتون فى أفغانستان، ولكنها من الناحية الفكرية تابعة لباكستان، والفكر السياسى والمذهبى لم تكن له جذور في المجتمع الأفغاني، لأن الفكر الرائج في أفغانستان كان فكراً إخوانيا، ليبرالياً وإصلاحياً، أما الأفكار الأصولية فكانت موجودة في بعض المناطق القروية.

طالبان حركة إسلامية سنية تعتنق المذهب الحنفي، وتعتبر الحكم الشرعى فى مذهبها حكما واحدا لا يحتمل الأخذ والرد حوله، ومن ثم يصبح تنفيذ الأحكام الشرعية لدى طالبان، حتى وإن كانت هناك مذاهب أو آراء أخرى تخالفها، واجبا دينيا لا مفر من تنفيذه.

وقد تعلم أفراد الحركة فى المدارس الدينية الديوبندية (نسبة إلى قرية ديوبند فى الهند) وتأثروا بالمناهج الدراسية لهذه المدارس الأمر الذى انعكس على أسلوبهم فى الحكم، حيث ركزت تلك المدارس على العلوم الإسلامية كالتفسير والحديث والسيرة، إضافة إلى بعض العلوم العصرية التى تدرس بطريقة تقليدية قديمة.

الأفغان ضد الأفغان

حوار مع نوذر شفيعى الخبير فى الشئون الأفغانية

■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٩

تحدث الدكتور نوذر شفيعى الخبير فى شئون شبه القارة الهندية عن الانتخابات الأفغانية القادمة، وحول احتمال ترشيح زلماى خليل زاد، الأمريكي الأفغاني الأصل، حيث قال أن الدستور الأفغانى يقبل بالجنسية الأفغانية فقط، وأنه لن يقبل مطلقا بمناقشة مسألة ترشيح خليل زاد، لكن شفيعى فى الوقت ذاته أكد أن شخصاً فى مكانة خليل زاد قد يكون له دور حيوى ومحورى فى الساحة التنفيذية الأفغانية، وقد يخوض انتخابات الرئاسة أيضا. وفيما يلى نص الحوار:

- لقد تقدم ٤١ مرشحا وسجلوا أسماءهم لخوض المنافسات الانتخابية الرئاسية فى أفغانستان، فما هى آليات الانتخاب فى أفغانستان، وفى دستور هذا البلد؟

* طبقا للدستور الأفغانى يسجل الأشخاص المرشحون فى الانتخابات أسماءهم فى اللجنة المستقلة المكلفة بالانتخابات، ولا يوجد سقف محدد لعدد المرشحين، فى حين تتولى اللجنة المستقلة للانتخابات مسئولية الرقابة على إجراء الانتخابات يعاونها عدد من المؤسسات الدولية نظرا للأوضاع الخاصة التى تشهدها الساحة الأفغانية.

- يواجه "كرزاي" منافسين أقوياء مثل عبد الله عبد الله، وزير الخارجية الأسبق، و"أشرف غنى احمدزي"، وزير الخزانة السابق، بالإضافة إلى سفير الولايات المتحدة السابق فى أفغانستان، الأفغانى الأصل "زلماى خليل زاد"، أريد أن أعرف من سيادتكم هل من المحتمل حضور خليل زاد فى تلك الانتخابات، وما هى العقبات التى تحول دون هذا الحضور؟

* طبقا لتصريحات "خليل زاد" فإنه لن يشارك فى الانتخابات، كما أن موضوع ترشيحه يعد مسألة معقدة.

- هل يعنى ذلك أن موضوع ترشيح خليل زاد لم يحسم بعد؟

* من المؤكد أن الدستور الأفغانى لا يعترف بتعدد الجنسيات أو الجنسيات المزدوجة، وخليل زاد له جنسية أمريكية ولا يمكنه الترشيح بناء على ذلك، لكن من غير المستبعد أن يتخلى خليل زاد عن جنسيته الأمريكية، وأن يخوض تلك المنافسات.

- أشارت بعض التقارير إلى احتمال تخطى خليل زاد بعض بنود وفقرات الدستور الخاصة بتلك الجنسية المزدوجة، وأنه من المحتمل تعيينه كرئيس وزراء.

* ليس لدينا فى أفغانستان نصب رئيس وزراء، وطبقا للدستور يوجد فى أفغانستان نظام رئاسى يضم رئيس الجمهورية ونائبين كنوع من تقاسم السلطة، حيث يكون النائب الأول من "الطاجيك" والنائب الثانى من "الهزارة"، وبالطبع يمكن

تغيير ذلك فى المستقبل مع الأخذ فى الاعتبار ما سيحدث من تطور على الساحة الأفغانية، بحيث يكون لدى سائر القوميات القدرة على تمثيل رئيس الجمهورية أو أحد نوابه.

– نظرا إلى أن أفغانستان دولة متعددة القوميات والثقافات ما هو دور باقى القوميات فى منظومة الحكم الأفغانية؟ كما قلت أن السلطة الرئاسية مقسمة فهل المناصب الأخرى أيضا مقسمة بين باقى القوميات؟

* لدينا فى أفغانستان نهجان يسيران بموازاة بعضها بعضاً، الأول يتمثل فى مسيرة الديمقراطية، حيث تسعى التيارات الحزبية للمشاركة فى منظومة الحكم، والثانى يتمثل فى التيارات القومية. وحتى تصل أفغانستان إلى مرحلة متقدمة من الديمقراطية يتم الأخذ فى الاعتبار تلك التيارات وأهدافها وبرامجها، ويمكن القول إنه من الصعب على أى شخص من غير "البشتون" الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية.

– هل يعنى ذلك أن منصب رئيس الجمهورية حكر على "البشتون" فقط؟

* لا ليس حكرا، لكن الأحداث المتلاحقة على الساحة الأفغانية هى التى أثبتت أن الرجل الأول فى أفغانستان هو من "البشتون"، وهو أمر داخلى تعكسه الساحة الأفغانية غير الديمقراطية، الأمر الذى يقلق القائمين على العملية الانتخابية، لأن وصول شخص من غير "البشتون" إلى هذا المنصب قد يثير حفيظة القومية "البشتونية"، ومن ثم يمهد لظهور إشكالية يصعب على الأمريكيين حلها فى ظل جهودهم المتواصلة لإقرار الأمن والاستقرار فى أفغانستان.

– هل يعنى ذلك أن وجود "البشتون" فى هيكل السلطة بأفغانستان أمر ضرورى أم لا ؟ وإذا كان للبشتون دور تاريخى وحيوى فى إدارة هذه الدولة فلماذا يريدون الإطاحة بالبشتون الأمر الذى قد يؤدى إلى توترات وصدامات؟

* تثار التوترات داخل أفغانستان إذا ما تم تقسيم المجتمع الأفغانى إلى قسمين بشتون وغير بشتون، لأن نسبة البشتون أكبر من غيرهم من القوميات الأخرى التى تتعدد بين "هزاره وأوزبـك وبلوتش وطاجيك و... "، لكنى أعتقد أن ما ستشهده الساحة الأفغانية من تحولات ديمقراطية سيساهم فى إزالة أى عراقيل أمام وجود أى شخص غير بشتونى فى هيكل السلطة، بالطبع السيد عبد الله عبد الله طبيب أسنان من ولاية "هلمند" ووالده بشتوني، لكن والدته طاجيكية، ومن ثم فإن بحث مسألة بشتونيته من ناحية الأب يمكن أن يقلل من تلك التحفظات.

– يقال إن الولايات المتحدة لا ترضى عن أداء كرزاى، خاصة فيما يتعلق بفشله فى التفاوض مع حركة طالبان أو مكافحة المخدرات، فهل لدى الولايات المتحدة بديل عن كرزاى؟

* كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية أربعة بدائل رئيسية متمثلة فى "عبد الله عبد الله"، و"أشرف غنى احمدزي"، وعلى محمد جلالي، و"هدايت أمير ارسلان"، وجميعهم مرشحون حظوا بدعم من الأمريكيين كبدائل عن كرزاي، لكن "جلالي" تخلى عن مسألة خوض الانتخابات، وترجح الولايات المتحدة كفة اثنين من بين المرشحين الثلاثة الآخرين هم عبد الله عبد الله و"أشرف غنى احمدزي" الذى يعد تكنوقراطيا غربيا ومقربا من الأمريكيين. وأنا أعتقد أن أشرف غنى لا يحظى بمكانة اجتماعية كبيرة داخل المجتمع الأفغانى لأنه تكنوقراطى ذو توجهات غربية من ناحية، ولأنه لم يكن موجوداً على الساحة السياسية الأفغانية، لذلك على الأمريكيين أن ينظروا بجدية إلى عبد الله عبد الله بوصفه المرشح الأوفر حظا من بين المرشحين الأربعة، وإن كان عبد الله يواجه مشكلتين رئيسيتين الأولى عدم كونه بشتونيا ١٠٠٪، والأخرى تكمن فى عدم قدرته على السيطرة على الوضع الأفغانى من منطلق عدم خبرته فى لم شمل القوى الأفغانية مما يحول دون تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية فى أفغانستان.

– ما هو تقييمكم لأداء كرزاى خلال السنوات الماضية؟

* فيما يتعلق بأداء كرزاى أعتقد أن أداءه كان جيدا، وأن أى قصور أو تقصير فى أدائه كان ناتجا عن الأوضاع التى فرضت عليه. ويمكن القول إن الأوضاع الأفغانية التى استلزمت إقرار نوع من التوازن بين جميع القوى الأفغانية أجبرت كرزاى على التعاطى مع قوى إقليمية ودولية لديها مصالح متضاربة فى أفغانستان، كما أن الافتقار إلى المصادر والإمكانات فى أفغانستان عرقل جهود كرزاى من أجل الإنفاق بشكل مستقل، لذلك اضطر إلى الاعتماد على المساعدات الأجنبية مما ضاعف من حجم الضغوط الخارجية عليه، وأنا أعتقد أن أى شخص فى مكانه كان سيواجه مثل تلك الضغوط.

– أكدتم من قبل أن أشرف غنى تكنوقراطى له ميول غربية، هل كونه تكنوقراطى سيكون فى صالح إيران إذا ما نجح فى انتخابات الرئاسة بما أن إيران تفضل التكنوقراطيين على الأيديولوجيين فى أفغانستان، أم أن توجهاته الغربية ستضر بمصلحة إيـران؟ وهل وجود مثل هذا الشخص سيكون لصالح إيران أم ضد مصالحها؟

* يصنف عبد الله وكرزاى وغنى على أنهم تكنوقراطيون، لكن بدرجات متفاوتة، وإذا رتبنا المرشحين من حيث مصلحة إيران سيكون عبد الله عبد الله فى المقدمة يليه كرزاى ثم أشرف غني، لكننى أعتقد أن الظروف الراهنة تقتضى من إيران دعم ترشيح السيد كرزاي.

– حسنا تلك المصالح التى تتحدث عنها تخص أفغانستان أم تخص إيران أم هى خليط من المصالح المشتركة بين الدولتين؟

* خليط من المصالح المشتركة بين الدولتين، والسبب أنه إذا وصل عبد الله إلى السلطة، سيطرح موضوع جذوره الطاجيكية، وسيتم النظر إليه من منطلق انتمائه لإيران، ومن ثم قد يؤدى ذلك إلى نتيجة عكسية، ستدفعه إلى عرقلة جهود التعاون والتعامل من جانب إيران، لكن إذا فاز كرزاى بالانتخابات ومن المعروف عنه التعامل مع جميع القوى والقوميات الأفغانية سيكون التعاون مع إيران أمرا منطقيا، ومن ثم ستتزايد فرص تنمية العلاقات والمبادلات وحل الخلافات بين الجانبين.

علاقات دولية

اللاعبون فى سياسة أوباما الشرق أوسطية

■ إيران ٢٠٠٩/٧/٢٧

أى جناح يصل إلى السلطة فى البيت الأبيض يضع سياسته الشرق أوسطية وفق قواعد محددة، وقد باتت هذه النقطة واضحة على الأقل خلال عقدى ما بعد الحرب الباردة، حيث اختارت الولايات المتحدة الشرق الأوسط كمركز ثقل لسياستها، وتكون النظرية الشرق أوسطية لأى حكومة أمريكية لها مضمون وأسس خاصة، هذا المضمون وهذه الأسس يكونان تحت تأثير عاملين مهمين: الأول، الظروف والوضع السياسى للشرق الأوسط خاصة من حيث ميزان قوة جبهة الأصدقاء والخصوم بالنسبة للولايات المتحدة. الثاني، التحديات والفرص الاقتصادية والسياسية التى تواجه الولايات المتحدة فى هذه المنطقة.

وبناء على كل أربعة أعوام أو ثمانية حيث يتم تغيير الحكومة فى البيت الأبيض، تتجه أنظار المراقبين فى الشرق الأوسط إلى ثلاثة محاور: الأول، نظرية حكام الولايات المتحدة الجدد ومما تتكون، الثانى من هم واضعو هذه النظرية، الثالث الأدوات والآليات التى سيعتمد عليها الرئيس الجديد فى تنفيذ سياسته؟

بالنسبة لباراك أوباما وعلى الخمسة أشهرالتى مضت على توليه الرئاسة ركز جل اهتمامه على قضايا الشرق الأوسط، حيث تأتى زياراته لهذه المنطقة فى المرتبة الثانية من حيث عدد المرات بعد أوروبا. ولم يتحدث حتى اليوم عن شئ يسمى نظرية جديدة للشرق الأوسط، لكن طبقا لاعتقاد المراقبين فإن أوباما وفريقه الدبلوماسى يتحرك فى إطار استراتيجية جديدة. ومن حيث المضمون والأسس فإن قرارات أوباما الشرق أوسطية هى إلى حد ما عبارة عن تركيبة نحا فيها بعض سلوكيات الحكومات السابقة عليه بينما تبنى بعض قرارات أسلافه. هذا التعاطى الانتقائى من جانب فريق أوباما مع الإرث الدبلوماسى للحكومات السابقة ناجم عن حقيقة أن بعض مشاكل الشرق الأوسط لا زالت كما هى لم تحل، وحكومة أوباما مثلها مثل حكومات بوش أو كلينتون مضطرة للتعاطى مع هذه المشاكل على مدى أربع سنوات قادمة. وما تغير فى أجواء سياسة الشرق الأوسط هو مكانة اللاعبين فى هذه المنطقة، وكذلك أيضا نظرة الرأى العام فى الدول العربية.

تيارات القوة التى يواجهها أوباما فى فلسطين المحتلة وبيروت و... تختلف تماما عما كانت عليه منذ ثلاث سنوات. فى تل أبيب وصل إلى السلطة جناح جديد يواجه العرب والولايات المتحدة بل وأوروبا بأدبيات مختلفة، وبنظرة أكثر تطرفا. ففريق نتنياهو-ليبرمان ليست لديه أى من الملاحظات والتعليقات التى كانت لدى تلميذى آرئيل شارون إيهود أولمرت وتسيبى ليفنى بالنسبة لعملية التفاوض والمحادثات مع أبو مازن والزعماء العرب.

كما ظهرت تنقلات وتغييرات أخرى على الجبهة العربية فى الشرق الأوسط. وبناء على اعتراف معظم المحللين الأمريكيين،فإن موقف الجناح العربى المحافظ والذى يمثله أبو مازن قد ضعف للغاية. وبنفس القدر الذى خصم من نفوذ ومشروعية الزعماء المدافعين عن خط التواطؤ فى العالم العربى زادت قوة ومكانة جبهة الثوريين، حدث هذا التغيير فى ظل الحربين التاريخيتين صيف ٢٠٠٦ فى لبنان، وخريف ٢٠٠٨ فى غزة، وكان لازما على أوباما وفريق سياسته الخارجية أن يتعامل مع نتائج هاتين الحربين.

فريق المنفذين والمخططين:

أسس سياسة أوباما الشرق أوسطية آخذة فى التبلور، وقد اجتمع فى غرفة التخطيط الاستراتيجى الإقليمى لأوباما مجموعة من قدامى السياسيين والعسكريين والاقتصاديين ورجال الاستخبارات. وحتى الآن طرحت أسماء كثيرة

كمستشارين ومجموعة سياسيين مرافقين لأوباما وهيلارى كلينتون. وكان أول الأسماء التى طرحت فى هذا الصدد دنيس روس الدبلوماسى المحنك المعروف فى عهد بيل كلينتون، والذى حصل على قرار رسمى من أوباما للعب دور فى هذه الساحة. الشخص الثانى جورج ميتشل السياسى من أصل لبنانى الذى كان يدير محادثات السلام الإيرلندية، وكان أيضا يقوم بالتمهيد للمحادثات المتعلقة بالشأن الفلسطيني. وبعد هذين الدبلوماسيين يأتى الدور على شخص عسكرى يدعى جيم جونز، والذى يتولى مقعدا مهما فى مجلس الأمن القومى فى عهد أوباما، هذا الجنرال المتقاعد الذى عمل لفترة طويلة فى حلف الناتو كان من منتقدى بوش، وفى فترة عمل ضمن فريق دولى لكتابة تقرير عن فلسطين المحتلة، ويقال أن نتيجة تحقيقاته قد أغضبت بشدة تل أبيب، وهناك شخصية مهمة أخرى ضمن فريق أوباما يعتبر راعيا للمصالح الإسرائيلية هو رام عمانوئيل مستشار أوباما اليهودى الأصل الذى تولى حقيبة مهمة فى البيت الأبيض، وقد أقلق وجوده العرب نظرا لسابقة التعاون المباشر إذ كان والده على اتصال بالجماعات الإرهابية فى إسرائيل، وأيضا كان له اتصال مع الوحدات العسكرية الإسرائيلية، لكن هذه الايام يبدو أن إدارة السياسة الشرق أوسطية قد أصبحت واقعة على كاهل هذين الوجهين الأمنى والاقتصادى: روبرت جيتس وزير الدفاع، وتيموتى جيتنر العقل المفكر للشئون التجارية والاقتصادية فى عهد أوباما.

المثلث العربى المرافق لأوباما:

تفيد كثير من الشواهد أن إدارة أوباما تتكئ فى سياستها الشرق أوسطية على مثلث من شركاء الولايات المتحدة السعودية ومصر والإمارات. وتقوم كل عمليات اتخاذ القرار فى البيت الأبيض بالاعتماد على هذه الدول.

وعلى مدى الأيام الأخيرة قام عدد من الوفود العسكرية والاقتصادية الأمريكية بزيارة المنطقة، وكانت وجهة معظمهم الدول الثلاث السعودية ومصر والإمارات، وبعد زيارة أوباما للقاهرة الشهر الماضى توجه أكبر وفد تجارى اقتصادى أمريكى برئاسة تيموتى جيتنر وزير الخزانة الأمريكية إلى جدة وأبو ظبى.

والآن أعلن البيت الأبيض أن وزير الدفاع سيزور المنطقة ليوقع عددا من اتفاقيات التسليح المهمة مع شركاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وبالتزامن مع إيفاد هذه الوفود نشرت تقارير مهمة بقلم كبار المحللين الأمريكيين والأوروبيين حول أهداف هذه الزيارات. وقد تناول أحد تقارير رويتر الحديث عن تبنى إدارة اوباما استراتيجية جديدة لدخول سوق الشرق الأوسط، هذا التقرير يبين بوضوح أن الولايات المتحدة قد اختارت أبو ظبى والرياض والقاهرة كثلاث منصات جديدة لانطلاق الاستثمارات الاقتصادية والتسليحية فى الشرق الأوسط.

لكن هناك زوايا من هذه الاحداث قد تم الكشف عنها فى وسائل الإعلام الأمريكية نفسها، ففى تقرير وال استريت جورنال تم التأكيد على أن أسواق الاستثمار فى آسيا والشرق الأوسط تعد أحد مخاوف البيت الأبيض، وأن أوباما للخروج من الأزمة الرهيبة التى تجتاح الاقتصاد الأمريكى مضطر لفتح أبواب جديدة لدخول هذه الأسواق؛ ولهذا السبب هو الآن مستعد لإبرام عدد من الاتفاقيات المهمة فى مجال الاستثمار على صعيد التسليح والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة ومثلث أصدقائها فى الشرق الأوسط؛ أى الإمارات ومصر والسعودية.

ولا زالت السعودية الشريك التجارى الأساسى للولايات المتحدة، وقد زاد حجم التجارة البينية بين الدولتين على مدى الخمس سنوات الماضية بنسبة ١٦١٪ وبلغت ٥١ مليار و٣٠٠ مليون دولار. كما قامت بتوقيع أضخم اتفاقية نووية مع الإمارات قضت على ركود كل اتفاقيات السلاح والاقتصاد، وقد تحدثت الإصدارات الاقتصادية عن هذه الاتفاقية بأنها يوما تاريخيا فى علاقات العرب والولايات المتحدة لأنه تم التوقيع على اتفاقية بقيمة ٤١ مليار دولار كانت من نصيب الشركات الأمريكية الآيلة للسقوط. وبينما كان أوباما يستعد للتوجه إلى مصر وإلقاء كلمته من هذا البلد عقد البنتاجون اتفاقية عسكرية مهمة لبيع مصر مروحيات ومقاتلات حديثة تقدر قيمتها بمليار دولار تقريبا.

هذه الاتفاقيات بالإضافة. إلى الاتفاقيات التى وقعتها واشنطن العام الماضى مع السعودية ومصر والإمارات لبيع عتاد عسكرى حديث تقدر قيمتها بـ ٣٠ مليار دولار.

أسلوب جديد لدخول أسواق الشرق الأوسط:

يبدو أن جونز وجيتس باعتبارهما واضعى سياسة اختراق سوق السلاح والاقتصاد فى الشرق الأوسط يستخدمان أساليب هى بالمقارنة بما كان فى عهد بوش تعتبر جديدة ومبتكرة تماما. على سبيل المثال، يعقد كل واحد من هذين المسئولين لقاءات منفصلة ومفصلة مع أصحاب الأموال وسمسارة السلاح فى الإمارات أو السعودية أو القاهرة مثلما يعقد أوباما جلسات مع النخبة وأصحاب النفوذ فى المراكز الجامعية. ففى الفترة من ١٢ إلى ١٦/ ٧/ ٢٠٠٩، حيث قدم جيتنر لأول مرة إلى المنطقة كان له حديث خاص فى مدينة جدة السعودية مع رجال الاقتصاد والعاملين فى المشروعات الصناعية ومجال التسليح. وشرح الوضع الاقتصادى الأمريكى للشركاء التجاريين، وأعلن عن مشروعات إدارة أوباما المهمة فى الشرق الأوسط. وبناء على ما أوردته تقارير وسائل الإعلام الأمريكية من الأحداث المهمة فى زيارة جيتنر،

لقائه كبار رجال البنوك فى دول الشرق الأوسط، وقد تحدث فى هذه اللقاء عن دور الدولار وقدرته وفعاليته الصفقات النفطية والاقتصادية فى المنطقة. وقد أسفرت نهاية هذا الجزء من المشاورات عن تأكيد ممثلى الشركات والحكومات العربية الذين حضروا هذا اللقاء على مكانة ودور الدولار الأمريكى فى احتياطيات العملة على مستوى العالم وفى التجارة الدولية.

وهناك معلومة جديرة بالذكر إذ قال سلطان بن ناصر السويدى رئيس البنك المركزى الإماراتى فى لقائه مع جيتنر: لا توجد عملة أفضل من الدولار الأمريكى حتى تقيم الدول العربية على أساسها عملتها الوطنية، وأن الدولار الأمريكى على المدى البعيد سيلعب الدور الأهم على ساحة التجارة والاقتصاد العالمي.

وعلى هذا النحو يمكن القول إن فريق أوباما السياسى قد وضع السياسة التى سيلعب فيها العرب دور أحد (جسور عبور الولايات المتحدة الأزمة الاقتصادية). وبناء على الوعود والاتفاقيات التى تبادلها الأمراء والتجار العرب مع المسئولين الأمريكيين يمكن القول إن واشنطن بالاعتماد على هذا الجزء من شركائها النفطيين أولا، سيهدأ جزء من قلقها فيما يخص سقوط إمبراطورية الدولار، وثانيا، من خلال عمليات البيع الهائلة للأسلحة ومنتجات شركاتها ستعمل على تأخير تسونامى الانهيار والبطالة فى هذه الشركات. وبالتأمل فى زوايا هذه العلاقات المعقدة بين واشنطن والعرب يمكن الرد على سؤال مهم لماذا لم يلق أوباما بالا لعشرات التقارير التى نشرت على مدى الأشهر الأخيرة عن قمع المعارضين السياسيين فى مصر، أو الانتهاك المنظم لحقوق الشيعة فى السعودية، أو قصة تعذيب التاجر الأفغانى على يد أمير الإمارات.

تهديدات وأخطار نشاط تنظيم القاعدة فى النطاق الأمنى لإيران

■ مصطفى دلاوربور اقدم ■ هفته نامه حوزه (مجلة الحوزة الأسبوعية) ١٤/ ٦/ ٢٠٠٩

يُعد تزايد النزاعات المسلحة الطائفية، وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية فى المنطقة، أحد المؤشرات الرئيسية التى تحدد الخصائص الأمنية للعمق الاستراتيجى الخارجى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحيث دخلت بعض الجماعات الوهابية والسلفية بشكل مباشر فى "الترتيبات الأمنية الإقليمية" عن طريق تنظيمها لتشكيلات سياسية – عسكرية ذات طابع سلفى، تقوم فى الغالب الأعم باستخدام وسائل وأساليب غير شرعية وغير قانونية فى صراعها، مثل القيام بالعمليات الانتحارية، وزرع القنابل والمتفجرات، والاحتفاظ برهائن، وعمليات القتل وقطع الرقبة، وإذاعة ونشر كل هذا على الشبكة الدولية العنكبوتية والإعلام الإلكترونى، بل وتتوسل حتى فى كثير من المواقع والمواضع بالتدبير لعمليات إرهابية ضخمة مثل التخطيط لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، مما أدى إلى ظهور نظريات وتوجهات جديدة فى النظام الدولى مثل نظرية الحرب على الإرهاب، بل وتسببت مثل هذه الجماعات أيضا فى تهيئة المجال أمام وجود القوى الأجنبية الخارجية فى مجاورة لأراضى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ولكى تتمكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية من تحقيق وتنفيذ الحد الأقصى من السياسات الدفاعية الواردة فى الخطة الخامسة للتنمية، ووثيقة التنمية العشرينية الإيرانية، ودرء الأخطار والضربات الأمنية المحتملة، خاصة فى الأقاليم الحدودية الإيرانية، فإن هذا يتطلب ويستلزم التعرف على كنه كافة الجماعات الطائفية المسلحة العاملة فى النطاق الأمنى الإيرانى الداخلى والخارجى، ويستلزم هذا أيضا فى خطوة تالية العمل على رفع كفاءة البنية الأمنية الإيرانية، والأسس التى تقوم عليها نظرية الأمن الإيرانى بهدف مواجهة كافة التهديدات المحتملة فى الداخل والخارج.

ومن هذا المنطلق ينبغى على أولى الأمر فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن يعملوا على تمهيد المجال لوضع نظرية أمنية متجانسة لاحتواء كافة السيناريوهات المتوقعة، ومواجهة كل ما ينتج عن هذه السيناريوهات من تحديات وأخطار، وذلك بتوجيه مستقبل البحث والدراسة والتحقيق لوضع نظام جامع شامل للأمن القومى الإيرانى يقوم على الوعى الكامل بمدى الأخطار والأضرار الناجمة عن نفوذ المنظمات الإرهابية – خاصة الجماعات القريبة من القاعدة – فى التلافيق الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط.

ولمعرفة الجماعات القريبة من منظمة القاعدة، والتى تعمل وتؤثر فى النطاق الأمنى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علينا أولا أن نعرض لمنظمة القاعدة نفسها، فهذه الجماعات

الإرهابية ترتبط بطريقة ما بالبنى والأسس العقائدية – السياسية التى قامت عليها منظمة القاعدة.

١ - منظمة القاعدة:

تأسست منظمة القاعدة فى الحادى عشر من أغسطس من العام ١٩٩٨ على يد أسامة بن لادن، وهذه المنظمة تعد من أهم الجماعات الطائفية المسلحة المتشددة على المستويين الإقليمى والدولى، إلى درجة أنها استطاعت خلال أوضاع وظروف زمنية مختلفة أن تترك تأثيراتها على الأطر الذهنية والفكرية والتوجهات الأمنية لكافة القوى العالمية والقوى التابعة لها.

إذ إن هذه المنظمة الإرهابية استطاعت بوصفها لاعباً مدمراً على الساحة الإقليمية والدولية أن تؤثر ليس فقط على المسار الأمنى فى العراق، بل أيضا على التوجهات والمسارات الأمنية الإقليمية والعالمية. فبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر تسببت فى تشكل وظهور نظرية جديدة فى النظام الأمنى الدولى عرفت باسم الحرب على الإرهاب، وهى النظرية التى يتوقع طرحها طوال سنوات قادمة على الساحة الدولية كأحد المحددات الحاكمة والمسيطرة على العلاقات الدولية، إلى درجة أن اتخاذ أى ذريعة أو حجة من نظرية الحرب على الإرهاب بات فى الظروف والأوضاع العالمية الحالية أحد المحاور المسيطرة على الأدبيات السياسية – الأمنية فى الكونجرس الأمريكى والبيت الأبيض.

وهناك أسباب كثيرة لتنامى وتصاعد تأثير القاعدة الزاحف على الترتيبات الأمنية الإقليمية والعالمية، من أهم هذه الأسباب، توافر الدعم المالى من مصادر سهلة ووفيرة للإنفاق على العمليات الإرهابية التى تقوم بها المنظمة، وذلك عن طريق إنتاج المخدرات وتهريبها وبيعها على نطاق واسع، وعدم تمكن حكومة باكستان من القيام بإجراء كاف ومناسب لمواجهة تنامى التشدد الطائفى، خاصة فى الأقاليم الثلاثة: وزيرستان الجنوبية، وبلوتشستان، والأقليم الحدودى مع بيشاور، وانتشار الفقر والبطالة فى المنطقة، وعدم وجود رقابة فعالة على توجهات المدارس الدينية فى باكستان، وترويج الفكر السلفى المعادى للتشيع بين هذه المدارس، وانعدام الخبرة والمعرفة لدى قوات أيساف فى التعامل مع الخصوصيات الاجتماعية والسياسية فى المنطقة، وانعدام الاستقرار السياسى- الأمنى فى باكستان وأفغانستان، وعدم وضع ترتيبات أمنية مشتركة للمنطقة للوصول إلى نظرية أمنية مشتركة لمواجهة الجريمة المنظمة، وتعامل الولايات المتحدة المزدوج مع طالبان وإجرائها لحوار مع أجنحة وعناصر من طالبان، وعدم وجود أى تطوير أو دعم وتدعيم مناسب للأسس والبنى الأمنية المشتركة فى المنطقة.

وقد تشكلت الأسس الرئيسية لبناء القاعدة خلال فترة الجهاد الأفغانى ضد السوفييت (١٩٧٩-١٩٨٩)، حيث قام أسامة بن لادن والدكتور عبد الله الأعظم من فلسطين بتأسيس "مكتب الخدمة" كمقدمة لجذب المحاربين المجاهدين، وطوال تلك السنوات كانت المخابرات المركزية الأمريكية تقوم بتقديم مساعدات مالية للمجاهدين الأفغان تبلغ سنويا ٥٠٠ مليون دولار بهدف إضعاف السوفييت وترجيح كفة المجاهدين الأفغان فى هذا الصراع، ولكن إلى الآن لم يظهر أى مستند أو وثيقة تبين كم المبالغ والأموال التى وصلت من هذه المساعدات لتكون تحت تصرف قواعد القاعدة، وكانت غالبية القوات العاملة تحت لواء هذه المنظمة من جماعة طالبان، وهم من الجماعات السنية السلفية من "طائفة البشتون"، وقد سيطرت هذه الجماعة على الحكم فى أفغانستان فى الفترة من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠١.

وطبقا لما أعلنته المصادر الاستخباراتية الأمريكية فإنه بعد خروج السوفييت من أفغانستان تم اغتيال عبد الله الأعظم سنة ١٩٨١ على يد عملاء تابعين لأسامة بن لادن فى سيارة مفخخة.

وتمارس هذه المنظمة حربها الدعائية والنفسية التى بدأها – أيمن الظواهرى الرجل الثانى فى المنظمة الآن- عن طريق القنوات الفضائية وشبكة "الإنترنت" خاصة قناة الجزيرة وقناة السحاب ، وأصبحت هذه المنظمة تعمل على تحقيق أهدافها عن طريق إتباع أساليب إرهابية غير شرعية، وغير قانونية مثل احتجاز الرهائن، وتفجيرات السيارات المفخخة، والعمليات الانتحارية.

وقد تشكلت الغالبية العظمى من قوات القاعدة من "المدارس الدينية الإسلامية"، ومن المجاهدين فى باكستان وفى سائر الدول، حيث تأسست هذه المدارس على يد جيش طيبة (الجماعة الإسلامية) ويحكمها (قانون الشريعة)، وبمرور الوقت أخذ دور الوهابيين السلفيين السعوديين والإماراتية يزداد فى هذه المدارس، وازداد بالتبعية كذلك نفوذ بعض فروع القاعدة مثل جند الشيطان!!! – جند الله- وهى الجماعة الإرهابية التى يرأسها عبد المالك ريجى.

وتنتشر قوات القاعدة وتتمركز بشكل أكثر فى الولايات الثلاث: وزيرستان، وبلوتشستان وبيشاور الحدودية، ويرجع غالبية أفرادها إلى أصول عرقية من الأوزبك والتاجيك والشيشان والعرب.

وقد تشكلت النواة المركزية للقاعدة من نفس الأعضاء الذين كانوا فى فترة ما زملاء لأيمن الظواهرى فى (حزب الجهاد الإسلامى فى مصر) والذى سبب قلقا أمنيا لحسنى مبارك أيضا بسبب نشره للفكر السلفى الجهادى ضد القوات الأمريكية والصهيونية فى المنطقة. هذا وقد أقدمت المملكة العربية السعودية فى العام ١٩٩٣ على تجميد ومصادرة جميع

أملاك بن لادن، كما نزعت عنه الجنسية السعودية فى التاسع من ابريل عام ٢٠٠٤.

كما قامت قوات آيساف بهجومها الكاسح على أفغانستان تحت شعار "عمليات تشجيع الحرية"، وذلك بحجة أن القاعدة هى التى خططت وشاركت فى تنفيذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر. ومع سقوط آخر معقل من معاقل القاعدة فى "تورابورا" بأفغانستان فى ديسمبر ٢٠٠١، تحول المسار العسكرى للقاعدة نحو أسلوب الحرب غير المواجهة والقيام بعمليات سرية وخفية. وفى ديسمبر ٢٠٠٤ أعلن بن لادن على شريط فيديو أنه قام بتنصيب "أبو مصعب الزرقاوى" فى منصب القيادة العامة للمنظمات الجهادية العاملة فى العراق والمسماة بـ "الجهاد فى أرض الرافدين"، وبعد موت الزرقاوى فى يونيو ٢٠٠٦ تم تنصيب أحد أتباع أيمن الظواهرى، ويدعى "أبو أيوب المصرى" الذى كان قد التحق بمنظمة الجهاد الإسلامى فى مصر فى العام ١٩٨٢، فى قيادة منظمة القاعدة فى العراق.

ويتكون مجلس قيادة القاعدة من خمسة أعضاء هم على النحو التالى:

أ- أسامة بن لادن مؤسسة المنظمة وزعيمها.

ب- أيمن الظواهرى القيادى الثانى فى المنظمة.

ج- مصطفى أحمد المساوى، الشهير بـ "الشيخ سعيد"، مسئول الشئون المالية، وهو الشخص الأكثر غموضا فى القاعدة، حيث لا تتوافر أى معلومات عنه لدى الأجهزة الأمنية والمخابرات.

د- أبو أحمد المصرى مسئول شئون الدعوة والدعايا، ومهمته وضع ونشر رسائل الفيديو التي يرسل بها بن لادن.

هـ- مدحت المصرى، الشهير بـ "أبو خباب" وهو قائد الفرقة ٥٥" التى تقوم بحراسة بن لادن، وكان من قبل المسئول عن وحدة "أبحاث وتصنيع الأسلحة الكيماوية".

وتتهم حكومة حامد كرزاى الأفغانية، "المخابرات الباكستانية" بقيامها بتقديم دعم مالى واستخباراتى وتسليحى لمتمردى طالبان، ولهذا السبب تطالب الولايات المتحدة إسلام آباد بأن تساعدها فيما تطلبه من معلومات عن زعماء القاعدة، لما لها من نفوذ وعلاقات مع زعماء طالبان، إلا أن أهم المصادر التى توفر الدعم المالى الذى يصل إلى القاعدة فتتمثل فى المساعدات التى يقدمها الوهابيون فى بعض الدول العربية فى المنطقة، وكذلك فى زراعة المخدرات وتهريبها.

٢- المجموعة الإرهابية المسماة - جند الله - مجموعة عبد المالك ريجى:

تتمركز هذه المجموعة الإرهابية كأحد الفروع التابعة للقاعدة فى إيران، ويتزعمها عبد المالك ريجى فى أقليم بلوتشستان بباكستان، وقد اختارت لنفسها اسم "جند الله" لخداع العوام، ولإضفاء المشروعية على ما تقوم به من أعمال إرهابية. وقد قامت مجموعة جند الله هذه بتغيير اسمها فى ١٩ ديسمبر من العام ٢٠٠٦ إلى "حركة المقاومة الشعبية الإيرانية" وصارت تدعى أنها تدافع عن مطالب السنة فى إيران فى منطقة بلوتشستان.

وتتمثل مصادر الدعم المالى لهذه المجموعة فى المساعدات المالية التى يقدمها الوهابيون من التيارات التابعة للقاعدة، وكذلك فى الأموال والفدية التى تتحصل عليها من عائلات الرهائن، وفى مساعدات مالية تقدمها لها بعض المؤسسات الاستخباراتية لأعداء نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكذلك فى تهريب المخدرات والأسلحة والبضائع.

وقد قامت هذه المجموعة الإرهابية ببعض العمليات الإرهابية نذكر منها:

حادثة تاسوكى:

ففى السادس عشر من شهر مارس من العام ٢٠٠٤ قامت عناصر إرهابية تابعة لمجموعة بالتخفى فى الزى الرسمى لقوات الشرطة والبسيج ونصبت كمينا فى منطقة هضاب "ماهور" والكثبان الرملية المشرفة على طريق زابل - زاهدان بالقرب من مخفر "تاسوكى" وقامت بقتل ٢٢ مواطناً من الإيرانيين.

- الإمساك بـ ٢١ جندياً من جنود الشرطة الإيرانية وقوات النظام وأخذهم كرهائن فى يوليو من العام ٢٠٠٧، وقد تم إطلاق سراحهم بعد جهود وتعاون بين القوات المسلحة الإيرانية والباكستانية.

- مهاجمة مخفر تابع لقوات الشرطة الإيرانية فى سراوان والقبض على ١٦ فرداً من أفراد قوات الشرطة وأخذهم كرهائن بتاريخ ١٥ يونيو من العام ٢٠٠٨، والمطالبة بمبادلتهم بـ ٢٠٠ شخص من البلوش المجرمين المسجونين فى السجون الإيرانية.

- اغتيال وكيل النيابة فى مدينة سراوان بإقليم سيستان وبلوتشستان بتاريخ ١٨ يونيو من العام ٢٠٠٨.

- فى شهر مارس من العام الحالى ٢٠٠٩ قام فريق إرهابى من هذه المجموعة فى ذكرى "حادثة تاسوكى" بالتسلل إلى داخل الأراضى الإيرانية والاستيلاء على المخفر الاستراتيجى المشرف على طريق زابل، وتمكنوا من قتل عدد من المواطنين الإيرانيين، وتم قتل البعض منهم على يد حرس الحدود من حراس الثورة.

٣- عسكر طيبة:

وأحيانا ما تؤدى العمليات الإرهابية التى تقوم بها المجموعات الدينية المتشددة إلى تمهيد المجال لوقوع "منازعات إقليمية"، ومصداق ذلك ما حدث من توجيه الاتهام "لعسكر طيبة" بالقيام بالعملية الإرهابية التى استهدفت تفجير فندق

تاج محل بالهند فى نوفمبر من العام ٢٠٠٨ فى ميناء "بومبى".

هذا الاتهام الذى أدى إلى تصاعد التوتر بين البلدين النوويين – الهند وباكستان – إلى حد التراشق بعبارات التهديد العسكرى. وجيش طيبة أو عسكر طيبة هذا هو الفرع العسكرى من مركز الدعوة الإسلامية الذى تأسس فى سنة ١٩٩١ بتأييد فعال من أجهزة المخابرات العسكرية الباكستانية وعلى يد "حافظ محمد سعيد". وهدف هذه الجماعة السلفية الوهابية هو تحرير كشمير التى تم إلحاقها بالهند منذ العام ١٩٤٧ وقت تقسيم شبه القارة الهندية. وهذا المركز ساهم فى تفعيله ثلاثة أساتذة من المتخصصين فى العلوم الدينية فى جامعة باكستان فى سنة ١٩٨٨. وهم "حافظ محمد سعيد، وظفر إقبال، وعبد الله أعظم" وذلك فى "إقليم كونار" حيث بدأ يطالب باستقلال كشمير عن الهند وباكستان، ومنذ العام ١٩٨٩ بدأ الفرع العسكرى فى ممارسة نشاطه بالمشاركة فى عمليات عسكرية فى كشمير.

ويعتبر جيش طيبة نفسه من الناحية الأيديولوجية صاحب دعوة للرؤية الإسلامية التى تعتبر الهنود واليهود أعداء للإسلام. وقد قامت حكومة الهند بمطالبة البرلمان الهندى بحظر هذه الجماعة واعتبارها جماعة إجرامية إرهابية بسبب هجومها الإرهابى الذى قامت به بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠١. وفى أعقاب ذلك أعلن برويز مشرف رئيس الجمهورية الباكستانى فى ١٣ يناير عام ٢٠٠٢ أن هذا التشكيل يعتبر جماعة إرهابية وغير شرعية، ولهذا السبب قام "حافظ محمد سعيد" بتغيير اسم مجموعته إلى "جماعة الدعوة"، وأصبح جيش طيبة بعد إعلان الحكومة لعدم شرعيته يديره "مولانا عبد الوحيد الكشميرى"، وفتح مكتبه الجديد فى "سرينجر" العاصمة التى يتبعها الجزء الهندى من كشمير، لكن لا يزال "حافظ محمد سعيد" يمثل الزعيم الروحى لهذه المجموعة.

وهذه الجماعة تدعى أنها تركز جهودها وأنشطتها على الأمور الخيرية من خلال ثلاثة آلاف مكتب وفرع وعدد من المدارس الدينية والمستشفيات، إلى درجة أنها نجحت عن طريق تنظيم مراكز خيرية ومساعدات لمكتوبى زلزال أكتوبر الذى حدث فى العام ٢٠٠٥، فى بسط نفوذها الناعم فى المناطق القبلية بإقليم كشمير ومظفر آباد. ويقع المقر الرئيسى لهذه الجماعة فى مدينة "هريد" بالقرب من ضواحى لاهور، حيث يمثل مجمعا يضم خمسة آلاف شخص على مساحة ١٢٥ هكتار، ويعرب باسم "مركز طيبة"، ولهذه الجماعة جريدة أسبوعية تصدر باسم "الدعوة" وتكتب باللغة الأردية، وكذلك مجلة شهرية تصدر باللغة الإنجليزية باسم "صداى إسلام" – صوت الإسلام.

٤ – جيش الصحابة:

لسنوات طوال والشيعة والسنة يتعايشون معاً فى شبه القارة الهندية دون أى مشكلة تذكر، يعيشون معاً كإخوة مسلمين إلى جانب بعضهم بعضاً حتى قام الاستعمار الإنجليزى بزرع بذور الفرقة والصراع والخلاف بينهما.

وجيش الصحابة هذا يدعى أنه يتبع دين الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، ولذلك يسمون أنفسهم باسم جيش الصحابة، وقد تأسست هذه الجماعة فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى على يد رجل الدين السنى الذى يدعى مولانا حق نواز جهنجوى، وذلك بهدف منع نفوذ الثورة الإسلامية الإيرانية وتأثيرها فى شبة القارة الهندية، وقد قتل هذا الشيخ فى العام ١٩٩٠.

وتقوم هذه الجماعة فى الوقت الحالى بإدارة عدد كبير من الحوزات العلمية السنية فى ولاية البنجاب، وقد قامت الجماعة بتأسيس "جيش جهنجوى" لتنفيذ أهدافها العدوانية التى تتركز أهمها حول:

مواجهة ومكافحة الدعوة والتعاليم الدينية الشيعية وتأثير الثورة الإسلامية الإيرانية.

محاربة المجموعة الشيعية الحركية المسماة بالجعفرية.

مهاجمة الشيعة والإيرانيين المقيمين فى باكستان.

٥ – حرب الخلافة الإسلامية بالعراق:

يعد "حزب الخلافة الإسلامية" بالعراق أحد الفروع الأخرى التابعة لمنطقة القاعدة التى تعمل فى أرض العراق، وهذا الفرع يتزعمه "أبو عمر البغدادى" الذى يحمل أفكاراً متشددة ضد التشيع والشيعة والإيرانيين، إلى درجة أنه كان قد أعلن فى أحد أشرطته الصوتية المسجلة أنه يمهل زعامة الجمهورية الإسلامية الإيرانية شهرين فقط حتى تقطع علاقتها بالشيعة فى العراق وإلا فإنهم سوف يواجهون بحرب ضروس.

أبو عمر البغدادى هذا ولد فى بغداد عام ١٩٤٧، وتربى على الفكر الوهابى وهو لا يزال فى الحادية عشرة من عمره، وفى عام ١٩٨٥ التحق بشكل رسمى بعضوية الجماعات الوهابية المتطرفة فى العراق، وكان قد سافر فى العام ١٩٨٧ إلى أفغانستان بتأثير من أسامة بن لادن، وعاد إلى العراق بعد أن قضى ثلاث سنوات من التدريب فى معسكرات منظمة القاعدة، وتم تنصيبه كقائد لعمليات القاعدة فى حروب الفالوجا، هذا وقد تمكن الجيش العراقى من إلقاء القبض عليه واعتقاله فى تاريخ ٢٥ أبريل ٢٠٠٩.

الدفاع الاستراتيجى للجمهورية الإسلامية الإيرانية لاحتواء الأضرار

والأخطار الناشئة عن المنظمات الإرهابية القريبة من القاعدة:

مع ما استعرضناه من وصف وتوضيح للجماعات والمنظمات الإرهابية العاملة فى المنطقة فإنه يجب على المؤسسات الأمنية

والاستخباراتية والعسكرية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تعمل على الاهتمام بالإجراءات والتدابير التالية بهدف الدفاع الاستباقى واحتواء الأضرار والأخطار الناجمة عن تنامى الجماعات الإرهابية فى المنطقة، وأن تضع هذا ضمن برامج الخطة الخمسية للتنمية:

١ - البحث فى جذور الاضطرابات الطائفة فى النطاق الأمنى للجمهورية الإسلامية الإيرانية والعمل على احتواء هذه الاضطرابات، فبروز مسألة إدارة النزاعات الطائفية فى التنظير الاستراتيجى الناعم الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، يوضح أهمية وضرورة اهتمام المؤسسات السياسية والأمنية والنظامية والعسكرية فى إيران بمسألة البحث فى جذور هذه الاضطرابات الطائفية ودراسة تأثير هذه النزاعات على العمق الاستراتيجى الإيرانى فى الداخل والخارج، حيث يجدر بأولى الأمر فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن يهتموا بوضع إجراءات تتناسب مع كل جماعة من الجماعات الإرهابية فى وثيقة جامعة للأمن القومى الإيرانى، وذلك بهدف الحافظ على أعلى مستوى من الردع الاستراتيجى أمام مثل هذه التحديات والأخطار.

٢ - إنشاء أو تدعيم مكتب خاص أو وحدة خاصة بالدراسات الطائفية:

نظراً لأن النزاعات والصراعات المسلحة الطائفية فى حالة تنامى وانتشار فى المحيط والجوار المحيط بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونظراً لأن الولايات المتحدة تحاول استغلال بعض التيارات المتطرفة وما تقوم به هذه التيارات من أعمال إرهاب وعنف فى أن تتخذها ذريعة وحجة لزيادة ضغوطها وحربها النفسية والإعلامية على إيران، فإنه يجب على الوزارات المعنية المختلفة فى إيران وجهات مثل وزارة الخارجية الإيرانية، ووزارة الاستخبارات، ومجلس الأمن القومى الإيرانى أن تعمل على إنشاء أو تدعيم مكتب أو وحدة أو قطاع خاص تحت اسم "مكتب الدراسات الطائفية".

٣ - التعرف على الأضرار المتوقعة التى تتعرض لها الدبلوماسية الإعلامية - الثقافية فى مجال احتواء التهديدات الناجمة فى التشدد والتطرف الطائفى.

من ناحية الأمن القومى، فإن أحد الأهداف التنظيرية والتنفيذية للدبلوماسية الثقافية هو مواجهة الأضرار المحتملة الناجمة عن تنامى النزاعات الطائفية المسلحة على المستوى القومى والإقليمى.

ومن هذا المنطلق فإنه ينبغى على أولى الأمر القائمين على المؤسسات الثقافية - الإعلامية أن يهتموا بالنقاط التالية:

مواجهة كافة أنواع الخرافة أو الطائفية الالحادية عن طريق تنمية قدرة وطاقة تأثير البرامج الإلكترونية ذات المحتوى الثقافى الملتزم، وتدعيم وتقوية الأساليب الثقافية والتثقيفية الفعالة، وإبراز صور حقيقية ونماذج واقعية عن القيم الإسلامية العليا.

مواجهة الحرب النفسية - الإعلامية التى تديرها الولايات المتحدة لنشر الفرقة والاختلاف والنزاع الطائفى.

فضح الجرائم التى ترتكبها الجماعات الإرهابية ضد البشرية عن طريق عرض الأفلام التصويرية والتسجيلية لهذه الجرائم، وذلك بهدف التأثير على الرأى العام فى الخارج، وإقامة معارض لصور فوتوغرافية أو توزيع نشرات تحمل نفس المضمون.

وهذا الدفاع الاستراتيجى المعتمد على الاسطوانات الإلكترونية المدمجة التى تحوى مواد وبرامج ثقافية ودعائية هو أحد المهام المميزة والمهمة التى يجب أن تقوم بها الدبلوماسية الثقافية (المستشارون الثقافيون) للجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الخارج خاصة فى دول مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والنرويج وهولندا حيث تقيم أعداد كبيرة من اللاجئين والمعارضين لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٤ - عقد اتفاقات أمنية ثنائية مع دول المنطقة:

نظراً لسيولة وانتشار التطرف الطائفى فى المناطق الجغرافية المحيطة بإيران فإن أى نوع من الوعى بأضرار التهديدات الناجمة عن المنازعات والصراعات الطائفية المسلحة، وإدارة الأزمات الناتجة عن هذه الأضرار وإحباط هذه التهديدات يحتاج إلى تعاون جماعى بين مختلف المؤسسات العسكرية والأمنية فى دول المنطقة.

ولذلك يجدر بالجمهورية الإسلامية الإيرانية لكى تنجح فى احتواء الأضرار المحتملة الناجمة عن المنازعات الطائفية المسلحة فى الشرق الأوسط. ولكى تتمكن كذلك من إزالة القلق لدى بعض الدول المجاورة، يجدر بها بعد إجراء الدراسات حول توزيع مضاعفات الأضرار التى تسببها هذه الجماعات الإرهابية، أن تقدم على عقد "اتفاقيات أمنية ثنائية" مع دول الجوار. فعلى سبيل المثال، يمكن عقد مثل هذه الاتفاقيات مع تركيا والعراق فيما يخص جماعة "ب. ك. ك" وجماعة "بهاك"، أما جماعة أنصار الإسلام، يمكن أن يعقد الاتفاق الأمنى بشأنها مع الحكومة المركزية فى العراق، وحكومة الحكم الذاتى فى كردستان. وفيما يتعلق بمنظمة القاعدة مع باكستان وأفغانستان، حيث المجالات مهيئة بالفعل لعقد مثل هذه التفاهمات الأمنية، يمكن لمثل هذه الاتفاقيات والتفاهمات أن تعمل إلى حد كبير على إحباط وإفشال الحرب الإعلامية الأمريكية التى تهدف من ورائها الولايات المتحدة توسيع الهوة وبذر الشقاق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول المنطقة.

وفى هذا النطاق تستطيع الإفادات والتقارير التى يقدمها المستشارون الإعلاميون فى السفارات الإيرانية خاصة

فى الدول التى تتركز فيها الجماعات والمنظمات الإرهابية والطائفية المسلحة أن تلعب دوراً مهماً فى زيادة ورفع مستوى معرفة ويقظة ووعى المسئولين عن النظام حول نوع التشكيلات، ومستوى التهديدات، ومواقع وأوضاع هذه الجماعات الإرهابية.

من ناحية أخرى، يجب على وكالة الأمن والنظام التابعة لوزارة الداخلية أن تتعرف على أماكن تمركز مثل هذه الجماعات فى الدول الأوروبية، وأن تشكل لجاناً أمنية ثنائية تستطيع عن طريقها أن تنبه المؤسسات الاستخباراتية والأمنية فى هذه الدول لما تقوم به هذه الجماعات من عمليات وحشية وإرهابية. وهذه المباحثات يمكن أن تكون فى إطار "حزمة أمنية" وحوار حول القلق الأمنى المشترك مثل الأساليب المختلفة لرفع الكفاءات والخبرات فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة المخدرات، واسترداد المجرمين وتبادلهم.

٥ - التوسع فى استخدام التكنولوجيا المتقدمة فى التعرف على عملاء الإرهاب والإرهابيين.

فالوسائل والأدوات والأساليب التى تتبعها المنظمات الإرهابية أو يتبعها المتطرفون من مختلف الطوائف المتنازعة تتميز بثلاثة مؤشرات أو محددات، وهى الطباعة الدقيقة لتزوير المستندات والوثائق وجوازات السفر، والتحديث المستمر لهذه الوسائل، والتحول والتغيير فى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة. ولهذا السبب فإنه لا مناص من استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فى مواجهة التهديدات المحتملة. فعلى سبيل المثال، يمكن مع تأسيس وإنشاء قاعدة وطنية للمعلومات حول المجرمين والإرهابيين أو التوسع فى استخدام تكنولوجيا "البيومترية" فى إصدار جوازات السفر أن تتمكن المؤسسات الأمنية من التعرف بدقة وبسرعة على العناصر التابعة للجماعات الإرهابية وأن تمارس هذه المؤسسات رقابة أكثر دقة على منافذ الدخول والخروج إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٦ - معرفة الأضرار التى ستنجم عن الترتيبات الأمنية فى منطقة الحكم الذاتى فى كردستان العراق:

نظراً لرغبة حكومة الحكم الذاتى فى كردستان العراق فى إقامة وإنشاء قواعد أمريكية دائمة فى المنطقة الكردية العراقية فإن التسلل الزاحف للنظام الصهيونى فى هذه المنطقة، وكذلك تمركز بعض الجماعات الإرهابية الصغيرة مثل "بجاك" و"ب. ك. ك" وأنصار الإسلام فى نفس المنطقة، يستوجب على أولى الأمر فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن يقوموا برصد ودراسة مسودات الاتفاقيات الأمنية المحتمل أن تعقدها حكومة الحكم الذاتى فى كردستان العراق برئاسة مسعود بارزانى، من ناحية الأمن القومى، وتأثير مثل هذه الاتفاقيات على الأمن القومى فى إيران داخليا وخارجيا.

٧ - مماثلة السيناريوهات الأمنية الشاملة لإيران مع الناتو فى أفغانستان من ناحية الأمن القومى:

إن التعاون المحتمل أن تقوم به الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الناتو والولايات المتحدة لمواجهة متمردى طالبان يمكن أن يؤدى إلى احتمال قيام منظمة القاعدة ببعض الهجمات الإرهابية على المصالح الإيرانية فى الخارج، إذ إنه نظراً إلى نية البنتاجون لزيادة القوات فى أفغانستان ٦٠ ألف جندى، فإنه من المتوقع أن يحدث تصاعد وتوسع فى عمليات التفجير الانتحارية فى المستقبل، وتأسيساً على هذا الاحتمال فإنه ينبغى على القائمين على المؤسسات الاستخباراتية الأمنية فى إيران أن يقوموا بدراسة الأضرار المحتملة لدور ومكانة منظمة القاعدة، وأيضاً المتطرفين الطائفيين فى العمق الاستراتيجى الشرقى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، من ناحية الأمن القومى.

فالولايات المتحدة أقدمت كذلك على إنشاء قاعدة "هولانج" الجوية فى عام ٢٠٠٤ على مساحة ٣٠٠ هتكار فى قطاع "قورى" من ولاية "هرات" وعلى مسافة ٤٥ كيلو متراً فقط من الحدود الإيرانية، ووضعت فيها ما يقرب من عشرة آلاف جندى، وتتركز عملياتها فى الغالب على وسائل الحرب الإلكترونية، وعمليات الاستطلاع، والاستخبارات المضادة.

وقد افتتحت الولايات المتحدة أيضاً فى يناير من العام الحالى ٢٠٠٩ "مركز تجسس ممر خيبر" فى الحدود الفاصلة بين باكستان وأفغانستان تحت دعوى أن هذا المركز يقوم برصد وكشف قوات القاعدة ومتمردى طالبان، وهذا المركز يعد أكبر قاعدة تجسس أمريكية فى الدول المجاورة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وهذا يحيلنا إلى أن نذكر أهم الأسباب التى وردت فى جدول أعمال باراك أوباما لضرورة تقوية وتدعيم الوجود العسكرى - الأمنى فى باكستان، وتتلخص هذه الأسباب فى النقاط التالية: ضرورة استخدام البنى التحتية العسكرية والأمنية فى باكستان للقيام بعمليات مشتركة ضد الإرهاب، تمركز مجلس قيادة منظمة القاعدة ومتمردو البشتون فى المناطق القبلية بباكستان. إيجاد وسيلة ضغط على الهند لمنعها من اتباع سياسات مناهضة الولايات المتحدة، تقوية ودعم الوجود العسكرى فى الحلقة الأولى للعمق الاستراتيجى الخارجى للصين والهند وإيران، منع تسلل الإسلاميين إلى المؤسسات الاستراتيجية والنووية الباكستانية بسبب انعدام الاستقرار السياسى الأمنى فى هذه الدولة، ضرورة تقوية آليات الرقابة على مجال الإنتاج غير القانونى للمواد الذرية والنووية، أهمية استمرار الدعم اللوجستى لقوات "آيساف"، استغلال النفوذ الباكستانى بين المليشيات المعتدلة فى طالبان، رفع كفاءة البنية

العسكرية الأمريكية فى المنطقة لمواجهة تصاعد الإرهاب الطائفى فى "المناطق القبلية"، خاصة فى الأقاليم الحدودية: وزيرستان الجنوبية، وبلوتشستان، وبيشاور الحدودية، وعدم قدرة الحكومة الباكستانية على احتواء الجماعات الإرهابية.

ومن ناحية أخرى، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بتأكيدها على عضوية باكستان كمراقب فى حلف الناتو، وعلى التهديدات الأمنية التى تمثلها منظمة القاعدة على المجتمع الدولى أن تعمل على تركيز وتضخيم دور حلف الناتو فى باكستان، وذلك حتى لا تتكفل وحدها بتكلفة كافة العمليات العسكرية.

٨ - الأضرار الناجمة عن أبعاد الحرب الدعائية الإعلامية التى تمارسها الولايات المتحدة ضد إيران بالتركيز على موضوع منظمة القاعدة:

إن الولايات المتحدة باستخدامها لوسائل الحرب الدعائية والنفسية الإعلامية وتداعيات الإيعاز والتلميح بوجود علاقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبعض متمردى طالبان وعملاء القاعدة تحاول أن تخطو خطوات واسعة اتجاه إضفاء المشروعية على سيناريوهاتها العدوانية والعدائية تجاه إيران، وهنا ينبغى على أولى الأمر فيما يتعلق بمماثلة السيناريوهات المختلفة لنشاط القاعدة فى الشرق الأوسط، والأضرار المحتملة من هذا النشاط أن يهتموا باتخاذ التدابير الاستباقية والإجراءات الوقائية اللازمة تحسباً لهذا الأمر.

فمن ناحية، تؤيد حكومة باراك أوباما مسألة التشاور السياسى مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للإسراع فى المسار الأمنى فى أفغانستان، ولكن من ناحية أخرى ترسل بمثل هذه التهم لتصبح بمثابة إشارات سلبية، وهذا فى حد ذاته يعد غموضاً أمنياً وازدواجية فى فريق المستشارين الأمنيين - السياسيين لباراك أوباما فيما يتعلق بنوع التعامل مع إيران فى الشأن الأفغانى.

فالحرب الإعلامية الدعائية الأمريكية استناداً إلى موضوع القاعدة قد صادقت على نقاط سلبية عدة زائفة بحق إيران نذكر منها ما يلى:

إن كثيراً من العمليات التى تقوم بها القاعدة يقوم بتوجيهها وإدارتها بعض زعماء وقادة هذه المنظمة من الأراضى الإيرانية.

إن "كون بالك" المحلل السابق فى المخابرات المركزية الأمريكية والخبير فى شئون الخليج فى "مجلس الأمن القومى" قد ادعى فى كتاب له بعنوان "اللغز الإيرانى" كان قد كتبه فى العام ٢٠٠١ أن قادة منظمة القاعدة وزعماءها قد اختفوا فى إيران.

إن "ديك تشينى" إدعى فى حديث تلفزيونى لقناة فوكس نيوز فى ١٤ مايو سنة ٢٠٠٧ أن بعض زعماء القاعدة قيد الإقامة الجبرية المنزلية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إن "جيبيجونيو برجنسكى" المستشار السابق فى حكومة جيمى كارتر لشئون الأمن القومى قد ادعى فى تاريخ ٣٠ مايو ٢٠٠٧ أن حماية إيران لمنظمة القاعدة وتأييدها لهذه المنظمة يمكن أن يؤدى إلى قيام حرب بين الدولتين.

أن التقرير الثالث الذى أعده "رويان كروكر، وديفيد بترايوس" للكونجرس فى أبريل من العام ٢٠٠٨ قد أعلن فيه صراحة أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم بشكل مباشر "بتجهيز وتدريب وتسليح" المليشيات العسكرية فى العراق، بعدها أعلن جورج بوش الإبن فى نظرية جديدة يطرحها لأول مرة فى كلمة له ألقاها فى العاشر من أبريل من العام ٢٠٠٨ أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقف فى صف التهديدات التى تمثلها منظمة القاعدة فى العراق.

إن تحليل المواقف السابقة يبين بشكل واضح أن واشنطن باستخدامها لذريعة منظمة القاعدة التى وضعت بذرتها وبذرة تكونها بنفسها منذ أول نشأتها، تسير الآن فى تدبيج حرب إعلامية دعائية مضادة لإيران لتصور إيران على أنها بؤرة مساندة للإرهاب فى المنطقة.

المشاركة الاستراتيجية مع أفريقيا، ضرورة جيوبوليتيكية للحكومة العاشرة

■ نبى الله رشنو ■ تابناك (المنير) ٥/ ٧/ ٢٠٠٩

بما لدى الجمهورية الإسلامية من أدوات وإمكانات وطنية مؤثرة إقليميا ودوليا على صعيد سياساتها الخارجية (بوصفها دولة محورية على الساحة الدولية وتتمتع بتوازن استراتيجى مع القوى العظمى)، يمكنها تحقيق وجود استراتيجى فاعل فى شتى بقاع العالم، لاسيما فى القارة الأفريقية.

الاهتمام بتلك الضرورة الاستراتيجية بالنسبة لإيران يستوجب وجود قدرة إدارية يمكنها استغلال الساحة الدولية المتحولة، والتعامل مع المتطلبات الراهنة على صعيد

القارة الأفريقية، لأن خريطة الطريق الخاصة بالتنمية الإيرانية الشاملة، تحددها السياسة الخارجية، فى ظل توجه النظام العالمى ناحية الاستفادة المتعقلة من إمكانات أفريقيا التى تحظى بمؤشرات منبئة.

التعقل فى استثمار خارطة الطريق تلك، يستوجب تأمين المصالح الوطنية من خلال إحداث تغيرات فى الشئون الدولية والمشاركة بفعالية فى النظام الدولي، بوصفها خطوة استراتيجية رئيسية.

بالإضافة إلى ذلك، تثبت الأحداث التاريخية أن حتى الدول التى لم ترض عن المشاركة فى الأنظمة الدولية، قد أثرت بفعالية فى هذا النظام من أجل إحداث ما تبتغيه من تغييرات فى هذا النظام، لذلك وبالنظر إلى ما تتمتع به إيران من إمكانات فضلا عن خصائص الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية من الضرورى إدارة هذا التوجه على الصعيد الدولى اعتمادا على الدبلوماسية المتعقلة القائمة على المنطق والحكمة والعزة الوطنية من أجل تحقيق مشاركة فاعلة وتعاون مثمر مع دول أفريقيا التى تتوافر لديها أوضاع مناسبة.

بعبارة أخرى، ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار على صعيد الدبلوماسية الخارجية هذا التوجه وفقا لسيادة الجمهورية الإسلامية، واستقلاليتها وعزتها الوطنية، وعلى أساس القواعد والمبادئ الدولية التى تعترف بمصالح الدول، وما يميز دولتنا هو الهوية الإسلامية للجمهورية الإسلامية الإيرانية التى كانت وستظل السبب الرئيسى فى قوة العالم الإسلامى، وفى الحفاظ على مصالح الأمة الإسلامية.

تلك الرؤية الاستراتيجية على صعيد السياسة الخارجية، والتى تأخذ فى الاعتبار الأسس الدولية يجب أيضا ألا تنفصل عن واقع الجغرافيا السياسية (الموقع والمكانة ومصادر الطاقة والساحات الثقافية والتاريخية والأيديولوجية، والكوادر البشرية و..»، لأن الرؤية الجيوبوليتكية أكثر السبل فعالية فى السياسة الخارجية، وأهمها تحقيق المصالح الوطنية.

تفعيل تلك الرؤية فى السياسة الخارجية مع إيجاد آلية للتعاون وتبادل المصالح واستغلال الميزات النسبية التى تتمتع بها إيران هو ضرورة تمليها علينا مقتضيات العصر فى ظل الخبرات التى اكتسبها النظام على مدى ثلاثة عقود، وفى ظل برنامج الخطة العشرينية التى تستوجب تحقيق وجود نشط وفاعل على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية خاصة داخل القارة الأفريقية.

تلك الرؤية يجب أن تترجم إلى مناهج واستراتيجيات توسعية فى إطار سياسات إيران العامة مع الأخذ فى الاعتبار ما تشهده القارة الإفريقية من تحولات، ومن وحدة ممثلة فى منظمة الدول الأفريقية التى تضم ٥٣ دولة بها أكثر من مليون نسمة معظمهم من المسلمين ولها دور هام ومحورى فى التكتلات الدولية.

إيران ودورها الفاعل فى المنطقة، يمكنها من استغلال ما تتمتع به تلك الدول من ثروات اقتصادية ضخمة بوصف إيران عضواً مراقباً فى تلك المنظمة، لتكون بذلك بمثابة شريك استراتيجي، وهو دور لا ينفصل عن رؤية إيران التى تدافع عن حقوق تلك الدول الفقيرة خاصة الإسلامية منها، سيما بعد ما تحقق من إنجاز لإيران فى الشرق الأوسط فى لبنان والعراق وأفغانستان، ومن المؤكد أن إيران ستنجح فى استكمال دورها المطلوب على الصعيد الأفريقي، لكن هذا الدور يستوجب من الحكومة العاشرة أن تضع تلك المنطقة من العالم على قائمة أولوياتها.

تطور علاقات واشنطن- نيودلهى وآثاره على الجوار الهندي

وطن أمروز (الوطن اليوم) ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٩

شهدت العلاقات الأمريكية الهندية مؤخرا وفى عهد رئيس الوزراء مان موهان سينج تطورا من حيث الكيف، بل إن الزيارة التى تقوم بها هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية على مدى ثلاثة أيام (١٧/ ٢٠ /٧ /٢٠٠٩) ستنقل العلاقات الثنائية بين البلدين إلى مرتبة العلاقات الاستراتيجية. وكانت زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية لمدينة بومباى تلك المدينة التى شهدت أكبر عملية إرهابية من الجماعة السلفية (عسكر طيبة) نوعا من المواساة الأمريكية للهنود، وإشارة إلى تأكيد واشنطن على مكافحة الإرهاب العالمي. وبناء على تحليلات أهل الرأى فإن النتائج الأهم لهذه الزيارة هى عبارة عن:

- دعم العلاقات الثنائية فى مجال التعاون العسكري- التسليحي. فبناء على الاتفاقيات الأخيرة ستحصل الهند على الأسلحة المتقدمة والتقنيات الحديثة.

- تنمية العلاقات الثنائية فى مجال التعاون النووى، حيث حصلت الهند على وعود بالمساعدة فى إنشاء عشر محطات نووية.
- تطوير العلاقات بين واشنطن ونيودلهى على الصعيد الاستخباراتي- الأمني لمكافحة الإرهاب الإقليمي.
- تطوير العلاقات فى مجال التجارة والاقتصاد وجذب الاستثمارات.
- زيادة أشكال التعاون والتنسيق فى مجال حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والمجتمع المدنى.

ومن المؤكد أن تطوير العلاقات الثنائية الأمريكية الهندية إلى درجة العلاقات الاستراتيجية سيكون له آثار وأبعاد مختلفة على حسابات مثلث واشنطن - بكين - موسكو، حيث إنه بناء على الاتفاقيات الأخيرة ستضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بدور كبير فى عملية تحديث تسليح الهند. وقد وضعت الهند خطة خمسية بقيمة ٣٠ مليار لتحديث جيشها، وستتنافس شركات السلاح الأمريكية والروسية والأوروبية على الفوز بنصيب من هذه الكعكة.

وأثناء الزيارة الأخيرة لكلينتون، حدد الهنود موقعين للشركات الأمريكية للبدء فى تأسيس منشآت نووية، ومن المقرر أن تدخل فى تنفيذ هذه الأعمال شركة جنرال الكتريك ووستينجهاوس الكتريك التى هى أحد أفرع شركة توشيبا اليابانية. والخوف أن تلقى عملية تطوير العلاقات بتبعاتها على توازن القوى والتطورات السياسية فى المنطقة، ويؤدى زيادة التعاون الأمريكى الهندى على صعيد الديمقراطية إلى تحول نيودلهى إلى مركز لنشر الديمقراطية الأمريكية وورشة عمل لتنفيذ ثورات مخملية فى دول شبه القارة الهندية وميانمار والصين ودول جنوب غرب آسيا.

هذا وتعيش باكستان والجماعات المعارضة لنظام كابول والمنظمات الجهادية فى كشمير حالة من القلق بسبب زيادة التعاون العسكري-الأمنى بين واشنطن ونيودلهي، ومع أن الولايات المتحدة حثت الهند على تطوير العلاقات مع باكستان للتخفيف من سياساتها الأمنية فى كشمير، وتطوير التحالف بين واشنطن ونيودلهى فى حرب أفغانستان، لكن حالة الشك والقلق من جانب جيران الهند آخذة فى التنامى بسبب الارتقاء بمستوى العلاقات بين الولايات المتحدة والهند.

منظمة شنغهاى أمام أكبر التحديات العالمية

■ ايران ٢٠٠٩/٦/١٧

فى الأيام الأخيرة لفصل الربيع، استضاف الكرملين الروسى الاجتماع الهام المعروف باشهر المدن الصينية التاريخية "شنغهاى"، والاجتماع الذى عقد فى أجمل المدن الروسية "يكترنبورج"، وقد مهدت له روسيا ليصبح نقطة تحول فى تاريخ منظمة تعاون شنغهاى، وعلى أمل أن اجتماع هذه القوى الكبرى يساعد على اتخاذ قرارات واستراتيجيات مؤثرة فى هذا الاجتماع.

والمنظمة تضم تحت سقفها اعضاء رسميين واعضاء مراقبين هم: هو جين تاتو (الصين)، مان موهان سينج (رئيس وزراء الهند)، لولا داسيلو (البرازيل)، محمود أحمدى نجاد (إيران)، نور سلطان نظربايف (قزاقستان)، آصف على زرداى (باكستان)، إضافة إلى روسياء الدولة المستضيفة.

والأغلبية يعتبرون من زعماء آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، وهو الأمر الذى منح الأهمية لهذا الاجتماع. وعلاوة على التركيبة المشاركة فى قمة روسيا، كان هناك عامل آخر قد أضفى أهمية على هذه القمة وهو أن أغلبية هؤلاء الزعماء متفقون على أهمية التغيير فى توازن القوى الدولية، واعتراضهم على توزيع الفرص، وعدم المساواة فى الاقتصاد والسياسة الدوليين.

وإذا كانت الاجتماعات السابقة لمنظمة تعاون شنغهاى كانت تفترض التحيز ضد الغرب أو الولايات المتحدة، فان هذا الاجتماع كان شاهد عيان لهذا التحيز. ولأهمية الحدث فقد اختصت الصحافة الغربية ووكالات الأنباء فى الولايات المتحدة وأوروبا بأجزاء رئيسية لتغطية الحدث، حتى أن أحد هذه التقارير قد أشار إلى أن منظمة تعاون شنغهاى تتحرك تجاه الأمن والسير بموازاة حركة الناتو، وكان الشاهد على هذا التحليل هو التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا وإيران، كما كان فى المناورة العسكرية الكبرى والتى شاركت فيها ايران كمراقب فى مرتفعات أورال.

ولكن هذه المرة يعتقد المراقبون ان شنغهاى خطت خطوة

للأمام، وفتحت محاور وساحات جديدة من أجل أنشطتها، وعبأ المؤسسون لهذه المنظمة (الصين وروسيا) أعضاءها وحلفاءهم من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية الكبرى، ونفس الأمر كان سببا أن تسعى القمة الثامنة للمنظمة لتقديم إجابات جراء قلق الشعوب من الازمة الاقتصادية العالمية.

وفى هذه الساحة تتوحد رؤى المضيف والمستضيف فى اجتماع روسيا، والجميع يعتقد أن شعوب الشرق تعيش فى تأزم نتيجة تعلقها بذيول الغرب. ولذا، فى المقام الأول لابد من البحث عن حل لهذه الكارثة قبل أى نظام استعمارى غربى، وأن الحل فى أيدى القوى حديثة الظهور مثل الصين والهند وإيران، ولابد أن تشارك فى الأزمات العالمية، وتقبل نفقات هذه الأزمات.

وعلى هذا الأساس فإن الكثير من الخبراء الأمريكيين قد أكدوا على أن شنغهاى بإدراك ما قدمته فى قمة موسكو فقد وضعت خطوة فى مسيرة تأسيس منظمة على غرار مجموعة الثمانى. وقالوا فى تحليل محتوى الاجتماعات السابقة للمنظمة، أن تنامى دور هذه المنظمة مثير، فلم يتعد عمرها ثمانى سنوات إلا أن دورها تعاظم، فبعد أن انحصرت أهدافها فى حل المشكلات الحدودية والاقليمية للصين وروسيا والجمهوريات الأربع (قزاقستان، قرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان)، ولكنها فى فترة قصيرة ومع انضمام قوى كبرى مثل إيران، والهند وباكستان، يمكننا القول إن شنغهاى قد غيرت جلدها تماما.

وكانت أهم خطوة فى العامين السابقين وتطور دور هذه المنظمة فى انشطتها ومسئولياتها، خلال اجتماع "بيشكك"، والذى عقد بحضور "بوتين"، "احمدى نجاد" و"جين تائو"، وأصبحت شنغهاى مسئولة عن قيامها بدور مؤثر فى الأزمات الأمنية بالمنطقة، وخاصة موضوع الإرهاب فى أفغانستان.

وتحدث مندوبى إيران وروسيا وأعضاء آخرون فى هذا الاجتماع عن فشل الناتو والولايات المتحدة فى إدارة صراعات المنطقة، وعبر الخبراء عن البيان الختامى لاجتماع "بيشكك"، أن شنغهاى صارت قوة موازية للناتو.

والآن فى عام ٢٠٠٩، يعيش العالم أزمة اقتصادية طاحنة، تسعى منظمة شنغهاى بهمة الى فتح طرق جديدة أمام أعضائها للخروج من هذه الأزمة، وبناء عليه فإن المنظمة تخطط لتصبح اتحاداً اقتصادياً. وأعلن الكرملين المستضيف لهذه القمة بوضوح هذه النقطة أن شنغهاى مصممة أن يكون لديها استراتجية خاصة ومستقلة لعبور الأزمة الاقتصادية.

كذلك أكد الروس أن شنغهاى لديها استراتيجياتها الخاصة للتأثير على الاقتصاد العالمى، خاصة انها تختص بربع مساحة الأرض، و٤١٪ من سكان الأرض، وتمتلك سوقاً كبيراً للاستثمار، وتختص بـ ١٥ ٪ من الناتج الاجمالى القومى، كذلك فإن شنغهاى تحت مظلتها دول تمثل الطريق الرئيسى للتجارة العالمية، أيضا فإن من بين أعضائها أكبر الدول المصدرة للطاقة فى العالم وأخرى مركز ترانزيت للنفط والغاز العالمى.

واعتمادا على هذه الامتيازات قرر أعضاء المنظمة فى اجتماعهم الأخير، تفعيل استراتيجية المساومة مع الغرب من أجل التوزيع العادل للفرص والإمكانات الاقتصادية، ومن بين الاقتراحات التى طرحت فى هذا الشأن، تأسيس سوق للطاقة، ولجنة للنقل والشحن مشتركة بين أعضاء المنظمة، وهذا الاقتراح بلا شك يستهدف "القلب الاستراتيجى للولايات المتحدة وأوروبا" فى آسيا الوسطى. ولا شك أن تنفيذ هذا المشروع سيوقف مشاريع كلفت الغرب مليارات منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وحتى اليوم، بغرض نقل نفط وغاز الخزر إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية.

وإضافة إلى تمركز القضايا الاقتصادية فى اجتماع موسكو، كانت هناك أيضا بعض القضايا السياسية موضع بحث القادة. وأكد الأعضاء أن منظمة شنغهاى لازالت غير قادرة على التأثير العميق فى القضية الأفغانية، والتهديدات التى من الممكن أن تسببها للمنطقة. ولذا، كان الاتفاق على السعى لإيجاد إطار أمنى ضد الإرهاب فى أفغانستان ومواجهة التشدد الدينى والعرقى.

الزاوية الثقافية

مصر وجنوب الصعيد فى أشعار الشعراء الفرس

د/ رفعت عبد الله سليمان
مدرس اللغة والأدب الفارسى - كلية الآداب بقنا
جامعة جنوب الوادي

نالت كل من مصر العليا والمعروفة بصعيد مصر المثل الأعلى والنموذج الذى يحتذى فى أشعار الشعراء الفرس على مر العصور التاريخية الإيرانية بعد الإسلام. نبدأ بعصر الدولة الغزنوية، حيث نجد الشاعر "الفردوسى" يشير إلى مصر فى مواضع يورد فيها شعره بصورة عفوية لا متعمدة، وما ذلك إلا لأن مقتضى الكلام يتطلبها حيث أورده فى سياق ولابد ومثال ذلك ما قاله على لسان زليخا: منذ جاء يوسف إلى مصر أخرج قلبه كله من اليد.

وقص الفردوسى قصة عزيز مصر حينما توعد يوسف وساء ظنه به وهذا العزيز هو جبار فى الأرض ولا عجب حينما جعله بعض العلماء فى عداد ملوك مصر الفراعنة واسمه Assis ودخل اسمه العربية فأصبح العزيز، وهو آخر ملوك الهكسوس فى مصر وسرت القصة على لسان النسوة اللائى شغفن تبادل الأخبار على حد قول الفردوسي: "وهكذا من الصادقين علمت أن القصة فى مصر فشت إن لسان نساء مصر كلهن به ستراً لصبرها شققن".

والشاعر الفارسى مسعود سعد سليمان الذى عاش فى الهند يصطنع مصر فى بعض مدائحه ويصفها بصفات مرغوبة من المدح أفها هو ذا يريد ليصف عظمة ممدوحه السلطان فيقول: "فى الصين يخطبون على المنبر بمدحك ويضربون الدينار والدرهم فى البصرة وفى مصر باسمك". لقد تخيل الشاعر العالم من قاصية الشرق إلى قاصية الغرب فذكر الصين ومصر وجعل البصرة بينهما وعدل بين الصين ومصر فى شعره.

كما أشار مسعود سعد سليمان إلى قصة موسى عليه السلام حينما خاض النهر فى مصر فاقترنت عنده مصر بنيلها وارتبطت بموسى عليه السلام إذ يقول: "ما جدوى السفينة لك حيال كل نهر صادفك خاض النهر كما خاض النهر موسى بن عمران نيل مصر".

ووسط مصر ما يشير إلى صدارتها فى العالم القديم فى حين أشار إلى البصرة والشام بحكم وجودها فى أقصى الشمال وأن مصر لا تغيب عنه كونها بلداً عظيم الأهمية يقول : "للنصر أمام جيشك الإعلام سواء أسقته إلى البصرة ومصر أم إلى الشام".

ومن شعراء العصر السلجوقى أيضاً الشاعر "أنورى الأبيوردي" الذى يعرض نيل مصر فى صورة معجبة ويفيد من ذكر النيل فى إكساب كلامه دقيقاً من مضمونه ورقيقاً من معناه وصادقاً من تمثيل نراه يقول:

لا تجعلن كل متكألك على سفينة العمر
فإنما هذا النيل فيه للتمساح مقر

ويستعين الأنورى فى مدحه لأحد العظماء بذكر نيل مصر على التمجيد والتفخيم فى آن ويوفق فى رسم صورة لممدوحه ويظهره فيها ذلك المقدام الشجاع الذى يمتشق الحسام يقول:

إن حسامك ليدفق نهر النيل من دماء الأعداء
ولكن فى مائه الجارى ليس يجرى للنيل ماء

كما يردد الشاعر اسم مصر فى مواضع عدة حين يقرن اسمها دوما بإجلالها وتعظيم شأنها بين ما وسعت الأرض من بلدان وكأن الشاعر يتحين الفرصة لذكر مقامها كما يقول:

مصر مجمع الوجود لذا فالدهر
ما وجد فى عرصتها العرض للجوهر

وثمة شاعر فارسى آخر يذكر القصب الذى استفاضت الشهرة لمصر به فقال: "رمان مليحة كشمير يظهر كما يدب فى البيت المسك الأذفر على نحو ما يكون الأدم فى الطائف والقصب فى مصر".

فهذا الشاعر كأنما خيل إليه أن نهد جميلات كشمير يبرز من كشمير ويظهر فى التبت المسك وينبت فى مصر القصب وفى الطائف الأدم أويخص كل بلد بما يميزه وبما يزكو فيه، وقد خص مصر بالقصب ويسعنا أن نرى فى القصب نباتاً ينمو ونسيجاً يكتسى، ولقد ذكرت مصر صراحة بقصبها الذى قال عنه ناصر خسرو إن ملك الفرس بذل فى شرائه جزيل المال وذلك القصب أو اليراع النامى على ضفة نيل مصر فكأن مصر مذكورة مشهورة بثياب الصوف والقصب ذلك اليراع الذى يثقب وينفخ فيه وله عذب معجب من نواح.

ومن شعراء العصر السلجوقى أيضاً الشاعر خاقانى الذى لم ينس نيل مصر، وما وجد مشبهاً به يفى بعرضه فى المبالغة، وهو يصف الماء فى تدفقه وغزارته خيراً من النيل الذى يجعل الشريعة ومن معاينها نبع الماء، غديراً صغيراً إلى جانب نيل مصر، وهو مصدر خيرها وسبب خصبها.

وإذا تأملنا وجوه الشبه التى تضمنتها تشبيهاته، ألفيناه فى واقع الحال يجرى على مصر ونيلها كل ما لهما من صفات.

لقد عرض خاقانى لمصر فى شعره صورة بكل ملامحها، فقد كره منها ما كره بسبب ما كان من أحد أبنائها، فتعرض لها بذم ولو أنه لم يكن من المنصفين، كما حقرها فى تلاعب منه باللفظ وكان ظاهر التكلف والتعسف، ولكنه ذكرها بأخص لوازمها حين أشار إلى ما كان لموسى عليه السلام فيها ومدحها ضمناً بما ذكر عن نيلها.

وقولنا فى خاقانى وشعره يمتد بنا إلى وقفه منا عند قوله: "عدوك يموت من داء السلال، كأنه خيط فى رداء صوف نسج فى مصر، إنه نواح يئن كمثل نيل مصر، أمسى قصبة من ذلك القصب النامى على ضفة النهر".

وليس فى هذا البيت من جديد إلا ذكر رداء الصوف المنسوب صنعه إلى مصر، وأراد خاقانى أن يشير إلى حقيقة تاريخية على قدر من الأهمية وإن لم يقصدها قصداً مباشراً، وهى الحقيقة التى يؤيدها المؤرخون والرحالة ونجد أقوى تأييداً لها من الرحالة ناصر خسرو الذى زار مصر فى القرن السادس الهجرى ووصف ما رأته عيناه واتصل بعلمه، وهو أن فى مدينة تنيس شاهد القصب الملون أو البوقلمون الذى ينسج فيها ليس له من نظير فى الدنيا بما وسعت، وسمع عن ملك إيران الذى أراد أن يبتاع من مصر ثوباً بألفى دينار إلا أن ذلك عز عليه فما حقق بغيته، ويؤكد ذلك قول الشاعر المصرى عمارة اليمنى :

– ثم الطراز بتنيس الذى عظمت

منه الصلات لأهل الأرض فى الدول.

وفى القرن السابع الهجرى وفى ظل العصر السلجوقى ظهر شاعر ذو صيت فى الأدب الفارسى وهو نظامى الكنجوى يعد من شعراء الآداب الإسلامية، حيث نظم خمس منظومات هى هفت پيكر بمعنى الدمى السبع، ومخزن الأسرار وخسرو وشيرين وليلى والمجنون واسكندرنامه، أى كتاب الإسكندر، وهذه المنظومة الأخرى هى مضمون اهتمامنا.

والقصة تنطوى على الإشارة بمجد الإسكندر الأكبر المقدونى وذكر فتوحاته فى شتى البقاع، كما ذكر الشاعر نظامى مصر فيها بالتبعية فوصف بناء الإسكندر لمدينة الإسكندرية، وكيف توغل فى أرض مصر فاتحاً، فاتجه جنوباً إلى أن بلغ منابع النيل، وعن منابع النيل نلاحظ أن الإسكندر إنما بلغ مدينة أسوان فى أقصى جنوب مصر وشاهد الشلال فظنه للنيل منبعاً، والشاهد أن القدماء لم يعرفوا منبع النيل على الحقيقة ولم يبلغوه فى جوف القارة الإفريقية، ويستدل من ذلك أن الإسكندر قطع أرض مصر من قاصيتها فى الشمال، وهى الإسكندرية إلى قاصيتها فى الجنوب، وهى أسوان.

ولا يخفى فى أن شعر نظامى يعد تاريخاً وبالتالى وصفاً لمصر فى كثير من مواضعه، لكن نظامى يحدثنا عن أن الإسكندر دخل مصر وشاهد العجب العجاب فى حديقة مدينة إرم وأمعن النظر فيها، وجاء على لسان العرب أن إرم هى إرم ذات العماد لورود ذكرها فى كتاب الله المجيد" ألم تر كيف فعل ربك بعاد. إرم ذات العماد" وقيل فيها أيضاً آرام وقد اختلف فى إرم ذات العماد فقيل دمشق وقيل غيرها، وذات العماد بمعنى ذات البناء الرفيع.

ومثلما وصف الشاعر نظامى الكنجوى إرم ذات العماد وحديقتها فليس بمستبعد وليس ما يمنع من أن يكون قد قصد إلى ذكر مدينة الأقصر فى صعيد مصر، وما ذلك إلا لأنها تستوفى ما ذكر من صفات الحديث عن مدينة إرم، وأول ما يحضرنى فى هذا هو اسم المدينة، فقد سماها العرب مدينة الأقصر، وهو جمع قصر لكثرة ما شاهدوا بها من قصور وأبنية وعمائر، وهياكل وأعمدة فكأن المدينة تستمد اسمها من قصورها الشامخة وأعمدتها السامقة، كما ضمن نظامى قوله ضمن ما قاله أنه رأى فيها تمثالين عجيبين هما فى الضخامة وتمثالاً آخر يحار الفهم فى معرفة حقيقته لكن الشاعر يذكر التمثالين كونهما تمثالى ممنون القائمين على مقربة من الأقصر.

وفى تفسير البيضاوى أن إرم إسم منطقة أو مدينة لأهل عاد ذات العماد التى كانت لها أعمدة ويقال كناية عن القوة لأهل عاد، ويبدو أنهم اتفقوا على أنها مدينة عظيمة وأشبه بما تكون بما يحكى عن صفات مدن الأساطير، وليس بمستبعد أن يكون نظامى قد قصد بها مدينة الأقصر فى صعيد مصر، ونكاد نقطع بأن نظامى قصدها ضمن ما قاله عنها أنه رأى فيها تمثالين عجيبين هما غاية فى الضخامة، وتمثالاً آخر يحار الفهم فى الوصول لحقيقته.

ومن أهل القرن الثامن الهجرى نجد الشاعر خسرو الدهلوى، وهو من شعراء الفرس الذين ساروا على نهج

الشاعر نظامى، حيث نظم منظومة سماها "هشت بهشت نراه يقول :

فى مصـر بنيـة مـن حجـر
نقشت فيها تهاويل وصور.

فهو يصف مصر بأخص مميزاتها فى القديم من تاريخها، والعجيب من سر خلودها وآثارها عبر مراحل التاريخ المختلفة.

ومن شعراء العصر المغولى الشاعر الكبير سعدى الشيرازي، كان سعدى مسفاراً إلى شتى بقاع العالم طولاً وعرضاً، وفى رأى بعض الكتاب والنقاد أنه لا علم لنا بمن كان أكثر منه سياحة فى الأرض، إلا ابن بطوطه، بل منهم من يشك فى كثرة البلاد التى ارتحل إليها، إلا أنه يقطع بل يجزم أنه ارتحل إلى مصر وأقام فيها.

يقول سعدى ذاكراً مصر ونيلها وموسى :

إن الله يحمـى من تلك النار الخليـل
كما ينجى تابوت موسى من غرقه فى ماء النيل

فهو إنما أراد أن يقول إن النار كانت برداً وسلاماً على إبراهيم بإذن الله، والتابوت احتوى موسى فى لجة النيل فى مصر، وأكد على ذكر مصر بذكر تابوت موسى فى نيل مصر، إنه لم يصرح باسمها ولكن رب تلويح كان أفصح من تصريح.

ونصل إلى العصر التيمورى فى إيران، ونعرج أول ما نعرج على الشاعر الكبير حافظ الشيرازى الذى أشار فى شعره إلى نهر زنده رود فى أصفهان، ذكر أصحاب التواريخ أن زنده رود أو زاينده رود اسم نهر أصفهان، وهو ذو شهرة زائعة وقد ورد فى شعر كل من خاقانى ونظامى الكنجوى وحافظ الشيرازى يقول حافظ : "إن زنده رود وإن كان ماء الحياة فى نظرنا، إلا أن شيرازنا أفضل من مدينة أصفهان عندنا".

فحافظ هنا يجمع بين أصفهان ونهرها زنده رود ويعقد صلة بينهما، وهى صلة التلازم أما أن يسميه ماء الحياة فهذا زيادة فى تعظيمة وتكريمه لأن ماء الحياة هو ماء الخلود عند القدماء، والشاعر هنا يريد التعبير عن شعوره الصادق بما تم بين مصر وإيران من صفاء بعد طول قطيعة وجفاء، وأراد التعبير من نشوة الفرح فجنح إلى الخيال المستمد كيانه من الحقائق وإن عرضها فى صورة المحال.

وشاء حافظ الشيرازى أن يجمع مصر وإيران فى صلح تزيد به المودة عن ذى قبل، فرمز إلى البلدين بنهرين هما النيل وزنده رود المار بمدينة أصفهان، ولهذا النهر فى الفارسية أكثر من اسم فهو زندة رود بمعنى النهر الحى وزاينده رود؛ أى النهر الذى يلد، فكأنه يوجد الحياة ويبعث على الخصب والنماء، وهذان النهران فى خيال المصرى عاشق معانق، أى أن مصر وإيران تتعانقان وقد ذكر هذا العناق بعد إذ قال إن المودة كانت بين المصريين والعجم منذ الزمان الأطول وفى عهد كل من كان له الحكم فى البلدين، وبذلك يكون قد مهد للخيال بالحقيقة مريداً توكيد الواقع التاريخى بالخيال الشعري.

لكن الدكتور حسين مجيب المصرى لم يكتف بأن يكون مؤرخاً، وهام بخياله الشعرى وأكد قول حافظ الشيرازى وعقد صلة بينهما يقول :

ونهر بمصر وفى إصفهان	هما فى عناق الهوى ساعدان
كأن أبا الهول شوقاً رجل	إلى برسبوليس طوعاً وصل.
ويا ليته مثلنا قد نطق	وقال التمدن أين انبثق
أيخرج قوروش من صورته	ليعلم ما قيل فى سيرته
دليل أيصدق فى وعده	ليحضر فرهاد من طودة.
فجاء بفأس وقلب مشوق	بتل المقطم شق الطريق.

أما جامى شاعر الصوفية فى العصر التيمورى فقد أشار فى منظومة له إلى وصف اغتسال يوسف فى ماء النيل بمصر ولم يذكر مصر صراحة، إلا أنه يربط ربطاً محكماً بين يوسف والنيل فى أول مقدمه إلى مصر لأن نيل مصر أخص لوازم هذا البلد، يقول: «وفى الرابع من أيام يوسف بزغت ذكاء، رافعة من نيل الفلك هامتها بالضياء».

وثمة شاعر آخر اسمه وحشى البافقى عاش فى العصر الصفوى ونظم قصيدة باسم ناظر ومنظور تقع فى ٥٦٩ بيتاً جعل شواخصها من أهل الصين ومصر وهما بلدان متباعدان، وكأنما جمع بينهما فى أقصى الشرق والغرب ليضفى على القصة طابع الإثارة، ذلك أن الشاعر جعل العاشقين ناظر ومنظور يفترقان ثم يلتقيان عند جبل على حدود مصر مذكراً بقصة التقاء آدم بحواء، وكأن الشاعر جعل ذلك الجبل على حدود مصر، والذى ذكره فى قصته أشبه بجبل عرفة، وهاهو وحشى البافقى يعقد مقارنة بين الصين ومصر متجهاً بخطاب يوجهه به ناظر العاشق إلى محبوبته منظور، يقول:

أنت فى معبد الصين مع حسان الدمى اللاتى تحببن وأنا فى مصر فى غار، وكأنى نقش فى جدار

إن الصحراء فى الصين فيها غزلان مسك أذفـر وأنا فـى جبـل مصـر غضنفر يزمجر

وإذا انتقلنا إلى العصر الحديث نجد شاعراً يدعى "صحبت" حيث لم يبق الدهر من آثاره إلا ديوانه، كانت له قدرة فائقة على النظم بالعربية، وعارض بعض الشعراء القدامى، ومنهم خاقانى، ذكر فى ديوانه اسم مصر، نراه يقول فيها:

من سكر ضحكة شفاك أى ماء ورد ينصب
حتى افتتن السكر كل من مصر والبنغال

وثمة شاعر آخر اسمه "فرح" يلمح إلى نيل مصر عرضاً ويذكر أنه من معالم الطبيعة فيها وذكر الأهرامات والزهور المحيطة بالمنطقة، يقول:

وكان أجمل من كل ما رأيت وأعجب
ما شاهدت بعين الرأس والقلب
ما رأيت من طاقات زهر متباين الألوان
حول الأهرام والهياكل والزهر فى كل مكان

وبعد استعراض أشعار الشعراء الفرس عن مصر وجنوب الوادى نجد أن هؤلاء الشعراء إنما كانوا من مختلف العصور التاريخية الإيرانية بعد الإسلام بداية من العصر الغزنوى مروراً بعصر الدولة السلجوقية والمغولية والتيمورية والصفوية إلى أن بلغنا شعراء العصر الحديث فى إيران، لقد وصفوا مصر وصفاً عظيماً وأثنوا على نيلها وآثارها التى تقف شامخة بمحافظات الصعيد لتكون شاهداً على العصر.

مصر وجنوب الوادى من خلال الرحالة الإيرانيين

زار مصر أربع رحالة إيرانيين من المشاهير كان أولهم مثلما ذكرنا آنفاً الرحالة ناصر خسرو الذى زار مصر بعد أن اتخذ الفاطميون عام ٩٠٩م مصر عاصمته لخلافتهم بعد فتحها وذلك بعد تأسيس دولتهم فى المغرب العربي،وقاموا بنشر المذهب الشيعى هناك، تناول ناصر خسرو فى رحلته أنواع الأقمشة وأشار إلى نسيج القصب الملون المعروف باسم البوقلمون وتصنع منه العمائم والطواقى وملابس النساء وذكر أنه لا ينسج فى مكان آخر غير مصر ولا يوازيه فى المجال والجودة قصب آخر فى الدنيا.

كما تناول الحديث عن الفاطميين واطمئنان المسيحيين واليهود إلى عدل الخليفة وحكومته، ثم اتجه إلى الصعيد الأعلى عام ٤٤١هـ وهو ولاية مصرية فى الجنوب يأتى منها ماء النيل إلى مصر وأكثر رغدها منه. وهناك على ضفتى النيل كثير من المدن والقرى يطول وصفها، ثم وصف أقاليم الصعيد بدءاً من أسيوط وحتى أسوان وصفاً دقيقاً، بل إنه هو الرحالة الفارسى الوحيد الذى وصف صعيد مصر فى رحلته، أما الثلاثة الآخرون على الترتيب سيف الدولة سلطان محمد، وفرهاد ميرزا، ومهديقلى هدايت فلم يزوروا الصعيد ولم يصفوه.

نبدأ بسيف الدول سلطان محمد فقد أسمَّى كتاب رحلته "سفرنامه" سيف الدولة بهدف حج بيت الله الحرام، حيث جاء وصف مصر فى كتابه فى نحو ست عشرة صفحة فى عام ١٢٧٩هـ بدأها من الإسكندرية ثم القاهرة التى شاهد فيها مسجد محمد على باشا وميدان الأزبكية وحديقة شبرا والمصانع ووصف عادات الأهالى وعمارات مصر وحدائقها ومحاصيلها وحيواناتها ودوابها والطيور والأهرامات.

كما وصف نهر النيل وأنه ينبع من وادى القمر، ماؤه عذب صافى يروى العطش وبه معدات كبيرة ثم وصف الطريق من القاهرة إلى السويس والبضائع وقناة السويس ومصنع البلح إلى أن تحركت السفينة وبلغ جدة.

أما فرهاد ميرزا فقد زار مصر فى طريق رحلته إلى الحج عام ١٢٩٢هـ.ق بعد أن حصل على إجازة رسمية وقدم من اسطنبول إلى مصر مروراً بالإسكندرية التى وصفها تفصيلا وتخللت رحلته قصيدة طويلة بعنوان المقالة المريمية ومقام البتولية فى نحو ١١٣ بيتاً، وسلك القطار عدة محطات منها كفر الزيات وكفر الدوار وأبو حمص ودمنهور ومريوط وطنطا وبركة السبع وبنها وطوخ وقليوب ووصف الأضرحة والقبور والحدائق وقصر محمد على باشا والأهرامات وأبو الهول والقلعة وعادات وتقاليد المصريين، وسافر إلى جدة عن طريق ميناء السويس وجاءت رحلته فى نحو أربعين صفحة من الكتاب.

ثم قام الرحالة مهديقلى هدايت برحلة حج إلى مكة، حيث زار مصر قادماً من أوروبا مبتدئاً رحلته من الإسكندرية، حيث زار متحفها وشاهد بحرها ثم سرعان ما انتقل إلى القاهرة وشاهد نهر النيل وفى القاهرة زار قصر الجزيرة ومسجد الحسين وقلعة محمد على باشا والأهرامات وأبو الهول وتغنى ببيتين من أشعار سعدى الشيرازي، كما زار مسجد السلطان حسن وقصر الخديوى عباس حلمى ملك مصر، ثم ركب القطار إلى السويس وشاهد نهر النيل يمر بصفاء مياهه وتناول بالشرح جبل الطور وقصة سيدنا موسى وتناول وصف مدينة السويس إلى أن استقل الباخرة فى طريقه إلى جدة لحج بيت الله الحرام.

فى ختام البحث نخلص إلى النتائج والتوصيات الآتية:

كان هناك اهتمام كبير من شعراء إيران ورحالتها بوصف مصر بصفة عامة وبجنوب الصعيد بصفة خاصة، وذلك على الرغم من أن معظمهم لم يأت إلى مصر سوى الشاعر سعدى الشيرازى وجنوب الصعيد سوى الرحالة ناصر خسرو.

نال نيل مصر وآثارها المعمارية المصرية القديمة إعجاباً شديداً من الشعراء الإيرانيين فى وصفهم لها خاصة الهياكل والآثار والجبانات والتماثيل، وكان هناك مزيجاً بين الخيال والواقع فى أشعارهم وأوصافهم.

كانت هناك علاقات مشتركة منذ أقدم العصور قبل الإسلام بين كل من مصر وإيران فى إطار الجوار الجغرافى والمصالح المشتركة، ثم جاء الإسلام ليزيل الحواجز القومية، وليعلن عن ميلاد أمة ترفض كل تمايز فى عنصر أو لون أو لغة أو إقليم وتتبنى أهدافاً إنسانية سامية.

وجوب الاهتمام بصعيد مصر على السواء شماله ووسطه وجنوبه والحفاظ على نيله وآثاره سواء الإسلامية أو المصرية القديمة، وأن ينال اهتماماً من الحكومة والشعب على السواء والحفاظ عليه كثروة قومية وكونه امتداداً جغرافيا وطبيعياً لقلب مصر لأن إهماله يؤدى إلى تقاعس كبير لجزء هام وكبير من مصر، والنظر بسرعة إلى تنميته ليواكب النهضة التى نشأت وتنشأ فى الدلتا.

رؤي عربية

رفسنجاني بين حل الأزمة وتحقيق المكاسب الشخصية

فتحي أبوبكر المراغي
أكاديمي مصري

خرج رفسنجاني من صمته الذي استمر شهراً كاملاً بعد إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية العاشرة واشتعال الشارع الإيراني، خلال هذه المدة ظلت الأنظار ترقب هاشمي رفسنجاني في انتظار ما سيقوم به للرد علي هجوم احمدي نجاد وتوضيح موقفه من مستجدات الساحة الإيرانية و المعادلة السياسية الجديدة الآخذة في التشكل خاصة وأن الصمت في مثل هذه المرحلة يعني انتهاء الدور السياسي أو التهميش علي أقل تقدير.

قدم رفسنجاني مجموعة من المقترحات لحل الأزمة الحالية في خطبة الجمعة الماضية التي ألقاها بمسجد جامعة طهران، أثارت تلك المقترحات نقاشات سياسية لا تقل حدة عن تلك التي اندلعت بعد إعلان نتائج الانتخابات، تمثلت تلك المقترحات في الإفراج الفوري غير المشروط عن جميع المعتقلين في الاعتراضات الشعبية الأخيرة، إعادة بناء جسور الثقة بين المواطنين والنظام من خلال مواساة أسر المعتقلين وضحايا الاعتراضات، التأكيد علي الوجه الجمهوري للنظام وإغلاق باب الحديث عن ولاية الفقيه المطلقة التي لا تعترف باستمداد مشروعية النظام من التأييد الشعبي.

استخدم رفسنجاني في خطابه بناء استدلالياً قوياً بدأه بالاستشهاد بآيات سورة الأنفال الخاصة بتأليف القلوب وكسب مودة الناس عن طريق العطاء لهم في تلميح لعدم قدرة القمع علي ترسيخ دعائم النظم السياسية خاصة وقت الأزمات، وفي حديثه عن جمهورية النظام استند إلي حديث نبوي يروي حواراً دار بين الرسول صلي الله عليه وسلم وعلي ابن ابي طالب بعد واقعة غدير خم يقول فيه الرسول صلي الله عليه وسلم لعلي بعد بيعة الولاية (وفق المعتقد الشيعي) أنت ولي هذه الأمة لكن إذا رأيت الناس يجتمعون عليك فاحكمهم وإذا لم يجتمعوا عليك فاتركهم، وهذا الحديث علي الرغم من أن رواته من الشيعة إلا أنه غير شائع في إيران وقد استشهد به رفسنجاني ليؤكد علي أن الولاية لا تتحقق عملياً إلا باجتماع الناس علي الولي الفقيه وهذا هو مفهوم جمهورية النظام الإسلامي في إيران.

هذا ما قاله رفسنجاني في خطبته لكن هل ما قاله رفسنجاني يمثل مقترحات لحل الأزمة أم أنه إشعال لها أم هو بهدف تحقيق مكاسب شخصية واستغلال للأزمة الدائرة في إيران ؟

يعاني رفسنجاني من تراجع في مكانته لدى الجماهير الإيرانية منذ عدة سنوات مضت علي الرغم من ثقله السياسي الكبير داخل بنية النظام الإيراني هاشمي وتوليه رئاسة مجمع تحديد مصلحة النظام و مجلس خبراء الزعامة وخطابة جمعة طهران بالتناوب، فقد فشل في الفوز بمقعد في البرلمان الإيراني في الدورة السادسة سواء كان ذلك كتعبير صادق عن انخفاض شعبيته لدي الجماهير الإيرانية أو كتعبير عن فشله في إجراء تحالف مع الإصلاحيين الذين كانوا يتولون السلطة التنفيذية آنذاك وتلاعبوا بنتائج الانتخابات لغير صالح هاشمي، تبع ذلك هزيمته في الانتخابات الرئاسية أمام احمدي نجاد عام ٢٠٠٥، هاتان الهزيمتان تعبران بلا شك عن انخفاض في الثقل السياسي الجماهيري لهاشمي رفسنجاني أضف إلي ذلك تراجع المكانة السياسية لحزب كوادر البناء والتعمير الذي أسسه رفسنجاني والقضاء علي رجال رفسنجاني من الجيل الثاني للثورة الذين دفع بهم رفسنجاني إلي مناصب السلطة التنفيذية ومنهم عبد الله نوري وزير الداخلية وعطاء الله مهاجراني وزير الثقافة وكلاهما انتهت حياته السياسية بفضيحة مدوية.

يدخل رفسنجاني ساحة الصراع السياسي الدائر حالياً مضطراً بحكم مكانته السياسية في النظام الإيراني، ولإصرار احمدي نجاد علي جره لهذا الصراع، بدأ أحمدي نجاد الهجوم علي رفسنجاني منذ بداية رئاسته للجمهورية عام ٢٠٠٥ عندما ألمح إلي الفساد الاقتصادي ووجود مافيا تسيطر علي عقود بيع

النفط وتصدير بعض السلع الإيرانية مثل الفستق يديرها أبناء أحد كبار رجال الثورة، ووصلت هذه الاتهامات إلي ذروتها عندما ذكر احمدي نجاد اسم رفسنجاني صراحة خلال الحملة الانتخابية الأخيرة، ولم يكن رفسنجاني داخلاً في الصراع الانتخابات الرئاسية الأخيرة بشكل مباشر لولا إصرار احمدي نجاد علي استعدائه والهجوم عليه، وكان بين أمرين إما التأييد الصريح للجماهير المعترضة علي نتائج الانتخابات والقول بتزويرها ومن ثم الدخول في صراع مباشر مع علي خامنئي في صراع لا يمكن إنهائه بحلول وسط، أو الانضمام إلي صف المرشد وإعلان ضرورة الإقرار بصحة الانتخابات.

بعد إعلان نتائج الانتخابات انتشرت تكهنات بأن رفسنجاني يقوم بمشاورات مع مراجع قم للإطاحة بخامنئي من مقعد الإرشاد من خلال صلاحيات مجلس خبراء الزعامة الذي يرأسه رفسنجاني، لكن رفسنجاني اختار الصمت ولم يلمح إلي هذا الأمر ولم يقل صراحة بتزوير الانتخابات، وبمرور الوقت، بدا من الواضح أن اعتراضات الجماهير في شوارع طهران ليست من القوة بحيث تطيح بالنظام أو المرشد أو حتى تجبره علي إعادة الانتخابات مثلما يطالب موسوى، وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهلها أو تناسي ما حدث من قمع لها.

امتنع رفسنجاني عن خطبة الجمعة مرتين متواليتين بعد الانتخابات هذا الامتناع زاد من رغبة النخبة السياسية في معرفة موقفه وإن كان امتناعه هذا بإرادته أم أنه منع من قبل المرشد؟ ، ولدي الإعلان عن عزمه العودة للخطابة اعترضت الأحزاب المحافظة وحذرت من استغلال رفسنجاني لمنبر الجمعة لصالح أعداء النظام وكان علي رأس هذه الأحزاب حزب المؤتلفة الإسلامي بزعامة حبيب الله عسكر أولادي، ومع هذا حظيت صلاة الجمعة بإمامة رفسنجاني بحضور مكثف من النخبة السياسية والجماهير علي السواء، فقد حضرها موسوي وكروبي ومحسن رضائي وامتنع خاتمي عن الحضور بعد تلقيه تهديدات بالاعتداء عليه، كما شهدت صلاة الجمعة الكثير من أعمال الشغب واعتقلت الشرطة الإيرانية ٤٠ مواطناً، وعلقت وسائل إعلام المحافظين علي أن رفسنجاني ابتعد كثيراً عن موقف المرشد من الأحداث وأن ما قاله يصب في مصلحة أعداء النظام والثورة، وانه كان عليه بفطنته السياسية أن يدرك نتائج ما قاله، كما اعترضت علي مطالبته بالإفراج عن المعتقلين دون قيد أو شرط.

من خلال العرض السابق ندرك أن رفسنجاني لم يقم بالتنسيق مع المرشد علي خامنئي للخروج من الأزمة الحالية نظراً لابتعاد موقفه عن موقف المرشد وهجوم وسائل إعلام المحافظين عليه سواء قبل الخطبة أو بعدها، فضلاً عن عدم إشارته ولو لمرة واحدة في خطبته للمرشد وأقواله وهو أمر غير معهود في خطب الجمعة بإيران، ومع إدراك رفسنجاني أن حل الأزمة لا يتم إلا من خلال التفاوض المباشر مع المرشد، نرى أن تحقيق المكاسب الشخصية أو علي أقل تقدير إحراج المرشد أمام الجماهير والنخبة السياسية هو التصور الأقرب إلي الأذهان، يدعم ذلك التصور أمران هما أن ما وعد به خامنئي من رد اعتبار لرفسنجاني بعد اتهام أحمدي نجاد له بالفساد الاقتصادي صراحة لم يتحقق، الأمر الثاني أن رفسنجاني بدأ حرباً حقيقية ضد أحمدي نجاد قبل يومين من إلقائه خطبته عندما أصدر قراراً بحكم موقعه رئيساً لمجمع تحديد مصلحة النظام بعدم دستورية انضمام عضوين من الحكومة إلي مجلس صيانة الدستور وهو الأمر الذي كان معمولاً به من قبل،و بناء علي هذا اشتعلت حرب كلامية بين رفسنجاني والمتحدث الرسمي باسم حكومة أحمدي نجاد، وسبق ذلك قيام رفسنجاني بنشر وثيقة عن الأسباب التي دعت الخميني إلي قبول قرار وقف إطلاق النار مع العراق رداً علي قول أحمدي نجاد بأن فشل موسوي في إدارة إيران اقتصادياً هو الذي منع إيران من مواصلة الحرب، وهو ما أحرج احمدي نجاد وأظهره بمظهر الجاهل بحقائق الأمور في تاريخ الجمهورية الإسلامية.

يحقق رفسنجاني مكاسب كبيرة من خلال موقفه هذا، إذ ارتفعت شعبيته لدي الجماهير الإيرانية كثيراً، وأصبح بمثابة رجل السلطة الذي يدافع عن الجماهير المظلومة ويحميها من قمع السلطة، كما يحافظ علي الوجه الديمقراطي للنظام، ويرعي المشروعية الشعبية له، ومن خلال تعبيره عن آرائه من فوق منبر الجمعة أغلق جميع الأفواه التي كانت ربما تتحدث عنه علي أنه خارج عن النظام والمشروعية، أما عن إدارة حربه مع أحمدي نجاد فهو سيبتعد عن الهجوم المباشر علي عليه لإدراكه أن عدوه سيفوق عليه في هذا المجال لعدم تقيده بأي تقاليد أو نقاط حمراء وسيعتمد علي التعامل القانوني معه من خلال رئاسته لمجلسي تحديد مصلحة النظام والخبراء وسيراهن علي نجاح الإصلاحيين في الانتخابات التشريعية القادمة بعد عامين، والعمل عل إصدار سلسلة من التشريعات تصب في صالح السلطات المنتخبة علي حساب سلطة المرشد مستنداً في ذلك إلي صلاحيات مجمع تحديد مصلحة النظام الذي يفصل بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور في حالة عدم موافقة الأخير علي القرارات التشريعية الصادرة عن الأول، وعلي كل حال يبدو هذا الطرح طويل الأمد نسبيا، لكن الشيئ المؤكد أن رفسنجاني بما قاله في خطبة الجمعة وبما سبقها من قرارات قد حقق كثيراً من المكاسب علي المستوى الجماهيري دون أن يفقد شيئاً علي مستوى النخبة السياسية فالعداوة مع أحمدي نجاد وفصيل الأصوليين موجودة بالفعل،وبموقفه هذا قد أعاد لنفسه صورة الفاعل السياسي الذي يدير الأحداث ويصنعها، وعلي مدار سنوات طويلة كان رفسنجاني يشكل الخيار الأفضل لخلافة خامنئي في مقعد الزعامة لكن كان ينقصه دائما ثقة الجماهير الإيرانية وتعاطفها معه، ومن خلال ما قام به مؤخراً يبدو أن هذه العقبة قد تلاشت إلي حد بعيد وإن ظهر بدلاً منها بوادر صراع مع المرشد الحالي علي خامنئي .

رؤي عربية

استراتيجية أوباما فى أفغانستان، والدور الإيرانى فيها

لواء أ. ح متقاعد/ حسام سويلم

عقد فى ٣١ مارس ٢٠٠٩ فى العاصمة الهولندية لاهاى مؤتمر لدهم أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة شاركت فيه أكثر من سبعين دولة وثلاثين منظمة دولية، سواء المشاركين فى قوة "إيساف" العسكرية التى تضم قوات من حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، أو الدول المجاورة لأفغانستان، ودول أخرى بعيدة مطلوب منها المساهمة السياسية والمالية فى دعم أفغانستان، أبرزها روسيا والصين، ودول آسيا الوسطى، والهند، وباكستان، ومصر، واليابان، والسعودية، ودول الخليج وإيران. وكان أبرز الحاضرين وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، ومساعد وزير الخارجية الإيرانية محمد مهدى خوندزادة"، حيث يعتبر أول مؤتمر يضم ممثلين عن الولايات المتحدة وإيران على هذا المستوى منذ أعرب الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما عن استعداد بلاده لإجراء حوار مباشر مع إيران، وذكرت كلينتون أنها ستطلب مساعدة طهران لتحقيق الأمن والاستقرار فى أفغانستان، ولكنها لن تدخل فى محادثات مباشرة معها خلال المؤتمر.

ويأتى انعقاد هذا المؤتمر بعد سبع سنوات من بدء الحرب التى شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأطاحت بحكم طالبان وتنظيم القاعدة وهروبها إلى إقليم وزير ستان الجبلى على الحدود مع باكستان الذى تسكنه قبائل البشتون التى توفر لها الحماية، وحيث تشكلت هناك حركة طالبان باكستانية أخرى صارت تشن بدورها هجمات إرهابية ضد نظام الحكم فى باكستان. لذلك جاء انعقاد هذا المؤتمر ليبحث عن حلول لمشاكل وتحديات كثيرة تواجهها أفغانستان وقوات الناتو هناك، أخطرها تصاعد أعمال العنف وما ترتب على ذلك من زيادة حجم الخسائر البشرية والمادية فى قوات الناتو، وبما ينذر بوقوع كارثة، وذلك بعد أيام قليلة من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التى أعلنها الرئيس أوباما لحل المشكلة الأفغانية، وقام المؤتمر بمناقشتها، وبوضع أطر للقمة التى عقدتها دول الناتو بعد ذلك بيومين فى منطقة الحدود الفرنسية - الألمانية للبحث فى نفس الوضوع.

الغرض من المؤتمر:

حدد وزير خارجية هولندا الغرض من المؤتمر وأهدافه فى قوله: "الحيلولة دون وقوع أفغانستان مرة أخرى فى أيدى الإرهابيين كمكان آمن وقاعدة انطلاق لعملياتهم، وحيث تنتهك حقوق الإنسان، مع الاهتمام بمستقبل أفغانستان لأن هذا يسهم فى ضمان أمننا". هذا إلى جانب مساعدة أفغانستان فى إعادة بناء ما دمرته الحرب، وتأكيد المجتمع على عدم تخليه عن قضية أفغانستان، ودعمه لحكومة الرئيس الأفغانى قرضاى الذى سيخوض فى أغسطس القادم انتخابات الرئاسة، وذلك فى إطار استراتيجية شاملة تعالج القضايا العسكرية والدبلوماسية وكل ماله علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الأفغانية.

وكان الرئيس الأمريكى أوباما قد حدد هدف إدارته فى أنه ينصب على تفكيك وهزيمة القاعدة فى أفغانستان وباكستان، لأن استمرار نشاطها على النحو القائم حاليا، متخذة من أفغانستان وباكستان مأوى وملاذاً لها سيشجعها على تكرار عملياتها الإرهابية ضد الولايات المتحدة وحلفائها على النحو الذى وقع فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد اعترف نائب الرئيس الأمريكى بايدن قائلاً: "إننا لن نبقى فى أفغانستان، ولم نحقق انتصاراً حتى الآن، ولكننا لم نخسر الحرب هناك، والحل العسكرى لن يكون الوحيد لإعادة الاستقرار لأفغانستان".

ملامح الاستراتيجية الأمريكية فى أفغانستان:

اتخذت إدارة أوباما قرارين مهمين فى بداية توليها السلطة فى الولايات المتحدة، كان الأول بزيادة عدد القوات الأمريكية بـ ١٧ ألف جندى، ثم أعقبت ذلك بزيادة أخرى ٤٠٠٠ جندى لتدريب القوات الأفغانية، بإجمالى زيادة قدرها ٢١ ألف جندى تشكل ثلاث ألوية، وبما يضاعف حجم القوات الأمريكية فى أفغانستان لتصل إلى ٦٨ ألف جندى مع ٣٢ ألف جندى من حلف الناتو الذى يتوقع أن يزيد قواته أيضاً، مع تقديم مساعدة لباكستان تبلغ ١,٥ مليار دولار. أما القرار الثانى فهو تعيين ريتشارد هولبروك مبعوثاً رئاسياً فى المنطقة الأفغانية - الباكستانية، فى إشارة إلى أن تعامل الولايات المتحدة مع البلدين سيجرى باعتبارهما وحدة جيوسياسية واحدة.

وتأتى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على أساس ما أمر به الرئيس أوباما بإجراء مراجعة للحرب فى أفغانستان، وذلك عقب دخوله البيت الأبيض، وتتمحور معالمها بجانب زيادة حجم القوات الأمريكية وقوات الناتو إلى دعوة الدول الأخرى المشاركة فى المؤتمر إلى أن تلعب بطريقة أو بأخرى دوراً بناءً فى تحقيق الغرض والأهداف المعلنة من المؤتمر، بتقديم ما تقدر عليه من قوات ومساعدات اقتصادية لأفغانستان، ومنع انطلاق تنظيمات إرهابية من أراضيها إلى أفغانستان (خاصة من جانب باكستان وإيران)، مع تقديم المساعدات الاستخباراتية اللازمة للقضاء على تنظيم القاعدة وحركتى طالبان، إلى جانب تدريب وتسليح وتنظيم الجيش الأفغانى ليصل حجمه إلى ٤٠٠,٠٠٠ جندى. وفى الإطار الدولى اقترح أوباما تشكيل مجموعة اتصال دولية تضم روسيا والصين والهند وإيران وجمهوريات آسيا الوسطى ودول الخليج، إلى جانب منظمات دولية غير حكومية، على اعتبار أن أياً من هذه الدول المحيطة بأفغانستان ليس لها مصلحة فى وجود قاعدة لإرهابيى القاعدة أو غرق المنطقة فى الفوضى على أيدى طالبان والتنظيمات الدينية المتطرفة.

ومن المحاور الرئيسية فى استراتيجية أوباما حيال أفغانستان، فتح باب الحوار مع العناصر المعتدلة من طالبان مع إمكانية إشراكهم فى حكم أفغانستان إذا ما التزموا بنبذ العنف والإرهاب، وهو ما عبرت عنه كلينتون فى كلمتها أمام المؤتمر حين قالت: "إن خطة إنقاذ أفغانستان تشمل مزيجاً من العمل الدبلوماسى المدعوم بالعمل العسكرى والتنمية الاقتصادية". وفى إشارة لتأييد المصالحة مع عناصر طالبان الذين ينبذون العنف، قالت: "علينا أن ندعم جهود الحكومة الأفغانية لفصل متطرفى القاعدة وطالبان عن أولئك الذين انضموا إلى صفوفهم بدافع اليأس وليس القناعة"، وأضافت: "الواقع أن هذا ينطبق على معظم الذين يقاتلون إلى جانب طالبان. وينبغى أن تعرض عليهم صيغة مشرفة للمصالحة وإعادة الاندماج فى مجتمع هادئ إن كانوا راغبين فى نبذ العنف والانفصال عن القاعدة واحترام الدستور".

ولم تغفل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بشأن أفغانستان ضرورة القضاء على الفساد المستشرى فى أوساط الحكومة الأفغانية برئاسة قرضاى، مما أدى إلى فقدان الثقة فيها، وفى الوجود الدولى. ففى نقد ضمنى للزعماء الأفغان الحاليين، أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الحاجة إلى حكومة "شرعية محترمة" تحارب الفساد الذى وصفته بأنه "سرطان يهدد نجاحنا على المدى الطويل مثل طالبان والقاعدة". وأضافت: "أن الحكومة التى لا تستطيع أن تحقق ما يحتاجه الشعب تشكل أفضل وسيلة لتجنيد الإرهابيين"، ثم دعت إلى إجراء انتخابات حرة نزيهة فى أفغانستان فى ٢٠ أغسطس المقبل، معلنة أن بلادها ستقدم ٤٠ مليون دولار لمساعدة الأمم المتحدة على الاستعداد للانتخابات، وحضت الآخرين على تنفيذ خطوات مماثلة موضحة: "لأن المجتمع الدولى كله يجب أن يواجه تحدى إعادة الاستقرار إلى أفغانستان"، ثم أشارت إلى "أن تهريب المخدرات وانتشار التطرف والعنف والركود الاقتصادى وتوزيع المياه والكهرباء والرى، كلها أمور تحتاج إلى حلول إقليمية".

كما تتضمن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفغانستان إرسال مئات الموظفين المدنيين والمتعاقدين للمساعدة فى إعادة بناء الدولة الأفغانية، ومطالبة الكونجرس بالموافقة على مشروع قرارين بتوفير مساعدات مالية قدرها ٥ مليارات دولار لتقوية البنية التحتية فى كل من أفغانستان وباكستان، مع وضع الأخيرة فى قلب الاستراتيجية الأمريكية حيال أفغانستان، باعتبار ما يجده تنظيم القاعدة الإرهابى وحركتى طالبان الأفغانية والباكستانية من مأوى وملاذ فى جبال إقليم وزيرستان داخل باكستان فى حضن قبائل البشتون.

التحديدات التى تواجهها قوات الناتو فى أفغانستان:

تواجه الولايات المتحدة وقوات الناتو مشاكل وتحديات عدة وصعبة فى أفغانستان، يمكن إيجازها على النحو التالى:

١ - انتقال حركة طالبان الأفغانية إلى منطقة الجبال الصعبة لاتى تسكنها قبائل البشتون التى لها امتدادات فى باكستان، حيث تشكلت فيها أيضاً حركة طالبان الباكستانية، والتى تشن بدورها هجمات إرهابية ضد أهداف استراتيجية داخل باكستان، كان أبرزها أخيراً الهجوم ضد فريق الكريكت السيرلانكى فى لاهور فى ٣ مارس ٢٠٠٩، ثم الهجوم على أكاديمية الشرطة فى لاهور فى آخر مارس، وأسفر عن مقتل أكثر من عشرين من طلبة الأكاديمية، واتهم فيها عناصر من التنظيمات الدينية المتطرفة (عسكر طيبة، عسكرى جنقوى، وجيش محمد) من قبائل البشتون. ثم كان الهجوم الانتحارى ضد مركز للشرطة فى العاصمة إسلام أباد فى ٤ أبريل ٢٠٠٩،

وأسفر عن مقتل وإصابة ٢٠ شرطياً. ومنذ يوليو ٢٠٠٧ وقعت سلسلة من الهجمات الانتحارية راح ضحيتها نحو ١٧٠٠ شخص نسبت إلى حركة طالبان والقاعدة الموجودين فى المناطق القبلية الشمالية الغربية الحدودية بين أفغانستان وباكستان. لذلك لم يكن غريباً أن يصف أوباما تنظيم القاعدة بأنه "سرطان من شأنه أن يدمر باكستان".

٢ - فبجانب ما توفره قبائل البشتون فى باكستان من ملاذات آمنة لمقاتلى القاعدة وطالبان بفرعيها الأفغانى والباكستانى فى الجبال وداخل باكستان، فإنها توفر لهم أيضاً الإمدادات اللوجيستية خاصة الأسلحة والذخائر والوقود، إلى جانب التدريب والمعلومات، وبما يمكنهم من شن هجمات ضد قوات الناتو (إيساف) فى أفغانستان، وهو ما يفرض التعامل بقوة ضد هذه الملاذات، فى حين أن تاريخ الحروب لم يعط دلالات على نجاح الضربات التى توجه ضد الميليشيات المتمردة التى تتبع أساليب حرب العصابات، وتتخذ لها ملاذات تتمتع بحصانة جغرافية فى الجبال أو الأحراش والغابات. يزيد من حجم المشكلة عجز حكومة باكستان عن السيطرة على هذه المناطق القبلية فى الجبال والتعامل بقوة مع المتمردين فيها، حيث لم تخضع هذه المناطق القبلية لإدارة مركزية حديثة فى باكستان وأفغانستان منذ الحكم البريطانى فى القرن التاسع عشر.

٣ - يرتبط بهذه المشكلة فشل تكتيكات القتال التقليدية فى التعامل مع المتمردين، وما ثبت أيضاً من فشل فى إقامة حكومة مركزية فى أفغانستان تسيطر على كافة الأراضى هناك، وبما يمكن من بناء مجتمع ديموقراطى وبيروقراطى، واستمرار سيادة نظام الحكم القبلى فى هذه المناطق. لذلك فإن أى استراتيجية تقوم على افتراض إمكانية بسط سيطرة مركزية بالقوة على هذه المناطق تعتبر غير ناجحة، خاصة أنها تنفذ على نحو منعزل لا يشمل كل أفغانستان بالنظر لاتساع مساحة البلاد ووعورة تضاريسها وتنوعها العرقى، إلى جانب وفرة السلاح مع السكان. ولذلك لم تنجح أية قوة أجنبية منذ الغزو البريطانى لأفغانستان فى القرن التاسع عشر فى فرض سيطرتها على أفغانستان، حيث أخفقت بريطانيا مرتين، وفقدت فى إحدى غزوتيها لأفغانستان جميع أفراد حملتها العسكرية هناك. وفى ثمانينيات القرن الماضى أرسل الاتحاد السوفيتى السابق أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جندى لاحتلال أفغانستان، وبعد قتال دام استمر تسع سنوات فقد فيه السوفييت أعداداً كبيرة من رجالهم، إلى جانب خسائر مادية ضخمة، كانت من أسباب تفكك الاتحاد السوفيتى بعد أن انسحبت من هناك، وقد أثبتت أحداث التاريخ أن الأفغان على تنوع انتماءاتهم العرقية والقبلية يعرفون بلادهم على أساس التزام جماعى بضرورة تأمين وضمان استقلال بلادهم، ورفض وجود أى أجانب على أرضها، بجانب رفض وجود حكومة مركزية موحدة، وهذا هو السبب فى سرعة ممارسة الميليشيات استقلالها الذاتى هناك، كما رفضت القبائل فى اجتماع (لويا جيرجا) الذى يضم رؤساءهم عام ٢٠٠٢ الخضوع لحكم مركزى فى العاصمة كابول.

٤ - يستتبع سيطرة حركة طالبان على معظم مناطق أفغانستان، حيث اعترف الجنرال باتريوس قائد القيادة الوسطى أن قواته تسيطر فقط على ١٠٪ من أراضى أفغانستان، رغم وصول ١٧,٠٠٠ جندى أمريكى إضافى هناك، وأن هذه الـ ١٠٪ من الأراضى التى تسيطر عليها قواته هى التى تكمن فيها ٨٠٪ من التهديدات، أما تحقيق السيطرة الكاملة على كافة الأراضى الأفغانية فإنه يتطلب توافر ما لا يقل عن ٤٠٠,٠٠٠ جندى، وهو أمر فى حكم المستحيل. استتبع ذلك وترتب عليه أن سيطرت حركتا طالبان الأفغانية والباكستانية على طريق الإمداد الرئيسى لقوات الناتو فى أفغانستان، وهو الذى تمر به الإمدادات اللوجيستية اللازمة للقوات، من الميناء الباكستانى فى كراتش، أو عبر ممر خيبر، أو من شمال أفغانستان، حيث تم الاستيلاء على العديد من القوافل وتدمير قوافل أخرى، الأمر الذى دفع القيادة الأمريكية إلى تكيف المقاتلات بالانطلاق من حاملات الطائرات الموجودة فى بحر العرب بحراسة قوافل الامدادات والتحليق فوقها لحمايتها من هجمات طالبان.. كما فكرت قيادة الناتو فى توفير طرق بديلة أخرى عبر روسيا وبلدان آسيا الوسطى أو القوقاز. كما فكرّت قيادة الناتو فى توفير طرق بديلة أخرى عبر روسيا وبلدان آسيا الوسطى أو القوقاز، ووجدت أن إيران هى الأقرب عبر ميناء شاباهار، وهو بالطبع ما يسعد طهران حيث يعطيها هذا الأمر ورقة إضافية فى مفاوضاتها المقبلة مع واشنطن، لأن كل من واشنطن وطالبان سيكون فى حاجة إلى المساعدة الإيرانية ضد بعضهما بعضاً. فإذا ما وافقت دول الناتو - خاصة إيطاليا وكندا - على نقل إمدادات قواتها فى أفغانستان عبر الميناء الإيرانى شابهار إلى قواتها الموجودة فى حيرات وقندهار، فإن هذه الإمدادات قد تتعرض للسرقة والهجمات فى مقاطعة نمروز وفرح من قبل مسلحين تدعمهم إيران، تماماً كما حصل للقوات البريطانية فى البصرة جنوب العراق حينما تعرضت لهجمات من متمردين مدعوين من إيران، ناهيك عن أن بعض المجموعات المتمردة فى غرب أفغانستان تحصل على السلاح والأموال من إيران لضرب قوات الناتو، ومن هذه المجموعات الحزب الإسلامى بزعامة قلب الدين حكمتيار الذى انتقل فى السنوات الأخيرة من إيران التى كان يقيم فيها إلى أفغانستان ليشارك فى الحرب ضد حكومة قرضاى وقوات الناتو بدعم من إيران. كما يشكل قرار حكومة قرغيزيا بإطلاق قاعدة (ماناس) التى تستخدمها القوات الأمريكية فى دعم

قواتها فى أفغانستان تحدياً آخر أمام هذه القوات فى الحصول على إمداداتها اللوجيستية. وكان إغلاق هذه القاعدة مقابل مليارى دولار دفعتها روسيا للضغط على الولايات المتحدة فى مجال الصراع بينهما على النفوذ فى منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والدرع الصاروخية.

٥ - يشكل الاعتماد المتزايد للقوات الأمريكية على الهجمات الجوية فى تدمير معاقل طالبان فى جبال منطقة وزيرستان مشكلة أمام قيادة قوات الناتو فى أفغانستان وللحكومتين الباكستانية والأفغانية، بالنظر لما تتسبب فيه من زيادة أعداد الضحايا المدنيين، الأمر الذى يزيد من الغضب الشعبى ضد قوات الناتو، وانضمام قطاعات من الشعب الأفغانى والباكستانى إلى حركتى طالبان وتأييدهما، ناهيك عن غضب الحكومة والجيش الباكستانيين، حيث فى كثير من الحالات يتم قصف أهداف داخل الأراضى الباكستانية دون إخطار السلطات الباكستانية تخوفاً من تسرب معلومات الهجمات إلى طالبان من خلال عناصر تؤيدها فى جهاز المخابرات الباكستانية، والتى تراهن على عودة طالبان لحكم أفغانستان، ومن ثم - وطبقاً لهذه الرؤية - فإن مصلحة باكستان تتطلب من الآن تعزيز علاقاتها مع طالبان الأفغانية، وأن تؤسس من الآن لعلاقات معها تفيد باكستان مستقبلاً بعد رحيل قوات الناتو عن أفغانستان. وقد تسبب هذا الوضع فى بروز خلافات عدة بين قادة القيادة الأمريكية الوسطى وقادة الجيش الباكستانى، حيث وجه الجنرال باتريوس اتهامات محددة لعناصر فى جهاز المخابرات الباكستانى بالتعاون مع طالبان، خاصة بعد أن نجحت فى إسقاط طائرتين بدون طيار أمريكيتين فى وزيرستان.

٦ - كما يشكل الاستمرار فى تهريب المخدرات تحدياً كبيراً بقيادة الناتو فى أفغانستان، حيث ازدهرت تجارة المخدرات وزادت بنسبة ٥٠٪. وتعتبر هذه التجارة مصدر تمويل رئيسياً لحركتى طالبان، حيث تضخ ما بين ٧٠ و١٠٠ مليون دولار سنوياً لطالبان، بالإضافة لاعتماد طالبان فى تمويل عملياتها على تبرعات خليجية ضخمة تحصل عليها، ويصعب السيطرة على منع وصولها إليها. وقد اقترحت بعض الأجهزة الأمنية فى الولايات المتحدة رش مواد كيماوية على الحقول المزروعة بنبات الخشخاش الذى يستخرج منه مادة الهيروين، وقد اعترضت على ذلك الحكومة الأفغانية لما يشكله من مصدر اقتصادى مهم لكثير من القبائل الموالية لها، وهو ما قد يتسبب فى انقلاب هذه القبائل عليها.

٧ - الاختلاف داخل كوادر طالبان حول المبادرة الأمريكية بالتفاوض مع العناصر المعتدلة فيها، وإبرام اتفاق سلام معها، بينما ترفض القوى المتشددة داخل طالبان الاعتراف بوجود فريقين داخل طالبان، أحدهما معتدل والآخر متشدد، وهو ما أشارت إليه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة حيال أفغانستان، وبالتالى ترفض هذه القوى المتشددة مبدأ التفاوض، وتطالب بانسحاب فورى للقوات الأجنبية من أفغانستان. وفى هذا الشأن قال ممثل المتشددين فى طالبان - ذبيح الله مجاهد - أن "لا مفاوضات إلا بعد انسحاب الناتو، ولن نلقى السلاح".

نجد فى المقابل فريق آخر داخل طالبان بزعامة الملا عبد السلام يؤيد التفاوض والتوصل إلى اتفاق سلام مقابل ضمان أمنهم إذا ما استسلموا وألقوا السلاح، ولكنهم يخشون قتلهم على أيدى المتشددين بتهمة الانشقاق. وتقول مصادر المخابرات الأمريكية أن فريق المعتدلين يشكل ٩٥٪ من كوادر طالبان، وأنهم على استعداد لفك تحالفهم مع تنظيم القاعدة، وأرسلوا بالفعل إشارات عن استعدادهم لذلك، والتوصل إلى تسوية تتيح لهم المشاركة فى حكم أفغانستان. وتضيف مصادر المخابرات الأمريكية أنه من الممكن إجراء مباحثات استكشافية من أجل تحديد من سيمثل الأطراف المتعددة فى طالبان فى المفاوضات الحقيقية.

٨ - ولقد تسبب انتشار الفساد فى أوساط الحكومة الأفغانية ليس فقط فى فقدان الثقة فيها وفى الوجود الدولى، وضياع الكثير من أموال إعمار أفغانستان، بل فى تعاون قوات الناتو مع بعض ميليشيات الحرب، حيث تدفع القواعد العسكرية لقوات الناتو هناك مرتبات شهرية لقادة هذه الميليشيات من أجل حراسة مقاراتها، كما تمنح العقود لأقارب قادة الميليشيات المتورط بعضهم فى تهريب المخدرات وارتكاب جرائم أخرى. كما تؤدى استعانة قيادة الناتو فى أفغانستان بشركات المقاولين الخاصة (ومعظمهم من المرتزقة مثل شركة بلاك ووتر ذات الفضائح فى العراق) إلى تسلل أعمال المقاولات من الباطن إلى شركات محلية تتحكم فى مسائل الأمن والحماية ومشروعات الإنشاءات، بينما هم محترفون من قبل طالبان، وهكذا انتقال الفساد من حكومة طالبان إلى دوائر فى قوات الناتو هناك.

٩ - انتقال عناصر من القاعدة إلى الصومال، حيث رصدت أجهزة المخابرات الأمريكية وصول ٤٥٠ جهادياً أجنبياً من تنظيم القاعدة إلى الصومال للقتال مع حركة (شباب المجاهدين) المناصرة لتنظيم القاعدة ضد الحكومة الشرعية فى الصومال. وقد اتخذت هذه العناصر القاعدية من منطقة (أرض الصومال) ذات الحكم الذاتى فى شمال الصومال ملاذاً ومرتكزاً للانطلاق منها بعمليات إرهابية فى باقى أنحاء الصومال. ويتمركز معظمهم حاليا فى مدينة (جاروى) عاصمة بونتلاند التى أعلنت استقلالها من جانب واحد، وأيضاً فى مدينة (بيداوه) مقر البرلمان الذى يبعد ٢٥٠ كم غرب مقديشيو، وأيضاً فى مينائى (وكا) و(كيسمايو). وقد رصد تدريب هذه العناصر فى أفغانستان قبل انتقالهم إلى الصومال وبعد انسحاب القوات الإثيوبية منها، حيث بدأ

التعاون يبرز بين حركة (شباب المجاهدين) وتنظيم القاعدة. وتخشى أجهزة الاستخبارات الغربية أن تستهدف القاعدة بعد تمركزها فى الصومال أن تنقل أنشطتها الإرهابية إلى بلدان شرق أفريقيا، حيث كينيا وجيبوتى وإثيوبيا، ناهيك عن دعم عمليات القرصنة البحرية فى خليج عدن وأمام سواحل الصومال وميناء مومباسا الكينى، وتزاد خطورة هذا التحدى مع زيادة نشاط القاعدة فى اليمن، والذى برز فى دعم جماعة الحوفى المعارضة، وتعاونها مع إريتريا، وبالتالى تحكمها فى مضيق باب المندب المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، حيث تؤثر أى عملية إرهابية فى هذا المضيق - مثل إغراق ناقلة نفط - فى منع حركة السفن التجارية وناقلات النفط عبر البحر الأحمر وقناة السويس إلى البحر المتوسط وبلدان أوروبا والولايات المتحدة شمالاً، وإلى المحيط الهندى وبلدان شرق آسيا جنوباً.

١٠ - تجد الولايات المتحدة صعوبة فى اقناع حلفائها بزيادة مشاركتهم العسكرية والمالية فى الحملة الجارية فى أفغانستان، حيث أدى ارتفاع نسبة الخسائر البشرية بين قوات الدول الأوروبية المشاركة فى قوة (إيساف) إلى بروز معارضات داخلية فى هذه الدول تطالب بسحب قواتها من أفغانستان، لذلك تضغط الولايات المتحدة على كل من الأمم المتحدة وحلف الناتو والاتحاد الأوروبى وروسيا أيضاً، كى يحذوا حذوها فى تعزيز الموارد العسكرية والمدنية فى أفغانستان، وتحسين أسلوب تنسيق تجميعها واستخدامها، حيث تريد الولايات المتحدة أن يتم تعزيز الصندوق الائتمانى للناتو المخصص لتسديد تكاليف تطوير الجيش والشرطة الأفغانية بـ ٥٠٠ مليون دولار، فيما لم تدفع الدول المشاركة حتى الآن إلا ٢٥ مليون دولار فقط، ولذلك طالب أمين عام حلف الناتو - دى هوب شيفر - الدول الغنية مثل السعودية واليابان ودول الخليج الأخرى التى حضرت المؤتمر الأخير فى لاهاى أن تعلن مساهمتها فى هذا الصندوق، وليس دول الناتو التى تنفق منذ خمس سنوات مبالغ طائلة على قواتها العاملة هناك.

وقد تعهدت اليابان بتقديم ١٤٤ مليون دولار لدفع رواتب ٨٢ ألف شرطى أفغانى خلال ستة شهور، بالإضافة لـ ٥١ مليون دولار لتنظيم انتخابات الرئاسة، و١٥٧ مليون دولار لمكافحة الإرهاب، و٩٩ مليون دولار لمكافحة الفقر فى أفغانستان، وكانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت فى ٣٠ مارس ٢٠٠٩ أنها مستعدة لمنح ٦٠ مليون يورو إضافية لأفغانستان فى عام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، وذلك لكى يتم إضافتها إلى ٧٠٠ مليون يورو المخصصة أصلاً لأفغانستان فى الميزانية الأوروبية للسنوات الثلاث ٢٠٠٧ - ٢٠١٠. ومن جهة أخرى، حذرت منظمة أوكسفام غير الحكومية فى بيان لها صدر أخيراً أن ٥,٨ مليون أفغانى - أكثر من ربع الشعب - هم فى وضع صعب مزمن، وأن تدهور الظروف الحياتية قد يؤدى إلى نقص المواد الغذائية، ودعت القادة الدوليين إلى تخصيص مزيد من الموارد المالية للمساعدات الطارئة وإعطاء أولوية لحماية المدنيين وتحسين الأوضاع الإنسانية فى مجالات التغذية والصحة والتعليم.

وبينما تريد فرنسا أن يجرى تدريب قوات الشرطة الأفغانية بعناصر يتم إرسالها من وحدات الدرك الأوروبية، فيما تعمل قوة من الشرطة الأوروبية (يوبول) فى العاصمة كابول إلا أن الولايات المتحدة فى المقابل ترغب فى أن يلعب حلف الناتو هذا الدور وينهض بهذه المهمة وسط تردد الأوروبيين. فبينما أعلن الرئيس الفرنسى ساركوزى فى قمة الناتو الأخيرة التى عقدت فى ٣ أبريل ٢٠٠٩ فى ستراسبورج عن استعداد بلاده إرسال ١٥٠ عنصراً من الدرك الفرنسى إلى أفغانستان، أعلنت أربع دول أخرى هى إسبانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال عن إرسال ٣٠٠ عنصر آخرين من وحدات الدرك فيها. هذا فى الوقت الذى أعلن فيه الجنرال باتريوس أمام لجنة القوات المسلحة فى مجلس الشيوخ بالكونجرس أن الرئيس الأمريكى أوباما سيتخذ فى الخريف القادم قراراً بإرسال عشرة آلاف جندى إضافى إلى أفغانستان - بجانب ما أرسل مؤخراً من ٢١ ألف جندى أمريكى لدعم القوات الأمريكية هناك، والتى تخوض حرباً بلا هوادة ضد حركتى طالبان وتنظيم القاعدة الذين يزدادون قوة، ويمثلون خطراً على باكستان، وأضاف باتريوس، "وحتى تتمكن القوات الأمريكية فى أفغانستان من التصدى لهذه الحركات الإرهابية وملاحقتها حتى يتم تدميرها، وبما يمكن القوات الأمريكية وحلفاءها من الخروج مستقبلاً من أفغانستان مرفوعى الرأس بعدما تتغلب على خطر تنظيم القاعدة وحركة طالبان". وقد تمكن أوباما فى مؤتمر قمة الناتو الأخير من اقناع حلفائه بإرسال ٥٠٠٠ جندى إضافى إلى أفغانستان من العناصر غير المقاتلة التى تقوم بمهام تدريب الجيش والشرطة الأفغانية، وتنفيذ مهام لوجيستية.

مغزى الحشود العسكرية والمدنية الحالية فى أفغانستان:

بفضل قرار اتخذته إدارة بوش فى أواخر عهدها، زاد حجم القوات الأمريكية الموجودة فى أفغانستان، وبرزت حشودها بوضوح فى إقليم (ورداك) على بعد ٢٥ ميلا جنوب غرب كابول، حيث تضاعف حجم القوات فى هذه المنطقة عشرة أضعاف، ويجرى تطبيق استراتيجية مكافحة التمرد نفسها التى اتبعت داخل العراق، والتى يراهن عليها الرئيس الأمريكى أوباما، رغم أن أفغانستان أكبر وأفقر وتشهد أعمال عنف بمعدلات أعلى.

وفى إقليم ورداك يتحرك جنود اللواء الثابت من الفرقة الجبلية العاشرة الأمريكية تجاه نقاط حدودية على امتداد

طريق يتجه غرباً من كابول إلى إيران، وتباشر الدوريات أعمالها على امتداد الطريق الجنوبى المهم الذى يؤدى إلى قندهار، والذى يتفرع كذلك من ملتقى الطرق هناك. وفى هذه المنطقة يعكف القادة الأمريكيون مع محافظ الإقليم على تنفيذ قائمة تحوى عدداً من المشروعات التنموية بتمويل اعتمادات الجيش للاستجابات العاجلة. وفى غضون ذلك تقوم القوات الخاصة الأمريكية بتدريب وتسليح "قوة حماية شعبية" تجريبية على غرار ميليشيات المناطق فى العراق.

ورغم أن الغالبية فى واشنطن ترى أن الأمور تنحدر إلى الأسوأ فى أفغانستان، حيث زادت الخسائر هذا العام بمقدار الضعف مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨، إلا أن القادة الأمريكيين فى كابول وقندهار يتحدثون بثقة عن مراجعة أحداث الحرب بعد الزيادة التى وصلت من القوات، والمتوقع زيادتها فى خطة أوباما، باعتبار أن المبدأ الرئيسى للانتصار فى الحروب هو تحقيق الحشد فى إتجاه المجهود الرئيسى للعمليات، وهو ما أثمر عبر التاريخ. كما أن لدى القادة فى أفغانستان ثقة فى أن ينفذ أوباما ما وعد به من زيادة فى القوات وخبراء مدنيين ومساعدات مالية، على عكس ما كان يجرى فى إدارة بوش، لا سيما أن تعديلات الجنرال باتريوس فى خطة العمليات لا تقتصر فقط على زيادة القوات، بل تشمل أيضاً حشوداً لمكافحة التمرد وحشد المال وبناء الجسور وتوفير المياه والكهرباء وتمهيد الطرق، إلى جانب الإدارة الحكيمة على المستوى المحلى. وقد خصص لحملة منطقة ورداك ميزانية قدرها ٥٠٠,٠٠٠ دولار كمصروفات إعانة مبدئية لكل منطقة من المناطق الست بالإقليم وبواقع ٣ دولارات لكل أسرة، حيث تحتضن القوات الأمريكية القادة المحليين، بينما تهمش فى هدوء حكومة قرضاى المركزية فى كابول، إلا أن الناس خائفون من أن تعيد "قوات الحماية الشعبية" بروز ظاهرة أمراء الحرب الذين ملأوا أفغانستان رعباً على مدى العقدين الماضيين. وتظهر صناديق الاقتراع فرصة لاستمالة الشعب، حيث أن ٥٪ فقط يدعمون طالبان بينما أكثر من ٦٠٪ يقبلون بوجود قوات أجنبية لحمايتهم. ويخشى القادة الأمريكيون فى أفغانستان عدم صبر القيادات السياسية فى دول الناتو عليهم حتى تؤتى الاستراتيجية الجديدة ثمارها، ويبدأوا فى سحب قواتهم، حيث لا يتوقع تحسناً حاسماً قبل خمس سنوات، خاصة أن الجيش الأفغانى البالغ قوامه حالياً ٢٨,٠٠٠ جندى ينبغى أن يصل إلى ٢٤٠,٠٠٠ جندى وهو ما يصعب تحقيقه قبل عام ٢٠١٦، والسؤال هناك فى أفغانستان هو: هل أوباما مستعد لتكريس فترة رئاسته برمتها لحرب دامت سبع سنوات؟ ويجيب القادة الأمريكيون فى أفغانستان على هذا السؤال قائلين: إن الآلاف من الجنود والمدنيين الذين يتدفقون على هذا البلد يستحقون هذا الصبر الاستراتيجى، والذى من دونه ستضيع جميع التضحيات السابقة.

الموقف الإيرانى:

أوضح ممثل إيران فى مؤتمر لاهاى- محمد مهدى خونزادة- الموقف الرسمى لبلاده المستعدة بالكامل للمشاركة فى مكافحة تهريب المخدرات ومشاريع التنمية وإعادة إعمار أفغانستان، وطالب برحيل القوات الأجنبية من أفغانستان، منتقداً القرار الذى اتخذه الرئيس الأمريكى بإرسال ١٧ ألف جندى، باعتبار أن ذلك "لن يكون مجدياً".

ودعا على إعادة تخصيص النفقات العسكرية لتدريب الشرطة والجيش الأفغانيين، والتركيز على إعادة بناء الحكومة الأفغانية، مؤكداً أهمية الانتخابات الرئاسية المقررة. كما حذر المسئول الإيرانى الغرب من محاولة تحقيق أهداف غير تلك العسكرية فى أفغانستان، فيما أيد تعزيز دور الأمم المتحدة فى أفغانستان. وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية قد أشارت إلى رغبة واشنطن فى الحصول على مساعدة طهران بشأن أمن الحدود ومكافحة المخدرات فى أفغانستان، نافية فى الوقت نفسه وجود أى مخطط للقاء مهدى خونزادة الذى مثّل بلاده فى لاهاى.

وفى الوقت الذى تريد فيه واشنطن أن يكون تعاونها مع إيران فى الشأن الأفغانى محدوداً، وأن يتركز فى أضيق الحدود، إلا أنها - على العكس من ذلك - تريده متسعا وفى اطار صفقة متكاملة تشمل جميع الملفات المعلقة بين البلدين، ولكن يمكن أن يبدأ ببناء الثقة مع إيران من خلال المشاركة فى حل مشكلة المخدرات، باعتبارها مصدر تمويل مسلحى طالبان، وحيث يعبر ما يزيد على ٥٠٪ من تجارة الأفيون الأفغانى عبر إيران، مما يشكل خطورة على المجتمع الإيرانى الذى يتناول فيه ثلاثة ملايين شاب إيرانى الهيروين والمورفين والأفيون القادم أصلا من أفغانستان، لذلك فإن التعاون الأمريكى- الإيرانى لحل هذه المشكلة يمكن أن يشكل نقطة انطلاق من أجل إقامة علاقة متميزة بين البلدين، كما تسعى واشنطن إلى إقناع طهران بخطورة الوضع فى أفغانستان، وتأثيره سلباً على أمن إيران ذاتها، لذلك فإن من مصلحتها التعاون مع الولايات المتحدة لمنع تدفق اللاجئين والمخدرات إلى أراضيها.

وحقيقة الأمر أن إيران مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة فى أفغانستان، ولكن السؤال ماهو الثمن الذى ستتقاضاه مقابل ذلك؟ فهو بالقطع ثمن مرتفع يتمثل فى اعتراف أمريكى بالنفوذ الإيرانى الإقليمى ودون مواربة، وإذا كان هذا النفوذ يبدأ حتما بالعراق، فإنه يتضمن أيضاً أفغانستان، حيث لا تريد إيران أن تشاهد تهديداً موجهاً ضدها، لا من اتجاه حدودها الغربية والجنوبية فى منطقة الخليج، ولا من اتجاه حدودها الشرقية، حيث الوجود

الأمريكي في كل من العراق ومياه الخليج وأفغانستان، مع بناء تعاون سياسي واستراتيجي فعال مع نظام الحكم في البلدين: العراق وأفغانستان، لذلك لم يكن غريبا أن يقوم وزير الخارجية الإيرانية - منوشهر متقي- بزيارة مدينة مزار شريف في أفغانستان في ٢٠ مارس ٢٠٠٩ للاحتفال بعيد النوروز، رغم أن هذه المدينة شهدت مقتل عشرة دبلوماسيين إيرانيين على أيدى مقاتلى حركة طالبان قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

ويزعم المسئولون الإيرانيون أنه لا يمكن للولايات المتحدة وحلفائها في الناتو أن يحرزوا نجاحا في أفغانستان دون التعاون مع إيران. وفي هذا الصدد صرح غلام حسين الهام - الناطق الرسمى في الخارجية الإيرانية- بأن لدى إيران معلومات استراتيجية ثمينة لا تقدر بثمن عن الجماعات الإرهابية العاملة في أفغانستان، وأن ذلك يفرض على الولايات المتحدة كسب تعاون إيران كعامل مؤثر في استقرار أفغانستان. وكان قائد القوات الأمريكية هناك - جنرال ديفيد ماكيرنان- قد سبق أن اتهم إيران بدعم حركة طالبان رغم ما بينهما من اختلافات مذهبية، لذلك فإنه ضمن الاستراتيجية الأمريكية إشعار إيران أن تدخلها السلبى في أفغانستان سيدفع دولا أخرى مجاورة إلى التدخل في إيران بالمقابل.

ولقد بدت مظاهر لتقارب أمريكي من إيران، تمثلت في عدة إشارات بعثت بها إدارة أوباما إلى طهران منها وضع الحزب الكردى الإيرانى على لائحة الإرهاب، إلى جانب إحكام سيطرة القوات الأمريكية في العراق على منظمة «مجاهدى خلق» المعارضة لنظام الحكم في إيران، والموجودة في معسكر أشرف في محافظة ديالى، كذلك قام الاتحاد الأوروبي من جانبه بإزالة اسم منظمة مجاهدى خلق من قائمة الإرهاب ليفسح المجال لعناصرها للجوء إلى أوروبا، وبذلك تساهم أوروبا في تفكيك هذه المنظمة التي تشكل قلقا لحكام طهران.

الموقف الباكستاني:

يعتبر موقف باكستان من الحرب الدائرة في أفغانستان أعقد بكثير من مواقف باقى الدول المجاورة لأفغانستان، ويشكل تحدياً خطيراً للولايات المتحدة بالنظر لما يتهدد هذه الدولة الإسلامية الكبرى من مخاطر وقوعها في براثن التنظيمات الدينية المتطرفة وعلى رأسها حركة طالبان باكستان المتحالفة سياسيا واستراتيجيا مع طالبان أفغانستان. ليس فقط بسبب ما توفره منطقة وزيرستان الجبلية الحدودية من مأوى وملاذ ودعم لحركة طالبان الأفغانية وتنظيم القاعدة، وليس فقط أيضا بسبب الهجمات الإرهابية الشرسة التي تشنها حركة طالبان الباكستانية ضد أهداف استراتيجية داخل عمق باكستان في لاهور وإسلام آباد ، ولكن، وهو الأهم والأخطر، بسبب نجاح هذه الحركة الإرهابية في اختراق الجيش الباكستاني وجهاز مخابراته، وتحقيق تعاون مع عناصر من هذا الجهاز تعطى حرية حركة لكل من حركة طالبان الباكستانية والأفغانية عبر الحدود وداخل باكستان، واحتمال سيطرتها مستقبلا على مؤسسات الحكم في باكستان بما في ذلك المؤسسة العسكرية والجيش، وما يملكه من ترسانة صاروخية ونووية ضخمة يمكن أن تقع بالتالي في أيدى هذه المنظمات المتطرفة والإرهابية، خاصة بعد أن فقدت حكومة باكستان السيطرة على وادى سوات القريب من العاصمة إسلام أباد، وحيث فرضت فيه طالبان نظام حكم ديني متشدداً.

فقد كشف تقرير لصحيفة واشنطن تايمز الأمريكية أن حكومة باكستان فقدت السيطرة على معظم أنحاء وادى سوات لصالح حركة طالبان الباكستانية التي فرضت حكما متشدداً على المنطقة، وسط مخاوف من انتشار نفوذها إلى مدن مجاورة بعد أن بسط الآلاف من عناصر طالبان سيطرتهم على أهم بلدين في الوادى، إلى جانب ثلاثة من أجزاء «سوات» الأربعة، الأمر الذى قيد تحركات القوات الحكومية داخل حدود قواعدها العسكرية في مناطق «ماتا»، و«كابال»، و«كوازا كهيلا». كما يهدد انتشار نفوذ طالبان العديد من المدن والبلدات الباكستانية المجاورة منها «بيشاور» ، و«بونر» ، و«دير»، و«ماردان».

وقد فرّ قرابة نصف مليون شخص من مناطقهم هربا من موجة العنف التي تشهدها المنطقة منذ سيطرت الميلشيات المتشددة بقيادة الملا فضل الله على المنطقة، وبدت سياسة التشدد التي انتهجها أكثر نجاحا من تلك التي تبنتها حركة طالبان في مناطق القبائل النائية الممتدة على الحدود مع أفغانستان، وذلك باستخدام الإذاعة لبث أفكار الحركة وترويع السكان، واستغلال عدم الاهتمام الدولى بالمنطقة. وقد أخفقت العمليات العسكرية التي نفذها الجيش الباكستاني في نوفمبر ٢٠٠٧ في فرض سيطرة الحكومة أو إعادة الهدوء للمنطقة، رغم الامتعاض الشعبى من الحركة المتشددة جراء هجماتها على المدنيين وحظر تعليم الفتيات.

وترجمة لاستراتيجية أوباما الأخيرة، صعَّدت واشنطن ضرباتها في باكستان تنفيذاً لاستراتيجية ملاحقة القاعدة، حيث استهدفت ضربة صاروخية أمريكية يوم ١/ ٤/ ٢٠٠٩ لأول مرة معسكر تدريب لحركة طالبان وتنظيم القاعدة في قرية كاديزى في اقليم أوراكزاى القبلى شمال غربى باكستان، وهى معقل الزعيم المتشدد الملا حكيم الله المقرب من زعيم طالبان الباكستانية - بيعة الله محسود - الذى وضعت الولايات المتحدة مكافأة ٥ ملايين دولار لمن يساعد في اعتقاله. وهذه هى المرة الأولى التي تتعرض منطقة في الداخل الباكستاني بعيدة عن الحدود مع أفغانستان لضربة جوية مماثلة، حيث تشن القوات الأمريكية عادة هجماتها

بواسطة طائرات بدون طيار (بريداتور) المسلحة بصواريخ (هيل فاير) والموجهة عن بعد والتى بلغت ٣٧ غارة جوية منذ صيف العام الماضى ٢٠٠٨. وتشكل هذه الضربة الجوية ترجمة عملية لكلام أوباما الذى قال فيه «إن القاعدة تحضر بنشاط لاعتداءات ضد الولايات المتحدة انطلاقا من معاقلها فى باكستان»، متعهداً بتكثيف الملاحقة للمسلحين المتشددين فى الأراضى الباكستانية، وقد أسفرت الضربة الجوية الأخيرة فى كاديزى عن مقتل ١٢ متمرداً.

وعلى صعيد مواز للضربات الجوية الأمريكية ضد حركتى طالبان الأفغانية والباكستانية تعهدت باكستان وأفغانستان بتعزيز التعاون بينهما فى مجال محاربة تنظيم القاعدة ومتشددى حركة طالبان،وذلك خلال قمة استضافتها تركيا فى الأسبوع الأخير من مارس الحالى، حيث اتفق الرئيسان الباكستانى والأفغانى بعد يوم من مباحثات بينهما حضرها قادة الجيش والمخابرات فى البلدين على تعزيز العلاقات السياسية والعسكرية لمواجهة العنف المتصاعد على حدودها، ووقف التسلل عبر الحدود إلى أفغانستان. كما أعلن وزير الداخلية الأفغانى محمد ضيف أتمار أن بلاده قررت تشكيل قوة شبه عسكرية يُجنَّد عناصرها من الولايات المتحدة الأكثر تعرضا للعنف، وذلك لمواجهة تمرد حركة طالبان، وأوضح أن هذه القوة الأمنية الجديدة التى تمولها الولايات المتحدة ستوضع بتصرف وزارة الداخلية لحماية القرى والمدارس والمبانى العامة وطرق المواصلات، وسيقوم زعماء القبائل بانتقاء عناصر هذه القوة.

ولأهمية التعاون بين باكستان وأفغانستان فى مجال مكافحة الإرهاب الذى تمارسه حركتا طالبان، ذكر المسئولون الذى اجتمعوا فى مؤتمر دافوس الاقتصادى العالمى فى سويسرا فى بداية فبراير الماضى أن الحرب ضد الإرهاب فى أفغانستان وباكستان لن تلقى نجاحا إلا من خلال التعاون العسكرى الدولى القوى، وتحسين مستوى معيشة المواطنين العاديين، وأنه يتعين على الدولتين المتجاورتين تنفيذ استراتيجية ترتكز على مشروعات التنمية بقدر ارتكازها على العمل العسكرى ضد الجماعات المتطرفة التى توظف الإرهـاب، وإلا فلن يشارك المواطنون. فبدون دعم الشعب ودعم المواطنين العاديين، لا يمكن الفوز فى الحرب، حيث ينبغى أولا الفوز بقلوب عامة الناس، ولتحقيق ذلك ينبغى القيام بأشياء من أجلهم.

ورداً على مطالبة حكومة باكستان المجتمع الدولى بتقديم مساعدات مالية لها، قدرتها بثلاثين مليار دولار لمكافحة الإرهاب والفقر، وحتى تنهى الشراكة الاستراتيجية القديمة القائمة بين الجيش وجهاز المخابرات مع المسلحين وحركة طالبان، وحتى تتمكن من إدخال المناطق الجبلية التى تستقر فيها طالبان تحت سيادة الدولة الباكستانية، عرض الرئيس الأمريكى أوباما على باكستان مساعدة مالية قدرها ٧,٥ مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، شرط أن تُظهر الحكومة الباكستانية رغبة والتزاما باجتثاث المتطرفين الإرهابيين داخل حدودها. وقد فسّرت بريطانيا هذا العرض بأنه يتطلب من باكستان إفراز أعداد كبيرة من جيشها النظامى للقتال، وهذا ما تبدو الحكومة الباكستانية مترددة فى الإقدام عليه.

وقبل وضع الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بأفغانستان نوقش الدور الذى يجب أن تلعبه باكستان لإنجاح هذه الاستراتيجية، وتم ذلك خلال زيارة قام بها إلى واشنطن كل من قائد الجيش الباكستانى الجنرال أشفق برويز قيانى، ومدير استخباراته، كذلك عندما قام رئيس الاستخبارات الأمريكية (ليون بانيتا) بزيارة إسلام أباد أخيرا، حيث نوقشت الأهداف التى يتحتم مهاجمتها. وخلال لقاءاته مع المسئولين الأمريكيين أبلغ الجنرال قيانى أن المعلومات الأمنية التى سيجرى تبادلها يجب أن تكون على أعلى مستوى، وتتضمن تحركات كل المشكوك بهم سواء كانوا أفغانا أو باكستانيين، وعلى رأس هؤلاء: بيت الله محسود، وسراج الدين بن جلال الدين حقانى، والملا عمر عن الجانب الافغانى، إضافة إلى الملا حسن رحمانى، والملا عبد الرازق، والملا برادار. هذا مع العلم بوجود سبعين مستشاراً أمنيا أمريكيا يعملون سراً فى باكستان لمحاربة القاعدة وطالبان، وأن الهجمات الجوية الأمريكية التى تتم بطائرات بريداتور بدون طيار فى باكستان تتم تحت سيطرة الاستخبارات الأمريكية.

الموقف الروسى والصينى:

رحبت روسيا فى مؤتمر لاهاى بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة حيال أفغانستان، وكانت قد ترجمت موقفها بالسماح لإحدى قوافل الناتو اللوجيستية أخيرا بنقل الإمدادات عبر أراضيها إلى أفغانستان وتحت حمايتها. ولكن سيرتبط ثمن تعاون روسيا مع الولايات المتحدة فى أفغانستان مستقبلا بالثمن الذى سيتعين على إدارة أوباما أن تدفعه لروسيا فى ملفات أخرى أبرزها برنامج الدرع الصاروخية وانتشار عناصره فى أوروبا الشرقية، وهو ما تعارضه موسكو بشدة، إلى جانب معارضتها انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو، واقتراب قوات هذا الحلف من الحدود الروسية التى كانت فى الماضى جزءاً من الاتحاد السوفيتى السابق، وهو ما أدى إلى نشوب حرب جورجيا فى الصيف الماضى.

أما الصين فقد دخلت على خط المسرح الأفغانى إلى جانب باكستان لتخفف النشوة التى شعرت بها إيران، على اعتبار أنها ستكون البديل الذى ستحتاج له الولايات المتحدة لإرسـال الإمـدادات لقواتها فى أفغانستان عبر الأراضى الإيرانية. لذلك وجه الحزب الشيوعى الصينى دعوة إلى

حزب «الجماعة الإسلامية» فى باكستان بزعامة القاضى حسين أحمد لزيارة بكين فى ١٧ مارس ٢٠٠٩ لتقوية علاقاتها مع اللاعبين الجدد فى الساحتين الباكستانية والأفغانية، وكذلك مع (حزب اسلامى) بزعامة قلب الدين حكمتيار، و(الاتحاد الاسلامى) بزعامة عبد الرسول سياف، و(جمعية اسلامى) بزعامة برهان الدين ربانى.

وطبقا للرؤية الصينية، فإن نجاح باكستان فى التعاون مع الولايات المتحدة يرتبط بتخفيف ضغط الهند عليها بإيجاد حل لمشكلة كشمير، حيث تستقطب طالبان الباكستانية فصائل المجاهدين فى كشمير (مثل جيش محمد، وعسكر طيبة) المطالبة بتحرير كشمير من الاحتلال الهندى. وتبدى الصين تخوفا من أن تستغل الهند ورقة التبت الانفصالية لإثارة أبنائها ضد الصين. وكحل لمشكلة أفغانستان ترى الصين أن مشاركة طالبان فى الحكم يعتبر أمراً ضروريا، وكجزء من مسئولية سياسية شاملة، وعلى أن تمنح طالبان مسئولية إدارة كل مناطق قبائل البشتون، وهو ما يمكن أن ينطبق أيضا على مناطق قبائل (الهزارا) و(الطاجيك).

رؤية تحليلية:

ان إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية - هيلارى كلينتون- فى مؤتمر لاهاى عن امتناع إدارة أوباما عن استخدام تعبير «الحرب على الإرهـاب» الذى ابتدعه الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وفى المقابل استخدمت تعبير «عمليات طارئة فى الخارج»، إنما هو نوع من اللعب بالألفاظ بهدف إعطاء انطباع جديد عن السياسة الأمريكية فى عهد أوباما. أما الواقع فإنه لم يختلف، حيث استمر أوباما فى تدعيم قواته فى أفغانستان بأكثر من ٢٠ ألف جندى، بل وعمل على توسيع الدور العسكرى الأمريكى فى باكستان لضرب ملاجئ وملاذات حركتى طالبان الأفغانية والباكستانية، باعتبار أن الوضع فى باكستان النووية أخطر من أفغانستان بالنظر للتخوف الأمريكى من سقوط الترسانة النووية الباكستانية فى أيدى منظمات دينية متطرفة أبرزها طالبان.

ومن الواضح أن مشكلة أوباما ليست فى إقناع الأوروبيين بتحمل مسئولياتهم فى أفغانستان، فهم أو لا وأخيرا واقعون فى الفخ الآسيوى. ولكن المشكلة فى الزمن الطويل الذى تحتاجه استراتيجية أوباما الجديدة فى أفغانستان حتى تؤتى ثمارها، وهى القائمة على تسريع تأهيل المؤسسات الأفغانية، ومد الأيدى الى القوى المعتدلة فى طالبان، والتعاون مع دول الجوار، ذلك أن كل هذه المهام ليست بسيطة أو سهلة. فلا يكفى اجراء انتخابات جديدة فى أفغانستان لتغيير صورة النظام الذى قام على أنقاض نظام طالبان، ثم إن عملية فرز طالبان إلى متشددين ومعتدلين تبدو صعبة إن لم تكن مستحيلة. يبقى الشق الثالث فى استراتيجية أوباما والمتعلق بدول الجوار، فمما لاشك فيه أن إيران يمكن أن تشكل عاملاً مساعداً إذا قررت لعب مثل هذا الدور، خصوصا أن علاقاتها الأفغانية ليست محصورة بالشيعة هناك، بل تعدتهم إلى الطاجيك وشخصيات من انتماءات أخرى، ولكن السؤال هو عن الثمن الذى تطلبه طهران مقابل تعاون من هذا النوع، وهل تستطيع إدارة أوباما تقديم مثل هذا الثمن؟ أما الدولة الأخرى فهى باكستان، ولا نحتاج إلى جهد لاستنتاج أن باكستان هى حاليا دولة مريضة تحتاج علاجات سريعة أكثر مما تستطيع المساهمة فى علاج الآخرين. لذلك يمكن القول إن المثلث الإيرانى- الأفغانى- الباكستانى فى مثلث صعب يلقى بثقله على بدايا عهد أوباما، من دون أن ننسى ملفات آسيوية أخرى فى طليعتها الملف الكورى الشمالى.

إن النظام الذى ستسعى إليه واشنطن سيقوم على أساس تحذير حكومتى باكستان وأفغانستان من مخاطر عدم الالتزام بالحرب ضد العناصر الإرهابية، مع التلويح بإقناع زعماء قبائل البشتون فى كلا البلدين على إقامة منطقة حكم ذاتى خاصة بهم مقابل عدم إيواء أى من عناصر القاعدة هناك أو العناصر المتشددة من طالبان، مع القبول بمشاركة العناصر المعتدلة فى أى نظام حكم يقوم فى هذه المناطق، وبالتالى سيتم اقتصار الحرب على الإرهاب على مناطق البشتون، وهى بالتأكيد أقل مساحة من الحرب فى أراضى أفغانستان وباكستان مجتمعة، لكنه سيؤدى الى تقسيم عملى لباكستان وأفغانستان، فضلا عن شبه الاستقلالية التى يتمتع بها وادى (سوات) فى باكستان، والذى تسيطر عليه «حركة تطبيق الشريعة» فى إطار اتفاق مع حكومة مقاطعة بيشاور، وهو ما يؤهل مقاتلى هذه الحركة لدعم طالبان.

إضافة إلى ذلك، فإن واشنطن ستهدد نظام الحكم فى باكستان بالسعى للتوصل إلى أية تسوية مقبولة مع الهند لإنهاء أزمة كشمير بين البلدين، والتى تعد مصدراً آخر لجذب العناصر المتطرفة فى المنطقة. وارتباطا بهذا الموضوع تصبح مسألة تخلى باكستان عن ترسانتها النووية - فى النظرة الأمريكية- أمراً ضرورياً، حيث سيبعد عن الولايات المتحدة مخاوف كبيرة تتعلق بتهريب التكنولوجيا النووية للعناصر المتطرفة، أو وقوع باكستان بترسانتها النووية تحت سيطرة حكومة دينية متطرفة. وفى سبيل تحقيق ذلك ستسعى واشنطن للحصول على تأييد دول المنطقة على هذه الاستراتيجية - خاصة إيران والصين- حيث يهم إيران أن تطمئن إلى استقرار الأمور على حدودها الشرقية حيث أفغانستان وباكستان، وهو ما ستحاول واشنطن تقديم تطمينات به لطهران، فيما سيكون على الصين التخلى عن حليفتها باكستان الموجودة على حدودها الغربية لغريمتها الهند، وهو الأمر الذى سيتطلب من واشنطن جهداً

كبيراً لتحقيق هذا الهدف.

إن أكثر ما يقلق الولايات المتحدة الاتفاقات التى أبرمتها إسلام آباد أخيرا مع حركة طالبان فى مناطق القبائل شمال غربى باكستان، خصوصا أن الاتفاقات السابقة قادت متطرفى طالبان إلى عبور الحدود إلى أفغانستان وتنفيذ أعمال عنف هناك، ذلك أن مثل هذه الصفقات تهدف فقط إلى إزالة مخاوف القوات الباكستانية من أن تكون مستهدفة من قبل متمردى طالبان، خاصة أن هذه الصفقات تتم بمعرفة بعض ضباط المخابرات الباكستانية الذين تربطهم علاقات قوية مع طالبان، وهو ما يعترض عليه المسئولون الأمريكيون لما يشكله من اختراق للعمليات العسكرية التى تقوم بها القوات الأمريكية ضد طالبان، وبما يشكل خطراً على حكومة باكستان ذاتها كما هو الحال بالنسبة لحكومة أفغانستان. يؤكد هذا تتابع الهجمات المسلحة التى تشنها طالبان ضد المؤسسات الحكومية والأمنية فى عقر العاصمة الباكستانية، والتى تتعدى مرحلة تحدى الدولة إلى محاولة إسقاطها. يزيد الأمر سوءاً فى باكستان التخبط السياسى وضعف الحكومة، وبما يعطى الشعور عند الجميع بأن باكستان تغرق فيما لا تُحمد عقباه.

وتعتبر موافقة إسلام آباد على قيام حكومة مقاطعة بيشاور بتسليم وادى سوات إلى «حركة تطبيق الشريعة»، وقيام تلك الحركة فعلا بتنفيذ مفهومها الخاطئ لتطبيق الشريعة على سكان هذا الوادى، من حيث منع الفتيات والنساء من الذهاب إلى المدارس ومقار أعمالهن، وقطع رؤوس المخالفين وتعليق أجسادهم فى أعمدة الإنارة، وجلد آخرين...إلخ، إنما يعنى أن هذا الوادى تم تسليمه فعلا لحركة طالبان التى فرضت سيطرتها عليه، لاسيما بعد أن طالبت السكان بدفع ٦٠٪ من دخلهم لها بدعوى الجهاد، مما أدى إلى فرار ٤٠٠,٠٠٠ من السكان من هذا الاقليم، فضلا عن الأجانب، ناهيك عن إغلاق ١٨٥ مدرسة غالبيتها مدارس بنات. وتتمثل خطورة هذا الأمر فى أن وادى سوات يقع على مسافة ١٧٦ كم فقط من العاصمة إسلام آباد، ومن المؤكد أنه عندما يتم التنازل عن جزء من الأراضى على هذا النحو، تصبح هناك صعوبة بالغة فى استعادتها مجدداً، حيث سيمنح وادى سوات ملاذات آمنة لحركة طالبان وغيرها من التنظيمات المتطرفة، وهو عكس الأهداف التى شنت الولايات المتحدة من أجلها الحرب على الإرهاب، من حيث ضرورة عدم السماح للتنظيمات المتطرفة بالحصول على ملاذات تتمكن - انطلاقا - منها من تهديد بقية أرجاء العالم. وفى هذا الإطار يتضح أن فقدان وادى سوات يمنح طالبان وغيرها من التنظيمات المتطرفة قاعدة يمكن الانطلاق منها نحو بناء مستقبل لها والتوسع والانتشار فى باقى أقاليم باكستان، خاصة فى الجنوب، بنفس الأسلوب الذى تمكنت بواسطته طالبان أفغانستان من السيطرة على معظم أراضى هذه الدولة قبل أن يغزوها الأمريكيون فى عام ٢٠٠١ . وليس بخاف على أحد أن التنظيمات المتطرفة وعلى رأسها طالبان باكستان تسعى لتدمير باكستان كدولة قومية، ويعون جيدا أنهم أحرزوا نصراً استراتيجيا فى وادى سوات، وأن عليهم سرعة استغلاله، خاصة أن استراتيجية أوباما التى تتضمن التفاوض مع العناصر التى يعتبرها معتدلة فى طالبان - مثلما حدث مع المسلحين السُنّة فى العراق- تعتبر وهما، حيث لا يمكن تقسيم طالبان الى واحدة معتدلة وأخرى متشددة، فكلهم جسد واحد بروح واحدة، وأن تعدد التوجهات بينهم يعتبر من باب توزيع الأدوار، أما إبرام اتفاق معهم الآن فسيعد بمثابة استرضاء لهم يمنحهم مزيداً من القوة السياسية والعسكرية وحرية المناورة والحركة.

ورغم مليارات الدولارات التى دفعتها الولايات المتحدة للجيش الباكستانى لتمكينه من مقاتلة حركة طالبان وهزيمتها، لكنه فشل فى ذلك، بل يبدو أن بعض هذه الأموال تم تحويلها لحساب مسلحى طالبان.

ويتسم الجيش الباكستانى بمهارات محدودة فيما يخص تكتيكات مكافحة التمرد، كما فشل فى الفوز بعقول وقلوب السكان، حيث كانت جهود الجيش الباكستانى على امتداد العقدين الماضيين مُنصبَّة على تدريب المسلحين على قتال القوات الهندية فى كشمير. وفى هذا الصدد ، وفى ضوء حقيقة أن سكان وادى سوات لا يملكون عملا ولا مالا، كما يشعرون بالفزع من الجيش، فإن القوة العسكرية لم تعد بديلا قائما، فلقد فات أوان ذلك، بل أصبحت الحاجة ملحة لإصلاح وتعزيز المؤسسات المدنية المعنية بفرض القانون، والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو توحيد صفوف الحكومة والسياسيين المعارضين - مثل نواز شريف، والذين لايزالون يتمتعون بتأييد شعبى، مع العناصر التقدمية داخل الجيش، إلى جانب الاعتراف بالخطر المحدق من جانب التنظيمات الدينية المتطرفة التى تتاجر بالشعارات الدينية البراقة من أجل الاستيلاء على السلطة والوصول للحكم، كما كان الوضع فى أفغانستان، وفى حالة عدم تحقق ذلك فإن باكستان تواجه خطر التحول إلى أفغانستان جديدة تحكمها طالبان، ولكن مسلحة نووياً فى هذه المرة.

وإذا كانت خطة أوباما تعتمد على تحميل حكومتى باكستان وأفغانستان مسئولية المجابهة المباشرة مع حركتى طالبان الأفغانية والباكستانية مقابل تقديم الدعم المالى والتسليحى لبناء القوات المسلحة الأفغانية، والدعم النيرانى الجوى أثناء تنفيذ العمليات الهجومية فى مناطق وجود الحركتين فى إقليم وزيرستان، والعمل على تخصيص وحدة ناتو للعمل مع كل وحدة عسكرية أفغانية، وهو أسلوب حقق نجاحا متتاليا وتدريباً كبيراً فى العراق، وبما يوصل حجم القوات الأفغانية

إلى ٢١٦,٠٠٠ جندى وشرطى فى عام ٢٠١١، فإن هذا العدد متواضع إذا ما قيس بدرجة التهديد واتساع الأراضى وطبيعتها الوعرة، خصوصاً عندما يشمل هذا العدد المؤسسات التدريبية واللوجيستية وقوات الحراسة والأمن. لذلك يتوقع أن يركز التوجه الأمريكى الجديد على الفصل بين المفاصل القيادية والتنفيذية فى التنظيمات المتمردة، وبما يتيح المجال للتعامل الإيجابى مع كوادر متوسطة فى هذه التنظيمات، وربما أعلى موقعاً ممن لديهم الاستعداد للاندماج فى النظام الجديد، والتصدى بفعالية للقاعدة وطالبان. وينطبق هذا التوجه عملياً على مفاصل طالبان أكثر مما ينطبق على القاعدة، التى تتعدى ساحة قتالها الرقعة الجغرافية الباكستانية - الأفغانية. ولنجاح هذا التوجه فإنه يتعين على المخابرات الباكستانية أن توقف كل مظاهر التعاون مع طالبان، مع إبقاء قنوات تحتية مفتوحة لاستقطاب العناصر التى لديها الاستعداد للانفصال عن طالبان، وتشجيعها على ذلك، هذا مع العلم بأن إنفاق ١,٥ مليار دولار سنوياً لمدة خمس سنوات لتأهيل الطرق ومنشآت البنية التحتية، يعتبر مبلغاً ضئيلاً مقارنة بما أنفق فى العراق بالنظر لضعف الموارد الباكستانية، والحاجة لتجهيز مسرح العمليات الباكستانى المجاور لأفغانستان.

وتبدو استراتيجية أوباما قابلة للنجاح التدريجى، ولو كان بطيئاً، لأنه من المستحيل توقع حصول اختراقات سريعة لتحقيق الغرض، أو توقع حصول انهيارات على شاكلة انهيار القاعدة فى العراق، حيث يتطلب النجاح حزمة كبيرة من الإجراءات تبدأ بإصدار عفو عام عن كل المسلحين الذين يسلمون أسلحتهم ويرغبون فى الاندماج فى المجتمع الجديد، وتقديم عون مالى للعائدين على شكل ضمان اجتماعى، أو توفير فرص عمل، حتى وإن كانت بطالة مقنعة. كما يتطلب نجاح هذه الاستراتيجية إلزام الحكومة الأفغانية بالقضاء على الفساد، والانفتاح الواسع على شريحة البشتون التى ترتكز عليها حركة طالبان، وإدخالها فى أوسع نطاق من مؤسسات الدولة، وليس على التعامل معها على أنها من أتباع نظام حكم طالبان السابق، هذا مع تشديد الضغط العسكرى على بؤر التشدد التى ترفض التعاون مع الاستراتيجية الجديدة، وأن يتم ذلك على أساس تكثيف جهد الاستخبارات والتعاون مع القبائل.

ولا تقل الحال الباكستانية تعقيداً عن الحال الأفغانية، وأول الضرورات أن تدرك الاستخبارات العسكرية الباكستانية أن حسم الحرب مع حركة طالبان والقاعدة بات مطلباً دولياً ملحاً، وحاسماً لأمن باكستان، وأن ما يقوم به الناتو والولايات المتحدة يعتبر خطة إنقاذ حقيقية لباكستان تجنبها الدخول فى فوضى تؤدى بها للانهيار. كما ينبغى على أجهزة الاستخبارات الباكستانية أن تبرهن على أنها ليست فى وارد تعريض أمن الهند للخطر على النحو الذى وقع فى هجمات بومباى الأخيرة، لأن أمن الهند النووية ضرورى لأمن باكستان والعالم. ويمكن لأجهزة المخابرات الباكستانية أن توظف علاقاتها مع طالبان لدفعها فى الانخراط فى النظام الجديد كلياً أو جزئياً، عدا ما لا يمكن التعامل معه، وذلك استناداً إلى أن ما لدى أجهزة الاستخبارات الباكستانية من معلومات عن طالبان الباكستانية والأفغانية، يفوق ما لدى أى جهاز استخبارات آخر فى العالم، وبالتالى فإن لدى هذه الأجهزة القدرة ليس فقط على تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، ولكن لديها القدرة أيضاً على تفكيك طالبان ومن خلالها تنظيم القاعدة. هذا مع أهمية فتح قناة تعاون مع الاستخبارات الإيرانية والتى اعترف المسئولون الإيرانيون بوجود معلومات مهمة جداً لديهم عن طالبان بنوعيها الأفغانى والباكستانى.

ومع أن التطور المعيش للفرد الباكستانى، خصوصاً فى منطقة القبائل المجاورة لأفغانستان، يعد مسألة مهمة جداً، فإن الأهم من ذلك هو معالجة المدارس الدينية التى يتم فيها تفريخ مزيد من المتطرفين والإرهابيين استناداً لما يدرسونه من مواد دينية تحوى مفاهيم دينية باطلة تدعو إلى تكفير المجتمعات القائمة حكاماً ومحكومين، ومحاربتها بدعوى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية والحكم بما أنزل الله وتنفيذ حدوده، وكلها شعارات دينية براقة، وكلمات حق يراد بها باطل يجرى توظيفها لخدمة الأهداف الحقيقية للتنظيمات الدينية والتى تتمحور حول السيطرة على السلطة والحكم، وهو ما يتطلب مواجهة فكرية دينية واعية قادرة على إظهار وكشف بطلان دعاوى التنظيمات الدينية المتطرفة الساعية لتسييس الدين لخدمة أهدافها. وبجانب ما تستدعيه هذه المواجهة الفكرية من بذل جهود إعلامية وثقافية كبيرة وجريئة، فإنها تتطلب أيضاً توفير موازنات مالية عالية لوقف التحريض على العنف من خلال فرض رقابة أمنية صارمة على هذه المدارس ومن يدخلها وما يدرس داخلها من مواد تربط الدين بالسياسة، وبما يساعد على تخريج انتحاريين وإرهابيين. يقترن بهذا الجهد الإعلامى والثقافى والأمنى جهداً آخر سياسى ينبغى أن يقوم به السياسيون فى باكستان وأفغانستان ليوضحوا للشعب بأن قوات الناتو لم تأت لهذه المنطقة إلا لمساعدتهم وتوفير الأمن لهم حتى لا يقعوا مرة أخرى فى حكم الديكتاتورية المتدثرة بالرداء الدينى التى تمثلها طالبان، والتى عانى منها الشعب الأفغانى طويلاً أثناء تسلط هذه الحركة عليه فى سنوات ما قبل عام ٢٠٠١، لأن نجاح قوات الناتو فى تنفيذ الاستراتيجية الجديدة يتطلب بالضرورة مساندة الشعب لها.

إن الولايات المتحدة فى حاجة لكى يفهم حلفاؤها أن النجاح فى أفغانستان مهم جداً ومفتاح للانتصارات على العنف والإرهاب، على أن لا يسمح للقاعدة بالتحول إلى

مناطق أخرى فى المنطقة لتكوين ملاذات آمنة لها. وهناك ثلاث مناطق تتجه أنظار القاعدة إليها. وهى:

اليمن لأسباب جغرافية تتعلق بوجود أراضى وعرة واسعة، فضلاً عنى المجتمع القبلى ووجود تمرد مسند بجهد خارجى من إيران، والتى لديها استعداد للتعاون مع القاعدة، وفقاً للاعترافات الأخيرة، مما يتطلب الاهتمام بأمن اليمن ومساعدة الدولة هناك لتأهيل شبكة الطرق إلى المناطق النائية التى تتمركز فيها جماعة الحوثى المتمردة، وتعزيز التنسيق الأمنى مع الدولة.

أما المنطقة الثانية فهى الصومال، حيث انفلت الأمر هناك وفقدت الحكومة المركزية السيطرة على مناطق كثيرة منه، مما أدى إلى انفصالها تماماً. وسيادة مناخ الفوضى وأعمال القرصنة البحرية فى خليج عدن وأمام الساحل الصومالى والمدخل الجنوبى للبحر الأحمر، بل وامتداد القرصنة حتى أمام الساحل الكينى، وحيث رصد هناك وصول نحو ٤٥٠ عنصراً تابعين للقاعدة.

ويعتبر السودان هو المنطقة الثالثة التى تشير الدلائل إلى أن القاعدة بدأت العمل للدخول إليه. لذلك ينبغى معالجة ملف التوتر القائم هناك بطريقة هادئة بعيداً عن المواقف المتشنجة، لأن أى تطور سلبى فى هذا المجال يمكن أن يقود إلى تشدد مقابل، أو إلى انفلات أمنى.

والحالات الثلاث السابق إيضاحها تقدم فرصاً مثالية لتنظيم القاعدة يصعب علاجها لاتساع الأراضى والصعوبات المعيشية، ووجود صراعات محليه، ويفرض فى المقابل تعاوناً دولياً شاملاً لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر من منابعها فى أفغانستان وباكستان، وقبل أن تصل إلى مناطق جديدة فى شرق أفريقيا - تشمل أثيوبيا وكينيا وجيبوتى - وهى مناطق المعارك القادمة بين القوى المناهضة للإرهاب فى العالم وتنظيم القاعدة. كما لا يجب استبعاد احتمال عودة القاعدة مرة أخرى إلى العراق بعد رحيل القوات الأمريكية عنه فى العام القادم، وانتشارها أيضاً فى بلدان المغرب العربى، ومنه يمكن أن ينتقل إرهابيو القاعدة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.

ولمنع هذه المخاطر من البروز فإن الأمر يتطلب بجانب إرسال مزيد من قوات الناتو، حل مشاكل الإعمار وهيكلة المساعدات التنموية، ذلك لأن فرق إعادة الإعمار المحلية التابعة للناتو تشكل حكومة موازية للحكومة الأفغانية، وبعد أن أصبح توزيع المساعدات على الأقاليم والمدن الأفغانية غير متوازنة، وتعتمد على ميزانية دولة الناتو التى تقود الإعمار، فقد تكون الولايات المتحدة وقد تكون ليتوانيا. هذا فى حين يشتكى المتبرعون بعدم استطاعتهم التعامل مع حكومة فاسدة، وهو ما يفرض فى المقابل إعادة تنظيم توزيع المساعدات الخارجية فى إطار الكيانات الإقليمية والمحلية، وتحت إشراف مجموعة عمل من الدول المجاورة والأمم المتحدة والدول دائمى العضوية فى مجلس الأمن بحيث تتحمل مسئولية تقديم وتوزيع المساعدات فى جهود إعادة الإعمار، إلى جانب التصدى للنشاط الإرهابى القادم من أفغانستان وباكستان، وأن يكون هدف العمليات العسكرية واستراتيجية تنفيذها هو الحيلولة دون ظهور دولة إرهابية داخل أفغانستان وباكستان يسيطر عليها الإرهابيون، وبما يمكنهم من السيطرة على كل مناطق البشتون فى البلدين، والانطلاق منها للسيطرة على العاصمتين كابول وإسلام أباد، وهو ما يفرض أن يستند تنفيذ هذه الاستراتيجية على التعاون مع الزعامات المحلية وميليشياتها وتدريبها على أيدى قوات الناتو، وأن يتسم تنفيذها بالمرونة بحيث تدمج عمليات السيطرة على المدن مع عمليات البناء فيها معاً، وبما يمنع ظهور معاقل إرهابية قوية.

ويرى وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنرى كيسنجر أن تحقيق تقدم فى أفغانستان يفرض اتفاق الدول الرئيسية المجاورة لأفغانستان على الالتزام بسياسة ضبط النفس ومحاربة الإرهاب، والاستفادة من دروس التاريخ التى تؤكد فشل الجهود الأحادية لبسط الهيمنة على أفغانستان فى مواجهة تدخل قوى أخرى جانبية، ولذلك يؤكد كيسنجر على أهمية تشكيل مجموعة العمل الدولية التى سبقت الإشارة إليها، بحيث تندمج الجهود العسكرية الأحادية الأمريكية وباقى دول الناتو - مع مرور الوقت - مع الجهود الدبلوماسية لهذه المجموعة. وبذلك يمكن - فى رأى كيسنجر - تعويم الوجود الأمريكى فى أفغانستان عبر توزيع أعبائه وتكاليفه الأمنية والاقتصادية على دول الجوار، فيما تبقى السيطرة العسكرية والسياسية فى يد الولايات المتحدة وحدها.

وإذا كانت أفغانستان بحد ذاتها لا تشكل ميزة أو منفعة لتطبيق مبدأ «المكافأة المتبادلة» فإنه لا حل لمشكلتها إلا بتحييدها عبر تطبيق مبدأ «الحرمان المتبادل»، أى امتناع القوى الإقليمية والدولية عن التدخل فى شئون أفغانستان، وشروع واشنطن فى تبنى «استراتيجية خروج» منها، والاكتفاء بدرء خطر التطرف والإرهاب وتجارة الأفيون والمخدرات المنطلقة من أراضيها، وهو خطر يحظى بالإجماع بين الأطراف الإقليمية والدولية، وكان مبعث التأييد الذى حصلت عليه واشنطن فى حربها ضد طالبان والقاعدة غداة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لذلك فإن المشكلة التى تواجه القيادة الأمريكية حاليا، والتى يجب أن تجد لها حلا، ليست كيفية إدارة العمليات الحربية، ولكن كيف سيتم وضع نهاية لهذه الحرب، والخروج من أفغانستان بأسرع ما يمكن وبأقل خسائر، وبدون إراقة ماء وجه واشنطن على النحو الذى جرى فى فيتنام فى السبعينيات، هذا مع وضع عامل سياسى ونفسى

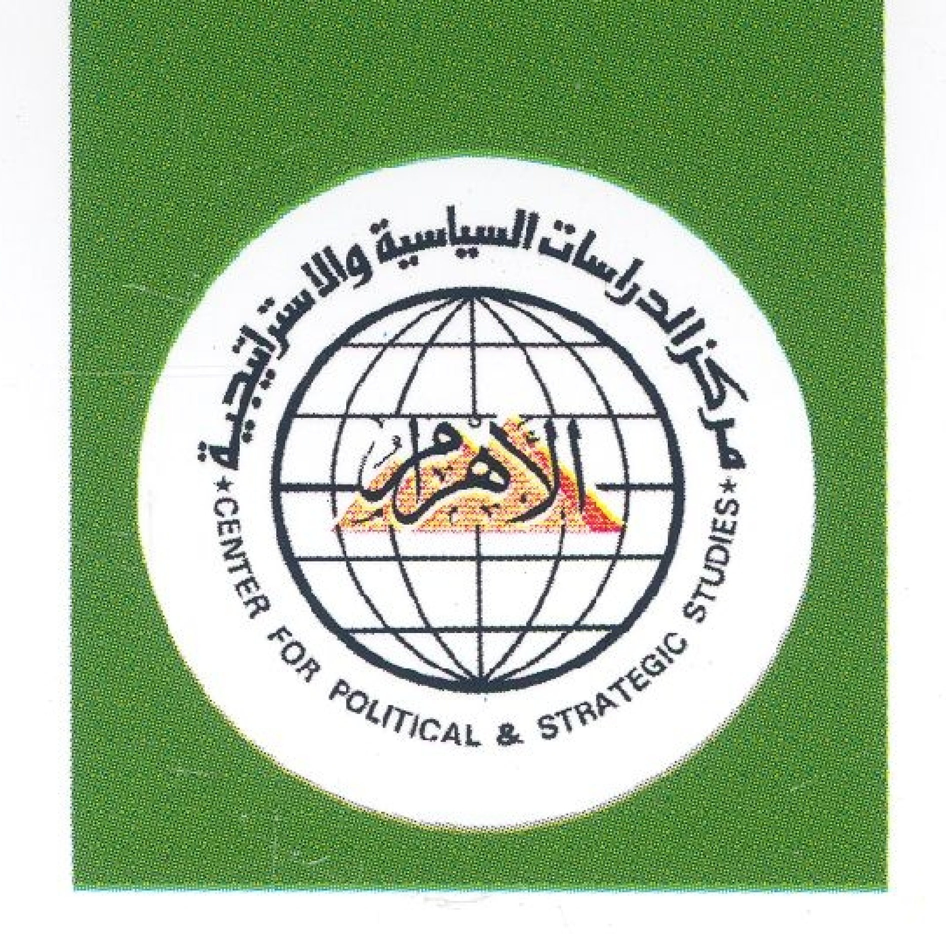
مهم جداً، وهو أنه برغم الحذر السائد فى الشارع الأمريكى من الخسائر البشرية والمادية التى تتكبدها الولايات المتحدة فى أفغانستان، والركود الاقتصادى الناتج عن الأزمة المالية العالمية، والإرهاق والإحباط الناجم عن الحرب فى العراق، إلا أنه يتعذر جداً على الإدارة الأمريكية الحالية أن تجرى انسحاباً من أفغانستان، فى ذات الوقت الذى تنسحب فيه القوات الأمريكية من العراق، لما فى ذلك من إهدار للهيمنة الأمريكية على مستوى العالم، كما لا يمكنها الاستمرار فى تبنى الاستراتيجية الحالية فى أفغانستان والتى ثبت فشلها، وبما يتيح فتح الباب أمام تنفيذ الاستراتيجية الجديدة التى عرضها أوباما عشية مؤتمر لاهاى.

ومع التسليم بأن الحرب أمر مكلف للغاية للولايات المتحدة، مادياً وبشرياً، فلابد أن ندرك أن هذا فى الحقيقة هو ما يستغله تنظيم القاعدة. فقد قال أسامة بن لادن فى حديث له عام ٢٠٠٤ «إن كل ما علينا القيام به هو إرسال إثنين من المجاهدين إلى أقصى نقطة باتجاه الشرق لرفع قطعة من القماش مكتوب عليها كلمة (القاعدة)، لجعل الجنرالات الأمريكيين يهرعون لجعل الولايات المتحدة تعانى مادياً وإنسانياً وسياسياً. ولذا، فإننا نستمر فى تلك السياسة لإدماء الولايات المتحدة إلى حد الإفلاس». ولمواجهة هذه السياسة من قبل القاعدة، يقول ديفيد كيلكولن، أستاذ مكافحة الإرهاب فى استراليا «إن إدارة أوباما يمكن أن تحقق استقراراً تدريجياً فى أفغانستان باستخدام نفس التوليفة من القوة السياسية والعسكرية التى استخدمها الجنرال بترايوس فى العراق، وأن الاستراتيجية الصائبة لسحب المقاتلين العرضيين (أى غير التابعين أصلاً للقاعدة) من أرض المعركة تأتى عبر التفاوض معهم، أو بشرائهم، أو بتقاسم السلطة معهم، أو بمجرد تجاهلهم. وفى ذات الوقت يجب أن تتابع الولايات المتحدة – دون رحمة – مهمتها فى تمزيق أوصال القاعدة وتفريقها عن الشعب الأفغانى، والأهم من ذلك أن على أوباما أن يقوم بتشكيل قوة مقاومة فى باكستان عبر التدخل العسكرى الأمريكى». ومع الاعتراف بأن أفغانستان دولة تنقصها الحداثة، ومازالت الولاءات القبلية والعرقية والمذهبية هى الفاعلة، فمن المحتمل ألا تستمر كدولة مركزية موحدة، إذ لم تنتج محاولات إقامة حكم مركزى للبلاد عبر تاريخها إلا نادراً ولفترات قصيرة. لذلك ترى بعض دوائر صنع القرار فى الغرب أن التوجه الجديد فى أفغانستان قد يأتى بحل هو أن تصبح أفغانستان دولة «لا مركزية» تخلق توازناً بين المركز والأطراف، وتحفظ حقوق كل مكونات الشعب الأفغانى فى صناعة القرار السياسى واقتسام الموارد، وبما يرضى دول الجوار فى سعيها للمحافظة على نفوذ حلفائها وامتداداتها العرقية والمذهبية فى المعادلة الأفغانية. ويختتم كيلكولن كلامه بتوجيه نصيحة إلى أوباما تتألف من ثلاث «لاءات» وهى:

«لا تفعل ذلك مرة أخرى»، و«لا تزد الأمور سوءاً بزيادة عدد القوات»، و«لا تعتقد أن بإمكانك الانسحاب من دون تدمير مصالح الولايات المتحدة». وبالنسبة لأوباما فإن ذلك يعنى التزاماً مدروساً بين زيادة وتقليل عدد القوات.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ.عبد الفتاح الجبالى.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى
acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣
Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر